

على قديم القرن الخامس عشر الهجري

إِمْعَانُ النَّظَرِ

شرح

شرح نخبته الفکر

تأليف

العلامة القاضي محمد أكرم النصر بوري السندی

(من اعلام القرن الحادي عشر الهجري)

محققه و فرج نصوصه و قدم له

ابو سعيد غلام مصطفى القاسمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقدمة الامعان

أئمة الحديث و اعلامه في السند :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. اما بعد: فإن بلادنا السند كان لها صيت بعيد في المعارف في السنين الخالية وهذه الأرض تقدمت في العلوم الإسلامية وخاصة في علم الحديث و متعلقاته حين كانت الدنيا مصابة بالجهل و اتباع الأوهام الباطلة. يكفي لشهادة ما ادعيت ما كتب المحققون و اعلام اصحاب الرجال تذكرة أئمة تلك الدور :-

فهذا الإمام ابو معشر نجيب بن عبدالرحمن السندی إنه رأى ابا امامة سهل بن حنيف و سمع مجد بن كعب القرظي، و نافعا مولى ابن عمر و سعيد المقبري و مجد بن المنكدر، و هشام بن عروة، و روى عنه ابنه مجد السندی و الحسين السندی، و يزيد بن هارون و مجد بن عمر الواقدي و اسحاق بن عيسى الطباع، و مجد بن بكار الريان و غيرهم. و كان المهدي الخليفة قد اقدمه من مدينة رسول الله ﷺ الى بغداد. و كان من اعلم الناس بالمغازي. و قال ابو حاتم الرازي محله الصدق .

يقول المحدث الكبير - الخطيب البغدادي :- حدثنا ابو احمد الحسين بن علي بن مجد بن نصر الأسد ابازي بها، حدثنا احمد بن جعفر بن حمدان القطيعي ببغداد، حدثنا مجد بن الليث الجوهري، حدثنا مجد بن ابي معشر المدني، حدثنا ابي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال، قال رسول الله ﷺ: كل مسكر خمر، و ما اسكر كثيره فقليله حرام.

اخبرنا ابو سعيد مجد بن موسى الصير في قال سمعت ابا العباس بن يعقوب الأصم يقول سمعت العباس بن مجد الدوري يقول سمعت يحيى بن معين يقول: ابو معشر اسمه نجيب و هو مولى ام موسى توفي في بغداد سنة ١٧٠هـ، و هو ابن تسع و تسعين سنة. (١)

(١) راجع تاريخ بغداد ج ٣ ص ٤٢٧ طبع ١٩٣١ - ١٣٤٩ هـ.

٢- الإمام محمد بن أبي معشر السندی :

يكنى ابا عبد الملك. روى عنه ابنه: داود و الحسين، و ابو حاتم الرازي، و محمد بن الليث الجوهري، و ابو يعلى الموصلي. و قال ابو حاتم محله الصدق. (١)

يقول الخطيب: حدثني ابو طالب يحيى بن علي بن المطيب ابن الدسكري بملوان حدثنا ابو بكر بن المقرئ باصفهان، حدثنا ابو يعلى احمد بن علي بن المثني، قال محمد بن أبي معشر ابو عبد الملك ثقة.

حدثنا السمسار حدثنا الصفار حدثنا ابن قانع ان محمد بن أبي معشر المدني (السندی) مات في سنة اربع و أربعين و مائتين. قلت:- لكن الرواية الأخرى من ابنه تدل على ان الإمام محمد بن أبي معشر توفي سنة سبع و أربعين و مائتين. و هي هذه:-

يقول العلامة الخطيب:- انبأنا محمد بن الحسين القطان حدثنا احمد بن كامل القاضي، حدثنا داود بن محمد بن أبي معشر نجيع بن عبد الرحمن مولى بني هاشم، قال: توفي محمد ابو عبد الملك يعني اباة سنة سبع و أربعين و مائتين و هو ابن تسع و تسعين سنة. و ثمانية ايام.

٣- ابنه الإمام داود بن محمد بن أبي معشر السندی ابو سليمان-

حدث عن ابيه عن أبي معشر كتاب المغازي. رواه عنه احمد بن كامل القاضي، وهو اخو الحسين بن محمد بن أبي معشر صاحب و كيع. (٢)

٤- الربيع بن صبيح السندی :

هو اول من صنف في الحديث. قاله ابو محمد الرامهرمزي ثم سفيان بن عيينة، ثم صنف الموطا مالك بن انس بالمدينة، ثم عبد الله بن وهب، بمصر، و معمر بن راشد و عبد الرزاق باليمن، و سفيان الثوري بالكوفة، و محمد بن فضيل ايضا بالكوفة، و حماد بن سلمة و روح بن عبادة بالبصرة، و هشيم بواسط، و عبد الله بن المبارك بخراسان. (٣) مات بارض السند سنة ستين و مائة من الهجرة.

(١) راجع الحوالة السابقة ج ٣ - ص ٤٢٧.

(٢) راجع الحوالة السابقة ج ٨ - ص ٣٧٦.

(٣) راجع كشف الظنون تاليف العلامة مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة كاتب جلبي طبع البهية بتركيا ج ١ ص ٦٣٧.

و منهم ابو عبد الله مكحول بن عبد الله

قال ابن عائشة: مكحول كان مولى لاسرأة من قيس و كان سنديا لا يفصح. قال الخطيب: سبي ثم وقع الى سعيد بن العاص فوهب لاسرأة من هذيل فاعتقته. و كان معلم الأوزاعي و سعيد بن عبدالعزيز. و قال الزهري: العلماء اربعة: سعيد بن المسيب با لمدينة و الشعبي با لكوفة و الحسن البصري با لبصرة و مكحول بالشام و لم يكن فى زمنه ابصر بالفتيا و كان لا يفتى حتى يقول: لا حول و لا قوة الا بالله العلى العظيم. هذا رأى و الراى يخطى و يصيب. و سمع انس بن مالك و واثلة بن الأسقع و ابا هند الرازى و غيرهم. و كان مقامه بدمشق، و كان فى لسانه عجمة ظاهرة و يبدل بعض الحروف بغيره. و هذه العجمة تغلب على اهل السند، يحكى عن ابى عطاء السندى الشاعر المشهور و اسمه مرزوق. و فاته سنة ثمان عشرة و مائة. يقال تربى فى اخواله بكابل. و هى ناحية معروفة ببلاد السند. (١)

و منهم الامام عبد الرحمن السندى الأوزاعى.

و هو ابو عمرو عبد الرحمن الحافظ. ولد سنة ثمان و ثمانين وحدث عن عطاء بن ابى رباح و القاسم بن مخيمر و غيرها و رأى مجد بن سيرين. حدث عنه شعبة و ابن المبارك و الوليد بن مسلم و الهقل بن زياد، و يحيى بن حمزة، و يحيى القطان و غيرهم. سكن فى آخر عمره بيروت مرابطا و بها توفى و اصله من سبي السند. كذا قال الحافظ الذهبي فى تذكرة الحفاظ. فى خلاصة تذهيب الكمال: قال ابو زرعة: اصله من سبي السند. مات رحمه الله فى ثمانى صفر سنة سبع و خمسين و مائة.

و منهم محمد بن ابراهيم بن عبد الله الديلى ساكن مكة.

ذكره الحموى فى معجم البلدان، و السمعانى فى الأنساب. قال السمعانى: يروى كتاب التفسير لابن عيينة عن ابى عبد الله سعيد بن عبد الرحمن المخزومى، و كتاب البر و الصلة لابن المبارك عن ابى عبد الله الحسين بن الحسين المروزى عنه. يروى عن عبد الحميد بن صبيح ايضا. روى عنه ابو الحسن احمد بن ابراهيم بن فراس المكى و ابوبكر مجد بن ابراهيم بن على

(١) راجع وفيات الأعيان و انباء ابناء الزمان للتماضى ابن خالكان ج ٢ - ص ١٢٢

ابن المقرئ. وقال ايضاً:- واما ابنه ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن عبد الله الديلمي فهو يروى عن موسى بن هارون و محمد بن علي الصانع الكبير وغيرهم. (١)

و منهم محمد بن محمد الديلمي :

هو ابو العباس محمد بن محمد بن عبد الله الوراق الديلمي الزاهد. في الأنساب:- و كان صالحاً، عالماً، سمع ابا خليفة الفضل بن الحباب الجمحي و جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي و عبدان بن احمد بن موسى العسكري و محمد بن عثمان بن ابي سريد البصري و اقرانهم.

سمع منه الحاكم ابو عبد الله الحافظ. توفي في شهر رمضان سنة خمس و اربعين و ثلاثاً.

صلى عليه ابو عمرو بن نجيده. (٢)

و منهم شعيب بن محمد الديلمي :

قدم مصر و حدث بها. قال ابو سعيد كتبت عنه و خلف بن محمد الموازيني الذي نزل بغداد و حدث بها عن علي بن موسى الديلمي المحدث. روى عنه احمد بن محمد بن عمران الجندی. (٣)

و منهم الإمام ابو العباس

احمد بن عبدالله بن سعيد الديلمي من الغرباء الرحالة المتقدمين في طلب العلم و من الزهاد و الفقراء العباد. سكن نيسابور ايام ابي بكر بن اسحق من حريمه و هو خانقاه الحسن بن يعقوب الحدادی. تزوج في المدينة الداخلة و ولد له. فكان البيت في الخانقاه يرسمه و يواوئ الى اهله في المدينة بعد ان صلى الصلوات في المسجد الجامع. و كان يلبس الصوف و ربما يمشي حافياً.

سمع بالبصرة ابا خليفة القاضي و ببغداد جعفر بن محمد الفرغاني و بمكة الفضل بن محمد الجندی و محمد بن ابراهيم الديلمي و بمصر علي بن عبد الرحمن و محمد بن ريان و بدمشق ابا الحسن احمد بن عمير بن حوصا و ببيروت ابا عبد الرحمن مكحولاً و بحران ابا عروبه الحسين بن

(١) راجع الانساب للسمعاني ورق ٢٣٦ طبع فوتو آفسييت بليدن.

(٢) الحوالة المذكورة. ورق ٢٣٦.

(٣) الحوالة المذكورة. ورق ٢٣٦

أبي معشر وبتستر أحمد بن زهير التستري وبعسكر مكرم عيان بن أحمد الحافظ وبنيسابور
أبابكر محمد بن اسحق بن حريم و اقرا نهم.

سمع منه الحاكم أبو عبد الله الحافظ وقال توفي بنيسابور في رجب سنة ٣٤٣ هـ.
و دفن في مقبرة الحيرة (١)

ومن هذه الأئمة في الحديث ومن اعيان القرن الثالث الهجري :

الحافظ المحدث خلف بن سالم السندی

كنيته أبو محمد وله ولاء بآل المهلب. ولهذا يقال له مولى لآل المهلب او مهلبى.
و كان من حفاظ الحديث و من اساتذته من له شهرة و فيرة في الحديث كالإمام يحيى بن
سعيد القطان (المتوفى ١٩٨ هـ) و عبد الرحمن بن المهدي المتوفى (١٩٨ هـ) و اسماعيل بن إبراهيم
بن عليّة (المتوفى ٢٩٢ هـ) و عبد الرزاق بن همام المتوفى (٢١١ هـ) و هشيم بن بشير المتوفى
(١٨٨ هـ) و ابن ادريس عبد الله بن ادريس الكوفي المتوفى (٢٩٢ هـ) و معن بن عيسى القزاز
المتوفى (٢١٩ هـ) و ابوبكر بن عياش المتوفى (١٧٣ هـ) و محمد بن جعفر غندر المتوفى (١٩٣ هـ)
و ابو نعيم الفضل بن دكين المتوفى (٢١٩ هـ) و يزيد بن هارون المتوفى (٢٠٦ هـ) و وهب بن
جرير البصرى المتوفى (٢٠٦ هـ) و محمد بن عبد الله ابن نمير المتوفى (٢٣٤ هـ) و ابواحمد الزبيرى
محمد بن اسد الله الكوفي المتوفى (٢٠٣ هـ) و سعد بن ابراهيم بن سعد المتوفى (٢٠١ هـ) و يعقوب
بن ابراهيم بن سعد الزهرى المتوفى (٢٠٨ هـ) و غيرهم من اعلام المحدثين و ائمتهم.

و من تلامذته الإمام أحمد بن ابى خيثمة المتوفى ٢١٩ و الإمام ابو حاتم الرازى و
محمد بن ادريس الحنظلى و هو من شيوخ الإمام البخارى، و ابو زرعة عبد الرحمن بن عمرو
الدمشقى المتوفى ٢٨١ هـ و محدث الشام يعقوب بن شيبة المتوفى ٢٦٢ هـ و يحيى بن ازدك
القزوينى و عثمان بن سعد الدارمى المتوفى ٢٨٠ هـ و يعقوب بن يوسف الطوعى و عباس بن
محمد الدورى المتوفى ٢٧١ هـ و اسماعيل بن ابى الحارث اسد بن شاهين المتوفى سنة ٢٥٨ هـ
و حاتم بن الليث و جعفر بن محمد الطيالسى المتوفى سنة ٢٨٢ و الحسن بن على العمري المتوفى
٢٩٥ هـ و ابو القاسم عبد الله بن محمد البغوى المتوفى ٣١٠ هـ و احمد بن على الأبار المتوفى

(١) راجع الأنساب للعلامة السمعاني ورق ٢٣٦ (فوتو آفست) سنة ١٩١٧ م. بهالند.

٢٩٠ هـ و ابوبكر احمد بن علي بن سعد المروزي المتوفى ٢٩٢ هـ و احمد بن الحسن الصرقي.

يقول الإمام ابو داود سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن:- اني سمعت من خلف بن سالم (السندی) خمسة احاديث التي سمعتها من احمد بن حنبل.

الإمام النسائي صاحب السنن يروي عن خلف بن سالم السندی بواسطة را و واحد و يقول علي بن سهل البزار سمعت من احمد بن حنبل يقول: خلف بن سالم صدوق بلا شبهة. وثقه يحيى بن معين و الإمام النسائي و ابو حاتم الرازي، وعده حذرة الكنانى و ابن حبان فى المحدثين الكبار. و يقول تلميذه يعقوب بن شيبة: خلف بن سالم ثقة يعتمد عليه، وهو اوثق من الحميدى (استاذ البخارى) و المسدد كليهما.

الحافظ الذهبي و ابن خيثمة و الإمام البخارى و ابن سعد و الخطيب البغدادي كلهم متفقون بأن وفاته ببغداد سنة ٢٣١ هـ كان يوم الأحد الثالث و العشرين من رمضان.

يقول ابن سعد فى الطبقات: ان سالم بن خلف كتب المسند و جمع فيه احاديث النبي ﷺ. (١)

و منهم الامام الحافظ عبد بن حميد بن نصر الكسى السندی:

و الكس مدينة بأرض السند مشهورة ذكرت فى المغازى. و ممن ينسب اليها عبد بن حميد بن نصر و اسمه عبد الحميد الكسى صاحب المسند و احد ائمة الحديث، روى عن يزيد بن هارون و عبد الرزاق و غيرهما. روى عنه مسلم بن الحجاج و ابو عيسى الترمذى، و توفى سنة ٢٤٩ هـ. و قال ابو الفضل بن طاهر: كس، بالسین المهملة، تعريب كش بالشين المعجمة، خرج من وطنه سنة مائتين من الهجرة لتحصيل الرواية من الأئمة المحدثين و اخذ عن يزيد بن هارون، و محمد بن بشر العهدي و ابى داود الطيالسى و ابى الوليد الطيالسى و ابى النضر و ابى النعمان محمد بن الفضل و يعقوب بن سعد الزهرى و ابو عاصم النبيل، جعفر بن

(١) راجع ميزان الاعتدال للذهبي ج ١ - ص ٣١٠ - تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦٥ - تاريخ بغداد ص ٣٢٨ - ٣٣٠ ج ٨. تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر - الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٧ قسم ٢ ص ٩٢ طبع ليدن - كتاب الجرح و التعديل لابن ابى حاتم ج ١ قسم ٢ ص ٣٧١ و التاريخ الكبير للبخارى ج ٢ قسم ١ ص ١٧٩.

عون، ابو عامر عبد الملك والعقدى و ابى نعيم، و على بن عاصم و ابن ابى فديك و حسين بن على الجعفى و ابى اسامة و يونس بن محمد المودب و سعيد بن عامر و احمد بن اسحاق الحضرمى و عمر بن يونس اليمامى و الحسن بن موسى وغيرهم .

يقول الحافظ الذهبي فى تذكرة الحفاظ: ان عبد بن حميد كان من ائمة الحديث و حفاظه (١) قد روى عنه الإمام مسلم اربعا و خمسين روايات.

يقول العلامة الكتانى صاحب المستطرفة (٢): له مسندان، كبير و صغير، وهو المسمى بالمنتخب وهو القدر المسموع لإبراهيم بن خريم الشاشى منه. وهو الموجود فى ايدى الناس فى مجلد لطيف. و هو خال عن مسانيد كثيرة من مشاهير الصحابة.

و منهم احمد بن السندى الخداد

يروى عن الفريابى و مجد بن عباس المؤدب، و يروى عن احمد بن حنبل و حلق بن البزار و محرز بن عون و عاصم بن على وغيرهم. و قرأ على خلف بن هشام (٣)

و منهم السندى بن شاهك (٤)

قال ابن ماكولا: و كذلك رجاء السندى و من ولده ابو بكر مجد بن مجد بن احمد بن رجاء السندى. روى عن عمرو بن على البصرى و طبقتهم. روى عن يحيى بن منصور و ابوء ابو عبدالله مجد بن رجاء السندى النيسابورى والد مجد بن يحيى وهو من اسفرائن (ارتجالا) سمع النصر بن شميل و ابن ابراهيم بن على الذهلى، و مجد بن اسحق بن خزيمة. و قدم بغداد حاجا و حدث بها و كان رجاء و ابنه ابو بكر ثقاتا اثباتا و ابنه ابو بكر مجد بن رجاء السندى الحنظلى قال ابن ابى حاتم قدم علينا حاجا. روى عن ابراهيم بن مجد الشافعى و اسحق بن راهويه و ابى عمار الحسين بن حريث. كتبت عنه بمكة و هو صدوق ثقة (٥)

(١) راجع معجم البلدان المجلد الرابع ص ٤٦٠ طبع دار صادر بيروت.

(٢) راجع الرسالة المستطرفة للشيخ مجد بن جعفر الكتانى طبع اصح المطابع بكراتشى السند.

(٣) راجع الانساب الطبعة الاولى ورق ١٥٨.

(٤) و ابنه ابراهيم كان حافظ الحديث. ذكره الجاحظ فى تاليفه البيان و التبيين.

(٥) راجع الانساب الطبعة الاولى ورق ٣١٣ - ٣١٤

و منهم ابو نصر الفتح بن عبد الله السندی

كان محدثا فقيها، متكلمًا. و كان مولى لآل الحكم ثم عتق. و قرأ الفقه و الكلام على ابي علي الثقفی. حدثنا ابو العلاء احمد بن محمد بن الفضل من لفظه باصفهان. انا ابو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسی الحافظ انا ابوبكر احمد بن علي الأديب أنا ابو عبد الله الحافظ حدثني عبد الله بن الحسين قال كنا يوما مع ابي نصر السندی و فينا كثرة حواليه و نحن نمشي في الطين فاستقبلنا شريف سكران قد وقع في الطين فلما نظر إلينا شتم أبا نصر السندی و قال نافق يا عبد أنا كما ترى و انت تمشي و خلفك هؤلاء. فقال له ابو نصر السندی ايها الشريف تدري لم هذا؟ لأنني متبع آثار جدك و انت متبع آثار جدي، قلت روى ابو نصر السندی عن الحسن بن سفيان وغيره. (١)

و منهم احمد بن محمد القاضي المنصوري :

سكن العراق و فارس، يكنى بأبي العباس. كان اماما على مذهب داود الاصفهاني. سمع الأثرم و طبقته روى عنه الحاكم ابو عبد الله الحافظ.

و منهم ابو نصر احمد بن محمد بن صالح التميمي القاضي المنصوري :

من اهل المنصورة سكن العراق و كان اظرف من رأيت من العلماء سمع بفارس ابا العباس بن الأثرم و با لبصرة ابارؤف الهراي.

و منهم ابو محمد عبد الله بن جعفر بن مرة المنصوري المقرئ :

كان اسود. سمع الحسن بن مكرم و اقرانه. روى عنه الحاكم ايضا و جماعة من الهاشمية انتسبوا الى ابن ابي جعفر المنصور امير المؤمنين ببغداد (٢)

و منهم ابو جعفر عبد الله بن اسماعيل بن ابراهيم بن عيسى بن ابي جعفر المنصوري السندی :

يعرف بابن بويه. كان امام جامع مدينة المنصورة و كان ثقة. يروي عنه احمد العطاردی و اسماعيل بن اسحاق القاضي و سواده بن عيسى الأحمسي و ابن ابي الدنيا وغيرهم. روى عنه ابو الحسين محمد بن زرف و احمد بن العباد و جماعة. توفي سنة خمسين و ثلاث مائة.

(١) راجع الانساب الطبعة الاولى ورق ٥٤٣

(٢) راجع الانساب الطبعة الاولى ورق ٥٤٣

و منهم ابو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الهاشمي المنصوري :
 سمع ابا بكر ابن الباغندي وغيره. روى عنه ابوالحسن الأزدي و ابوالحسن محمد بن
 عبدالقادر بن الحسن المنصوري من اولاده ايضا. شيخ باب البصرة و مقدسهم. سمع ابا القاسم
 البصري و ابا القاسم النهرواني وغيرهما و توفي سنة ٥٤٣٤هـ.

و منهم ابو العباس محمد بن محمد الحسن المنصوري :

هو الهاشمي من اهل بغداد. ورد خراسان و حدث بها وراء النهر. حدث عن ابي بكر
 بن ابي داود السجستاني و ابي القاسم البغوي و ابي جعفر الطبري و جماعة سواهم. روى عنه
 ابو سعد الادريسي الحافظ. توفي ٣٤٧هـ بفرغانه.

و منهم ابوالفضل محمد بن عبد العزيز بن العباس بن محمد بن عبد الله بن احمد بن محمد بن
 عبيد الله بن المهدي بن المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب
 الهاشمي المنصوري (السندي)

كان خطيب جامع العربية (بغداد) و كان من اهل الخير و الفضل و العلم. سمع
 الحسن بن محمد المخزومي و ابا الحسن الواعظ و ابا القاسم الصيدلاني و جماعة. روى عنه ابوبكر
 الخطيب الحافظ فقال كتبت عنه. و كان صدوقا و كان احد الشهود المعدلين مات في
 المحرم سنة ٣٢٤هـ (١)

و منهم ابو الفوارس السندي المصري :

هو احمد بن محمد بن الحسين السندي، مسند ديار مصر.

و منهم ابن حامد الديبلي :

هو الحسن بن حامد بن الحسن الديبلي (٣) قال الخطيب: سمع من علي بن محمد بن
 سعيد الموصلي. حدثني عنه محمد بن علي الصوري و كان صدوقا و كان تاجرا مولا (٤)

(١) راجع الانساب الطبعة الاولى ورق ٥٤٣

(٢) راجع الانساب الطبعة الاولى ورق ٥٤٣

(٣) الحوالة المذكورة ورق ٥٤٣

(٤) راجع كتاب السند و التهذيب ص ٩٦ طبع الهند.

و منهم المحدث القاضي ابو حنيفة السندی

كان محدثا و فقيها كبيرا و عين قاضيا بمدينة بکھر في دور مجد بن تغلق. لقيه ابن بطوطة السیاح المغربي سنة اربع و ثلاثين و سبع مائة بمدينة بکھر كما ذكره في كتابه. و ايضا لقي ابن بطوطة، الشيخ صدر الدين البکھري في سنة اربع و ثلاثين و سبع مائة.

و منهم الامام مسعود بن شيبه السندی :

عماد الدين الملقب بشيخ الإسلام له كتاب في التعليم. و له طبقات الحنفية. كان محدثا كبيرا ذكره الحافظ عبد القادر في طبقات الأحناف ايضا. ذكره الحافظ العسقلاني. و قد رد الإمام مسعود على امام الحرمين ابى المعالى الجويني و تلميذه الغزالي ردا بليغا. و قد طبع كتابه مقدمة التعليم من جانب لجنة احياء الأدب السندی (سندی ادبی بورڈ) بحيدرآباد السند.

حيات المؤلف و تاليفه

هنالك في بلاد السند في الزمن القديم كانت بلدة نصرپور من نواحي حيدرآباد، عاصمة و قد نشأ منها علماء اجلاء و محدثون عظام و قضاة نبلاء منهم المؤلف لإمعان النظر العلامة الإمام القاضي مجد اکرم بن عبدالرحمن النصرپوري السندی. ولد هذا المحدث الكبير في اوائل القرن الحادي عشر الهجري، و ابوه القاضي عبدالرحمن كان من القضاة الحنفيين في بلاد ه. تلقى المؤلف الإمام من ابيه و من مشايخ السند ائمة و تلقى الحديث خاصة من محدثي بلاد ه و محدثي مكة المكرمة حين ما هاجر ابوه الى مكة و اختار جوار الحرم للسكونة. كان المؤلف ذا نظر غائرة و بصيرة فائقة في علوم الحديث و وقف جل عمره في درس الحديث و التاليف فيه. فصنف او لاشرح الجامع الصحيح للإمام البخاري و ادى فيه حق التحقيق ولم يكن في الشارح رائحة التعصب لأي مذهب من مذاهب فقه اهل السنة، فأجاب من جانب الأحناف (كثير الله سواد هم) في المسائل الخلافية بدون عصبية و اعتساف من الإنصاف بل اختار الجادة القويمة معتصما بالكتاب و السنة الصحيحة.

هذا الشرح كان مخطوطا و محفوظا في مكتبة اعلام "وليت" من نواحي عمرکوت السند انما ذهبت في السنين الخالية الى هذه القرية نزيرة هذا الشرح والاستفادة منه و لمكن الأسف كل الأسف أن ابتداء بلاد تالم يحافظ على هذه الأمانة العلمية لمثل هذا المحدث الإمام القاضي

بعد اكتمل وصار هذا الشرح بجميع اجزائه اكلة للديدان ولم يبق منه اثر في هذا الاوان .
 كان قلبي محترقا على هذا الضياع وكنت افتش المكاتب العلمية في بلادنا لأفوز بزيارة
 نسخة اخرى لهذا الشرح ولكن مافزت في مراسي هذا . وقد يسر الله تعالى بعد ايام زيارة
 نسخة خطية لمشكوة المصاييح في مجلدين احدهما عند الصديق الحافظ المولى محمد معروف
 رح بميتارى في نواحي حيدرآباد واثاني في مكتبة جامعة السند . كلا الجزئان كانا مكتوبين بخط
 المحدث الفقيه المخدوم محمد عثمان المتياروى من تلامذة المخدوم سييد نصر بوري و
 هو كان من تلامذة المحدث الإمام المخدوم محمد هاشم التتوي . قد حلى المخدوم عثمان متن
 المشكوة بتعليقات نفيسة كلها ملخصة من شرح الجامع الصحيح للبخارى من تاليف القاضي
 محمد اكرم النصر بوري فصرت مسرورا جدا بالاحد على وجدان هذه النعمة العظمى و زيارتها
 حيث بقى من الآثار العلمية لهذا المحدث الكبير نبذة منتشرة من درره النفيسة وشكرت الله
 شكرا جزيلًا .

امعان النظر شرح شرح نخبة الفكر

هذا التاليف من اقصى ما يدل على تبحر المؤلف في الحديث و مصطلحه . و قد
 اثنى عليه خاتم المحققين سولانا عبدالحى الكهنوى صاحب التاليف العديدة و محقق عصرنا
 الشيخ عبدالفتاح ابو غده الحلبي الشامي اطال الله عمره . و قد اثنى عليه كثير من اعلام بلادنا .
 فالشيخ المخدوم محمد هاشم التتوي يحقق في مؤلفاته على مصطلح الحديث و يحيل تحقيقه على
 امعان النظر . و سمعت من اجلة اصدقائي ان كثيرا من محدثي دارالعلوم ديوبند (الهند) قد
 احتملوا متاعب السفر وجاءوا الى قرية بير جهندو في نواحي حيدرآباد السند لزيارة مخطوطة
 هذا الكتاب .

تعريف النسخ الخطية التي اعتمدنا عليها في تحقيق الإمعان

١- نسخة في المكتبة المحمدية للعارف بالله الشيخ البار عبدالكريم القاطن في قرية
 بير في اللواء اللاكانه السند . قد نسخت في سنة ١١١٨ الهجرى .

وهي اقدم نسخ كتبها من قطان المدينة المنورة . حصلها الشيخ الحاج فقير الله العلوى
 الشكار بوري السندى . و هذا الأمر مكتوب عليها بخطه و عليها خاتم ابنه ايضا . وقعت تلك
 النسخة في ملك القاضي عبدالله الجدد الكبير لصاحي البار المولى الحاج عبدالكريم البيرائى
 افاض الله فيوضه الظاهرة و الباطنة . هذه النسخة لما كنت من اقدم النسخ لهذا الكتاب جعلتها
 اساسا للتحقيق .

٢- النسخة الثانية هي نسخة مكتبة دارالترغاد بير جهنده السند للمولى السيد وهب الله صاحب العلم. منسوخة في اوائل القرن الثاني عشر ايضا - حيث نسخت في سنة ١١٢٥ هـ ووقعت تحت مطالعة محدث بلادنا الشيخ الكبير المخدوم محمد هاشم التتوي ووقعت ايضا تحت مطالعة حفيده العلامة المخدوم محمد ابراهيم التتوي وعلى الصفحة الظاهرة خط له ايضا وخاتمه . كما ترى صورته هنا في المقدمة . عليها في اوائل الكتاب تعليق من العلامة المخدوم محمد هاشم بخطه و صورته ترى في هذه الصفحات .

هذه النسخة صحيحة جدا . متنها كتبها بالمداد الأحمر . قد رأيت في بعض المواضع من النسخة الأولى تركت اسطر عديدة وهي موجودة هي هذه النسخة فأضفتها في المطبوعة والله الشكر والمنة .

٣- النسخة الثالثة للمحدث الكبير السيد محب الله صاحب العلم . وهذه النسخة ايضا صحيحة جدا وقد حصلت لي بعد طبع شيء من الكتاب ، ولهذا لم ار مز إليها في اوائل صفحات الكتاب . لم ينسخ عليها تاريخ النسخ ولكنها من آثار الكتابة والأوراق يظن انها ايضا نسخة قد يمة لهذا الكتاب ،

عملي في الكتاب

اما عملي في تحقيق هذا الكتاب فقد قصدت اولا بمراجعة نصوصه و مقابلهتها بماخذها المنقولة عنها . وثانيا بمقابلة نسخها الخطية التي صرحت بها والتصريح بموضع الاختلاف في الحاشية و ثالثا ان اكثر داب الشارح العلام الرد على شرح الشيخ على القاري رح وكانت عندي نسخة مطبوعة بتركيا من شرحه فجئت في التعليق عبارته حتى يتضح المبحث ورابعا في بعض المواضع من الكتاب اورد الشارح تحقيقات من الكتب في مصطلح الحديث لأعلام المحدثين كالخافض السخاوي وغيره ولم يحل على الكتب ففتشت تلك الكتب ووجدت تلك العبارات منصوصة فيها فأوضحت في التعليق هذا الإيهام وكتبت في الآخر فهرس الكتاب وهذا جهدي بين يدي الفضلاء فلا طيل بذكره وارجو من الله تعالى جزاء هذا العمل العلمي وهو الموفق والمعين وبه استعين . والسلام مسك الختام

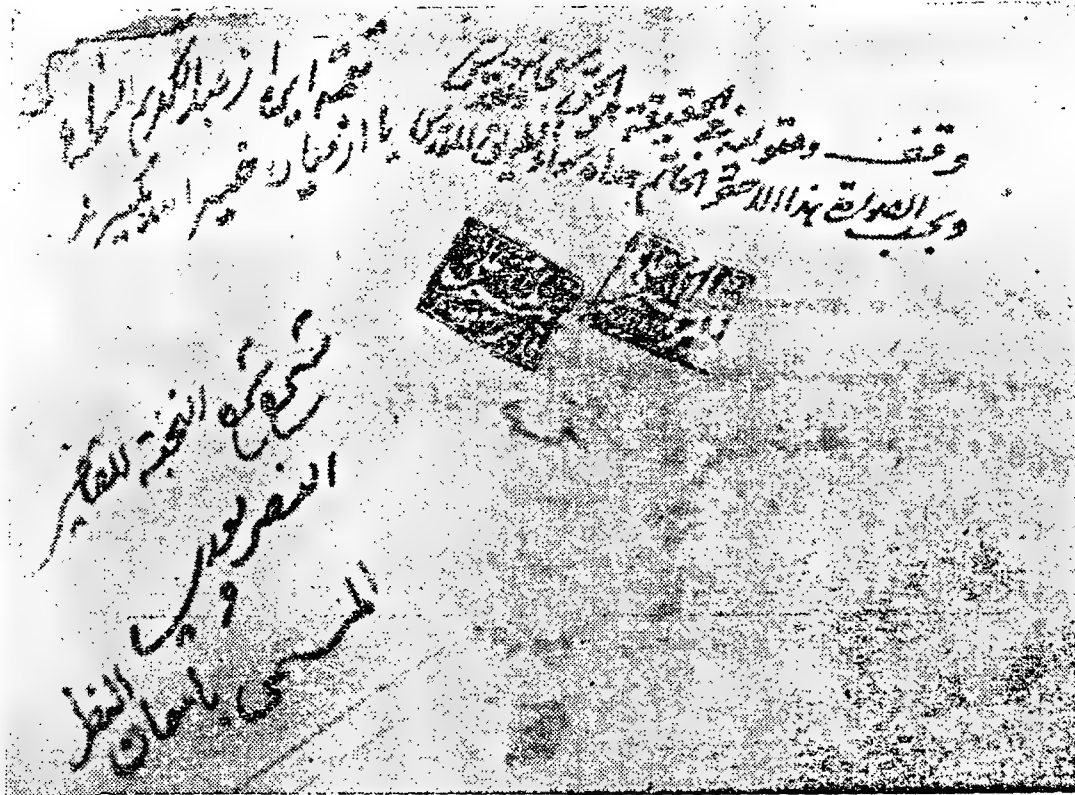
كتبه ابوسعيد غلام مصطفى القاسمي السندي

مدبر اكاديمية الفاه ولي الله بچيدراآباد السند (باكستان)

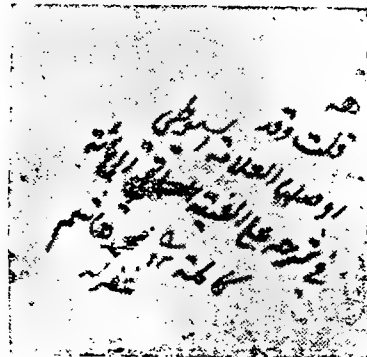
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ الْإِثْنُ وَالْتَوْضِيقُ الْمُبْدِئُ
 أَوَّلِي مَا يَزِيدُ مِنَ الْعَمَالِ الْأَسْنَادُ وَالْحَقُّ مَا يَنْظُمُ فِي سَكَنٍ كُلِّ الْعِبَادِ
 حَسْبُ مَنْ رَفَعَ دَرَجَاتِ أَهْلِ الْكَمَالِ وَأَمَّا لَمْ تَحْبِ الْأَعْمَالُ أَدْرَجَ فِي
 سِلْسِلَةِ الْمَكْرَمِينَ أَوَّلِي مَنْ تَجَا إِلَى بَابِهِ وَأَنْفُحَ إِلَيْهِ وَقَعَ إِيْرَابُ كَرَمِهِ
 وَأَفْضَالُهُ عَلَى مَنْ اسْتَدَى شَرَفَهُ كِبَرًا ثُمَّ وَجَلَّالُهُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
 عَلَى نَبِيِّ الْمَكْرَمِ وَرَسُولِهِ الْمُفَرِّجِ سَهْوًا الَّذِي أَنْصَفَ طَائِفَتَهُ الْمَطْلُوقَ وَحَسْرَتَهُ
 مَعْنَاهُ وَصُورَتُهُ الْمَجِيدَةُ بِأَحْسَنِ عَلَى الْمَوَاضِعِ الَّذِينَ اسْتَمَرَّتْ فَضَائِلُهُ
 فِي الْأَفَاقِ وَبِهِمْ حَفِظَ كَلَامُ الْوَرَعِ وَالْإِخْلَاقِ أَمَا بَقِيَ فَيَتَوَلَّوْا
 الْفَتْحُ إِلَى الْمَلِكِ الْمُنَانِ مُحَمَّدٍ الْكُرَمِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا هُوَ سَبِيلُ
 الرَّشَادِ وَالْمَهْمَا طَرِيقُ السَّادَةِ قَدْ انْفَضَى قَرْنُ الشَّفَقِ بَتَتِجَ أَصْرُ
 الْإِحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ وَالْإِسْتِطْلَاحِ عَلَى ضَوَائِطِهَا اللَّطِيفَةِ إِذَا اسْتَبْرَأَ
 خَتَمَ كِتَابَ تَحْنِيتِ الْفِكْرِ فِي مَصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَفْرَاقِ لَوْلَا وَبِذَا الْخِلَافُ
 الْعَاقِلُ وَالْمُحَدِّثُ الْكَامِلُ خَلَّاصَةُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ وَزَيْنُ أَهْلِ التَّدْقِيقِ
 الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ وَالْمُجْتَهِدُ الْعَمِدَانِيُّ الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
 الْعَسْكَلَانِيُّ تَحْمَدًا اللَّهُ تَعَالَى بِغُفْرَانِهِ وَالْبِسْمِ حُلُلُ كَرَامَتِهِ وَرِضْوَانِهِ كَرِيمِهِ
 مَعَ صِفَرِ حُجْرِهِ وَوَجَاةِ نَظْمِهِ مُسْتَمْلَأَةً عَلَى مَوَاقِدِ عَظِيمَةٍ وَمُنَافِعِ جَسَدِهِ
 فَشَرَحْتُ سُبُوحَ تَعْدِيَّتِهِ فِيهِ لَمَعَتْ مَغْلَقَاتُهُ وَكُشِفَتْ الْأَسْتَارَةُ عَنْهُ
 وَأَحْطَتْ بِهَا مِنْ لَمَعَاتِهِ مَعَ الْأَفْعَامِ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِنَ الْأَشْكَالِ الْإِسْتِ
 وَالْإِقْوَامِ وَالسَّابِقَةِ فِي جَارِ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنَ الْإِعْزَازَاتِ الصَّعْبَةِ وَأَطْلَتْ
 فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فِي تَحْقِيقِ الْقَوَائِدِ لَكُونُ الْمُبَاحِثِ الْأَصْلِيِّ عَلَى تَعْلِيلِ
 هَذِهِ الْقَوَائِدِ وَتَحْمِيَّتِهَا بِمَعَانِ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ تَحْنِيتِ الْفِكْرِ إِلَى دَرَجَةِ
 كُنْتُ قَصِيرُ الْمُبَاحِثِ غَيْرَ وَاسِعِ الْأَطْلَاعِ لَكِنْ وَسِعَ قَضْمُ وَتَعْنٍ وَمَعَ إِحْسَانِهِ
 وَكَرَمِهِ وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ وَبِحَبْلِهِ انْبِيَاءُ التَّوَسُّلِ وَالْهَوَسِيِّ تَعَالَى كَرَمُهُ

وخليل

الصفحة الأولى من مخطوطة مكتبة صاحب العلم السيد وهب الله شاه
 وهذه النسخة وقعت تحت مطالعة محدث السند المخدوم محمد هاشم التتوي.



الصفحة الظاهرة لهذا الكتاب من مخطوطة صاحب العلم السيد وديب الله شاه
و الخاتم للعلامة ابراهيم حفيد المخدم محمد هاشم التوي.



تعليق على هذا الكتاب من المخدم محمد هاشم التوي بخطه.

التمسنا وجهه جلت عظمته فليدفع لنا منيبو ما تولى العمل انوار
 الوقوف على حقايقها والله الموفق اليها ديب لا اله الا هو
 عليه توكلت واليه اتيب حسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله
 والافتحة الا بالله العلي العظيم وقد وافق تمام رقبته هذا
 النسخة المباركة بن حناني العز
 والعصر من فهارس الادب في مصر
 خامس اربعين يوم من شهر رجب
 الاولى سنة الف و مائة و ثمانين
 بالمدينة المنورة على صاحبها افضل
 الصلاة والسلام اجمع عليه بوافقه
 العباد و اوجههم الى شوق الله العباد
 محمد بن جابر بن محمد بن عبد الله بن علي بن
 فلا حزنه في الله ولا حياءه في رقبته هذه
 النسخة باسمه ولواله ربنا الله بالنظر الى
 وجهه المكرم في جنات النعيم آمين
 يا رب العالمين

[illegible]

فقد كنت في عينين طاعتين في فؤادك
علمنا ما نلتوا من ربح والمالك
عن عبد الرحمن بن الحنفية

المنحة الفادحة من النسخة الملوكة للعارف بالله المولى نبيد الكريم بيراني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أولى ما يزيد به اتصال الإسناد وأخرى ما ينتظم به في سلك كمال العباد حمد من رفع درجات أهل الكمال، وأنالهم نخب الآمال، وأدرج في سلسلة المكرمين لديه من التجا إلى بابيه وانقطع إليه، وفتح أبواب كرمه وأفضاله على من استند إلى سدة كبرياه وجلاله، والصلوة والسلام على نبيه المكرم ورسوله المفخم محمد الذي انصف بالعلو المطلق، وحسن معناه وصورته المعبود بالحق وعلى آله وأصحابه الذين أشتهرت فضائلهم في الآفاق وبهم حفظ كلامه عن الوضع والاختلاق.

أما بعد فيقول الفقير إلى الملك المنان محمد أكرم بن عبد الرحمن هداهما الله سبيل الرشاد، والهمهما طريق السداد قد بعثني فرط الشغف بمتبع أصول الأحاديث الشريفة، والاستطلاع على ضوابطها اللطيفة أن أشرح شرح كتاب نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لمولانا وسيدنا العلامة العامل والمحدث الكامل خلاصة أهل التحقيق، وزين أهل التدقيق العالم الرباني والمحقق الصمداني الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني تغمد الله بغفرانه، وألبسه جليل كرامته ورضوانه لكونه مع صغر حجمه ووجازة نظمه مشتملا على فوايد عظيمة، ومنافع جسيمة. فشرحته شرحا تصديت فيه لحل مغلقاته، وكشفت الأستار عن معضلاته، واحطت بها فيه من المهمات مع الاهتمام بما تعاق به من الإشكالات والأجوبة والسباحة في بحار ما يرد عليه من الاعتراضات الصعبة. وأطلت في بعض المواضع في تحقيق القواعد لكونه الباعث الأصلي على تعليق هذه الفوايد. وسميته إمعان النظر في توضيح نخبة الفكر. ثم أني وإن كنت قصير الباعة قليل البضاعة لكن وسع فضله ونعمه، وعم احسانه وكرمه. وعلى الله اتوكل، وبخاتم انبيائه اتوسل. وهو حسبي ونعم الوكيل، وعليه الاعتماد والتعويل. وها أنا أشرع المقصود معتمدا على فيوض واجب الوجود. فأقول وبالله التوفيق:

قال المصنف رضى الله عنه وارضاه (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى لم يزل عالما قديرا) لما كانت صيغة المضى محتملة للحمل على حقيقته فيكون كلامه رحمه الله تعالى مقتصرًا على ذكر الأزل أو ما فى الشرح إلى حمله على الاستمرار دفعا لتوهم قصور عبارته عن ذكر الأبد فقال فيه عقيب هذا الكلام (حيا قيوما) فأفاد بزيادة قوله قيوما ما ذكرناه لأن معناه دائم البقاء او دائم القيام بالخلق والحفظ له. والمتبادر منه العموم والشمول لجميع الأزمان فيحمل على الاستمرار لمقتضاه وإن صلح الارتباط به على تقدير مضيه.

وأما ما ذكره بعض المحققين (١) فى توجيه زيادته من ان اتصاف ذاته تعالى بالعلم والقدرة ازلا لما صار مذكورا فى المتن نبه فى الشرح على انه لا يزال كذلك سرمدًا. فإن القيوم معناه دائم البقاء. ودوام بقاء الذات يستلزم دوام بقاء العلم والقدرة لأن الصفات الذاتية لا تنفك عن الذات الإلهية.

ففيه انه ان حمل قوله "لم يزل" على الاستمرار تكون ازلية الصفتين واهديتهما مذكورتين فى المتن. وان حمل على المضى يكون القيوم الذى هو خبره أيضا ماضيا. اللهم الا ان يحل مفعولا لأعنى فيكون مفيدا لأبدية الصفتين مع كون "لم يزل" محمولا على المضى.

ثم القيوم على تقدير المعنى الثانى وهو دوام الحفظ لمعلقه ماخوذ من قام بالأمر اذا حفظه كما ذكر البيضاوى (٢) يعنى من قام المتعدى بالباء لامن قام اللازم.

فلا يرد ما ذكر المحقق الدوانى فى شرح هياكل النور: ان اهل اللغة يقولون قام كذا أى دام وقام بكذا أى حفظه. فالقيام بمعنى الدوام. ثم يصير بسبب التعدية بمعنى الإدامة. وهو الحفظ. والمبالغة ليست من اسباب التعدية. فاذا عرى القيوم عن افادة التعدية لم يكن الا لازما فلا يصح تفسيره بالحافظ انتهى.

وزاد قوله "حيا" اشارة إلى ان ترك ذكر الحياة وان كانت متقدمة على سائر الصفات لأن العلم والقدرة المذكورين فى الكتاب مستلزمان لها فكان ذكرهما ذكرها.

(١) قلت: هذا رد على ما نزل الشيخ على القارى بقوله "قيل لما ذكر فى المتن انه تعالى يتصف بالعلم والتدرة ازلا نبه فى الشرح على انه لا يزال كذلك سرمدًا بقوله "حيا قيوما" لان معناه دائم البقاء ونوقش بانه انما يدل على أن ذاته ابدية ودفعه ظاهر لان الصفات الذاتية لا ينفك عن الذات الالهية. راجع شرح الشرح للشيخ على القارى ص ٦ طبع "اخوت" تركيا.

(٢) قلت: وعبارته هذه: القيوم الدائم القيام بتدبير الخلق وحفظه فيقول من قام بالأمر اذا حفظه. راجع انوار التنزيل تفسير البيضاوى ص ١٤٦ طبع اصح المطابع كراتشى، السند. ابوسعيد السندي.

ثم ان المصنف زاد بعد هذه العناية فى الشرح قوله ("سميعا بصيرا") لهما ان فيه مع محافظة القافية اشارة الى عموم علمه سبحانه وتعالى للكليات والجزئيات. فإن السمع صفة تتعلق بالمسموعات والبصر صفة تتعلق بالمبصرات. ولا شك فى ان المسموعات والمبصرات جزئيتان. فإذا تعلق السمع والبصر بهما صارتا معلومتين ضرورة. ففيه تلويح إلى الرد على ما ذهب إليه الفلاسفة من ان سبحانه وتعالى لا يعلم الجزئيات.

وبما ذكرنا ظهر ان زيادة ما زاد فى الشرح لحل ما يحتاج فى المتن إليه على طبق ما هو وظيفة الشارحين، لا لاستيعاب الصفات الذاتية.

فاندفع ما قيل اللائق ان يزيد "مريدا متكلمًا" ليكون الصفات الذاتية بتمامها مذكورة. (١)
(وأشهد ان لا إله إلا الله وحده) حال (٢) بأحد التاويلين المشهورين
(لا شريك له وأكبره تكبيرا وأشهد أن محمدا عبده ورسوله)

قال بعض المحققين (٣) ما حاصله انه وقع فى نسخة مصححة هكذا والظاهر انها ملحقة من النسخ لعدم السجع المناسب بالخطب. (٤) ولا يلايم كون ما بعده من المتن متممًا له مع واو الفصل، وعدم ملائمة ذكر احدى الشهادتين وترك اخرى، يمكن ان يتكلف لأجله بأن جملة الصلاة قامت مقامها. ثم ان المصنف اورد لفظ الشهادة فى الشرح عملا بظاهر قوله ﷺ: كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبد الجذماء. رواه أبو داود والترمذى فى جامعهم. وتركه فى المتن لأن معنى الشهادتين مذكور فيه أيضًا. ففى المتن عمل بتاويل الحديث ايجازا وفى الشرح عمل بظاهره وتاويله معا، (٥)

(١) فى شرح الشيخ على القارى: قيل اللائق ان يزيد مريدا متكلمًا لتكون الصفات الذاتية بتمامها مذكورة واجيب بان القدرة يستلزم الارادة والتكلم. وقال الشارح وجيه: قيل اللائق ذكر جميع الصفات الذاتية وسكت عن الجواب بالكلية. ولعل الشيخ اكتفى بالوصفين السابقين فى المتن اشعارًا بان العلم لشموله الجزئيات والكليات يتضمن المسموعات والمبصرات، والقدرة تستلزم بقية الصفات. قلت: ما ذكره صاحب الامعان العلامة السندى فى تحقيق زيادة ما زاد فى الشرح ادق واقرب الى الفهم مما ذكره سائر الشراح - فتدبر، السندى.

(٢) اي قوله وحده حال باحد التاويلين المشهورين. احدهما انه مصدر لفعل محذوف اي ينفرد وحده و ثانيهما ان وحده معرفة موضوعة موضع النكرة اي متوحدا ومنفردا فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كون الحال نكرة. السندى.

(٣) قلت المراد منه الشيخ على القارى واصل عبارته هكذا: كذا فى نسخة مصححة. والظاهر انها ملحقة من النسخ لعدم اتيان الشيخ بما يناسب المقام من السجع كما هو دأب ارباب الكلام. ولا يلايم ان يكون ما بعده من المتن متممًا له لوجود واو الفصل الخ.

(٤) كذا فى نسخة المخدوم. وفي الاصل للخطب. ابوسعيد السندى.

(٥) اى صرح بلفظة الشهادتين فى الشرح عملا بظاهر الحديث واتى فى المتن بمعناها مراعاة للايجاز والاطناب بحسب ما يليق بكل باب من الكتاب - كذا فى شرح الشيخ على القارى ص ٨. ابوسعيد السندى.

او ترك الشهادة في المتن اشارة إلى ضعف الحديث (١) واورده في الشرح ايما إلى ان الحديث الوارد في فضائل الأعمال يستحسن العمل به وان كان ضعيفا .

(وصلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله للناس) لما كان جملة الحمد لله في الأصل فعلية عطف الصلاة عليها بصيغة المضى اشارة إلى قبول هذا الدعاء . كأنه دعا فاستجيب . وبها ذكر ظهر ان عطف جملة الشهادة في الشرح على جملة الحمد في الحقيقة عطف الفعلية .

(كافة) هي من الشرح . حال إما من الناس جميعا او من الضمير المنصوب في ارساله . اى جامعا لهم في الإبلاغ او مانعا لهم عما يضرهم . فالتاء للمبالغة . وجعلها صفة لمصدر الفعل المذكور اى ارسالة كافة بمعنى عامة او مصدرا للفعل المخدوف اى يكفهم عن المضار كفا يزيله كون كافة كقاطبة لازمة الحالية كما صرح به الشيخ الرضى . (٢)

(بشيرا ونذيرا وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا . اما بعد فإن التصانيف

في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت)

منتهى السجعة الأولى في المتن ومنتهى الثانية واختصرت ، وفي الشرح منتهى السجعتين الحديث لكن بمعنيين . ففيه الجناس التام .

(للأئمة في القديم والحديث فمن صنف) وفي نسخة فمن اول من صنف .

(في ذلك القاضي ابو محمد الحسن) بن عبد الرحمن بن (٣) خلاد . (الرامهرمزي) . (٤)

بفتح الميم الأولى وضم الهاء وسكون الراء وضم الميم الثانية بعدها زاي معجمة ، نسبة إلى رامهرمز من كور الأهواز من بلاد خورستان . منها سلمان الصحابي المشهور على ما في صحيح البخاري ، ومنها خرج جماعة من الأعيان . منهم القاضي المذكور . وروى عن أحمد بن حماد

(١) فلم يجب العمل به .

(٢) مثله في حاشي جهاث المغنى لابن هشام ونازع فيه شارح الباب السيد عبدالله وتبعه الخفاجي في شرح درة الغواص . منه .

(٣) في نسخة المخدوم التتوي "ابن" بالهمزة والصحيح حذف الهمزة في رسم الخط .

(٤) قال شيخنا العلامة عبيدالله السندى معترضاً على حافظ الدهر "ايراد اسم الرامهرمزي في اول من الف في المصطلح دليل على انهم لا يريدون الاشتغال بالكتب الحديث للمتأخرين . وقد كان يجب عليهم ان يذكروا الامام الشافعي رح لانه اول من صنف في اصول الحديث في ضمن رسالته الاصولية في علم الفقه . وقد كان صنف قبل الشافعي رح ايضاً في مصطلح الحديث ولكن المشتهر الامام الشافعي رح . فلو ذكر الشافعي رح اولاً ثم مسلماً وبعده ابا داود والترمذي والرامهرمزي لكان احسن ولكن الحافظ لا يريد الا توجيه الناس الى كتب المتأخرين بعد السنن ككتاب المستدرک للحاكم وغيره مع ان في المستدرک احاديث ضعفاً وبعضها موضوع منكر . وقد الفت هذه الكتب لتأييد فقه الامام الشافعي فقط لاغير . راجع رسالة في مصطلح الحديث لشيخنا العلامة عبيدالله السندى ص ٨ طبع كراتشي .

بن سفيان. وعاش قريبا من سنة ستين و ثلاث مائة. (كتابه) مفعول لفعل مقدر اى صنف كتابه او اعنى بها صنفه القاضى كتابه. وليس مفعولا لصنف المذكور لأن فاعله ضمير منى وهو عبارة عن جماعة لم يصنف الكتاب المذكور الا واحد منهم وهو القاضى (المحدث) بتشديد الدال المكسورة (الفاصل) بالصاد المهملة. بين الراوى والواعى اى الكتاب الذى يحدثهما و يفصل بينهما. والاسناد مجازى. (لكنه لم يستوعب) الفنون بأجمعها.

(والحاكم أبو عبدالله) كتابه المسمى بعلوم الحديث. وهو محمد بن عبدالله بن حمدويه الضبى الشافعى المعروف بابن البيع (١) صاحب المستدرك على الصحيحين احد الأعلام ثقة ثبت لكن كان فيه نوع تشيع وكان محبا للإنصاف. وهو من أعلم الأئمة الذين حفظ الله بهم الدين. كتب عن نحو الفى شيخ. وصنف التصانيف المفيدة. ولد سنة احدى وعشرين و ثلاثمائة. وتوفى سنة خمس و اربعمائة. (النيسابورى) بفتح النون وكسرهما وسكون الياء نسبة إلى بلد مشهور بخراسان (لكنه لم يهذب) كتابه بل ذكر فيه اشياء مستغنى عنها (ولم يرتب) بل ذكر امورا متداخلة مختلطة.

(وتلاه) اى جاء بعده (أبو نعيم) بضم النون وفتح العين أحمد بن عبدالله بن أحمد الصوفى الإمام العارف الحافظ الفقيه الشافعى صاحب كتاب حلية الأولياء. كان من اعلام المحدثين واكابر العلماء المفيدين. ولد سنة ست و ثلاثين و ثلاثمائة. ومات سنة ثلاثين و اربعمائة.

(الإصفهاني) بكسر الهمزة وفتح وبقاء مفتوحة فى لغة اهل الشرق وباء موحدة فى الغرب. (فعمل على كتابه) اى معترضاً على كتابه. فإن عمل المستخرج فى حكم الاعتراض عليه بعدم الاستيعاب او متعلق بعمل اى عمل على منوال كتابه. (مستخرجا) بفتح الراء مفعول عمل وبكسرهما حال من فاعله. فهو منزل منزلة اللازم حينئذ والمستخرج كما قال العراقى : ان يعمد المصنف إلى الكتاب فيخرج احاديثه باسناد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه فى شيخه او من فوقه. قال المصنف : وشرطه ان لا يصل إلى شيخ ابعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب الالغذر من علو او زيادة مهمة. وانما اختار المستخرج على المستدرك الذى يكون مشتملا على استدراك احاديث فانت من كتاب من استدرك عليه اشارة إلى ان ما زاد ابو نعيم على كتاب الحاكم بمنزلة التوابع لما ذكره الحاكم لا امور مستقلة .

(١) البيع بوزن قيم. وصحيحه المعروف بالمستدرك على كتاب الصحيحين معالم يذكره وهو على شرطهما او شرط احدهما او لا على شرط واحد منهما وهو متساهل فى التصحيح. واتفق الحفاظ على ان تلميذه البيهقى اشد تحرياً منه. راجع الرسالة المستطرفة للشيخ محمد بن جعفر الكتانى ص ١٩ طبع اصح المطابع بكراتشى السند. ابو سعيد السندى.

وقال بعض الفضلاء: (١) الفرق بين الاستخراج والاستدراك ان الزائد في المستخرج بالفتح من المستخرج بالكسر بخلاف المستدرك. فالتعير هنا بالمستخرج اولى من المستدرك. (٢)

(وابقى اشياء المتنقب) اى لمن يتعقب ويعترض عليه باستدراك ما فاتته (٣) اولمن يعجب شقبة. (ثم جاء بعدهم الخطيب ابوبكر) احمد بن على بن ثابت البغدادي صاحب تاريخ بغداد. صنف قريبا من مائة مصنف. وكان فقيها يغلب عليه الحديث. تصدق بجميع ماله وهو مائة دينار وفرقها على ارباب الحديث والفقهاء والفقراء فى مرضه واوصى ان يتصدق بجميع ما عليه من الثياب ووقف جميع كتبه على المسلمين ولم يكن له عقب. قال ابن ماكولا لم يكن للبغداديين بعد الدارقطني مثل الخطيب. ولد سنة احدى وتسعين وثلثمائة ومات سنة ثلاث وستين واربعمائة.

(فصنف فى قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية وفى آدابها كتابا سماه الجامع لأدب الشيخ والسامع. وقيل فن من فنون الحديث) قال السيوطى نقلا عن الحازمى فى كتاب العجالة ما حاصله: علم الحديث يشتمل على انواع كثيرة تباه مائة، لو انفق الطالب عمره فى نوع منها لما ادرك نهايته. وليس ذلك بآخر الممكن فى ذلك. فانه قابل للتنوع الى ما لا يحصى من احوال رواة الحديث وصفاتهم واحوال متون الحديث وصفاتها انتهى والمذكور فى كتاب ابن الصلاح منها وتبعه النووى فى التقريب خمسة وستون (الا وقد صنف فيه كتابا مفردا فكان) اى الخطيب (كما قال الحافظ ابوبكر ابن نقطة) بضم النون وسكون القاف بعدها طاء مهملة وهاء ثانيه اسم جارية ربت جدته ام ابيه عرف بها. (٤) (كل من انصف علم ان المحدثين بعد الخطيب عيال) عيال الرجل بكسر العين من يعوله ذلك الرجل اى يقوته وينفق عليه (على كتبه. ثم جاء بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب) الباء زائدة (فجمع القاضي عياض) صاحب الشفا فى تعريف حقوق المصطفى والإكمال فى شرح صحيح مسلم احد الحفاظ الأعلام. كان امام وقته فى الحديث وعلموه. مات اربع واربعين وخمسائة. (٥) (كتابا لطيفا سماه الإلحاح)

(١) كذا فى الاصل وفى نسخة المخطوطة: "المحققين" مكان الفضلاء.

(٢) قديين الشيخ على القارى الفرق بين الاستخراج والاستدراك: بأن الزوائد فى المستخرج بالفتح من المستخرج بالكسر بخلاف المستدرك. فالتعير هنا بالمستخرج اولى من المستدرك. راجع شرحه ص ١٠ طبع تركيا.

(٣) ولو فى أوانه.

(٤) هو الحافظ ابوبكر محمد بن عبد الغنى بن ابي بكر بن شيبان الحنبلى المعروف بابن نقطة المتوفى سنة تسع وعشرين وستمائة ببغداد.

(٥) يقول الشيخ الكتانى هو ابو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبى نسباً نسبة الى ينصب بن مالك قبيلة من حمير السبتي دارا وبلداً نسبة الى مبة، مدينه مشهورة بالمغرب، الاندلسى اصلاً المالكي مذهباً المتوفى بمراكش سنة اربع واربعين وخمسائة ودفن بباب (الباقى على ص ١٢)

من لمع البرق أضواء كألـمع (و ابو حفص التـمـيـانـجـي) منسوب الى ميانـجة يفتح الميم قبل التحتية وكسر النون والجيم بلدة من آذربيجان على مسيرة يومين من مراغه. وهو معرب ميانة (جزأ) اى رسالة مختصرة سماه ما لا يسع المحدث جهله، (١) وامثال ذلك) اى التصانيف الكثيرة ما ذكر وامثال ذلك او التقدير وامثال ذلك كثيرة على انه مبتدأ خبره محذوف. (من التصانيف التى اشتهرت وبسطت) بعضها (ليتوفر علمها واختصرت ليتيسر فهمها) قال ملا قاسم الحنفى تلميذ المصنف: اوردت على المصنف ان الاختصار لتيسير الحفظ لا لتيسير الفهم فأفاد ان المراد فهم متين لا يزول سريعاً فإنها اذا اختصرت سهل حفظها وحينئذ يسهل فهمها بسبب حفظها ولا كذلك المبسوط فانه اذا وصل الى الآخر قد يغفل عن الاول. (الى ان جاء الحافظ) هو من روى ما يصل اليه ووعى ما يحتاج لديه. والمحدث من تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية كذا قال العلامة ابن الجزرى.

وقال ابن سيد الناس: اما المحدث فى عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع روايته واطلع على كثير من الرواة والروايات فى عصره وتميز فى ذلك حتى عرف فيه حظه واشتهر فيه ضبطه. فإن توسع فى ذلك حتى يعرف شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة اكثر مما يجهله منها فهذا هو الحافظ. واما ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم: كنا لانعد صاحب حديث من لا يكتب عشرين الف حديث فى الإملاء فذلك بحسب أزمنتهم.

وقال جماعة من المحققين: الحافظ من احاط علمه بمائة الف حديث ثم بعده الحجة. وهو من احاط علمه بثلاثمائة الف حديث ثم الحاكم وهو من احاط بجميع الأحاديث المروية متناً واسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً. (الفقيه) الشافعى (تقى الدين ابو عمرو عثمان بن الصلاح) اى صلاح الدين وهو لقب لأبيه (عبد الرحمن) اسم ابيه. كان ابن الصلاح رحمه الله تعالى احد فضلاء عصره فى التفسير والحديث والفقه واسماء الرجال وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة. وكان

إعلان داخل المدينة، وفى الشفا احادث ضعيفة واخرى قيل فيها انها موضوعة، تبع فيها شفاء الصدور للخطيب ابنى الربيع سليمان بن سبع السبتي، ولم ينصف الذهبى فى قوله: انه محشو بالأحاديث الموضوعة، والتأويلات الواهية الدالة على قلة نقده مما لا يحتاج قدر النبوة له اهم، فانه تحامل منه لا ينبغى، كما قاله غير واحد اهم وله مشارق الانوار وهو غير مشارق الانوار للصغاني. راجع الرسالة المستطرفة ص ٨٩. قلت: واسم كتابه هذا الالماع فى معرفة اصول الرواية وتقييد السماع.

(١) اسمه عمرو بن عبد المجيد الترشى الميانجى. الف هذا الجزء بمكة فى شعبان سنة تسبع وسبعين وخمسائة ومعنى " ما لا يسع المحدث جهله " على تقدير نصب المحدث ورفع جهله فى الفارسية: كنجائش نيست محدث را جهل ازان - وعلى تقدير رفع المحدث ونصب جهله: كنجائش و سزاوار ندارد محدث جهل او را. كذا فى تصحيح النفر لمولانا محمد حسين الهزاروى.

له مشاركة فى فنون عديدة. ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة وتوفى سنة ثلاث واربعين وسمائة. (الشهرزورى) بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء وفتح الراء وضم الزاى نسبة الى شهرزور بلدة بين الموصل وهمدان، بناها زور بن الضحاك فقبل شهرزورى اى مدينته زور. (نزىل دمشق) بكسر الدال وفتح اليم وتكسر مدينة عظيمة بالشام شهيرة بلفظ الشام.

(فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية) التى بدمشق ودرس فيها النورى. ولما بناها الملك الأشرف بن العادل فوض تدريسها الى ابن الصلاح واشتغل الناس عليه وانتفعوا به. (كتابه المشهور) لا يخفى ان كتاب ابن الصلاح من التصانيف التى بسطت فكان الأولى تأخير قوله وبسطت واختصرت فى المتن الى هذا الموضع إلا أن المصنف لا يبالي بتغيير المتن فى المزج.

(فهذب فنونه واملاه) وفى نسخة صحيحة فأملاه. (شيئا بعد شيء) صفة اى واقعا بعده ان حمل البعدية على البعدية العرفية فتفريع قوله (فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب) واضح اى لما كان فيما بين تهذيب الفنون مهلة ولم يكن تهذيب بعضها معاقبا لتهذيب البعض الآخر بلا تراخ لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب. وان حمل على الإطلاق فوجه التفريع اما جعل التنوين للتعميم اى املاه شيئا ما بعد شيء ما على اى ترتيب وقع. فلهذا لم يتناسب ترتيبه. واما انه لما كان بصدد تهذيب الفنون واحاطتها حتى انه املأ شيئا بعد شيء منها ولم يترك فنا لم يقع ترتيبه متناسبا فإملاء شيء بعد شيء كناية عن احاطة الفنون، وعلى كل توجيه لا يرد ما قيل: كل املاء شيء بعد شيء.

(واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم اليها).

اى الى التصانيف او الى المقاصد المذكورة. (من غيرها) اى غير تصانيف الخطيب (نخب فوائدها) اى فوائده الغير. والثانيث باعتبار كونه عبارة عن التصانيف الباقية او باعتبار المضاف اليه او فوائده فنون الحديث. والنخب جمع نخبة وهى خيار الشيء (فاجتمع فى كتابه ما تفرق فى غيره فلهذا عكف الناس عليه) العكف والعكوف اقبال الإنسان على الشيء ملازماله. (رساروا بسيرته) بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة أو بفتح السين وسكون الياء مصدر اى بذهابه (فلا يحصى كم ناظم له) اى لما فى كتابه كالحافظ زين الدين العراقى فى الفيته (ومختصر) كالتنوير اختصره مرتين سمي احدا الكتابين (١) التقريب والآخر الإرشاد وكابن كثير والهاجى

(١) اختصره أولا فى كتابه الإرشاد ثم اختصر مختصره فى كتابه التقريب والتيسير. وقد شرح السيوطى التقريب بكتابه تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى وهو من اجل الشروح. وتوفى النواوى سنة ٦٤٦ هـ.

(ومستدرك عليه) كابن كثير. فانه كما اختصر كتابه اضاف إليه كثيرا أيضًا. وفي بعض الحواشي: ومن المستدركين مغلطائي في كتاب سماه اصلاح ابن الصلاح (ومقتصر) اى تارك منه بعض ما فيه. فإن الاقتصار هو الإتيان ببعض المقاصد، والاختصار الإتيان بالمقصود كله بلفظ اقل من الأول. كذا قال بعض المحققين. (١) (ومعارض له) بإتيان كتاب مثل كتابه كابن أبى الدم أورد بعض ما فيه بيان خلله أو ضعفه كالباقين. والثاني الأظهر لمقابلة قوله (ومنتصر) اى ناصر لكتابه. قال بعض المحققين كالمصنف وشيخه العراقي. والتمثيل باعتبار الأغلب وإلا فهما عارضا واستدركا أيضًا.

(فسألنى بعض الإخوان أن أخلص) من التلخيص. وهو استيفاء المقاصد بلفظ موجز مع التبيين لفظا ومعنى. كذا فى بعض الحواشى. (له) وفى نسخة لهم (المهم من ذلك) اى مما ذكر من التصانيف او مما ذكر فيها. وفى الكلام إشارة إلى أن التصانيف التى كثرت كلها كانت اما مبسطة غير ملخصة أو مختصرة غير جامعة للمهم بالنسبة الى هذا الكتاب. فلم يكن فيها ما وقع فى مرتبة التوسط الذى هو خير الأمور، فسألنى بعض الإخوان ذلك. ويمكن كون ذلك اشارة إلى كتاب ابن الصلاح لكن فى الشرح. (فلمخصته) اى المهم (فى أوراق لطيفة) ذكر الأوراق بصيغة القلة ووصفها باللطافة وهى رقة القوام، وكونه شفافا لا يحجب ماوراءه كالهواء مباينة فى قلتها وترغيبا فى الإقبال عليها لسهولة حفظها وخفة مؤنة تعاطيها. (سميته نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر) اى خيار ما يحصل من الأفكار فى علم الأخبار (على ترتيب ابتكرته) اى اخترعته ولم يسبق (٢) بمثله. يقال: ابتكر الشيء إذا أخذ باكورتة وهى أوله. (وسبيل انتهجته) اى استتبته. والسبيل يذكر ويؤنث. قال الله تعالى: لبسبيل مقيم (٣) وقال الله تعالى: قل هذه سبيلي (٤) (مع ما ضمنت إليه) حال منه مفعول "لخصته" أى مقرونا ذلك المخلص مع ما ضمنت إليه. وجعله ظرفا لغوا للمخصته لا يخلو عن شيء. وفى إيراد مع إيماء إلى أن المضموم وأن كان تابعا لما ضم إليه إلا أنه لكونه فى غاية النفاسة يستاهل لأن يجعل متبوعا والمهم من الكتب تابعا (لأن ما بعد مع هو المتبوع غالبا، ولذا يقال جاء الوزير مع السلطان، ولا يقال جاء السلطان مع الوزير (من شوارد الفرايد) بإضافة الصفة إلى الموصوف. الفرايد جمع فريدة وهى واسطة العقد المنفردة

(١) المراد منه الشيخ على القارى رح راجع حاشيته ص ١٣ طبع تركيا.

(٢) وفى نسخة "لم اسبق" مكان لم يسبق. ابو سعيد السندى

(٣) آية ٢٤٦ سورة الحجر.

(٤) آية ١٠٨ سورة يوسف.

بحسنها. والشوارد جمع شاردة من شرد البعير إذا نفر (وزايد الفوائد) اما عطف تفسير أو المراد بالأولى ما يتعلق بكلام القوم من النكت واللطائف وبالثالية زوايد المسائل التي فاتتهم. (فرغب) ذلك البعض من الإخوان (إلى) ثانيا في أن أضع عليها شرحا يحل رموزها (أى يزيل خفاء بعض الفاظها التي هي لذلك الخفاء تشبه الرمز الذي هو الإيحاء بعين أو حاجب (ويفتح كنوزها) أى يكشف مسائلها التي تشبه الكنوز لنفاستها (ويوضح ما خفى على المبتدى من ذلك) الكتاب مما ذكر من الرموز يحلها والكنوز يفتحها ومما سواه من الأمور المحتاج إليها كالتعليل في بعض المواضع وبيان وجوه التسمية ونحوهما. فعطف الجملة الثالثة من قبيل التعميم بعد التخصيص. ويمكن أن تكون تفسيراً للجملةتين المتقدمتين ، فإنها عامة لإيضاح المباني والمعاني. (١)

وفي بعض الحواشي أن الجملة الأولى ناظرة إلى زوايد الفوائد والثانية إلى شوارد الفوائد والثالثة إلى ما لخصه من كلام الأئمة. وإنما قيد بالمبتدى إيحاء إلى أن المتن لكونه مرتبا ومالخصا لا يحتاج المنتهى في فهم ما فيه إلى الشرح.

(فأجبت) متوجها (٢) (إلى سؤاله) الضمير إلى الشرح في المتن والشرح في المتن. فإن المصنف لا يبالى بتغيير المتن في المزج. (رجاء الاندراج في تلك المسائل) رجى اندراجه او اندراج كتابه في مسالك المؤلفين او مسالك كتبهم مع انه اجاب الى تأليف كتاب يفوق كتبهم هضما للنفس. (٣) (فبالغت في شرحها في الإيضاح والتوجيه) تفسير لإجابة الشرح وجعل الضمير في فأجبت في الشرح راجعا إلى المتن ، والفاء في ” فبالغت في شرحها ” تعقيبا لإجابة الشرح بعيد جدا يابى عنه ذكر إجابة المتن بقوله ” فلخصته في اوراق لطيفة .“

(ونبهت على خبايا) جمع خبيثة وهي ما ستر. (زواياها لأن صاحب البيت) تعليل لكل من أجبت وبالغت ونبهت أو لا خير فقط. (ادرى بها فيه) . قال بعض المحققين (٤) هذا حكم غالبى والإفكم من شارح اظهر من المعانى ما لم يخطر ببال صاحب المباني.

(وظهر لى أن إبراده) أى الشرح (على صورة البسط) هذا لعله في نفسه (٥) لا بالنسبة إلى المتن. فإن البسط بالنسبة إليه متعين . (الیق ودمجها) أى النخبة (ضمن توضيحها أو فوق)

(١) ان الجملة الاولى ” يحل رموزها “ متعلقة بالمباني والثانية: يفتح كنوزها منوط بالمعاني والثالثة عامة.

(٢) إشارة الى تضمين الإجابة بمعنى التوجه فاندفع ما اورد ان الإجابة متعدد بنفسه ولا يتعدى إلى فتدبر.

(٣) علة لقوله رجى اندراجه او اندراج كتابه.

(٤) المراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ٥٠ طبع تركيا.

(٥) قلت: لم توجد عبارة ” هذا لعله “ في نسخة المخدوم التتوى رح.

الدمج إدخال الشيء فى الشيء بحيث يحصل الامتزاج . والمصنف بالغ فى الدمج حتى جعل لفظا معربا بإعراب فى المتن وإعراب آخر فى الشرح ، وغبّر معنى المتن بانفراده فى مواضع كما مرّت الإشارة إليه فى موضعين .

(فسلكت هذه الطريقة القليلة السالك فأقول طالبا من الله التوفيق فيما هنالك) أى فى بيان ما فى المتن . واختار هنالك بعد مراعاة السجع للإيحاء إلى امتداد ما بين زمانى التصنيفين . والأنسب بقاعدة المزج وطلب التوفيق أن تكون الإشارة إلى مجموع المتن والشرح . (١) ويمكن جعل " هنالك " إشارة إلى تلك المصنفات التى تصدى لتلخيص ما فيها .

(الخبر) فى اللغة ما يخبر به . والحديث ضد القديم فى الأصل ، ثم نقل فى العرف العام إلى ما يتحدث به قليلا أو كثيرا . (عند علماء هذا الفن مرادف للحديث) فهما عبارتان عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره أو عن الأمرين الأولين منها سواء كانت أو كانتا لرسول الله ﷺ أو الصحابى أو التابعى على اختلاف الاصطلاحات . فعلى الأولين الأمور المذكورة مضافة إلى الصحابى أو التابعى مختصة باسم الأثر ، وعلى الثالث والرابع يطلق عليه ذا والمعرفان . وهل الأثر يخص بالأمور المذكورة مضافة إلى الصحابى ومن دونه أو يشمل الأمور المذكورة مضافة إلى النبى ﷺ أيضا .

ذكر السخاوى فى شرح الألفية (٢) انه قال ابوالقاسم الفورانى (٣) ان الفقهاء يقولون : الخبر ما كان يروى عن النبى ﷺ والأثر ما يروى عن الصحابة . وظاهر تسمية البيهقى كتابه المشتمل عليهما بمعرفة السنن والآثار معهم ، ولكن المحدثين كما عزاه اليهم النوى فى كتابيه يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف . وظاهر تسمية الطحاوى كتابه المشتمل عليهما شرح معانى الآثار معهم ، وكذا ابوجعفر الطبرى فى تهذيب الآثار له إلا أن كتابه اقتصر فيه على المرفوع . وما يورده فيه من الموقوف فبطريق التبعية انتهى .

ثم ان السنة ترادفهما على الأول وعلى الثانى أعم . ذكر الأجهورى فى حاشية الشرح أنه

(١) قلت : من قوله والانسب الى قوله والشرح عبارة الشيخ على القارى ذكرها المخدوم بدون الحوالة ، وكان هذا من داب السلف .

(٢) راجع فتح المغيث شرح الألفية للحافظ السخاوى ، ص — طبع لكهنو .

(٣) المراد منه الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن احمد بن فوران الفورانى ، المروذى الشافعى ، (ابوالقاسم) فقيه ، اصولى ، محدث تفقه على الثقال ، وروى الحديث ، واخذ عنه عبدالرحمن المتوفى وغيره ، وتوفى بمدينة مرو فى رمضان سنة ٥٣٨ هـ . من تصانيفه : كتاب الابانة ، العمدة ، اسرار الفقه ، كتاب العمل . راجع معجم المؤلفين تأليف عمر رضا كجالد ج ٥ ، ص ١٦٩ .

قال فى شرح النظم: الخبر فى الاصطلاح مرادف للحديث. وهو ما جاء عن النبى ﷺ من قوله أو فعله فتكون السنة أعم منه وقيل أو تقريره فتكون مرادفة له انتهى. وعلى الثالث أخص وعلى الرابع بينها وبين المعرفين عموم خصوص من وجه.

والتحقيق ان النسبة بينها وبينهما تختلف بناء على ما سيجىء من اختلافهم فى ان السنة اذا اطلقت فهل تختص بسنة النبى ﷺ او تعمها وغيرها.

ثم ان المعروف فى تعريف الخبر والحديث الاقتصار على الأمور الثلاثة اعنى القول والفعل والتقرير. وقد زاد الشيخ جلال الدين السيوطى فى نظم الدرر بعد ما ذكر الأقسام الثلاثة لفظة ونحوها. وقال فى شرحه قطر الدرر: إنه لما أورد على حصر المضاف فى الثلاثة الأحاديث المتعلقة بصفاته ﷺ فانها أحاديث مرفوعة بإجماع المحدثين وليست داخلة فى الثلاثة. قلت ونحوها مریدا به تلك. انتهى.

ثم انه قال بعض المحققين: (١) قيل الأولى ان يبين معنى الحديث ثم يقرل والخبر يرادفه. ويمكن دفعه بأن المفاعلة للمشاركة فيبينها ملازمة. وتركى التعريف للوضوح أو اعتمادا على ما يفهم من المتن. فكانه قال الخبر الآتى مرادف (٢) للحديث انتهى.

اقول: الظاهر أن غرض المعارض ان المقصود من ذكر المرادفة فى مقام بيان المفاهيم ان يبين معنى الحديث المرادف بها هو مرادف له فكان الأولى ان يبين معنى الحديث أولا ثم يذكر المرادفة حتى يعرف معنى الخبر به. وغرض المجيب أنه لا يلزم من كون المقصود من ذكر المرادفة ما ذكر ان يكون المقصود هنا تبين معنى الخبر بالحديث بل يجوز أن يكون المقصود تبين معنى الحديث بالخبر. فإن المفاعلة للمشاركة. فبينهما ملازمة فى المرادفة. ولا يلزم حينئذ أن يعرف الخبر فإن ترك تعريفه للوضوح والاعتماد على ما يفهم من المتن. ولا يخفى أن غرض السائل ان فى مقام بيان المفاهيم يكون المقصود من ذكر المرادفة تبين معنى المرادف صريحا بها هو مرادف له صريحا. ولا يحصل هذا المقصود على تقدير كون ذكر المرادفة لتبيين معنى الحديث بالخبر. فالأحسن فى تقرير الاعتراض ان يقال: ليس المقصود من ذكر المرادفة هنا بيان النسبة بين الخبر والحديث. إذ لو كان المقصود بيانها لذكر ترادفهما لا مرادفة الأول للثانى. فالمقصود تبين معنى الخبر بالحديث. فالأولى أن يبين معنى الحديث أولا ثم يذكر المرادفة. وفى تقرير الجواب ان

(١) المراد منه الشيخ على القارى. راجع حاشيته ص ١٦ طبع تركيا.

(٢) هذا تغيير من الشارح. وفى الاصل "يترادف" بصيغة المضارع.

المفاعلة للمشاركة فإضافة أحدهما يستلزم مرافاة الآخر. فالمقصود ذكر النسبة بينهما. وعلى هذا فقوله وترك تعريف الخبر إلى آخره جواب عن ترك تعريف الخبر مع الاحتياج إليه لكون التقسيم بعد فهم المسم.

(وقيل الحديث ما جاء عن رسول الله ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره. ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ، وما شاكلها الأخبارى، ولمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلقا) لهما لم يتعين بهذا الكلام العام والخاص فصله بقوله (فكل حديث خبر من غير عكس) فالعام الخبر والخاص الحديث. فإن الخبر على هذا القول ما جاء عن رسول الله ﷺ وعن غيره بخلاف الحديث فإنه يختص بالنبي ﷺ. (وعبر ههنا بالخبر ليكون اشمل) باعتبار الأقوال. أما على الأول فواضح. وأما على الثالث فلأن الخبر اعم مطلقا. فكلاهما ثبت الأعم ثبت الأخص. وأما على الثاني فلأنه إذا عتبر هذه الأمور في الخبر الذي هو وارد عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فلأن يعتبر ذلك فيما ورد عنه وهو الحديث أولى كذا قال المصنف في منهيته. ومبنى الأشمالية في الأول اخذ المرادفة باعتبار شمولها لهما جاء عن الصحابي والتابعي أيضا والوضوح بالنسبة إلى القول الثاني.

وحاصل كلامه أن الحديث يكون شموله لهما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين على القول الأول فقط. والخبر يكون شاملا لهما (١) على الأقوال الثلاثة فهو أولى. فالحديث ليس مفضلا عليه للأشمل باعتبار كل من الأقوال بل باعتبار بعضها وإن كان التفضيل كل منها (٢). وجعل الحديث مفضلا عليه باعتبار المجموع يابى عنه قوله في التعليل أما على الأول وأما على الثاني وأما على الثالث، إلا أن يجعل قوله أما على الأول السخ تفصيلا لشمول الخبر للأقسام الثلاثة المفهوم ضمنا. وإن جعل صيغة التفضيل بمعنى أصل الفعل وهو أيضا وجه وجهه.

(١) ليس المراد شمول الخبر لهما على الأقوال الثلاثة إطلاقه عليهما على تلك الأقوال كلها. فإنه لا يطلق على القول الثاني على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم بل الشمول باعتبار دلالة الكلام على اعتبار الأمور المذكورة في تقسيم الخبر فيهما أي فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فمعنى شمول الخبر شمول دلالة الخبر منه.

(٢) يعنى أن الخبر مفضل في الشمول على الأقوال الثلاثة على الحديث المفسر بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا التفسير على القول الثاني والثالث لا الأول فالحديث مفضل عليه باعتبار تفسير فسر به على بعض الأقوال والتفصيل باعتبار كلها. منه كذا في هامش الأصل. أبو سعيد السندی.

وقال تلميذ المصنف في تعليل الأشمالية: لأنه يتناول المرفوع عند الجمهور باعتبار الترادف ويتناول الموقوف والمقطوع عند من عدا الجمهور انتهى. وهو مبني على أنهما على التقدير الأول أى المرافقة مخصوصان بما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم. فالحديث على الاصطلاحات الثلاثة يختص بالمرفوع والخبر يشمل، والموقوف والمقطوع.

ثم إن التلميذ قال ما ذكرته أولى. إذ في هذا التقرير ما لا يصح، وهو قوله فكلما ثبت الأعم ثبت الأخص مع الإطناب المخل انتهى.

ويمكن أن يجاب بأن المراد ثبوتها في حكم من الأحكام كلها لاصدقهما في فرد أى كليا حكم على العام حكما إيجابيا كليا صح أن يحكم على الخاص وهذا صحيح كما لا يخفى. (فهو باعتبار وصوله إلينا) أى لا باعتبار اوصافه من الصحة والحسن والضعف وغيرها ولا من كونه مرفوعا ومقطوعا ونحوهما كذا قال بعض المحققين. (١)

(إما أن يكون له طرق) أى أسانيد بطريق الاستعارة فإنها موصلات كالسبل التى هى المعنى الحقيقى للطرق إلى ما تسلك لأجابه. (كثيرة لأن طرقا جمع طريق وفعل فى الكثرة يجمع على فعل بضممتين وفى القلة على افعلة) يرد عليه أنه يقتضى أن يكون أقل عدد يتحقق معه جمع الكثرة مأخوذ فى التواتر وهو خلاف ما ذهب إليه الجمهور. (والمراد بالطرق الأسانيد) إما جملة مستقلة ذكرت للتنبيه على أن ما ذكره من التفسير ليس مدلولاً حقيقياً للطرق وإنما هو استعارة عن السبل أو من تنمة تعليل تفسير الطرق بالأسانيد الكثيرة فيكون معطوفاً على قوله طرقاً جمع طريق. أى إنما فسر الطرق بالأسانيد لأن مرادهم كذلك.

(والإسناد حكاية طريق المتن) يرد عليه امران: الأول أنه يخالف لما سيأتى فى مبحث المرفوع والموقوف من تفسيره بنفس الطريق الموصلة إلى المتن. الثانى ما ذكره التلميذ أنه صار حاصل الكلام حينئذ أن الطريق حكاية الطريق. ولما أورد على المصنف هذا الاعتراض قال التحقيق أن تكون الإضافة بيانية فى قوله حكاية طريق المتن انتهى. وبه اندفع الاعتراض الأول. وما قال التلميذ أن التحقيق خلاف هذا التحقيق (٢) لأن الحكاية فعل والطريق رجال

(١) قلت المراد منه الشيخ على القاري رح. ولكن العلامة السدي غير آخر عبارته. وفى شرحه هكذا "ولا من كونه مرفوعاً وموقوفاً ومقطوعاً ونحوها. ويمكن أن يكون هذا من تغيير الناسخ.

(٢) أى تحقيق المصنف.

الحديث ، فلا يصح ان يكون احدهما عين الآخر فدفوع بأن المصدر (١) بمعنى المفعول . والطريق وان لم يكن حكاية فهو محكى .

وقال بعض العارفين : الحق ما ذكره هنا . وما ذكره هناك تسامح بناء على انه عرف الإسناد بما هو تعريف للمسند كذا ذكره السخاوى فى شرح الألفية انتهى . فعلى هذا يدفع الاعتراض الثانى الذى اورده التلميذ بأن الطريق استعير ههنا لما يوصل الى المتن . وكما ان رجال الحديث موصلة اليه كذلك حكايتها . فصح ارادة الحكاية والمحكى من الطريق . والمراد من الطريق الواقع فى المتن الحكاية وفى تعريف الإسناد المحكى . واذا كان الطريق فى الموضوعين بمعنىين مختلفين فلا ضير فى ان يكون الطريق حكاية الطريق .

(وتلك الكثرة احد شروط التواتر اذا اوردت بلا حصر عدد معين) قال بعض العارفين : اى لا يحصر عدده ولا يخصى بمعنى انه لا يدخل تحت الضبط . وفيه احتراز عن خبر قوم محصورين وإشارة الى انه لا يشترط فى التواتر عدد معين كما هو مذهب البعض انتهى .

وفيه انه مناف بحسب الظاهر لما سيأتى من قوله وليس لازم ان يطرد فى غيره لاحتمال الاختصاص ، ومخالف لما ذهب اليه القوم كما اشار اليه بنفسه . فإنهم لم يشترطوا فى التواتر الدخول تحت الضبط . ولاعدمه بل المدار عندهم على إحالة بطريق التواتر عليه ووقوعه اتفاقا من غير قصد دخل تحت الضبط اولا . ولذا قال بعض المحققين : ثم التقدير بلا اعتبار حصر عدد معين . اذا المراد انه ليس للتعين فيه مدخل ، ولا يكون الملحوظ فى كثرته عدد . والحاصل انه لا يؤخذ فى عدده التعيين ، لأن يؤخذ عدم التعيين انتهى . لكن يابى عنه ما سياتى من قوله : وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا . لكن مع فقد بعض الشروط او مع حصر لأن قوله بلا حصر فى ذلك المقام بمعنى اعتبار عدم الحصر قطعاً بقربة المقابلة مع قوله او مع حصر . وبالجمله فكلام المصنف فى هذا المقام لا يخفى عن اشكال ، اللهم إلا ان يوجه بما حكيناه عن بعض العارفين . وتجعل كلمة بل فى قوله : (بل تكون العادة قد احوالت تواطوء هم على الكذب وكذا وقوعه اتفاقا منهم من غير قصد) للإضراب عن اشتراط عدم الدخول تحت الضبط . فليكون كلامه فى الشرح بسبب الإضراب موافقا للقوم .

والظاهر ان الكلمة المذكورة اللانتقال اما الى استيعاب شروط التواتر عن حل المتن او عما جعل المصنف عليه مدار التقابل بين المتواتر وبين ما يقابله من الأقسام الثلاثة او الى الشرط

(١) اى الحكاية بمعنى المحكى .

الثاني بعد الفراغ من الشرط الأول. وقوله عن غير قصد تفسير لقوله اتفاقاً، اذا الوقوع اتفاقاً هو الوقوع من غير قصد. (فلا معنى لتعيين العدد) وانما الضابط حصول العلم. فمتى اخبر هذا الجمع وافاد خبرهم العلم علمنا انه متواتر والإفلا. (١) (على الصحيح) المختار عند الجمهور. فإن قلت: يخالفه ما ذهبوا اليه من اشتراط خبر الجماعة في تعريف المتواتر. قلت المراد نفى تعيين العدد الزائد على عدد الجماعة.

(ومنهم من عيّن في الأربعة) اعتباراً بأكثر عدد الشهود. (وقيل في الخمسة) اعتباراً بعدد اللعان. وإليه مال صاحب جمع الجوامع، حيث قال: وهو خبر جمع يمتنع تواطؤهم على الكذب عن محسوس. وحصول العلم آية لاجتماع شرائطه ولا يكفي الأربعة وفاقاً للقاضي والشافعية. وما زاد عليها صالح من غير ضبط. وتوقف القاضي (١) في الخمسة وقال الاصطخري: اقله عشرة وقيل اثني عشر وعشرون واربعون وسبعون وثلاثمائة وبضعة عشر انتهى.

(وقيل في السبعة لاشتغالها على ثلاثة انصبة الشهادة لجمعها الأربعة والإثنين والواحد). (وقيل العشرة) لأن ما دونها احاد. وقيل لأن ما دونها جمع قلة. وقد عرف مما ذكرنا من جمع الجوامع ان الاصطخري قال: ان اقله عشرة. وفي التقريب: وهو المختار. (وقيل في الاثنى عشر) لأنه عدد نقيب بني اسرائيل بعثوا ليعبروا بني اسرائيل بحالم الذي لا يرهب. فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم المطلوب في ذلك. (وقيل في الأربعين) لقوله تعالى: يا ايها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين (٣) (وقيل في السبعين) لقوله تعالى: واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا (٤) (وقيل غير ذلك) فقبل عشرون وقيل ثلاثة عشر وقيل ثلاثمائة وبضعة عشر. (وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر العدد فأفاد العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص) ولا أن لا يحصل العلم بأقل من ذلك لاحتمال كفاية ما دونه في حصول العلم (فإذا ورد الخبر كذلك) أي كما ذكر من الكثرة على وجه الإحالة المذكورة. (وانضاف إليه ان يستوى الأمر في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه

(١) من قوله "وانما الضابط" الى قوله "والافلا" من كلام الاصيلي نقله الشيخ على القاري ايضاً في شرحه، لكن بدل صاحب الامعان قوله: "فمن اخبر هذا الجمع" بقوله فمتى اخبر. ويمكن ان يكون هذا من النسخ. والله اعلم.

(٢) قلت: المراد منه القاضي ابوبكر الباقلاني كما في شرح القاري.

(٣) آية ٦٤ سورة الانفال.

(٤) آية ١٥٥ سورة الاعراف.

والمراد بالاستواء ان لا تنقص الكثرة المذكورة فى بعض المواضع) اى على العدد الذى احوالت العادة لاعنى العدد الذى كان فى الابتداء فإن النقصان عنه لا يضر التواتر. (لا أن لا يزيد اذ الزيادة ههنا مطلوبة من باب الأولى (وان يكون مستند انتهائيه الأمر المشاهد والمسموع) خصها بالذكر اعتبارا للغالب ولأن البحث فى المتواتر من قوله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره. والأول من المسموعات والثانى والثالث من المبصرات والإفالشروط الانتهاء إلى مطلق الحس الشامل للمحاسن الخمسة (لما يثبت بقضية العقل الصرف) كوجود الصانع وقدمه وقدم صفاته.

(فإذا جمع الخبر هذه الشروط الأربعة) للعلم بالتواتر لا للتواتر فلا يرد ان جعل هذه الأمور الأربعة شروطا يقتضى أن يكون للتواتر حقيقة سواها وهو منتف. فعلى هذا يحمل قوله السابق: وتلك الكثرة احد شروط التواتر على شروط العلم بالحاصل بالتواتر بطريق حذف المضاف او إرادة الحكم الذى اشتهر به.

وقيل إن حقيقة التواتر ورود الخبر من طرق وهو غير الشروط الأربعة. فإن الشرط الأول كون الطرق كثيرة لا وروده من طرق. ويرد عليه أن حقيقة المتواتر لابد أن يكون مميزا له من سائر الحقائق. والتميز لا يحصل إلا بمجموع الأمور الأربعة. وكيف يكون مميزا له من سائر الحقائق، الحقيقة وروده من طرق فقط، ومن ابنى علم ان الأمور الأربعة شروط وقد قرروا ان الحقائق الاصطلاحية ما وقع عليها اصطلاحاتهم. وكل من عرف المتواتر ذكر فيه الأمور الأربعة ولم يقتصر فى تعريفه على وروده من طرق فقط. ثم إن هذا الكلام متحد مع قوله السابق: فإذا ورد الخبر كذلك الخ. فقوله الاتى: فهو المتواتر جزاء لهذا الكلام دل على جزاء السابق نظيره. ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به (١) حيث قيل إن جواب لما الأولى دل عليه جواب لما الثانية.

(وهى عدد كثير) اى احد الأربعة العدد الكثير وثانيها (أحوال العادة) قال بعض المحققين: قيل لو قال أحوال العقل لم يحتج الى الشرط الخامس وهو أن يصحب خبرهم افادة العلم لسماعه. وأما حينئذ فلا بد منه لأن أحوال العادة شيئا لا يستلزم أحوال العقل إياه. فلا يكون مستلزما للحصول

(١) آية ٢٨٩ سورة البقرة.

العلم اليقيني انتهى. (١) وفيه انه لا فرق بين احالة العقل واحالة العادة (٢) في هذا الموضع. فإن مجرد التجويز العقلي لا يرتفع وإن بلغ العدد الغاية القصوى. فن اسند الإحالة إلى العقل أراد أن العقل لا يجوز ذلك من حيث العادة (نواطوءهم وتوافقهم على الكذب) قال فيما نقل عنه (٣) التواطؤ ان يتفق قوم على اختراع معين بعد المشاورة والتقرير بأن لا يقول أحد خلاف صاحبه. والتوافق حصول هذا الاختراع من غير مشاورة بينهم، ولا اتفاق على اختراع انتهى.

(و ثالثها روي ذلك عن مثلهم من الابتداء الى الانتهاء) قال المصنف (٥) في تقرير هذا المحل: المراد مثلهم في كون العادة تحيل (٥) تواطؤهم على الكذب وان لم يبلغوا عددهم. فالسبعة العدول ظاهرا وباطنا مثل العشرة العدول في الظاهر فقط. فإن الصفات تقوم مقام الذات، بل قد يفيد قول سبعة صلحاء العلم ولا يفيد (٦) قول عشرة دونهم في الصلاح. فالمراد حينئذ المماثلة في إفادة العلم لا في العدد انتهى.

وما اورد عليه التلميذ من ان لا دخل لصفات المخبرين في باب التواتر مدفوع بأن المراد بعدم المدخلية عدم اشتراط معرفة صفاتهم لاعداد المدخلية اصلا. فإن إفادة العلم في التواتر قد تكون بمعونة القرائن المتصلة.

والرابع (وكان مستند انتهائه الحس) انى بالواو ههنا مع أنه ذكر ما سبق بطريق التعداد اشارة إلى أن ما ذكره في قوة العطف كذا قال بعض المحققين. (٧)

(وانضاف إلى ذلك) اى إلى ما ذكر من الشروط الأربعة (ان يصحب خبرهم افادة العلم لسامعه) هذا الشرط الخامس مما تفرد به. والمشهور الاقتصار على الأربعة غير انهم اشترطوا بدل العدد الكثير الجماعة. ولتفرده بهذا الشرط قال فى بعض الحواشى ان شيخ استاذه قال لا يخفى ان مقتضى كون التواتر موجبا للعلم تقدمه بالذات على حصول العلم منه لأنه اثر من آثاره

(١) قلت: المراد من بعض المحققين الشيخ على القاري. وقد نقل هذه العبارة كلها فى شرحه ولم يجب عن الاعتراض.

(٢) كذا فى الاصل. وفى نسخة السيد محب الله "افادة العقل وافادة العادة" وما فى الاصل فهو صحيح.

(٣) اى قال المصنف فيما نقل عنه.

(٤) قلت: هذه العبارة من المصنف نقلها الشيخ على القاري: فى شرحه.

(٥) وفى نسخة م يحيل بدل يتحيل.

(٦) كذا فى نسخة "م" وفى الاصل ولا ينيل.

(٧) المراد منه الشيخ على القاري رح راجع حاشيته ص ٢٢ طبع تركيا. بمطبعة اخوت.

المرتبة عليه والشئ يتقدم بالذات على اثره المترتب عليه . فعند شيخ الإسلام الحافظ في شرح النخبة حصول العلم من شروط المتواتر المقتضى لتقدم الحصول بالذات لا يخفى إشكاله إلا أن يريد انه من شروط العلم بأنه متواتر فيوافق قول صاحب جمع الجوامع وحصول العلم آية اجتماع شرائطه او صحة تسميته بالمتواتر فليأمل انتهى .

ثم لا يخفى ان الجوابين المذكورين بقوله : إلا ان يريد الخ يأبى عنهما قول المصنف فيما سيأتى : وما تخلفت إفادة العلم عنه كان مشهوراً فقط وقوله : لكن قد يتخلف عن البعض لبائع (١) (فهذا هو المتواتر وما تخلفت إفادة العلم عنه كان مشهوراً فقط . فكل متواتر مشهور من غير عكس) . قال بعض المحققين : (٢) قيل ولعله اراد بالمشهور المعنى اللغوى لا الاصطلاحي . ولهذا قال محش في قوله " فكل متواتر مشهور " اى لا بالمعنى المقابل للمتواتر . قلت : الظاهر المتبادر أنه اراد المعنى المصطلح عليه . فإن مرجع البحث اليه ، لكن لا بد من زيادة قيد دل عليه المقام بأن يقال : فكل متواتر تخلف عنه العلم مشهور . وحينئذ يظهر صحة قوله : من غير عكس . وهو ان لا يكون كل مشهور متواتراً بالمعنى المصطلح الجامع للشروط المنضم اليه انضيااف إفادة العلم انتهى . وفيه نظر من وجوه : أما أولاً فلأن انصاف المتواتر بتخلف العلم عنه ينافية قول المصنف : وما تخلفت إفادة العلم عنه كان مشهوراً فقط . وأما ثانياً فلأن قوله " كان مشهوراً فقط " يقتضى ان ما صاحب معه إفادة العلم مشهور او متواتر معاً . فاللائق ان يحمل المشهور في قوله : فكل متواتر مشهور على المعنى العام الشامل للمتواتر الجامع لجميع الشروط لا المعنى المقابل للمتواتر المذكور . وكون مرجع البحث الى المعنى المصطلح عايه لا ينافية الحمل على المعنى العام فانه ايضاً مصطلح عليه . قال السخاوى في شرح الفية العراقية مفرعاً على ما فى المتن : ومنه ذو تواتر . فالمشهور اعم . ولذا قال شيخنا : ان كل متواتر مشهور ولا عكس انتهى . (٣)

(١) قلت : ان الشيخ ابا الحسن الصغير اجاب عن هذا الاشكال بأن حصول العلم للسامع اثر من آثار متأخرة منه فلا يرد ما قيل انه لا يصح جعله شرطاً اذ هو متأخر عنه ، وشرط الشئ مقدم عليه راجع بهجة النظر ص ١٠ . شرح شرح نخبة الفكر تأليف المخدوم ابي الحسن الصغير السندى .
(٢) قلت : المراد منه الشيخ على القارى ، فكل هذا من قوله " قيل إلى إفادة العلم " من عبارة شرحه .
(٣) عبارة الحافظ السخاوى هكذا : وكذا ينقسم باعتبار آخر فيكون منه ما لم يرتق الى المتواتر وهو الاغلب فيه منه ذو تواتر . بل قال شيخنا ان كل متواتر مشهور ولا ينعكس راجع فتح المغيث شرح الالفية للحافظ السخاوى ص ٣٤٣ طبع انوار محمدى ولكنو الهند .

وفى شرح الألفية لمصنفها: ثم ان المشهور أيضاً ينقسم باعتبار آخر الى ماهو مشهور متواتر والى ماهو مشهور غير متواتر انتهى . (١)

نعم يشكل على العموم قوله فيما بعد: وخلافه قد يرد بلا حصر لكن مع فقد بعض الشروط فان المعنى العام قد يصدق مع تحقق جميع الشروط لكن يحمل المشهور فيما بعد على المعنى المقابل. ولاضير فى ان يكون المشهور فى الموضوعين بمعنيين مختلفين. ولعله قال محش اى لا بالمعنى المقابل بملاحظة ما ذكرنا من المعنى المصطلح عليه لا بالنظر الى المعنى اللغوى كما فهم صاحب قيل.

واما ثالثا فالأن حمل قوله من غير عكس على أن لا يكون كل مشهور متواترا بالمعنى المصطلح الجامع للشروط المنضم اليه انضيااف إفادة العلم مع حمل المتواتر فى قوله: " فكل متواتر مشهور " على المتواتر المتخلف عنه العلم غير ملائم . فإن المتواتر الماخوذ فى العكس ينبغى ان لا يكون غير المتواتر الماخوذ فى الأصل، مع أن المتبادر من قولنا أن لا يكون كل مشهور متواترا أن يكون بعض المشهور متواترا وليس لشيء من المشهور بالمعنى المقابل متواترا بالمعنى المصطلح الجامع للشروط.

(وقد يقال إن الشروط الأربعة اذا حصلت استلزمت حصول العلم وهو كذلك فى الغالب لكن قد يتخلف عن البعض) اى بعض الأخبار (لسانع) كغباوة السامع (وقد وضح بهذا التعريف المتواتر) اصطلاحا، وأما لغة فالتواتر قريب من التتابع لانفسه كما فى بعض الحواشى.

قال الحريرى فى درة الغراض فى اوهام الخواص: وبقولون المتواتر متتابع فيوهمون لأن العرب تقول: جاءت الخيل متتابعة اذا جاء بعضها فى اثر بعض بلا فصل، وجاءت متواترة اذا تلاحقت وبينها فصل انتهى.

(وخلافه قد يرد بلا حصر أيضاً لكن مع فقد بعض الشروط او مع حصر بما فوق الاثنين اى ثلاثة فصاعدا) منصوب على الحالية اى فذهب العدد من الثلاثة صاعدا . فإن من المراضع التى يحذف فيها عامل الحال على الوجوب قياسا ان يبين الحال ازد ياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او هم كما فى بعته بدرهم فصاعدا او ثم صاعدا او فرأت كل يوم جزأ من القرآن فزائدا او ثم زائدا . (ما لم يجمع شروط التواتر او بهما) اى باثنين فقط (او بواحد) الظاهر ان قوله: " او مع حصر بما فوق الاثنين او بهما او بواحد " معطوف على قوله بلا حصر لكنه غير صحيح

(١) راجع شرح الألفية لمصنفها ص ٦٠ الجزء ٤ طبع الاولى بمصر بيت ٢٥٥ - قنوته بعد الركوع شهرا و منه ذو تواتر مستقرا.

فإن الخبر لا يكون له طرق مع الحصر بهما أو بواحد فيجعل قوله أو مع الحصول إلى آخره أو قوله أو بهما أو بواحد معطوفا بحسب المعنى على قوله إما أن يكون له طرق.

(والمراد بقوله أن يرد باثنين أن لا يرد بأقل منهما فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد) وكذا من السندين. والاقتصار على السند الواحد للاكتفاء على أقل المراتب (لا يضر إذ الأقل في هذا) وفي بعض النسخ في هذا العلم (يقضى على الأكثر. فالأول المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني) لا بالقرائن المنفصلة بل بنفسه فقط أو مع انضمام القرائن المتصلة. وخبر الآحاد قد يحصل به العلم لكن بقرائن المنفصلة. والقريضة المتصلة ما يلزم نفس الخبر مثل الهيئات المقارنة له المرجحة لتحقيق مضمونه أو المخبر مثل كونه موسوما بالصدق مباشرا للأمر الذي أخبر به أو المخبر عنه أي الواقعة أو المخبر بفتح الباء. وفسر المحقق التفتازاني بالسامع الذي القى إليه الخبر ولم يذكر ابن الهمام الأخير في التحرير. قال في شرحه المسمى بالتيسير: ولا يبعد أنه عده من المنفصلة انتهى. والمنفصلة ما ليست بمتصلة. وهل يجب اطراد حصول العلم بالمتواتر أولا؟ قال في شرح جمع الجوامع للعراقي: هل يجب اطراد حصول العلم بالمتواتر لكل من بلغه أو يمكن حصول العلم لبعضهم دون بعض فيه ثلاثة أقوال ثالثها وهو المختار تبعا للصفى الهندي أن كان حصول العلم بمجرد العدد إطراد. وهذا معنى قول المصنف رحمه الله: أن علمه متفق أي يتفق الناس كله في العلم به ولا يختلفون وإن كان لاحتفاف قرائن به اضطربت. فهو يحصل لبعضهم دون بعض انتهى. ثم إن العلم الحاصل بالتواتر يصلح حجة على الغير إذا ثبت الاشتراك في سببه كما في شرح المواقف. (فأخرج النظرى على ما ياتى تقريره) فيه أن اليقيني ليس قسيما للنظرى بل قد يكون ضروريا وقد يكون نظريا. (١) وأجاب عنه في بعض الحواشى أنه أراد باليقيني ما لا يكون إلا يقينيا لا ماشانه ذلك. والذي لا يكون إلا يقينيا هو الضروري. إذا النظرى يكون ظنيا تارة ويقينيا أخرى. والأحسن أن يقال إنه أخرج النظرى بقوله المفيد للعلم فإن المتبادر من نسبة الإفادة إلى الخبر أن يكون بنفسه لا بمعونة امر آخر. والقرائن المتصلة لانصافها جعل العلم الحاصل بها كالعلم الحاصل بنفس الخبر. ولو كان العلم الحاصل بالمتواتر نظريا لكان بمعونة النظر. (بشرطه التى تقدمت) لا يتحقق المتواتر بدون الشرط فكان مستغنيا عن ذكرها إلا أنها لم تكن مذكورة

(١) قلت: إن الشيخ أبا الحسن الصغير السندى أورد هذا الاعتراض وقال: وأجاب اللقاني بأن المراد باليقيني الكامل في هذه النسبة أي الذي لا يكون إلا يقينيا وهو الضروري. إذ النظرى قد يكون يقينيا وقد يكون ظنيا. وبعد هذا الجواب ذكر جواب صاحب إمعان النظر أيضاً. راجع شرحه ص ١١ طبع گلزار محمدى بلاهور

فى المتن اهتم بمحافظتها، فصرح بأن إفادة العلم مقيد بحصول الشروط. ووجه بعض المحققين بأن قوله بشروطه متعلق بالأول لا بالمفيد أى الأول بشروطه هو المتواتر. (١)

(واليقين هو الاعتقاد الجازم) خرج به الظن والشك.

(المطابق) أى للواقع. خرج به الجهل المركب والتقليد الفاسد. وأما التقليد الصحيح فلم يخرج مع أنه ليس من أقسام اليقين. فلو زاد كغيره الثابت لكان أولى. وإن أمكن أن يقال أراد بالجازم كامل الجزم. وهو ما لا يحتمل الجانب الآخر ولا يزول بالتشكيك. فإن المتعارف فى معنى الجزم الاختصار على عدم احتمال الجانب الآخر.

(وهذا هو المعتمد أن الخبر المتواتر يفيد العلم الضرورى) من البيانية مقدرة. قيل أن الشيوع حذف حرف الجر قبلها وقيل أن مع متعلقه بدل من هذا.

(وهو الذى يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكن دفعه) أى لا يكون دفعه والانفكاك عنه مقدورا للمخلوق. فإن تحصيله غير مقدور للمخلوق لأن حصوله متوقف على أمور غير مقدور لأنعلم ماهى ومتى حصلت بخلاف النظريات فإنها تحصل بمجرد النظر المقدور لنا. وإذا لم يكن تحصيله مقدورا للمخلوق لا يكون دفعه مقدورا له لأنه لا معنى للقدرة إلا التمكن من الطرفين. فقدورية أحد الطرفين مستلزم لقدورية الآخر وعدمها لعدمها. فلايتوهم أن العلم بالحسيات غير مقدور التحصيل لتوقفه على أشياء غير مقدورة. ومقدور الانفكاك بترك الإحساس الذى هو مقدور الانفكاك لأننا لانسلم أن الانفكاك عنه مقدور لأنه يستلزم مقدورية ترك الانفكاك الذى هو التحصيل وقد ثبت أنه غير مقدور. نعم الانفكاك عن الإحساس مقدور وهو لا يستلزم مقدورية الانفكاك عن العلم. كذا حقق فى شرح المواقف وحواشيه. فاندفع ما قيل أن النظرى بعد مباشرة الأسباب كذلك. والضرورى قبل مباشرتها يمكن دفعه بالانصراف عنه. والناظرون فى هذه المقام حملوا عدم إمكان الدفع على ظاهره فأنجه عليهم هذا الإشكال فخص بعضهم الضرورى بما لا سبب له فى حصوله أصلا. أعنى الأوليات، مع أن المتواتر ليس كذلك.

(وقيل) القائل امام الحرمين من الأشاعرة وأبو الحسن البصرى والكعبى من المعتزلة (لا يفيد العلم إلا نظريا) وتوقف الآمدى. ثم أن الضرورى بالمعنى المذكور يقابله الكسبى

(١) قلت: أن الشيخ على القارى أورد هذا التحقيق بعينه بقوله: قيل قوله بشروطه لغو لأنه داخل فى مفهوم المتواتر واجيب بأنه متعلق بالاول لا بالمفيد كما ذكره شارح أى الاول مع شروطه هو المتواتر راجع شرحه ص ٢٤ طبع تركيا.

والنظري وهو ما يستفاد من النظر ملازم مع الكسبي عند من يرى أن الكسب لا يمكن إلا بالنظر، وأخص عند من يرى جواز الكسب بغيره لكنه يلزمه عادة بالاتفاق كذا في شرح المواقف. فلا غبار على ما وقع في كلام المصنف من التقابل.

(وليس بشيء لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامة) المراد به من لا ممارسة له بالنظر والاستدلال لا العامة بالاصطلاح الأصولي. وهو من عدا المجتهدين. ومع هذا فكان الأولى التمثيل بالبله والصبيان. إذ العامة له أهلية النظر على طريق العوام. ولذا قالوا في تقرير العوام إيمانهم أنهم يعلمون الأدلة أجمالاً.

(إذ النظر ترتيب أمور معلومة أو مظنونة يتوصل بها إلى معلوم) هو في التصورات والتصديقات. (أو مظنون) خاص بالتصديقات. إذ التصورات لانقائض لها على ما هو مختار المحققين. فلا تكون إلا علوماً.

(وليس في العامة أهلية ذلك. فلو كان نظرياً لما حصل لهم. ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري إذ الضروري يفيد العلم بالاستدلال والنظري يفيد العلم مع الاستدلال على الإفادة) أي على المفاد فاندفع ما قيل إن المستدل إنما يستدل على الحكم لأعلى الإفادة. والمراد أن العلم الضروري يستفاد بالاستدلال والنظري يستفاد بالاستدلال. فأقام الإفادة مقام الاستفادة ومفوض إليها أو المعنى كل ضروري خاص يفيد علماً عاماً في ضمنه بدون الاستدلال. وكل نظري خاص بضده.

ويمكن أن يقال إن المراد بالفرق بين العلم الضروري والنظري الفرق بين طريقتيهما فإن قوله الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري مع تعريف النظر. وسائر ما ذكره يفيد أن طريق العلم الضروري وهو التنبيه يفيد العلم بالاستدلال. وطريق العلم النظري بخلافه. ثم المراد من الاستدلال مطلق الكسب لئلا يختص بالتصديق. (وإن الضروري يحصل لكل سامع. والنظري لا يحصل إلا لمن فيه أهلية) وفي نسخة له. (أهلية النظر. وإنما اهتمت شروط التواتر في الأصل لأنه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد. إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث) يعني بالصحة ما يقابل الضعيف فيشمل الحسن. (أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء. والمتواتر لا يبحث عن رجاله) أي لا يلزم فيه البحث عن رجاله (بل يجب العلم به من غير بحث) أي حال تحققه من غير بحث بأن تكون الرجال في غاية الكثرة بحيث أوجب خبرهم العلم على تقدير تحقق صفات الرجال الموجبة لصحة الحديث من حيث العدالة

وغيرها وعدم تحققها كما يجب العمل به ان لم يكن كذلك، بأن تكون صفات الرجال المذكورة دخيلة في التواتر والكيفية المشار إليها لا تشعر إلا بالقدر المشترك بين القسمين الذي لا يتوقف تحققها على البحث عن صفات الرجال. فلم يكن البحث عن المتواتر من حيث الكيفية المذكورة من مباحث علم الإسناد. فاندفع ما يترآى من عدم موافقة ما ذكره ههنا مع ما نقلنا عنه في تقرير قوله رويوا ذلك عن مثله من الابتداء إلى الانتهاء، وظهر فائدة قوله على هذه الكيفية. فإن لصفات الرجال مدخلا في تحقق بعض اقسام التواتر. فلمباحث علم الإسناد مدخل في التواتر في الجملة. ثم لا يخفى ما في ضمن هذا الكلام من الإشارة إلى تعريف الفن.

(فائدة: ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير المتقدم مما يعذر وجوده إلا أن يدعى في حديث من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) لرواية از يد من مائة صحابي له وفيهم العشرة المبشرة؛ (١) ففي الصحاح على والزبير وفي الحسان طلحة وسعد وسعيد وابو عبيدة رضى الله تعالى عنهم وفي الضعيف المتماشي طريق عثمان رضي الله عنه. وبقية طرفه واهية اوساقطة، ثم لم تزل رواته في ازدياد مع اجتماع الشروط فيه.

(وما ادعاه) اي ابن الصلاح (من العزة فممنوع وكذا ما ادعاه غيره) كإبن حبان والحايمي. (من العدم لأن ذلك) اي كلام الادعائيين (نشأ من قلة اطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم مقتضية لإبعاد العادة ان يتفق هؤلاء على الكذب او يحصل منهم اتفاقا. ومن احسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرقه تعددا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط افاد العلم اليقيني بصحة نسبته إلى قائله. ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير.) فيه ان هذا الدليل مداره على المقدمة القائلة بأن مثل ذلك في الكتب المشهورة كثير. واما ما قبله فلانزاع فيه لأنه مفاد تعريف المتواتر ذكره مفصلا. وتلك المقدمة في حيز المنع عند من يدعى العزة والعدم.

(١) قال الامام ابن الصلاح في حق هذا الحديث: فانه نقله من الصحابة رضى الله عنهم العدد الجم، وهو في الصحيحين مروى عن جماعة منهم. وذكر ابوبكر البزار الحافظ الجليل في مسنده انه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من اربعين رجلا من الصحابة. وذكر بعض الحافظ انه رواه عنه صلى الله عليه وسلم اثنان وستون نفسا من الصحابة وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة الخ. وقلت: وبلغ بهم بعض اهل الحديث أكثر من هذا العدد، راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح ٢٤٢ مطبعة الاصيل حلب.

وبالجملة لا نزاع في ثبوت التواتر المعنوي. وأما اللفظي ففي حديث من كذب على متعمدا (١) جوزوا ادعاءه وفيما سواه طرق بعض الأحاديث منكثرة لكن لا في غاية الكثرة حتى ظن بعضهم أنها مما أحالت العادة التواطؤ على الكذب لكثرة الطرق وبعضهم أنها ليست من هذا القبيل لأنها ليست في غاية الكثرة. فالأمر دائر بين كون التواتر غير متحقق أو متحققا لكن في غاية الضعف. والمصنف اختار الأول، وتبعه كثير من المتأخرين.

قال السيوطي في شرح التقریب: قلت قد الفت في هذا النوع كتابها سميتها الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة (٢) مرتبا على الأبواب أوردت كل حديث باسانيد من خرجته وطرقه ثم لخصته في جزء لطيف سميته قطف الأزهار واقتصرته فيه على عزو كل طريق لمن أخرجها من الأئمة فأوردت منه أحاديث كثيرة منها حديث الحوض من رواية نحو نيف وخمسين صحابيا وحديث المسح على الخفين من رواية سبعين صحابيا وحديث رفع الدين في الصلوة من نحو خمسين وحديث نصر الله أمرا سمع مقالتي من رواية ثلاثين، وحديث نزل القرآن على سبعة أحرف من رواية سبع وعشرين وحديث من بنى لله مسجدا بنى الله له بيتا في الجنة من رواية عشرين وكذا حديث كل فسكر حرام وحديث بدأ الإسلام غريبا وحديث سوال منكر ونكير وحديث كل مبسر لما خلق له وحديث بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة كلها متواتر في أحاديث جملة أودعناها كتابنا المذكور انتهى.

وقال أيضا في الكتاب المذكور: فنه ما تواتر لفظه كالأمثلة السابقة ومنه ما تواتر معناه كاحاديث رفع المدين في الدعاء انتهى.

(والثاني) من الأقسام الأربعة (وهو أول أقسام الأ' حاد ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين وهو المشهور) الظاهر ترك الواو لكون المطابق لما سيأتي من قوله فيما بعد والثالث العزيز وهو أن لا يروى البخ أن يكون قوله هو المشهور خبر الثاني وماله طرق بدأ من أول أقسام الأ' حاد. قال بعض المحققين في التوجيه أن الخبر قوله المشهور وإعادة هو لطول الفصل. ثم أن ما اقتضاه كلام المصنف من أن أقل عدد المشهور ثلاثة يشعر به ظاهر كلام ابن الصلاح واختاره

(١) رواه بهذا اللفظ بضعة وسبعون صحابيا.

(٢) قلت: إن الكتاب نظم المتناثر من الحديث المتواتر لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، اشتمل على أحاديث كتاب السيوطي وقد زاد عليه.

(٣) فقد ورد هذا الحديث عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث ذكر فيها رفع يديه في الدعاء، لكنها في وقائع مختلفة. راجع تعليق نور الدين عتر على علوم الحديث ص ٢٤٢ طبع حلب.

ابن الحاجب والرازي وامام الحرمين والاذى مدى والغزالي وان اقل عدده اربعة كذا فى بعض الحواشى.
(عند المحدثين سى بذلك لوضوحه) اى شهرته لكون رواية اكثر من اثنين. (وهو المستفيض
على راي جماعة) لفظ راي فى المتن منون وفى الشرح مضاف لكن قد سبق أن المصنف لايبالى
بتغيير المتن فى المزج. (من ائمة الفقهاء سى بذلك لانتشاره من فاض الماء يفيض فبضا) إذا كثر
حتى سأل من جانب الوادى. (ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون
فى ابتدائه وانتهائه سواء) بأن لا ينقص فيهما عن اقل من ثلاثة وكذلك فيما بينهما (والمشهور
اعم من ذلك) بحيث يشمل ما يقع التفرد فيه عن الراوى المجمع حديثه من الأئمة اذا كان
الرواة عنه جماعة كما حكى ابن الصلاح عن ابن مندة حيث قال فى النوع الحادى والثلاثين من
كتابه رويانا عن ابي عبدالله بن مندة الحافظ الاصفهاني انه قال الغريب من الحديث كحديث
الزهرى وقتادة واشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم اذا تفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى
غربيا فاذا روى عنهم رجلان او ثلاثة واشتركوا فى حديث يسمى عزيزا فاذا روى الجماعة يسمى
مشهورا انتهى.

وما وقع التفرد فيه عن الراوى الصحابى فقط دون غيره كما هو مقتضى كلام ابن الصلاح
حيث قسم فى النوع الموفى ثلاثين من كتابه المشهور الى ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم
والى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم. ثم قال فى مثال الثانى كالذى رويانا عن محمد
بن عبدالله الأنصارى عن سليمان التيمى عن ابي مجاز عن انس ان رسول الله ﷺ قلت شهرا
بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان. فهذا مشهور بين أهل الحديث مخرج فى الصحيح وله
رواة عن انس غير ابي مجاز، ورواة عن ابي مجاز غير التيمى، ورواة عن التيمى غير
الانصارى انتهى. فقد علل شهرة حديث انس المذكور بأن روى عنه الى آخره جماعة ولم يقصد
برواية غير انس عليه السلام من الصحابة. ولما وقع التفرد فى حديث: انما الأعمال بالنيات، فيما دون
الصحابة أيضا كما سيجىء. قال فى النوع الحادى والثلاثين: ان هذا الحديث متصف بالغرابة
فى طرفه الأول وبالشهرة فى طرفه الآخر ولم يطلق عليه المشهور بلا قيد. واما اطلاق المشهور عليه
فى النوع الموفى ثلاثين حيث قال وهو اى المشهور منقسم الى صحيح كقوله عليه السلام: انما الأعمال
بالنيات وامثاله والى غير صحيح كحديث طلب العلم فريضة على كل مسلم (١) وكما بلغنا عن احمد بن

(١) أخرجه ابن ماجه فى العلم، وضعفه النووى وغيره وقال المزي: روى من طرق تبلغ رتبة الحسن
قال العلامة ابو الحسن السندى. رأيت له نحو خمسين طريقا. راجع حاشية السندى على ابن ماجه ١: ٩٩٠

حنبل رحمه الله انه قال اربعة احاديث تدور في الأسواق ليس لها اصل ثم بين تلك الأحاديث فليس بالمعنى المصطلح عليه عند اهل الحديث كما يدل عليه امثلة غير الصحيح بل بالمعنى الذى سيذكره الشارح بقوله: وعلى ما اشتهر على الألسنة .

(ومنهم من غاير على كيفية اخرى وهى ان المستفيض ما تلقت الأئمة بالقبول والمشهور مامر . (وليس) المستفيض بهذا المعنى (من مباحث هذا الفن) فان التلقى بالقبول امر وراء صفات الرجال وصيغ الأداء .

(ثم المشهور يطلق على ما حرر ههنا) وفى نسخة ” هنا “ بدون التنبيه وعلى ما اشتهر على الألسنة فيشمل المشهور بالإطلاق الثانى (على ما له) وفى نسخة صحيحة ” ما له “ (اسناد واحد فصاعدا بل يطلق على ما لا يوجد له اسناد) اى ثابت سواء كان له اسناد موضوع او لا يكون او اسناد ما وعلى الثانى المراد بقوله ما له اسناد واحد اعم من الثابت والموضوع اصلا .

مثاله من بشرنى بخروج ازار بشرته بالجنة (١) نحرکم يرم صومکم . اذ لا اصل لهما على ما نقل عن احمد بن حنبل .

(والثالث العزيز وهو ان لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين) متعلق بما يستفاد من السابق اى يرويه اثنان او فوقهما عن اثنين . ثم انه يتوهم من هذه العبارة ان اثنية المروى عنه شرط ، وليس كذلك اذ لا تنضر الكثرة فى بعض المواضع اى اى بعض كان وكأنه تسامح فى العبارة اعتمادا على ما سبق . (سمي بذلك اما لقلة وجوده واما لكونه من عَرَّ اى قوى بمجيبه من طريق آخر وليس) اى كون الحديث (عزيزا شرطا للصحيح خلافا لمن زعمه وهو ابو على الجبائى من المعتزلة واليه يرمى كلام الحاكم ابى عبدالله فى علوم الحديث ، حيث قال : الصحيح هو الذى يرويه) وفى نسخة ان يرويه (الصحابى الزائل عنه اسم الجهالة بأن يكون له راويان ثم يتداوله اهل الحديث الى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة) .

هذا الإيماء مهنى على ان ضمير له راجع الى الحديث ومتعلق راويان المتروك من النبى ﷺ فدل قوله : بأن يكون له راويان ، على ان يكون فى الطبقة الأولى اثنان ، وتؤخذ اثنية الطبقات الباقية من قوله ثم يتداوله اهل الحديث الى آخره . اما اذا جعل ضمير ” له “ راجعا الى الحديث

(٢) قلت : وفى نسخة ” آزار “ وشرح الحديث عندي ولم أجده فى الشروح ان آزر اسم لشهر والخروج بمعنى الطلوع اى من اخبر بطلوع شهر آزار ومجيئه بشرته بالجنة . والله اعلم .
فهذا الحديث سوى لا اصل له كما يدل عليه مفهومه وشرحه الذى بيناه . ابوسعيد غلام مصطفى السندى .

ويكون متعلق راويان المتروك من الصحابي او جعل الضمير للصحابي لا يلزم الاتعدد ماسوى الصحابي من الطبقات ، لكن على الأول يفهم تعدد الطبقة الثانية من قوله : بأن يكون له راويان ، وتعددتها فى الطبقات من قوله : ثم يتداوله الى آخره . وعلى الثانى كذلك ان جعل معنى قوله بأن يكون له راويان ، ان يكون للصحابي راويان لهذا الحديث . اما اذا ابقى على الإطلاق يفهم تعدد جميع ماسوى الطبقة الأولى من قوله ثم يتداوله .

ويمكن ان يوجه الإيهام على هذه التوجيهات كلها بأن يقال إن الإيماء يكفى فيه فهم ما اوى اليه فى الجملة . وقد فهم من كلامه الاثنيية فيما سوى الطبقة الأولى .

ثم ان وجه دلالة قوله : يتداوله الخ على الاثنيية فيما سوى الطبقة الأولى او فيما سوى الطبقتين ان يكون المراد بالتداول التناوب فى طبقة واحدة او المراد بالتداول التناوب مطلقا ولو باعتبار الطبقات ، ويكون التقييد بقوله كالشهادة على الشهادة دالا على الاثنيية . فانه لا يهد فى اصل الشهادة من اثنين وفى الشهادة عليها ايضا من اثنين ثم ان التشبيه فى قوله كالشهادة على الشهادة يمكن ان يحمل على التشبيه من بعض الوجوه . فعلى هذا لو حمل التداول على مطلق التناوب ويجعل ضمير قوله : له راجعا الى الصحابي ولم يقيد الراويان برواية ذلك الحديث لا يفهم اشتراط التعدد من كلام الحاكم اصلا . ويؤيده ان المصنف قال فيما قال الحاكم فى الدرجة الأولى من الصحيح هو ان يروى الحديث عن النبي ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة بأن يروى عنه تابعيان عدلان ثم يروى عنه التابعى المشهور عنه ، الرواية عن الصحابي وله راويان ثقتان الى ان قال ثم يتداوله اهل الحديث الى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة . اراد الحاكم بقوله كالشهادة على الشهادة التشبيه من بعض الوجوه كالاتصال واللقاء وغيرهما دون كلها انتهى . ثم ان التوجيهات السابقة كلها بالنسبة الى هذه العبارة التى نقلها المصنف من علوم الحديث والا فقد صرح فى المدخل بتعين به المعنى الأخير فانه عرف على ما سيجىء الدرجة الثانية من الصحيح بأن لا يكون لراويه الصحابي الا راوا واحد .

(وصرح القاضى ابو بكر بن العربى فى شرح البخارى بأن ذلك شرط البخارى) حيث قال : وانما بنى البخارى كتابه على حديث يرويه اكثر من واحد ، وصرح من هذا ما ذكره فى شرح الموطا حيث قال كان مذهب الشيخين ان الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنان . قال : وهو مذهب باطل بل رواية الواحد عن الواحد صحيحة الى النبي ﷺ انتهى .

وقال ابن حبان في اول صحيحه: والعجب منه كيف يدعى عليهما ذلك ثم يزعم انه مذهب اطل، فليت شعري من اعلمه بهما اشترطا ذلك ان كان منقولاً فليبينه وان كان عرفه بالاستقراء فقد وهم في ذلك انتهى.

اقول: على تقدير تسليم انه ليس في الصحيحين حديث الا كما ذكر من ابن عرف انه لا يثبت حديث عند الشيخين بدون الشرط الذي ذكره. فان التزامهما شرطاً في الصحيحين لمزيد الصحة لا يستلزم عدم ثبوت الحديث عندهما بدونها.

(واجاب) اى القاضى (عما) اى عن اعتراض (اورد عليه من ذلك) اى من اجل هذا الاشتراط (بجواب فيه نظر لأنه قال: فإن قيل حديث انما الاعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر رضي الله عنه الا علقمة قلنا قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة فلولا انهم يعرفونه لأنكروه كذا قال. وتعقب بأنه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوا من غيره، وبأن هذا لو سلم في عمر منع في تفرد علقمة ثم تفرد محمد بن ابراهيم عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد) ثم اشتهر عن يحيى حتى كتبه عنه سبعة مائة على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين).

وما اجاب به بعض المحققين (١) من الاعتراض الأول وتفرد علقمة رضي الله عنه من ان خطبة عمر رضى الله تعالى عنه ما كانت خالية عن حضور التابعين. فبالنسبة الى التابعي بل الى صحابي لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم يخرج علقمة عن التفرد وبالنسبة الى الصحابي الذين سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم على تقدير سماعهم يخرج عمر عن التفرد ولعله خاطبهم وقال اما سمعتم او قد سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا. فحينئذ عدم انكارهم معرفة بالحديث وتصريح بالمقصود. ففيه نظر اما اولاً فلأن رجاء خطاب عمر رضى الله تعالى عنه لهم بقوله اما سمعتموه بدون مستند لا ينفع فان الماخوذ في العزيز رواية الاثنين لا احتمال رواية اثنين او رجائه. وأما ثانياً فلأن سماع التابعي انما يخرج علقمة عن التفرد لراخبر ذلك التابعي بسماعه. ومجرد نقل علقمة سماع الغير لا يخرج عن التفرد والا لكان قول الراوى حدثنا واخبرنا بصيغة الجمع مخرجا للحديث من التفرد لدلالته على مشاركة غيره في السماع معه.

نعم يمكن الجواب عن الاعتراض الأول من قبل القاضى ابي بكر رحمه الله بأن مراده انه

(١) قلت: كل هذا من كلام الشارح الشيخ على القاري. وقال في آخره: هذا ما خطر لي بالخطر الفاطر والله اعلم بالسرائر والظواهر. والغرض من نقله الرد عليه كما يقول صاحب الامعان: فضيه نظراً. راجع شرح القاري ص ٣٤ طبع تركيا القديم.

شرط البخارى الاثنيية حقيقة او حكما و تلقى من سمع خطبة عمر رضى الله تعالى عنه بالقبول وعدم الاعتراض عليه وان لم يثبت الاثنيية حقيقة فيجعله فى حكم الاثنيية. فإن الغرض من انضمام عدل الى عدل آخر التحرز فى السهو والنسيان ويعلم من سكوت السامعين رضى الله تعالى عنهم للخطبة عدم اطلاعهم على السهو والنسيان. فحصل التحرز عن السهو والنسيان فى الجملة بل هذا اقوى. فإن فى الاثنيية وان اطمأن القلب فى الجملة باتفاق العدلين الضابطين على شىء لكن احتمال السهو لم يذهب بالكلية، ومع هذا الاحتمال احتمال اطلاع الغير على هذا السهو وعدم وصول قول ذلك الينا أيضاً متحقق. وههنا هذا الاحتمال متفق بالكلية.

(وقد وردت لهم) اى المتفردين فى ذلك الحديث (متابعات) بفتح الموحدة جمع متابعة، ويأتى فى محله انشاء الله تعالى. (لا يعتبر بها) اى بتلك المتابعات. اشارة الى ان المتابعات التى وردت الغير لهذا الحديث لا تخرجه عن كونه فردا لضعفها.

(وكذلك لانسلم جوابه فى غير حديث عمر رضى الله تعالى عنه) من الأحاديث التى فى الصحيحين وتفرّد بها الرواة. (قال ابن رشيد) بصيغة التصغير (ولقد كان يكفى القاضى فى بطلان ما ادعى انه شرط البخارى اول حديث مذكور فيه.) وكذا آخر حديث مذكور فيه. (١) وهو كلمتان خفيفتان على النسان. فان اها هريرة تفرّد به عن النبى ﷺ وتفرّد به عنه ابو زرعة وتفرّد به عنه عمارة بن القعقاع وتفرّد به عنه محمد بن الفضيل وعنه انشور، فرواه عنه اشكاب وغيره.

(وادعى ابن حبان) بكسر الحاء وتشديد الموحدة (نقيض دعواه) اى دعوى القاضى. (فقال ان رواية اثنين عن اثنين الى ان ينتهى) اسناد الحديث (لا توجد اصلا. فيمكن ان يسلم واما صورة العزيز التى حررناها فموجودة بأن لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين) الباء متعلقة بحررناها. فحق العبارة تاخير قوله فموجودة (ومثاله مارواه الشيخان من حديث انس والبخارى من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه ان رسول الله ﷺ قال لا يومن احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده. الحديث ورواه عن انس رضى الله تعالى عنه قتادة وعبد العزيز بن صهيب) بالتصغير (ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن علية.) يضم العين وفتح اللام وتشديد التحتية (وعبدالوارث ورواه عن كل جماعة.)

(١) قلت: هذا من قول البقاعى كما نقل عنه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ٣٥.

(والرابع الغريب. وهو ما يتفرد به روايته شخص واحد في أى موضع وقع التفرد به من السند (١) على ما سيقسم إليه) أى منقسماً على ما سيقسم الغريب إليه وهو (الغريب المطلق والغريب النسبى) ولوقال من الغريب لكان أوضح. وفى بعض النسخ على ما سيقسم إلى الغريب المطلق إلى آخره. فما مصدرية.

(وكلها أى الأقسام الأربعة المذكورة سوى الأول وهو المتواتر آحاد) بهمزة ممدودة أصله أوحاد قلبت الواو همزة ثم أبدل الهمزة الفاء جمع أحد (ويقال لكل منها) أى لكل خبر من أخبار الآحاد . (خبر واحد وخبر الواحد فى اللغة ما يرويه شخص واحد وفى الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر) فإن ما لم يجمع هذه الشروط وإن كان خبر كثيرين بمنزلة خبر الواحد فى إفادة الظن .

ثم إن هذا التقسيم على طريقة المحدثين. وفى أصول ائمتنا الحنفية جعلوا أقسام الخبر ثلاثة: المتواتر والمشهور والآحاد. وعرفوا المتواتر بما عرفه به المحدثون، والمشهور بكثرة الرواة بحيث يمنع التواطؤ على الكذب فيما سوى الصدر الأول. وأما فى الصدر الأول فيستوى أن يكون الراوى واحداً أو اثنين أو أكثر. وخبر الواحد ما لا يصدق عليه التعريفان .

(وفيها أى فى الآحاد) مطلقاً (المقبول وهو ما يجب العمل به) إذا كان دالاً على الوجوب لولا المانع. فلا يرد الخبر الدال على الندب لعدم الدلالة على الوجوب ولا المنسوخ لتحقيق المانع. أو المراد بما يجب العمل به ما يكون من شأنه وجوب العمل به. والدال على الندب والمنسوخ كذلك إذا كانا مقبولين. (عند الجمهور) احترازاً عن المعتزلة . فإنهم أنكروا وجوب العمل بالآحاد وكذا الرافضة وابن داود. وقولهم مردودها بجماع الصحابة والتابعين على وجوب العمل بالآحاد بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد وعملهم به فى الوقائع المختلفة التى لا تكاد تحصى. وقد تكرر ذلك مرة بعد أخرى. وشاع وذاع بينهم ولم ينكر عليهم أحد ولا نقل.

(وفيها المردود . وهو الذى لم يرجح صدق الخبر به) سواء رجح كذبه أو تساوا. ولا يخفى أن المعرفين متقابلان. فالتعريف لأحدهما بأمر يكون تعريفاً لآخر بضده. فمكانه عرف كل واحد

(١) يقول الإمام ابن صلاح فى علوم الحديث: الحديث الذى يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، ويقول أيضاً: ثم إن الغريب يتقسم إلى صحيح، كما لأفراد المخرجة فى الصحيح، وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغرائب. رويناه عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال غير مرة: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها منأكبر وعانتها عن الضعفاء. راجع علوم الحديث ص ٢١٤٢. طبع حلب.

منها بالتعريفين ان جعل كل ما ذكر فى بيانها تعريفاً وان جعل الأول حكماً والثانى تعريفاً كما هو الظاهر فقد تبين التعريف والحكم لكل منهما.

(لتوقف الاستدلال بها على البحث عن احوال رواتها) ولو كان كله مقبولا لما توقف . (دون الأول) و هو المتواتر . فكله مقبول لافادته) اى كله . (القاطع بصدق مخبره) كيف كان الرواة (بخلاف غيره من اخبار آحاد لكن انما وجب العمل بالمقبول دونه غيره منها) استدراك عن قوله وفيها المقبول والمردود . (لأنها اما ان يوجد فيها اصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل او لا يوجد اصل الصفتين . فالأول يغلب) من التغليب . (على الظن ثبوت صدق الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به والثانى يغلب على الظن ثبوت كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح . والثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد القسمين) كمتابعة السوء والمستور ونحوهما مما سيجىء مبينا بمعتبر فانها تلحقه بالقسم الأول وكمخالفة الثقات او علة اخرى دالة على وهم الراوى فانها تلحقه بالقسم الثانى . (التحق به والا فيتوقف فيه واذا توقف عن العمل به صار كالمردود لاثبوت صفة الرد هل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب القبول والله اعلم) .

حاصل الدليل ان المقبول من الآحاد ما وجد فيه اصل صفة القبول او قرينة تلحقه به فيجب العمل به ، فثبت الجروء الثبوتى من الحصر والمردود منها على قسمين ما وجد فيه اصل صفة الرد او قرينة تلحقه به وما لم يوجد فيه اصل الصفتين ولا قرينة . والأول لا يجب العمل به لوجود صفة الرد او القرينة . والثانى لا يجب العمل به لعدم وجود صفة القبول فثبت الجزء السلبى من الحصر .

(وقد يقع فيها) اى فى اخبار الآحاد المنقسمة الى مشهور وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار .

فى للشرح العضدى اختلف فى خبر الواحد العدل والمختار انه يفيد العلم (١) بانضمام القرائن . وقال قوم يحصل بالقرائن وبغيرها أيضاً . ويطرد اى كلما حصل خبر الواحد حصل العلم . وقال قوم لا يطرد اى قد يحصل العلم به لكن ليس كلما حصل حصل العلم به . وقال الأكثرون لا يحصل العلم به لا بقرينة ولا بغير قرينة انتهى .

(١) والمراد العلم القينى . على القارى .

(خلافا لمن أبى ذلك . والخلاف فى التحقيق لفظي لأن من جوز إطلاق العلم قيده
 بكونه نظريا . وهو الحاصل عن الاستدلال ، ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر
 وما عداه عنده ظني ، لكنه لا ينفى أن ما احتف بالقرائن) الباء للسببية ، واحتف على صيغة المجهول
 أى احتف الخبر بسبب حصولها اذ جعلها صلة لاحتف المعلوم يفضى الى كون القرائن محتفا بها
 وليس كذلك ، بل هى تخف (١) بالخبر لأنها عوارض لها ولذا قال فيما بعد احتف به قرائن . ولك
 ان تجعل " احتف " على صيغة المعلوم ونحمل الكلام على القلب . (ارجع مما خلا عنها) يعنى
 ان من قال : ان خبر الواحد يفيد العلم اراد انه يفيد العلم النظرى الحاصل عن الاستدلال بالقرائن
 ومن أبى الإطلاق وان خص لفظ العلم بالمتواتر وما عداه يقول انه ظني لكنه لا ينفى رجحان
 ما احتف به القرائن على ما خلا عنه . فيحمل قوله " بظنية ما عدا المتواتر " على ظنيته فى نفسه مع
 قطع النظر عن القرائن . " فالذى ينفى العلم بنفسه مع قطع النظر عن القرائن . " (٢) والذى يثبت يثبت
 بملاحظة القرائن فلانزاع فى المعنى .

وظهر بما ذكرنا ان مدار رفع النزاع على اختلاف مورد نفى العلم واثباته لاعلى اختلاف
 الإرادة من لفظ العلم كما قال بعض الفضلاء . واندفاع ما قيل انه يوهم ان للتقييد دخلا فى كون
 النزاع لفظيا وليس كذلك . هذا غاية التوجيه لكلامه . وهو يتوقف على ان يكون عدم
 افادة العلم بالقرائن ماخوذا من اطلاقهم عدم افادة الخبر العلم . وقد مر عن الشرح العضدى
 نصريحهم بعدم حصول العلم بقربنة ، ولا بغير قربنة . مع ان ادلة المذاهب التى ذكروها فى هذه
 المسئلة صريحة فى عدم كون النزاع لفظيا كما لا يخفى على من راجع المطولات . فالتحقيق ان
 النزاع معنوى .

(والخبر المحتف بالقرائن انواع . منها ما أخرجه الشيخان) أى كلاهما (فى صحيحيهما) احتراز
 عن غيرهما من كتبهما (مما لم يبلغ حد التواتر . فانه احتف به قرائن . منها جلالتهما فى هذا الشأن
 وتقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول) اقتضاء التلقى مع الجلالة
 والتقدم المذكورين لإفادة العلم ليس بضرورى . فلا بد لمن ادعاه من بيانه بالدليل . وما سيجىء
 من الأدلة على اقتضاء التلقى لها مدخول (٣) كما ستعرف .

(١) فى الاصل محتفة .

(٢) قلت : هذه العبارة المعلمة لا توجد فى نسخة المخدوم .

(٣) كذا فى الاصل وفى نسخة المخدوم : مدخولة بالتأنيث و الدخل اورده النووي كما يقول الشارح
 بعد : قال النووي الخ .

(وهذا التلقى وحده أقوى فى افادة العلم النظرى من مجرد كثرة الطرق) القاصرة عن التواتر قال ابن الصلاح: (١) ما اخرجہ الشيخان مقطوع بصحته. و العلم البقینى النظرى واقع به خلافا لمن نفى ذلك محتجا بأنه لا یفید باصله الا الظن. وانما تلقته الأمة بالقبول لأنه یجب علیهم العمل بالظن. والظن قد یخطئ وقد كنت امیل الى هذا واحسبه قويا ثم بان لی ان المذهب الذى اخترناه اولا هو الصحيح. لأن ظن من هو معصوم من الخطا لا یخطئ. والأمة فى اجماعها معصومة من الخطاء ولهذا كان الاجماع المبتنى على الاجتهاد اى مستنده القیاس حجة مقطوعا بها واكثر اجماعات العلماء كذلك.

قال النووى: (٢) ما ذكره ابن الصلاح خلاف ما قاله المحققون والأكثر. فإنیهم قالوا: احادیث الصحیحین التى لبست بمتواترة انما تفید الظن. فانها آحاد. والآحاد انما تفید الظن على ما تقرر. ولا فرق بین البخارى ومسلم وغيرهما فى ذلك. وتلقى الأمة انما افاد وجوب العمل بما فیهما من غیر توقف على النظر فیہ بخلاف غیرهما فلا یعمل به حتى ینظر ویوجد فیہ شرط الصحیح. ولا یلزم من اجماع العلماء على العمل بما فیهما اجماعهم على القطع بأنه کلام النبى ﷺ. (٣) وحكى تغلیط مقالة ابن الصلاح عن ابن برهان وكذا عابه ابن عبدالسلام وسیأتى فى کلام ابن الهمام ما یرد علیه. وانتصر لابن صلاح المصنف ومن قبله شیخه البلقینی تبعاً لابن تيمية. (٤) (الا ان هذا (٥) یختص بما لم ینتقده احد من الحفاظ كإدار قطنی) حیث انتقد مائتین وعشرة من احادیث الکتابین وغیره. فقد ضعفوا غیر هذه الأحادیث أيضاً مما فى الكتابین لاختلاف العلماء

(١) راجع علوم الحديث للمحافظ ابن الصلاح ص ٢٤ طبع حلب.

(٢) اى فى مقدمة شرح مسلم. قلت: ما ذكره العلامة النصبورى السندی فهو ملخص عبارة النووى واصل عبارته هكذا: وهذا خلاف ما قاله المحققون والاکثرون من انها تفید الظن فانها آحاد. وتلقى الأمة انما افادنا وجوب العمل بما فیهما كالأحادیث التى فى غیرهما لا یعمل به حتى یبحث عنه ویوجد فیہ الصحة ولا یلزم من اجماع الأمة على العمل بما فیهما اجماعهم على انه مقطوع بأنه من کلام النبى ﷺ. (٣) وقد اجیب عنه بان اجماع على الاول یوجب اجماع على الثانى وظن اجماع لا یخطئ لان الأمة معصومة عن الخطاء فى اجماعها.

(٤) واختار رايد العلامة المحقق ابراهيم بن حسن الکورانی فى رساله سماها اعمال الفكر و الروایات فى شرح حدیث انما الاعمال بالنیات ورأى انه مقتضى الانصاف ورجحه أيضاً شیخنا المرحوم محمد المعین (التتوى السندی فى تالیفه الشهیر بالدراسات) وقد وافق ابن الصلاح المحققون أيضاً. راجع بهجة النظر

للشیخ ابی الحسن السندی الصغیر المطبوع ص ٢١.

(٥) اى کون تلقى قرينة وکونه اقوى من مجرد كثرة الطرق.

فيه. وان اجيب عما انتقدوا وينبغي استثناء حديث عمل بخلافه احد من المجتهدين مع عدم ظهور النسخ وان لم ينتقد عليه صريحا الا ان يقال ان عدم علمه به في حكم الانتقاد.

(وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين) قال التلميذ: لاحاجة الى هذا لأن الكلام في افادة العلم بالخبر لا في افادة العلم بمضمونه انتهى.

اقول: مراد المصنف بالتجاذب بين المدلولين ما لا يمكن وقوعهما في نفس الأمر بأن يكون في غير الأحكام مثلاً؛ اذ لا نسخ. فالواقع احدهما قطعاً لا ما لا يمكننا الجمع بينهما وان امكن وقوعهما بطريق التقدم والتأخر كالتجاذب في الأحكام حيث لا يمكن الجمع (حيث لا ترجيح) لا يخفى انه ان وجد الترجيح فالمرجوح لا يفيد العلم وان لم يوجد فالحد يثان لا يفيدان العلم. وعلى كل تقدير فقد وجد في الصحيحين ما لا يفيد العلم فينبغي ترك التقييد بقوله حيث لا ترجيح.

(لاستحالة ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته. فان قيل: انما اتفقوا على وجوب العمل به لاعلى صحته منعنا. وسند المنع انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح واو لم يخرججه الشيخان. فلم يبق للصحيحين في هذا مزية. والاجماع حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة).

كلام السائل محمول على المعارضة حتى يكون الجواب بالمنع جارياً على القوانين وان كان الظاهر كون السؤال منعاً. اذا الظاهر ان المصنف يصدد جواب النووي عن قوله ولا يلزم من اجماع العلماء على العمل بما فيهما اجماعهم على القطع بأنه كلام النبي ﷺ. فينبغي ايراد السؤال بطريق المنع لأن النووي لم يدع نفى الإجماع على القطع بأنه كلام النبي ﷺ بل نفى لزوم هذا الإجماع من الإجماع على العمل. وأيضاً المعارضة تحتاج الى اقامة الدليل من الجانبين. ولم يقم ههنا دليل من جانب المثبت ولا النافي الا أن يجعل دعوى اثبات الإجماع على الصحة معللاً بالتلقى المذكور. ودعوى النفي الدال عليه الحصر معللاً بأن التلقى لا يلزم منه هذا الإجماع وما يثبت (١) منهم الا التلقى او تجعل (٢) المقدمة الدالة على الحصر دليلاً على دعوى النفي بضم مقدمة. اى لم يتفقوا إلا على قبوله وجوب العمل به. وما يجب العمل به لا يجب ان يكون صحيحاً.

ثم لا يخفى ان السؤال بمنع الإجماع على الصحة موجه الى نفسه وان لم يحمل كلام المصنف

(١) وفي الاصل " ثبت "

(٢) وفي الاصل " يجعل "

عليه فلا بد لمن يدعى إفادة العلم كإبن الصلاح والمصنف من اثبات هذا الإجماع فإن يستدل عليه بالكلام الذى جعله المصنف سنداً على المنع (١) "يرد عليه ان المزبة فيما يرجع الى نفس الصحة لا يلزم منه صحة جميع ماعد المستثنيات من الأحاديث لجواز ان يكون المزبة المجمع عليها كيفاً لا كمّاً وعلى التقدير الثانى يجوز ان تكون المزبة المذكورة باعتبار كثرة احاديث الكتابين الصحيحة بالنسبة الى احاديث سائر الكتب" لكن يمكن ان يورد عليه بأنه ان اراد بقوله: ان الإجماع حاصل على ان لهما مزبة فيما يرجع الى نفس الصحة مما بالنسبة الى سائر الكتب فلا يلزم منه صحة جميع ما عدا المستثنات من الاحاديث لجواز (٢) ان تكون المزبة المذكورة باعتبار كثرة احاديث الكتابين الصحيحة بالنسبة الى احاديث سائر الكتب الصحيحة، ولا يلزم منه الإجماع على صحة جميع ما عدا المستثنيات، على ان تسليم هذه النصحة لا يستلزم تسليم القطيعة كما سنذكره وان استدل بما دل عليه كلام ابن الصلاح من ان الإجماع على العمل بما فيهما لتلقى الأمة يستلزم القطع بأن ما فيهما كلام النبى ﷺ قطعاً لأن هذا الإجماع مستلزم لاجتماعهم على الظن بأنه كلام النبى ﷺ. وظن الإجماع لا يخطى فان الإجماع معصوم عن الخطا وظن من هو معصوم عن الخطا لا يخطى ينتقض بأن تلقى الأمة بالقبول وقع فى حق كل واحد منها فلو تم هذا الدليل لدل على إفادة ما انفرد به احد الشيخين سوى المراضع المستثناه العلم وليس كذلك عند المصنف لما سيجىء من قوله وكما لو كان الحديث الذى لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها اصح الاسانيد كما لك عن نافع عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلاً وان اراد كل مزبة حديث من احاديثهما ما عدا المستثنات على كل حديث صحيح سوى احاديثهما فمن يمنع الإجماع السابق يمنع هذا الإجماع أيضاً. كيف لا وهذا الإجماع اخفى من الإجماع السابق فانه متضمن للإجماع السابق مع نوع زيادة. فإن مزبة كل حديث منها سوى المستثنيات على كل حديث صحيح سواهما يقتضى صحة كل حديث منها مع نوع مزبة.

لا يقال: إن المراد بالصحة فى قوله: فالإجماع حاصل على تسليم صحته. الصحة فى نفس الأمر وبالصحة فى قوله: فيما يرجع الى نفس الصحة؛ الصحة الاصطلاحية فلا يلزم كون الإجماع الثانى اخفى من الأول. لأننا نقول على هذا التقدير لا يلزم من تسليم الإجماع على أن لكل حديث

(١) قلت: كل هذه العبارة المعلمة وجدت فى الاصل اي نسخة الحاج فقير الله العلوى الشكاربوري ولم يوجد فى نسخة المخدم التتوي.
(٢) لم توجد هذه العبارة فى الاصل.

من احاديثهما مزية فيسا يرجع الى نفس الصحة حصول الإجماع على الصحة في نفس الأمر لكل حديث من احاديثهما. اذ المزية كما يمكن ان تكون باعتبار حصول الإجماع على صحتها في نفس الأمر بخلاف سائر الأحاديث الصحيحة الغير المتواترة. فانه ان وقع الإجماع على صحة بعضها اصطلاحا لم يقع على الصحة في نفس الأمر يمكن ان تكون باعتبار كون احاديثهما اصح الصحيح اصطلاحا. ولا يلزم منه الصحة في نفسه الأمر.

والحق أن الإجماع على الصحة الاصطلاحية لا يلزم من الإجماع على وجوب العمل لكل ما فيهما لأنه لا يجب العمل إلا بما هو صحيح اصطلاحا بالمعنى الشامل للصحيح والحسن. واما الإجماع على الصحة في نفس الأمر فقد ذكر ابن الصلاح ما يفهم منه الدليل الدال على انه يلزم من الإجماع على الصحة الاصطلاحية، حيث قال: لأن ظن من هو معصوم عن الخطأ لا يخطئ ولا يخفى انه دليل حسن. وللجمهور ان يمنع عصمة الأمة من الخطأ فيما عدا الاحكام، ويقول إن الإجماع حجة قطعية في نفس الأحكام. واما فيما عداها فلا نسلم او يمنع الإجماع على العمل بكل ما فيهما. ولابن الصلاح ان يثبت عموم عصمة الأمة بعموم الأدلة الدالة على عصمتها وان يثبت الإجماع على العمل (١) من تلقى الأمة بالقبول.

وتقرير الأدلة الدالة على ثبوت الأمرين والكلام عليها وتحقيق أن الحق الى الجمهور او الى ابن الصلاح والمصنف وومن رأى رأييهما لا يخلو عن نوع صعوبة. والتزام طريق الأدب خصوصا في احاديث الصحيحين اولى واسلم. (٢)

ثم لا يخفى ان اجماعهم على وجوب العمل استثنى منه ما انتقد عليه احد من الحفاظ وما وقع فيه التجاذب من احاديث الصحيحين. (٣) وينبغي استثناء ما وقع مخالفا لحديث أقوى منه ولو كان في غير الصحيحين واستثناء ما هو خبر الواحد في موضع البلوى وما لم يعمل به راويه اذ لم يقع الإجماع على العمل بهذه الانواع من الحديث ان وقع في الصحيحين. "فكل حديث من الصحيحين يحتاج في الحكم بصحته اجماعا الى ان يثبت ان هذا الحديث سوى هذه المواضع المستثناة لينتج ضم ما اجمعوا عليه الى هذه المقدمة الحكم بصحة الحديث، والاجماع غير متحقق

-
- (١) كذا في نسخة المخدوم وفي الاصل هكذا: اذ لم يقع الاجماع على العمل بمثل هذا الحديث ان وقع الخ.
 (٢) قلت: من قوله والحق ان الاجماع الخ الى قوله هذا: اولى واسلم لم يوجد في الاصل بل وضعتها من نسخة المخدوم التوى.
 (٣) قلت من قوله وما وقع الى قوله الصحيحين من الاصل ولم توجد في نسخة المخدوم.

على هذه المقدمة فلا يصير النتيجة مجعما عليها. ثم لا يخفى ان الإجماع على نفس الصحة اذا كان ماخوذا من الإجماع على وجوب العمل لم يثبت بما ذكره لو تم الا الإجماع على صحة الاحاديث المتعلقة بالعمل دون غيرها كاحاديث القصص والمعجزات". (١)

(وممن صرح بإفادة ما خرج به الشيخان العلم النظري الاستاذ ابو اسحق) ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الاسفرائيني نسبة الى اسفرايين بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الفاء والراء وكسر التحتية وبعدها نون هلدة بخراسان بنواحي نيسابور وهو من ائمة المتكلمين كما في نسخة. (ومن ائمة الحديث ابو عبدالله الحميدى وابو الفضل ابن الطاهر وغيرهما. ويحتمل ان يقال: المزية المذكورة كون احاديثهما اصح الصحيح) اى كما احتمل كون المزية باعتبار الإجماع على تسليم صحة احاديثهما احتمل كون المزية باعتبار كون احاديثهما اصح الصحيح. ثم ان كون احاديثهما اصح الصحيح مزية مجمع عليها مستلزم لوقوع الإجماع على تسليم صحته. فهذا الاحتمال متضمن للمزية السابقة مع زيادة (ان كان المراد بالصحة فى قوله: "فالإجماع حاصل على تسليم صحته" الصحة الاصطلاحية. وان كان المراد بالصحة فى نفس الأمر فهذا الاحتمال قادح فى الاستدلال على الإجماع على تسليم الصحة كما تقدم). (٢)

ويمكن ان يكون المراد ان احاديثهما اصح الصحيح بالنسبة الى مجموع احاديث سائر الكتب فلا يلزم منه كون جميع احاديث الصحيحين صحيحا. وعلى هذا الاحتمال كون المزية بهذا الاعتبار يمنع الاستدلال بالمزية على الإجماع على تسليم الصحة "كما يمنع على التقرير الثانى". (٣) اذ الاحتمال يمنع الاستدلال.

(ومنها) اى من انواع الخبر المحتف بالقرائن (المشهور اذا كانت له طرق متبانية) اى متغابرة (سألته من ضعف الرواة والعلل) السلامة من ضعف الرواة يتحقق بالعدالة والضبط وقد تقدم من المصنف فى مبحث التواتر ان الصفات تقوم مقام الذوات، وان العدالة قد يثبت بانضمامها التواتر وان لم يتوقف ثبوته عليها. فإن العدالة وامثالها من الصفات من القرائن المتصلة

(١) هذه العبارة من قوله فكل حديث الخ لى و المعجزات لا توجد فى نسخة المخدوم التتوى، اوردها من الاصل اى نسخة الحاج فقير الله.

(٢) قلت: العبارة الموردة بين القوسين لم توجد فى نسخة الحاج فقير الله العلوي و وضعتها من نسخة المخدوم محمد هاشم التتوى السندي.

(٣) هذه العبارة العلة ليست فى الاصل، نقلت من نسخة المخدوم التتوى.

فالخبير المفيد للعلم بواسطة كثرة الطرق مع انضمام هذه الصفات يكون متواترا لا خبر الآحاد المفيد للعلم بالقرائن.

(ومن صرح بافادته العلم النظرى الأستاذ ابو منصور البغدادى والاستاذ ابو بكر بن فورك) يضم الفاء وفتح الراء - قال المصنف: فورك ممنوع من الصرف. فأنهم يدخلون الكاف عوض ياء التصغير ومثله زيرك انتهى. يعنى ان الكاف اماره كونه عجميا. فهو غير منصرف للعجمة والعلمية. (وغيرهما).

(ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين) بأن يكون رجال اسناده الأئمة لا يزال يرويه امام عن امام. قال بعض الفضلاء: (١) وكأنه ماخوذ (٢) من سلسلت الماء فى حلقه اى صبيت. لأن كل شيخ بإلقائه الى تلميذه كأنه يصبه فى جوفه. والظاهر انه يريد بالمسلسل المعنى اللغوى لا الاصطلاحى، انتهى.

اقول: ما السانع من ارادة المعنى الاصطلاحى مع صدق المسلسل بالمعنى اصطلاحى ههنا. قال فى الألفية: مسلسل الحديث ما تواردا - فيه الرواة واحدا فواحدا. حالاهم او وصفا او وصف سند. انتهى. (٣) وقال السخاوى فى شرح قوله: "او وصفا" اى او كان التوارد من الرواة على وصف لهم كالمسلسل بالقراء وبالحفاظ وبالفقهاء وبالنحاة وبالصوفية انتهى. (٤)

(حيث لا يكون غريبا كالحديث الذى يرويه احمد بن حنبل مثلاً) ويشاركه فيه غيره عن الشافعى ويشاركه فيه غيره عن مالك بن انس وهكذا الى آخر السند فإنه (٥) يفيد العلم "عند سامعه" (٦) بالاستدلال من جهة جلالة رواتهم وان فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم. ولا يتشكك من له ادنى ممارسة بالعلم واخبار الناس فى ان مالكا او شافعه بخبر انه صادق فيه) اى لا يتشكك فى انه صادق فيه. فقوله: "انه صادق فيه" معمول لا يتشكك المحذوف. ويحتمل على بعد ان يكون بدلا من ان مالكا الى آخره، فجواب لو محذوف هشامه.

(١) المراد منه الشيخ على القارى، راجع شرحه ص ٤٥ طبع تركيا.

(٢) لفظ: "ماخوذ" لا يوجد فى الاصل.

(٣) والمصراع الثانى للبيت الثانى: كقول كلهم سمعت فاتحد.

(٤) راجع فتح المغيث للحافظ السخاوى ص ٣٥٢ طبع القديم بلكهنير.

(٥) لم يوجد "فانه" فى نسخة المخدوم.

(٦) كذا فى الاصل ولم يوجد قوله عند سامعه فى نسخة المخدوم.

(فاذا انضاف اليه من هو فى تلك الدرجة ازداد قوة وبعد عما يخشى عليه من السهو .
 وهذه الأنواع التى ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا للعالم بالحديث المتبحر فيه (١) العارف
 بأحوال الرواة المطلع على العلال . وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الأوصاف
 المذكورة لا ينفى حصول العلم للمتبحر المذكور . ومحصل الأنواع التى ذكرناها ان الأول مختص
 بالصحيحين والثانى بهما له طرق متعددة والثالث بهما رواه الائمة . ويمكن اجتماع الثلاثة فى حديث
 واحد فلا يبعدح) اى حال اجتماع الأنواع (٢) (انقطع بصدقه) يعنى ولو قلنا بمذهب من لا يرى
 ان كل واحد منها بانفراده يفيد القطع فلا ينافى ما مر من ان كل واحد منها عنده يفيد العلم .
 (والله اعلم) .

(ثم الغرابة اما أن تكون (٣) فى اصل السند اى فى الموضع الذى يدور الاسناد) الذى فيه
 الغرابة (عليه ويرجع) عطف تفسيرى (ولو تعددت) الطرق (اى الأسانيد اليه) (وهو طرفه الذى)
 فيه الصحابى) اى يتصل به الصحابى بعلاقة كون الطرف متصلا بالمطروف او المراد بذلك الطرف
 الكلى الشامل للتابعى والصحابى ولا يلزم منه وجود الغرابة باعتبار الصحابة لأن مقتضاه أن
 الغرابة تتحقق (٤) باعتبار هذا الطرف ، لأن كل نوع من هذا الطرف تتحقق باعتباره الغرابة . (وهو
 التابعى) فإن رجوع هذا القسم من الغرابة اليه . فإنه ان كان واحدا فى الحديث حقيقة او حكما
 كما اذا كان الراوى عن التابعين او اكثر مثلا واحدا فهو الغريب المطلق والا فلا بخلاف من دونه
 من الرواة فإن تعددهم لا يستلزم نفي الغرابة .

قال التلميذ : قوله وهو طرفه الذى فيه الصحابى . قال المصنف اى الذى يروى عن الصحابى
 وهو التابعى . وانما لم يتكلم فى الصحابى لأن المقصود ما يترتب عليه من القبول والرد . والصحابة
 "رضوان الله عليهم" كلهم عدول . وهذا بخلاف ما تقدم فى حد العزيز والمشهور حيث قالوا :
 إن العزيز لابد فيه ان لا ينقص عن اثنين من الأول الى الآخر . فإن اطلاقه يتناول ذلك . ووجهه :
 ان الكلام هناك فى وصف السند ، والكلام هنا فيما يتعلق بالقبول والرد انتهى . وفيه ما لا يحتاج
 اليه فى هذا المقام انتهى كلام التلميذ .

-
- (١) كذا فى الاصل ولم يوجد قوله المتبحر فيه فى نسخة المخدوم .
 (٢) كذا فى الاصل وفى نسخة المخدوم : ويمكن اجتماع الانواع . فقط
 (٣) فى الاصل يكون بالتذكير .
 (٤) كذا فى نسخة المخدوم وفى الاصل "يتحقق" بالتذكير .

قال بعض الفضلاء: (١) لكنه ناقص. اذ التحقيق أن عبارة الشيخ في هذا المقام تدل على أن وحدة الصحابي لا تصير سببا للغرابة، وعبارته سابقا تدل على أن الوحدة في أي موضع كان فهو غريب. وحاصل الكلام أنه إن كان المعتبر في تقسيم الغريب تفرد التابعي ومن دونه مع قطع النظر عن حال الصحابي فالذي تفرد به الصحابي عن رسول الله ﷺ ولم يقع التفرد في شيء من المراتب بعده إن كان غريبا يلزم أن لا ينحصر الغريب في القسمين الاثنيين وإن لم يكن غريبا فقد يصدق عليه تعريفه فلا يكون مانعا وحينئذ يجب أن يكون داخلا فيما سوى الغريب من الآحاد، ولا يصدق تعريف شيء مما سواه عليه فلا يكون جامعا اللهم إلا أن يخص الكلام بهما سوى الصحابي في التقسيم والتعريفات (٢) الخارجة منه انتهى.

أقول: يمكن اختيار الشق الأول بأن يلتزم عدم حصر الغرابة في القسمين ويقال إن ترك القسم الثالث الذي يكون فيه وحدة الصحابي مع تعدد ما سواه من الطبقات لأن المقصود من المقسم ما يترتب عليه من القبول والرد والصحابة كلهم عدول. يشير إليه كلام المصنف السابق الذي نقل عنه التلميذ. ولعل هذا هو مراد بعض الفضلاء، (٣) بقوله: اللهم إلا أن يخص الكلام إلى آخره. والكلام بعد هذا الالتزام أيضا موضع تأمل. إذ حينئذ يصير الغريب اعم من الفرد، وسيجيء من المصنف ترادفهما إلا أن يأول الترادف بتأويل بعيد.

(أو لا تكون) أي الغرابة (كذلك بأن يكون التفرد في اثنا عشر) أي فقط. نقل التلميذ عن المصنف رحمه الله تعالى أنه قال: إن روى عن الصحابي تابعي واحد فهو الفرد المطلق سواء استمر التفرد أم لا. وإن روى عن الصحابي أكثر من واحد ثم تفرد واحد عن أحدهم. فهو الفرد النسبي ويسمى (٤) مشهورا. فالمدار على أصله انتهى.

-
- (١) كذا في نسخة المخدوم وفي الأصل: "المحققين بدل الفضلاء".
 (٢) قلت: المراد من بعض الفضلاء، الشيخ علي القاري. وحذف المؤلف بعض عبارته بعد قوله فهو غريب وقبل قوله فحاصل الكلام وهي هذه: وعبرة ابن الصلاح قد دل على أن وحدة الصحابي لا تدل على الغرابة حيث قال: الغريب كحديث الزهري وغيره من الأئمة ممن يجمع على حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا فاذا روي عنهم رجلان أو ثلاثة يسمى عزيزا وإذا روى جماعة يسمى مشهورا فانظر فيه حيث يدل على أن اثني عشر فضلا عن اثني عشر الصحابي ليست معتبرة في العزيز ووحدة الصحابي تجتمع المشهور وحاصل الكلام الخ - راجع شرحه المطبوع بتركيا ص ١٤٨. أبو سعيد السندي.
 (٣) كذا في نسخة المخدوم وفي الأصل: "المحققين بدل الفضلاء".
 (٤) كذا في نسخة المخدوم وفي الأصل: سمي بصيغة الماضي.

ثم لا يخفى أنه إذا كان الحديث معروفاً برواية جماعة من الصحابة فينفرد به راو من حديث صحابي آخر كما في حديث أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه رضى الله تعالى عنه رفعه: الكافر يا كل في سبعة أمعاء. فإنه غريب من حديث أبي موسى رضى الله تعالى عنه مع كونه معروفاً من غيره فهو فرد نسبي كما لا يخفى. وقد صرحوا به مع كون التفرد في التابعي.

(كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فالأول الفرد المطلق) لإطلاق فرديته وعدم تقييده بالمتن والإسناد (كحديث النهي عن بيع الولاء) بفتح الواو أى ولأء العتق وعن هبته. وهو ما ورد مرفوعاً: الولاء لحمه كالحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث. (تفرد به عبدالله بن دينار عن أبي عمر. وقد يتفرد به راو عن ذلك المتفرد كحديث شعب الإيمان). وهو: الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان (تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة وتفرد به عبدالله بن دينار عن أبي صالح. وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم. وفي مسند البزار والمعجم الأوسط للطبراني أمثلة كثيرة لذلك. والثاني الفرد النسبي) بكسر النون وسكون السين. (سمى نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين. وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً. فإن التفرد إذا حصل بالنسبة إلى شخص معين في حديث فهو غريب إسناداً لا متناً. فلا ينافي كون المتن مشهوراً أو عزيزاً.

ثم إن الفرد النسبي قد يوجد بدون الغرابة. فإن من أقسامه أن يتفرد أهل بلدة كالبصرة مثلاً وإن كانوا جماعة ينقل حديث لم يشاركهم فيه غيرهم ولذا قال ابن الصلاح: وليس كل ما بعد من أنواع الأفراد معدوداً من الغرائب كما في الأفراد المضافة إلى البلاد انتهى.

ولعل إطلاق الفرد على ما ليس بغريب بالاشتراك اللفظي عند المصنف رحمه الله حتى يصح ما سيأتي من حكمه بترادف الغريب والفرد.

(ويقل إطلاق الفرد) بدون تقييد النسبي (عليه) أى على الفرد النسبي. (لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً إلا أن أهل الاصطلاح غيروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقائه) قيل: هذا غير مستحسن لأن الترادف لا مدخل له في إثبات القلة. فحق العبارة أن يقال لأن أهل الاصطلاح غيروا بين الغريب والفرد وإن كانا مترادفين. واجب بأن قوله: ويقل

إلى آخره. فى قوة وبصح إطلاق الفردية عليه من حيث القلة. (١)
وقال فى بعض الحواشى: لا يخفى على من تمرن خاطره فى تتبع استعمالات المحققين كالسعد
والسيد فى تصانيفهم أنهم كثيرا ما يدخلون أداة التعليل على ما لا يكون مرادا منه العلية قصدا
للتوطئة والتمهيد لها ليتمكن فى النفس فضل تمكن. فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل لأن
الترادف يسوغ كثرة إطلاق الفردية على الغريب لاقلتها فهو توطئة لقوله: "إلا أن أهل الاصطلاح
غايروا بينهما".

(فالفرء أكثر ما يطلقونه على الفرء المطلق. والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرء النسبى وهذا
من حيث إطلاق الاسم عليهما. وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون
فى المطلق والنسبى فرء به فلان واغرب به فلان وقريب من هذا اختلافهم فى المنقطع والمرسل
هل هما متغايران) بأن يكون المنقطع ما سقط من اسناده راو واحد غير الصحابى؛ والمرسل ما سقط
من رواته الصحابى فقط. كذا قال بعض المحققين. (اولا) بأن يكون المنقطع والمرسل معا ما
سقط راو من اسناده فأكثر من اى موضع كان.

قال السخاوى فى شرح الألفية: وقيل إن المنقطع ما لم يتصل اسناده ولو كان الساقط أكثر
من راو واحد كما صرح به ابن الصلاح رحمه الله فى المرسل "واقترضاه كلام الخطيب حيث قال:
والمنقطع مثل المرسل" (٢) الذى مشى فيه على انه المنقطع الإسناد. فدخل فيه المرسل والمفضل
والمعلق انتهى. فلاحاجة الى ما فسر به بعض المحققين (٣) قوله "اولا" حيث قال: اى لا يتغايران
بالكلية بل يتحدان فى بعض الصور. فإن المرسل ما سقط راو من اسناده فأكثر من اى موضع كان.
فالمرسل اعم من المنقطع.

(لكنه) اى التغاير عند من قال به (عند إطلاق الاسم. واما عند استعمال الفعل المشتق
فيستعملون الإرسال فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان مرسلا او منقطعا. ومن ثم اطلق غير واحد

(١) كتب الشارح القارى بعد نقل هذا الجواب هذا تكلف مستغن عنه كما لا يخفى واجاب عن هذا
الاعتراض بتقدير العبارة هكذا: وانما جاز إطلاق الفرد الموضوع للفرد المطلق لاالمقيد على الفرد
النسبى (لان الغريب و الفرد مترادفان) وبما قدرنا وقررنا يندفع كلام محشى قوله لان الخ هذا غير
مستحسن والدليل انما هو ما بعد الا راجع شرحه ص ٤٩-٥٠ ابو سعيد السندى.

(٢) هذه العبارة المعلمة لم توجد فى نسخة المخدوم التتوى، وضعتها من نسخة الاصل و توافقه نسخة
السيد محب الله صاحب العلم.

(٣) قلت: المراد منه الشيخ على القارى: راجع شرحه ص ٥ طبع تركيا.

من لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين) من الذين قالوا بتغايرهما (أنهم لا يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حررنا وقل من فيه على ذلك).

(وخبر الا' حاد بنقل عدل) حال من المبتدأ على قول من جوز الحال منه اى حال كونه واصلا اليها بنقل عدل أو صفته ان جوز تقدير المتعاق معرفة ولكنه منعه الأكثرون كما قال بعض الفضلاء (١) او حال من معنى الفعل المفهوم من النسبة بين المبتدأ والخبر او صفة لمصدر فعل مفهوماً من الكلام اى ما يخبر به الآحاد اخباراً ثابتاً بنقل عدل وجعل الظرف لغواً متعلقاً بخبر بمعنى اخبار كما فى بعض الحواشى مع انه يحتاج الى جعل النقل بمعنى المنقول يابى عنه ان الصحيح لذاته هو الخبر لا الاخبار (تام الضبط) اختاره على الضابط كما وقع فى كتاب ابن الصلاح وتقريب النووى والفتية العراقى، لثلايرد عليه ما اورد على كلامهم. (٢)

قال السيوطى فى شرح التقريب قيل وكان الأخصر أن يقول بنقل الثقة لأنه جمع العدالة والضبط. والتعاريف تصان عن الإسهاب انتهى. فإنهم قد يطلقون الوصف بالثقة على من كان مقبولاً ولو لم يكن ضابطاً كما ذكره السخاوى فى شرح الفتية العراقى فى مراتب التعديل اى ولو لم يكن تام الضبط. فهى تحتمل غير المقصود بخلاف تام الضبط. فاخصربتها لو سلم بالنسبة الى الضابط لأنه يحتمل بحسب المفهوم تمام الضبط وخفته وان كان المراد به تام الضبط غالباً حيث اطلق كما لا يخفى على من تتبع موارد الاستعمال. ولذا قال السخاوى فى تعريف الصحيح عند قول العراقى رحمه الله الضابط والمراد التام كما فهم من الإطلاق المحمول على الكامل انتهى.

وقد يوجه لترك ابن الصلاح ومن تبعه الاختصار بأن تفسير الثقة بمن فيه وصف زائد على العدالة وهو الضبط انما هو مذهب البعض كما نقل السخاوى فى تعريف الصحيح عن المصنف رحمه الله. فاختاروا اللفظ المفيد للمقصود بلا اختلاف.

(متصل السند) حال اوصفة (غير معال ولا شاذ) قال العراقى : واما السلامة من الشذوذ والعلّة فقال ابن دقيق العيد فى الاقتراح : ان اصحاب الحديث زادوا ذلك فى حد الصحيح

(١) قلت : المراد منه الشيخ على القارى، ولكنه اورد هذا التحقيق تحت قول الماتن : متصل السند. راجع شرحه ص ٥١.

(٢) بان الضابط يشمل قليل الضبط أيضاً وهو ما يسمى ظبطاً بما هو المعتبر فى الحسن لذاته وانه مناف لهذا القسم. والله اعلم. ابو سعيد السندى.

قال وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء فإن كثيرا من العلل التي يعلل بها المحدثون لا يجرى على اصول الفقهاء. (١)

قال العراقي: والجواب ان من يصنف في علم الحديث انما يذكر الحد عند اهله لا عند غيرهم من اهل علم آخر. وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين لا يفسد الحد عند من يشترطهما انتهى.

(هو الصحيح لذاته: وهذا اول تقسيم المقبول الى اربعة انواع لأنه اما ان يشتمل من صفات القبول على اعلاها) قال بعض المحققين: (٢) اراد به حالة نوعية منشعبة يجرى فيها التفاوت لا حالة مخصوصة لا يجرى فيها ذلك. فلا يناقض قوله الا تى ويتفاوت رتبه بحسب تفاوت هذه الأوصاف. (اولا. الأول هو الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر ذلك القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح أيضا لكن لا لذاته وحيث لا جبران فهو الحسن لذاته فإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه).

قال بعض المحققين: بصيغة المجهول اى تقوى طرف قبول حديث يتوقف المحدثون في قبوله من جهة اسناده بأن يكون ضعيفا في نفسه لكن كثرت طرقه او اعتضد به حديث صحيح انتهى. (٣) ولا يخفى أنه لا يختص ترجيح القرينة القبول بالضعيف الذى يتوقف فيه كحديث المستور بل ما يوجد فيه اصل صفة الرد كحديث سيء الحفظ بصير أيضا مقبولا بكثرة الطرق. فالتوقف اريد به لازمه وهو عدم كونه محكوما عليه بالقبول اعم من التوقف والرد (فهو الحسن أيضا لكن لا لذاته وقدم الكلام) الكائن (على الصحيح لذاته لعلو رتبته والمراد بالعدل من له ملكة) هي كيفية راسخة في النفس فإن لم تكن راسخة فهي الحال (تحمله) اى تلك الملكة (على ملازمة التقوى والمرؤة) اى الاحتراز عما يخل بالتقوى والمرؤة. وما يخل بالمرؤة قسمان احدهما الصغائر الدالة على خسة كسرقة لقمة واشترط الأجرة على سماع الحديث. وفي الأخير اختلاف فلذهب احمد وابواسحق وابو حاتم الى أنه لا يقبل رواية من اخذ على التحديث اجرا ورخص

(١) راجع الشرط المتوسط لالفية الحديث. المتن والشرح كلاهما للحافظ زين الدين عبدالرحيم العراقي ص ١٠ ج ١ الطبعة الاولى بمصر. قلت: ولم اجد الجواب الا تى في هذا الشرح في ذلك الموضع لعله يكون في موضع آخر او في شرحه الكبير والله اعلم. ابوسعيد السندي.

(٢) قلت: المراد منه الشيخ على القاري المكي، راجع شرحه ص ٥٢ طبع تركيا.

(٣) قلت: هذه عبارة الشيخ على القاري، في شرحه. وترك لفظ "طرف" في النقل فجئت به من الشرح المجال عليه راجع شرحه ص ٥٢.

آخرون فيه. والثاني بعض المباحات الدالة عليها كالأكل في السوق والبول في الطريق. قال في التيسير شرح التحرير: وفي إباحته نظر لما روى أن رسول الله ﷺ قال: من سل سخيمته في طريق من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ورجاله ثقات إلا محمد بن عمرو والانصارى وثقه ابن حبان وضعفه غيره انتهى وكلاهما فراط في المزاح المفضى إلى الاستخفاف به وصحبه الأراذل والاستخفاف بالناس. وقال في التحرير وفي إباحة هذا نظر وفي التيسير وقال ﷺ لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فقال رجل إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ولعله حسنة قال إن الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس رواه مسلم والترمذى وغمط الناس احتقارهم وازدراءهم انتهى وكتعاطى الحرف الدنية كالحياكة والصباغة وليس الفقيه قباء ونحوه كالقنسوة التركية في بلد لم يعتاده ولعب الحرام.

(والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق) وهو ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة (أو بدعة) وسبجىء تفسيرها وما يخل منها بالعدالة (والضبط ضبط صدر وهو أن يثبت) أى الراوى (فى صدره ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء بعد سماع الكلام كما يحق ففى التوضيح: وأما الضبط فهو سماع الكلام كما يحق ثم فهم معناه ثم حفظ لفظه ثم الثبات عليه مع المراقبة إلى حين الأداء. وشرطنا حق السماع احتراز عن أن يحضر رجل مجلسا وقد مضى صدر من الكلام ويخفى على المتكلم هجومه ليعيده وهو يزدرى نفسه فلا يستعيده وقال ابن الصلاح فى كتابه: لا يقبل رواية من عرف بالتساهل فى سماع الحديث أو استماعه كمن لا يبالي بالنوم فى مجلس السماع وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح (وضبط كتاب وهو صيانته لديه منذ سمع من فيه وصححه إلى يودى منه) ليس المراد من الصيانة لديه أن لا يخرج من يده أصلا بل يصونه له عن تطرق الخلل إليه من حين سمع فيه إلى أن يودى فإن اشتراط عدم إخراجها من يده مذهب بعض المحدثين دون مذهب الجمهور. فى شرح الألفية للسخاوى ممزوجا مع متنه: والأصح أن يغيب الكتاب عنه غيبة طويلة فضلا عن بسيرة بإعادة أو ضياع أو سرقة وغلب على الظن سلامته عن التغير والتبديل (جازت لدى) أى عند (جمهورهم) كيجى بن سعيد القطان وفضل بن ميسرة وغيرهما من المحدثين كما حكاه الخطيب وفتح إليه (روايته) انتهى ونفى شرح الألفية للسخاوى أيضاً وكذا خص بعض المتشددين الجواز بها إذا لم يخرج الكتاب عن يده بعارية أو غيرها ومن امتنع من رواية ما غاب محمد بن عبد الله الانصارى واسماعيل بن العباس جد أبى بكر الاسماعيل وهو مقتضى صنيع ابن مهدي وابن المبارك انتهى.

هذا ما يتعلق بمذهب المحدثين واما مذهب فقهاءنا الحنفية فما في التوضيح : واما الضبط فالعزيمة فيه الى وقت الأداء واما الكتابة فقد كانت رخصة فانقلبت عزيمة في هذا الزمان والكتابة نوعان مذكر " اى اذا رأى الخط تذكر الحادثة هذا هو الذى انقلب عزيمة و امام وهو ما لا يفيد التذكر والأول حجة سواء خطه هو او رجل معروف او مجهول والثانى لا يقبل عند أبى حنيفة رحمه الله أصلاً وعند أبى يوسف رحمه الله ان كان تحت يده يقبل فى الأحاديث وديوان القضاء للأمن عن التزوير وان لم يكن فى يده لا يعمل فى ديوان القضاء ويقبل فى الأحاديث اذا كان خطأ معروفاً لا يخاف عليه التبديل عادة ولا يقبل فى الصكوك لأنه فى يد الخصم حتى لو كان فى يد الشاهد يقبل ومحمد يقبل أيضاً فى الصكوك اذا علم بلاشك انه خطه لأن الغلط فيه نادر انتهى.

فائدة قال ابن الصلاح يعرف كون الراوى ضابطاً بان نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم او موافقة لها فى الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتاج بجديده والله اعلم انتهى. (١)

(وقيد بالتام اشارة الى الرتبة العليا فى ذلك) فانه لا يكتفى فى الصحيح لذاته بمسمى الصبط كما فى الحسن لذاته والصحيح لغيره (٢) قال التلميذ الضبط بالكتاب لا يتصور فيه تمام وقصور انتهى. اقول الصون عن تطرق الحلل اليه من حين سمعه الى ان يوديه له مراتب مختلفة اذ هو يتحقق بعدم الإخراج وبإخراجه مدة يسيرة وطويلة الى غير ذلك من انواع الاختلاف مع اختلاف ضبط الكتاب باختلاف الكتاب كما هو مشاهد " فى الكتب المصححة المقرؤة على المشائخ (والمتصل ما سلم اسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروى من شيخه) اخذ اتصال السند فى تعريف الصحيح بناء على انه مذهب اكثر المحدثين والافرسل القرون الثلاثة عند فقهاءنا الحنفية حجة (٣) وكذا المرسل حجة عند مالك والكوفيين (والسند تقدم تعريفه والمعلل لغة ما فيه علة واصطلاحاً ما فيه علة خفية قاذحة والشاذ لغة الفرد واصطلاحاً

(١) راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح ص ٩٥، النوع الثالث والعشرون طبع الاصيل حلب.

(٢) كذا فى الاصل. ولا يوجد فى نسخة المخدم قوله: "والصحيح لغيره".

(٣) القول بالحجية لا يزاحم القول بالاتصال فى الصحيح اذ الحجية ثابتة فى الحسن أيضاً فتدبر. كذا فى هامش نسخة المخدم التتوى.

ما يخالف فيه الراوى منى هو ارجح منه وله تفسير آخر سيأتى) قال المصنف رحمه الله فى نكتته ما اشترطوه من نفى الشذوذ مشكل لأن الإسناد اذا كان متصلاً: ورواته كلهم عدولاً ضابطين فقد انتفت عنه العلل الظاهرة ثم اذا انتفى كونه معلولاً فما السانع من الحكم بصحته فمجرد مخالفة احد رواته لمنى هو اوثق منه او اكثر عدداً لا يستلزم الضعف بل يكون من باب صحيح واصح قال ولم ارمع ذلك عن احد من ائمة الحديث اشترطوا نفى الشذوذ المعبر عنه بالمخالفة وانما الموجود فى تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض فى الصحة وامثلة ذلك موجودة فى الصحيحين وغيرهما فمن ذلك انهما اخرجتا قصة جمل جابر من طرق وفيها اختلاف كثير فى مقدار الثمن وفى اشتراط ركوبه وقد رجح البخارى الطرق التى فيها الاشتراط على غيرها مع تخريجه للأمريئى ورجح أيضاً كون الثمن اوقية مع تخريجه ما يخالف ذلك ومن ذلك ان مسلماً اخرج فيه حديث مالك عن الزهرى عن عروة عن عائشة رضى الله تعالى عنها فى الاضطجاع قبل ركعتى الفجر وقد خالفه اصحاب الزهرى كمعمر ويونس وعمر بن الحارث والأوزاعى وابى ذئب وشعيب وغيرهم عن الزهرى فذكروا الاضطجاع بعد ركعتى الفجر قبل صلاة الصبح ورجح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك ذلك فلم يتاخر اصحاب الحديث عن اخراج حديث مالك فى كتبهم وامثلة ذلك كثيرة ثم قال فإن قبل يلزم ان يسمى الحديث صحيحاً ولا يعمل به قلنا لا مانع من ذلك اذ ليس كل صحيح يعمل به بدليل المنسوخ انتهى.

(تنبيه وخبر الا' جاد كالجنس وهاقى قيوده كالفصل) انما قال كالجنس وكالفصل لأن الصحيح ليس من السماهيات الحقيقية حتى يكون له الجنس والفصل الحقيقيان (وقوله بنقل عدل احتراز عما نقله غير العدل) فخرج من عرف فسقه او جهل عينه او حاله وغير ذلك مما سيجىء بيانها وخرج بقوله تام الضبط المغفل كثير الخطا وأمثاله وكذا قليل الضبط وهو ما يسمى ضبطاً مما هو المعتبر فى الحسن لذاته وخرج بقوله متصل السند وغير معلل وشاذ ما ليس كذلك ولا يخفى ان المضطرب لم يخرج بشئ من القيود لكن سيجىء انه ادرجه بعضهم فى المعلل فلا اشكال على وقفه (وقوله: هو يسمى فصلاً بتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن بأن ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له وقوله لذاته يخرج ما يسمى صحيحاً بأمر خارج عنه كما تقدم (١) وتفاوت رتبة جمع رتبة أى رتب الصحيح بسبب تفاوت هذه الأوصاف) وفى نسخة بتفاوت هذه الأوصاف

(١) قلت: كذا فى نسخة المخدم. ولم توجد هذه العبارة المعلمة فى الاصل.

”على ان الباء متن داخلية على هذه والمضاف الذى هو تفاوت مقدر بينهما فى المزج“ (١)
 (المقتضية للتصحيح فى القوة) أى القابلة منها للتفاوت ولا يلزم من هذا ان يكون كل وصف قابلاً
 للتفاوت فلا يرد ما قيل من ان فى كونه تام الضبط وعدم الشذوذ قابلاً للقوة والضعف نظراً
 يعرف بالتأمل على ان المراد بتمام الضبط كما سبق التمام النوعى لا الشخصى. والتمام النوعى يتحقق
 فيه تفاوت المراتب وان لم يوجد فى الشخصى. (٢) وان الشاذ فى المتن يحتمل ان يراد به المعنى الأعم
 الشامل للمعنيين الذين سيذكرهما المصنف وهو بالمعنى الثانى اعنى ما يكون راوياً سبباً الحفظ مما لا شك
 فى تحقق تفاوت المراتب فيه وعدمه أيضاً متفاوت المراتب فيه ولا يمنع الحمل على المعنى الأعم
 ان سبب الحفظ ليس بتمام الضبط. فالشاذ بهذا المعنى محترراً عنه بقوله تام الضبط لأنه لاخير
 فى ان يكون شىء واحد مخرجاً بقيد بعد ان يكون كل من القيدتين مفيداً لفائدة لم يفدها
 الآخر وهما كل من قيدى تام الضبط وعدم الشذوذ كذلك. وان حمل الأخير على عدم الشذوذ
 بمعنييه وعلى تقدير حمل الشذوذ على المعنى الأول كما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وفسره به
 فى الشرح يمكن ان يوجد تفاوت المراتب فيه وفى عدمه بإن الشاذ بالمعنى الأول ما يروى الثقة
 منافياً لمن هو اوثق منه منافاة لا تقبل الجميع.

وذكر فى الإرشاد وشرحه من كتب اصول الشافعية ان المراد بالجمع الجمع القريب من
 اللفظ لا البعيد جداً وسببىء فى كلام المصنف فى بحث المعارضة مثله وهذه المناقاة متفاوتة المراتب
 وجوداً وعدمها اذ تتحقق مع عدم امكان الجمع اصلاً ومع امكان الجمع البعيد. والبعيد أيضاً لها مراتب
 كثيرة وتنتمى بعدم المناقاة اصلاً وبوجودها مع امكان الجمع القريب وله أيضاً مراتب كثيرة وأيضاً
 كون الأوثق على مراتب كثيرة متفاوتة بوجب تفاوت مراتب الشذوذ.

(فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن) مع تفاوتها فى افادة الظن (الذى عليه مدار الصحة)
 لنقل تلميذه ان المصنف قال: الغلبة ليس بقيد وانما اردت دفع توهم ارادة الشك
 لو عبرت بالظن انتهى يعنى ان الظن وان اطلق على الطرف الراجح باعتبار معناه الحقيقى ولكن

(١) قال الشيخ على القاري بعد هذا: وهذا مزج غير مدوح فكان الاولى ان ياتي بالمتن ويقول
 بتفاوت هذه الاوصاف ثم يقول أى بسببها او يقول بهذه الاوصاف ثم يقول أى بتفاوتها وهذا امر سهل
 والمراد بالاصناف العدالة والضبط وغيرهما. راجع شرحه ص ٥٦ طبع تركيا.

(٢) قال الشيخ القاري: ولاشك فى تحقق تفاوت مراتب العدالة والضبط بين افراد نوع الانسان من
 الصحابة والتابعين وقال بعد: بل صار كالبديهيى التفاوت بين البخارى وابن ماجه مثلاً فى الضبط
 وبين مالك والنسائي فى ظهور العدالة. راجع شرحه ص ٥٦.

قد يطلق مجازاً ويراد به الشك كما في قوله تعالى ان الظن لا يغني من الحق شيئاً فذكر الغلبة لدفع المجاز (اقتضت ان يكون لها) اى للصحة (درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية) فإن تفاوتا مقتضيات بالكسر يوجب تفاوت مقتضياتها بالفتح (واذا كانت كذلك فما تكون روائه في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه فمن المرتبة العليا في ذلك ما) اى اسناد (اطلق عليه بعض الأئمة) اى ائمة الحديث المحدثين انه اصح الأسانيد. قال بعض العارفين (١) قال المحشى قوله فمن المرتبة العليا ظاهره ان كلمة من تبعضية وياهاه قوله فيما بعده حيث قال والمرتبة الأولى هي التي اطلق عليها بعض الأئمة الخ قلت لا ياباه لأنها من جملة أفراده وبشير اليه عطف ما بعده عليه انتهى. يعنى والله اعلم ان عطف جملة قول المصنف الا'نى ويلحق بهذا التفاضل ما اتفق عليه الشيخان بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخارى بالنسبة الى ما انفرد به مسلم على جملة والمرتبة الأولى الى آخره لا يدل دلى التحاق ما اتفق عليه الشيخان فى التفاضل على ما انفرد به احدهما بالمرتبة الأولى فى تفاضلها على ما عداها فكما ان المرتبة الأولى من الطبقة العليا بالنسبة الى ما عداها كذلك ما اتفقا عليه بالنسبة الى ما انفرد به احدهما فقطضى هذا التشبيه الذى اشتمل عليه الجملة المعطوفة كون المرتبة الأولى من افراد المرتبة العليا كما ان ما التحق بالاولى من افراد العليا فانه ليس من افراد المرتبة الأولى بل تلتحق بها فلو كانت المرتبة الأولى عين المرتبة العليا لم تكن من افرادها أيضاً مع ان مقتضى التنبيه كونه من افرادها وبها ذكرنا اندفع ما ذكر فى بعض الحواشى قوله كان اصح مما دونه. اورد عليه ان هذا يخالف الجزم بأن ارفع مراتب الصحيح ما كان مسروبياً للشيخين ولم يقدح فيه بمعتبر انتهى. فإن ارفع مراتب الصحيح ما كان مسروبياً للشيخين كليهما كما مرت الإشارة اليه وهو من المرتبة العليا على ما قررنا (كالزهرى عن سالم بن عبدالله بن عمر عن ابيه) قاله اسحق بن راهويه واحمد بن حنبل (وكمحمد بن سيرين) الانصارى البصرى التابعى الشهير بكثرة الحفظ والانتقان وتعبير الرويا (عن عبيدة) بفتح العين وكسر الموحدة (بن عمرو) بالواو فى آخره السلماني الكوفي التامى الذى كاد ان يكون صحابياً فانه اسلم قبل الوفاة النبوية وكان فقيهاً يوازي شريحاً فى القضاء بل كان شريح براسله فيما يشكل عليه قال ابن معين انه ثقة لايسأل عن مثله (عن على) بن ابي طالب كرم الله وجهه قاله على بن المدينى وعمرو بن على الفلاس

(١) وفى نسخة المخدم التتوي: بعض الفضلاء مكان بعض العارفين والمراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ٥٤.

(وكأبراهيم النخعي عن علقمة) بن قيس راهب اهل الكوفة (عن ابن مسعود) رضي الله عنه قاله النسائي وابن معين.

ثم ان المصنف ذكر في هذه المسئلة ثلثة أقوال ، وبقي أقوال آخر فقال عبدالرزاق بن همام و ابو بكر بن ابي شيبة ان صح عنه والنسائي لكنه ادرجه مع غيره : اصح الأسانيد ما رواه الزهري عن زين العابدين علي بن الحسين عن أبيه عن جده رضي الله عنه وقال البخاري : مائل عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها وقال حماد بن حجاج بن الشاعر (١) : اصح الأسانيد شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن شيوخه هذه عبارة المصنف في نكته . و عبارة الحاكم قال حماد : اجمع أحمد بن حنبل وابن معين وابن المديني في جماعة فتذاكروا أجود الأسانيد فقال رجل منهم : اجود الأسانيد شعبة عن قتادة عن سعيد عن عامر اخي ام سلمة . ثم نقل عن أحمد وابن معين ما سبق عنهما . وقال ابن معين : عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عابشة ليس اسناد " أثبت " من هذا اسنده الخطيب في الكفاية . قال المصنف : فعلى هذا لابن معين قولان . وقال سليمان بن داود الشاذكوني اصح الأسانيد يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة وعن خلف بن هشام البزار (٢) قال : سألت أحمد بن حنبل اى الأسانيد أثبت . قال ايوب عن نافع عن ابن عمر فإن كان من رواية حماد بن زيد عن ايوب فيالك . قال المصنف فالأحمد قولان . وروى الخطيب في الكفاية عن وكيع قال : لا اعلم في الحديث شيئا احسن اسنادا من هذا : شعبة عن عمرو بن مرة عن مرة عن ابي موسى الأشعري . وقال ابن المبارك والعجلي : احسن الأسانيد وارجحها سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود وكذا رجحها النسائي . (ودونها) اى دون المرتبة العليا (كرواية بريد) مصغرا اى مثل روايته او ما كان كروايته (ابن عبدالله بن ابي بردة) بضم الموحدة (عن جده) اى عن جد بريد (عن أبيه) اى ابي جده (ابى موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه وكحماد) بتشديد الميم (بن سلمة عن ثابت عن انس ودونها) اى دون هذه المرتبة في الرتبة (كسهيل) بالتصغير (ابن ابي صالح عن أبيه عن ابي هريرة

(١) قلت : طالعت الافصاح عن نكت ابن الصلاح لحافظ الدهر فذكر بالشك هكذا : قال حماد بن الشاعر او غيره الخ . راجع الافصاح الخطية ص ١٦ المملوكة لداركتبي . ابوسعيد السندي .

(٢) قلت : ان المصنف الماتن ذكر في الافصاح : رويانا في الجامع للخطيب من طريق ابي العباس احمد بن محمد البرقاني قال سمعت خلف بن هشام البزار يقول سمعت احمد بن حنبل اى الاسانيد اثبت قال : ايوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما الخ . وذكر في الاخر قلت : فعلى هذا فقد اختلف اجتهد احمد بن حنبل في هذه الترجمة وكذا رجحها النسائي : ابوسعيد السندي .

وكالعلماء) بفتح العين (ابن عبدالرحمن عن ابيه عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه) ومعرفة مراتبهم موقوفة على اسماء الرجال وطبقاتهم وتفصيل فضائلهم وصفاتهم (فإن الجميع) أى جميع من ذكر ممن هو فى مرتبة من المراتب الثلاثة (يشملهم العدالة والضبط إلا ان فى المرتبة الأولى من الصفات المرجحة ما يقتضى تقديم روايتهم على التى تليها والتى تليها من قوة الضبط ما يقتضى تقديمها على الثالثة وهى) أى المرتبة الثالثة (مقدمة على رواية (من يعد ما ينفرد به حسناً كمحمد بن اسحق عن عاصم بن عمر) هلا واو (عن جابر وعمر) بالواو أى كعمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص (عن ابيه شعيب عن جده) أى محمد فيكون الحديث حينئذ مرسلًا فلا يكون حسنًا.

قال ابن عدى: عمرو بن شعيب فى نفسه ثقة الا أنه اذا روى عن ابيه عن جده يكون مرسلًا لأن جده محمد لاصحبه له انتهى اوجد شعيب عبدالله بن عمرو رضى الله تعالى عنهما فيكون الحديث متصلًا لأنهم وان اختلفوا فى سماع شعيب عن جده ولذا لم يخرج الشيخان حديثًا بهذا الإسناد إلا أن المختار ثبوت السماع ولذا تعقب الدارقطنى على ما قال ابن حبان فى الضعفاء إذا روى عن طاؤس وسعيد بن المسيب وغيرهما من الثقات فهو ثقة يجوز الاحتجاج به وإذا روى عن ابيه عن جده فإن شعيبًا لم يلحق عبدالله فيكون منقطعًا وان اراد بجده محمدًا فهو لاصحبه له فيكون مرسلًا انتهى فقال متعقبًا على هذا الكلام هذا خطأ قد روى عبدالله بن عمر العمرى وهو من الأئمة عن عمرو بن شعيب عن ابيه قال كنت عند عبدالله بن عمرو فجاء رجل فاستفتاه فى مسألة فقال لى يا شعيب امض معه الى ابن عباس فذكر الحديث انتهى. وقال محمد بن على الجوزجاني قلت لأحمد: عمرو سمع من ابيه شيئًا قال يقول حدثنى ابنى قلت فابوء سمع من عبدالله بن عمرو قال نعم أراه قد سمع منه. وقال ابو بكر بن زياد النيسابورى. صح سماع عمرو عن ابيه وصح سماع شعيب عن جده انتهى.

ثم ان المصنف قال فى تهذيب التهذيب: وقد صرح شعيب بسماعه عن عبدالله فى أماكن وصح سماعه منه ثم ذكر تلك الأماكن وقال بعد ذكرها وهذه قطعة من جملة احاديث بصرح بأن الجده هو عبدالله بن عمرو لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه ام سمع بعضًا والباقي صحيفة؟ الثانى اظهر عندى انتهى.

فان قلت اذا كان الأظهر ما ذكره فينبغى ان لا يكون هذه الترجمة محتجابها ما لم يبين ويكشف ان هذا المروى سماع ام من الصحيفة فكيف تكون هذه الترجمة على الإطلاق من

رواية من يعد ما ينفرد به حسنا قلت قال المصنف ما حاصله ان ابن معين قال هو ثقة في نفسه وما روى عن ابيه عن جده لاحجة فيه فليس بمتصل فاذا شهد له ابن معين ان احاديثه صحاح غير انه لم يسمعها وصح سماعه لبعضها فغاية الباقي ان يكون وجادة صحيحة وهي احد وجوه التحمل انتهى ولا يخل عن تكلف (وقس على) افراد (هذه المراتب) الموجودة في الأمثلة المتقدمة (ما يشبهها) اي افرادا تشبه هذه الأفراد في امثلة اخرى في كونها افراداً لتلك الأنواع او المعنى وقس على هذه المراتب ما يشبهها من اتفاق الشيخين و افراد البخارى و افراد مسلم لكن لا فائدة في هذا الكلام مع ما سيجيء من قوله و يلتحق بهذا التفاضل ما اخرج به الشيخان هـ (و المرتبة الأولى هي التي اطلق عليها بعض الأئمة انها اصح الأسانيد) انما اعادها ليرتبط بها قوله (والمعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها) اي من التراجم بدلالة ترجمة او من المرتبة الأولى يعنى من تراجمها انها اصح الأسانيد لأن الإطلاق يتوقف على اعلى درجات القبول في كل فرد فرد من رواة السند المحكوم له بالنسبة بجميع الأسانيد وهذا مما يعز وجوده و يتعذر علمه ولذا قالوا ينبغي تخصيص القول في اصح الأسانيد بصحابي او بلد مخصوص ولا يعم (١) و ما اطلق فيها من الأسانيد فهي محمولة على هذا التخصيص (نعم يستفاد من مجموع ما اطلق عليه ذلك ارجحيته) اي ارجحية كل ترجمة منه (على ما لم يطلقوه) وان كان النسبة بين تلك التراجم في انفسها مجهولة (و يلتحق بهذا التفاضل) هذا كالتوطية والتمهيد لقوله الاتي ومن ثم قدم صحيح البخارى الخ (ما اتفق الشيخان على تخريجه) و يقال له المتفق عليه (بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخارى بالنسبة الى ما انفرد به مسلم) فالأول من المرتبة العليا والثاني مما يليها والثالثة مما يليها.

وانما قال و يلتحق لأن التفاضل في تلك المراتب قلما يتخلف بخلاف هذه المراتب فانه كثيرا ما يعرض افراد مسلم ما يجعلها فائقا على افراد البخارى. واما ما اطلق عليه اصح الأسانيد فانه قلما يصير مفضولا بالنسبة الى ما لم يطلق عليه. ثم هذا التخلف في مطلق التفاضل و إلا فالتفاضل من حيث كون الحديث مما اتفقا عليه مثلاً وكونه من ترجمة اصح الأسانيد مثلاً لا ينفك اصلاً (لا اتفاق العلماء بعدهما على تلقى كتابيهما بالقبول واختلاف بعضهم في ايهما ارجح) قال بعض العارفين (٢): قيل الصواب في ان ايهما ارجح فان حرف الجر لا يدخل

(١) قلت: كل هذا التحقيق مأخوذ من كلام النووي وقد اورده الشارح القارى بعبارته بعينه راجع شرحه ص ٦٠ طبع تركيا.

(٢) وفي نسخة المخدوم التتوي: بعض الفضلاء مكان بعض العارفين والمراد منه الشيخ على القاري. راجع شرحه ص ٦٠ طبع تركيا.

الجملة (فما اتفقا عليه أرجح من هذه الحثيثة) لا مطلقا ولا فسيجيء انه قد يعرض الفائق ما يجعله موقفا وقد صرح الجمهور بتقديم البخارى فى الصحة وما نقل عن الشافعى ما اعلم بعد كتاب الله اصح من موطا مالك فقبل وجود الكتابين (ولم يوجد عن احد التصريح بنقيضه) اى بتقديم مسلم على البخارى.

فإن قيل اختلاف بعضهم فى ايهما أرجح يشعر بقول بعضهم فى ارجحية مسلم قلت يجوز ان يكون ارجحية مسلم عند من قاله راجعا الى أمر غير الصحة. وقال بعض العارفين (١) لعل ما ذكره من اختلافهم مبنى على اطلاقاتهم وما يفهم من كلامهم ولا يكون منهم تصريح بذلك (واما ما نقل عن ابي على النيسابورى انه قال: ما تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصرح بكونه اصح من صحيح البخارى لأنه إنما نفى وجود كتاب اصح من كتاب مسلم اذا المنفى انما هو ما يقتضيه صيغة افعل من زيادة صحة فى كتاب شارك كتاب مسلم فى اصل الصحة يمتاز ذلك الكتاب (بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة) انما حمل على نفي الزيادة فقط مع ان العرف يقتضى نفي المساواة أيضاً لأنه يحمل الكلام على المعنى اللغوى عند القرينة الدالة على عدم ارادة المعنى العرفى وهما تصريح الجمهور بفضل البخارى يصلح قرينة له. (٢)

(١) قلت: المراد منه الشيخ على القارى. وفى نسخة المخدم الفضلاء مكان "العارفين" وقلت: ذكر الشيخ على القارى، هذا فى جواب سوال وهو هذا بعينه: فإن قيل اختلاف بعضهم فى ايهما أرجح يشعر بقول بعضهم فى ارجحية مسلم فهذا تصريح بنقيضه. راجع الحوالة المذكورة ص ٦١. ابوسعيد السندى.

(٢) قلت: بعد ذكر هذين الاحتمالين فى كلام ابي على، كتب الحافظ فى الافصاح على نكت ابن الصلاح: فلم نجد ممن اختصر كلام ابن الصلاح فيجزم بأن ابا على قال: صحيح مسلم اصح من صحيح البخارى. فقد رأيت هذه العبارة فى كلام الشيخ محيى الدين النووى والقاضى بدر الدين بن جماعة والشيخ تاج الدين التبريزى وتبعهم جماعة. وفى اطلاق ذلك نظر لما بيناه. على انى رأيت فى كلام الحافظ ابي سعيد العلانى ما يدل على ان ابا على النيسابورى ما رأى صحيح البخارى. وفى ذلك بعد عندي. اما اعتبار ابي على بكتاب مسلم فواضح لانه بلديه وقد خرج هو على كتابه لكن قوله فى وصفه معارض بقول من هو مثله او اعلم. فقال الحاكم ابو احمد النيسابورى وهو عصرى ابي على واستاذ الحاكم ابو عبدالله أيضاً ما روينا عنه فى كتاب الارشاد للخليلى سنده عنه قال رحمه الله تعالى: محمد بن اسماعيل فإنه الف الاصول و بين للناس وكل من عمل بعده فانما اخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج فإنه فرق أكثر كتابه فى كتابه وتجلد فيه غاية الجلالة حيث لم ينسبه اليه وكتب الحافظ بعد سطر: ويؤيد هذا ما روينا عن الحافظ الفريد ابي الحسن الدارقطنى انه قال فى كلام جرى عنده فى ذكر الصحيحين: و اى شىء صنع مسلم انما اخذ كتاب البخارى وعمل عليه مستخرجا وزاد فيه زيادات. وهذا المحكى عن الدارقطنى جزم به ابو العباس الترمذى فى اول كتابه المفهم فى شرح صحيح مسلم (البقية على صفحة ٥٥)

قال المصنف رحمه الله: فان قيل العرف يقتضى فى قولنا ما فى البلد اعلم من فلان نفى من يساويه قلنا لانسلم ان عرفهم كان كذلك سلمنا لكن يجوز اطلاق مثل هذه العبارة وإن وجد مساو اذ هو فى مقام مدح ومبالغة وهو يحتمل مثل ذلك انتهى .

ولا يخفى ان منع العرف بعيد من الإنصاف فقد اثبت اهل العربية فى قولهم: ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد هذا العرف. وقال النسفى فى العمدة: (١) ان النبى ﷺ قال: ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين على احد افضل من ابي بكر. قال فهذا يقتضى أن ابا بكر ﷺ افضل من كل من ليس بنبى وذكر مثل هذا الكلام الفاضل التفتازانى فى شرح المقاصد: (٢) واما قوله ﷺ ما اقلت الغبراء ولا اظلت الحضراء اصدق لهجة من ابي ذر فيمكن حمله على المعنى اللغوى وإلا لكان ابو ذر اصدق من الخلفاء الراشدين .

(وكذلك) اى ومثل ما تقدم فى عدم افادة تقديم صحيح مسلم فى الصحة (ما نقل عن بعض المغاربة انه) افراد الضمير باعتبار لفظ البعض والمراد ان جمعا منهم (فضل صحيح مسلم على صحيح البخارى فذلك فيما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب) فإنه يبدأ بالمجمل والمشكل والمنسوخ والمعنع والمبهم ثم يردف بالمبين والمفسر والناسخ والمصرح والمعين وأيضاً اختص مسلم بجمع طرق الحديث فى مكان واحد ليسهل الكشف منه بخلاف البخارى كذا قال بعض

وقال ابو عبد الرحمن النسائى وهو من مشائخ ابى على النيسابورى: ما فى هذه الكتب كلها اجود من محمد بن اسمعيل. راجع الافصح على فكت ابن الصلاح لحافظ الدهر ابن حجر الخطية المملوكة له اركتبى ص ٣١-٣٢. ابوسعيد السندى

(١) قوله وقال النسفى فى العمدة الخ قلت: المراد منه حافظ الدين عبد الله بن احمد النسفى المتوفى سنة ٤١٠ عشر وسبع مائة. وهو غير الشيخ نجم الدين ابى حفص عمر بن محمد المتوفى سنة ٥٣٤ سبع وثلاثين وخمس مائة صاحب كتاب عقائد النسفى المشهور وشرحه العلامة التفتازانى . وهذا الكتاب اسمه عمدة العقائد مختصر يحتوى على اعم قواعد علم الكلام وشرحه المصنف المذكور حافظ الدين النسفى وسماه الاعتماد وشرحه شمس الدين محمد بن ابراهيم النكسارى المتوفى سنة ٩٠١ وشرحه جمال الدين محمود بن احمد القونوى المتوفى ٤٤٥ سماه بالزبدة وغبرهم . راجع كشف الظنون ج ٢ ص ٤٣٤ لملا چلبى الطبعة الاولى .

(٢) شرح المقاصد: اسم المتن مقاصد الطالبين فى علم اصول الدين وهو فى علم الكلام للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى رتبه على ستة مقاصد وفرغ من تأليفه سنة ٤٨٤ اربع وثمانين وسبع مائة بسمرقند وله عليه شرح جامع وتوفى سنة ٤٩١ احدى وتسعين وسبع مائة . الجواله المذكورة ج ٢ ص ٤٩٢. ابوسعيد السندى .

المحققين (١) (و لم يفصح احد منهم بأن ذلك) اى التفضيل (راجع الى الأصحية ولو افصحوا به لرده عليهم شاهد الوجود) اى شاهد هو الوجود لأنه خلاف ما عليه الوجود لأن البخارى اصح من كتاب مسلم. (فالصفات التى تدور عليها الصحة فى كتاب البخارى اتم منها فى كتاب مسلم واسد) بالسین المهملة اى اكثر سدادا و اظهر صوابا (و شرطه فيها اقوى واشد) بالشين المعجمة) اما رجحانه من حيث الاتصال السند (فلاشترطه أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة و اكتفى مسلم بمطلق المعاصرة و أزم البخارى بأنه يحتاج الى ان لا يقبل المعننة اصلا) لأن المقصود من اشتراط اللقاء السماع و المعننة تحتل عدم السماع (وما الزمه به ليس بلازم لأن الراوى اذا ثبت له اللقاء مرة فلا يجرى فى روايته احتمال ان لا يكون قد سمع لأنه يلزم من جريانه ان يكون مدلسا و المسألة مفروضة فى غير المدلس) وهذا بناء على ما ذهب اليه من ان السقط عن الإسناد اذا كان من معاصر لم يثبت لقاءه لمن روى عنه لا يوجب التدليس وإلا فالمسئلة مختلف فيها كما ستعرف ومع هذا لا يخلو عن نظر لأنه ان اراد به بقوله لأنه يلزم من جريانه أن يكون مدلسا لزوم التدليس بالاحتمال فليس كذلك اذ لا يحكم بالتدليس الا اذا ثبت عدم السماع لا بالاحتمال وان اراد لزوم التدليس على تقدير وقوع الاحتمال فلا يرتبط معه قوله و الكلام فى غير المدلس لأن حاصل قوله لأنه يلزم الخ على هذا التقدير أنه لو جرى هذا الاحتمال لجرى احتمال التدليس و لا يبطله كون الكلام فى غير المدلس لأن المراد به كون الكلام فى غير المحكوم عليه بالمدلس لا كون الكلام فى غير محتمل التدليس فإن عنعنة محتمل التدليس أيضا محمول على السماع حتى ان من روى مرة عن رجل ثم يروى عنه بزيادة شخص فأكثر بينهما اذا عنعن فى رواية تحمل السماع مع احتمال التدليس بل هو اقوى حتى ان كثيرا من المحدثين حكموا للزائد فجعلوا احتمال الانقطاع الذى يلزم على تقدير ثبوته التدليس واجبا و سيجىء لهذا مزيد تحقيق فى مبحث التدليس ان شاء الله تعالى فعلم ان احتمال التدليس لا يخل فى حمل العننة على السماع وليس الكلام الا فىمن يجعل معننه محمول على السماع و الجواب ان المقدمة المبطللة لاحتمال التدليس مطوية وقوله و الكلام فى المدلس مشبهة له يعنى واحتمال التدليس بعيد جدا لأن الكلام فى غير المحكوم عليه بالتدليس و الظاهر فى حقه عدم التدليس لأنه مذموم واجيب عما الزمه مسلم أيضا بأن

(١) و فى نسخة السيد محب الله: الشارحين مكان المحققين. قلت: المراد من هذا المحقق الشارح القارى. راجع شرحه ص ٢٣ طبع تركيا. و قلت: و ان الشارح على القارى اخذ التحقيق الاخير من شرح التقريب كما هو حال فى شرحه. ابو سعيد السندى.

الراوى اذا ثبت لقاؤه لمن عنعن عنه وشافهه له وكان بريئا من نهممة التدليس فالظاهر من حاله فيما اطلقه بلفظ "عن" الاتصال وعدم الإرسال حتى يتبين خلاف ذلك بدليل ما لندرة الإرسال فى هذه الصورة بخلاف ارسال الراوى عمن لم يلقه فإنه كثيرة واما لفظ عن فلا يلزم من عدم التوقف فى ذلك عدم التوقف فى هذا.

(واما فى العدالة والضبط فلأن الرجال الذى تكلم فيهم من رجال مسلم والذى انفرد به أكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخارى) وانفرد به فإن الذين انفرد البخارى بهم اربعمائة وخمسة وثلاثون رجلا والمتكلم فيهم بالضعف نحو من ثمانين رجلا. والذين انفرد بهم مسلم ستمائة وعشرون رجلا والمتكلم فيهم منهم مائة وستون رجلا على الضعف هكذا ذكر السخاوى فى شرح الفية العراقية . (١)

(مع ان البخارى رحمه الله لم يكثر من اخراج حديثهم) اى حديث الرجال الذين تكلم فيهم (بل غالبهم من شيوخه الذى اخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم فى الأمرين). قال السخاوى : الذى انفرد البخارى بهم وهم ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه لقيهم وخبرهم وخبر حديثهم بخلاف مسلم فأكثر من انفرد به ممن تكلم فيه من المتقدمين . ولا شك أن المرء اعرف بحديث شيوخه من حديث غيرهم ممن تقدم عنه انتهى.

(واما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال) بكسر الهمزة مصدر اعل وبفتحتها جمع العال جمع القلة (فلأن ما انتقد على البخارى من الأحاديث اقل عددا مما انتقد على مسلم) فإن الأحاديث التى انتقدت عليهما بلغت مائتى حديث وعشرة احاديث اختص البخارى منها بأقل من ثمانين ويشتركان فى اثنين وثلثين وباقيها مختص بمسلم (هذا مع اتفاق العلماء على ان البخارى كان اجل من مسلم فى العلوم واعرف بصناعة الحديث منه وان مسلماً تلميذه وخريجه) بكسر الخاء المعجمة والراء المشددة اى معلم أده وفى القاموس الخريج كعنين بمعنى المفعول يقال خرج الرجل اصحابه علمهم واخرجهم من الجهل (ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطنى لولا البخارى لسامح مسلم ولا جاء) الرواح والمجىء كناية عن التصرف اى لما كان له تصرف فى علوم الحديث ولا رسوخ قدم فيه . ثم ان ما سبق دليل تفصيلى وهذا اى قوله مع ان مسلماً تلميذه وخريجه الخ دليل إجمالى . واعترض عليه بأنه لا يلزم من ذلك ارجحية المصنف بالفتح واجاب عنه السخاوى بأنه الأصل وهذه القدر كاف فى المطالب الظنية (ومن ثم اى من هذه الجهة

(١) راجع فتح المغيث شرح الفية الحديث ص ١١ طبع القديم ولكن.

وهي ارجحية شرط البخارى على غيره) المشار اليه بشمة في المتن ما ذكر من ان تفاوت مراتب الصحيح بحسب تفاوت الأوصاف ولكن تعليله لتقديم صحيح البخارى يتوقف على انضمام مقدمة وهي ارجحية شرط البخارى وفي الشرح يحتمل ان يكون هو المشار اليه في المتن ويحتمل ان يكون ارجحية شرط البخارى فبنى الكلام في الشرح على هذا التوجيه الاخير وأشار إلى أن تعليل المتن يتوقف على انضمام الأرجحية. وقال بعض المحققين (١): هذا التفسير بالنسبة الى عبارة الشرح ظاهر واما بالنسبة الى عبارة المتن فبناءً على ان تفاوت رتبة الصحيح بالنسبة الى البخارى هي ارجحية شرطه على ما هو المشهور اليين انتهى.

(قدم صحيح البخارى على غيره) اى على جميع ما هو غيره (من الكتب المصنفة فى الحديث ثم صحيح مسلم) اى قدم على ما سوى صحيح البخارى (لمشاركته المبخارى فى اتفاق العلماء على تلقى كتابه بالقبول أيضاً سوى ما علل) المراد من التعليل المعنى اللغوى فيشمل الشاذ. فقوله سوى ما علل اى سوى ما انتقد. ثم مقتضى هذا العطف ان يكون ومن ثمة المفسر بأرجحية شرط البخارى علة لتقديم مسلم وليس كذلك فلما ان يقال ان قوله ومن ثمة اشارة الى ما تقدم من أرجحية صحيح البخارى ومسلم معاً والشارح اكتفى ببعض المشار اليه اعتماداً على ظهور أنه ليس تمامه وإما ان يقال ان قوله ثم صحيح مسلم بتقدير الفعل معطوف على مجموع الجملة مع القيد اعنى على مجموع من ثمة قدم صحيح البخارى لا على قدم صحيح البخارى فقط.

(ثم قدم فى الأرجحية من حيث الأصحية) اشارة الى ان تقدم تقديم صحيح مسلم على تقديم شرطهما من حيث ان تقديم مسلم من جهة التلقى وتقديم شرطهما من حيث الأصحية والتقديم من جهة التلقى مقدم على التقديم من حيث الأصحية لامن حيث تقديم مسلم على شرطهما لأن المصنف متردد فيه كما سيجىء (شرطهما لأن المراد به رواتهما مع باقى شروط الصحيح) اختلفوا فى شرط البخارى ومسلم فقال الحاكم فى المدخل كما نقل السيوطى عنه فى شرح نظم الدرر: الصحيح من الحديث ينقسم الى عشرة اقسام خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها. فالأول من المتفق عليها اختيار البخارى ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح وهو ان يروى الحديث عن النبى ﷺ، صحابى زائل عنه اسم الجهالة بأن يروى عنه تابعيان عدلان ثم يروى عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان ثم يروى عنه من اتباع التابعين حافظ متقن وله رواية من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخارى او مسلم حافظاً مشهوراً بالعدالة فى روايته ثم يتداوله اهل الحديث بالقبول الى وقتنا كالشهادة على الشهادة ثم قال: والأحاديث المروية بهذا

(١) المراد منه الشيخ على القارى.

الشرط لا يبلغ عددها عشرة آلاف. الثانى مثل الأول إلا أنه ليس لرواية الصحابي إلا راو واحد مثاله حديث عروة بن مضر لا راوى له غير الشعبي ولم يخرجوا هذا النوع فى الصحيح. الثالث مثل الأول إلا أن راويه من التابعين ليس له إلا راو واحد مثل محمد بن جبير وعبد الرحمن بن فروح وليس فى الصحيحين من هذه الروايات شىء وكلها صحيحة. الرابع الأحاديث الأفراد الغرائب التى يتفرد بها ثقة من الثقات كحديث العلاء عن أبيه عن أبى هريرة رضي الله عنه، فى النهى عن الصوم إذا انتصف شعبان تركه مسلم لتفرد العلاء به وقد أخرج بهذه النسخة أحاديث كثيرة الخامس أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدانهم لم تات الرواية عن آبائهم عن أجدانهم إلا عنهم فهذه الخمسة مخرجة فى كتب الأئمة محتج بها ولم يخرج منها فى الصحيحين غير القسم الأول انتهى.

واختلفوا فى تفسير كلامه ففهم الحازمى أن مراد الحاكم أن كل حديث فى الكتابين يشترط أن يرويه راويان ثم وثم إلى أول السند فاعترض عليه بأن فى الصحيحين من الأحاديث الغرائب التى تفرد بها بعض الرواة جملة ناقضته دعواه. قال المصنف رحمه الله: وكان الحازمى فهم ذلك من قول الحاكم كالشهادة على الشهادة لأن الشهادة يشترط فيها التعدد ولعل الحاكم أراد التشبيه ببعض الوجوه لأكملها كالانصال واللقاء وغيرهما وقال أبو على الغسانى ونقله عنه القاضى عياض ليس مراد الحاكم أن يكون كل خبر روياه يجتمع فيه راويان عن الصحابي ثم عن تابعه فمن بعده فإن ذلك يعز وجوده وإنما المراد أن هذا الصحابي وهذا التابعى قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجاهالة وكذا قال ابن الأثير فى جامع الأصول. قال السيوطى فى شرح نظم الدرر قلت ويؤيد أن هذا مراد الحاكم أن تلميذه البيهقى صرح به فقال فى رسالته إلى الجونى: رايت الشيخ أنه حكى عن بعض أصحاب الحديث أنه اشترط فى قبول الإخبار رواية عدلين حتى يصل بالنبي صلوات الله وسلامه عليه والذى عندنا فى مذهب الإمامين البخارى ومسلم أن يكون الصحابي الذى روى الحديث راويان فأكثر ليخرج بذلك عن حد الجاهالة وهكذا من دونه. فإن انفرد أحد الراويين عنه بحديث وانفرد الآخر بحديث آخر قبل الخ. وإنما يتوقفان فى رواية صحابي أو تابعي لا يكون له إلا راو واحد انتهى.

وذكر الحافظ أبو الفضل بن طاهر كما نقل عنه المصنف فى مقدمة فتح البارى: شرط البخارى أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ويكون أسناده متصلًا غير مقطوع. فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن وإن لم يكن

إلا راو واحد وصح الطريق اليه كفى قال: وما ادعاه الحاكم ابو عبدالله: ان شرط البخارى ومسلم ان يكون للصحابى راويان فصاعدا ثم يكون للتابعى المشهور راويان ثقتان الى آخر كلامه فتنقض عليه بأنهما اخرجوا حديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راو واحد انتهى (١). بل قال المصنف فى التكملة: واما قوله اى الحاكم ليس فى الصحيحين من رواية تابعى ليس له إلا راو واحد فردود أيضا فقد اخرج البخارى حديث الزهرى عن عمرو بن محمد بن جبير بن مطعم ولم يرو عنه غير الزهرى فى امثلة قليلة كذلك عبدالله بن وديعه وربيعه بن عطاء انتهى (٢). لكن قال فى مقدمة فتح البارى: ما ذكره الحاكم وان كان منتقضا فى حق بعض الصحابة الذين اخرج لهم فإنه معتبر فى حق من بعدهم فليس فى الكتاب حديث اصل من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط انتهى (٣) ولا يخفى ان العبارتين متناقضتان. ثم إن عبد ربيعة بن عطاء ممن لا يكون له إلا راو واحد مخالف لما قال فى تهذيب التهذيب: أنه يروى عنه بكير بن الأشج والعمرى الصغير ويحيى بن سعيد الأنصارى.

ثم ان العراقى تعقب الحافظ ابا الفضل فى صدر كلامه فقال: ما قال ليس جيد لأن النسائى ضعف جماعة اخرج لهم الشيخان او احدهما واجيب بأنهما اخرجوا من اجمع على ثقته الى حين تصنيفهما فلا يقدر فى ذلك تضعيف النسائى بعد وجود الكتابين. قال المصنف رحمه الله: تضعيف النسائى ان كان باجتهاده او نقله عن معاصر فالجواب ذلك وان نقله عن متقدم فلا. قال ويمكن ان يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل بنينا عليه امرهما وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه انتهى.

وذكر الحازمى ما حاصله ان شرط البخارى: العادل الموثب السالم عن غوائل الجرح سواء كان ملازمته لشيخه طويلا او مدة يسيرة وشرط مسلم ان يكون الراوى متصفا بهذه الصفات او كان غير سالم من غوائل الجرح الا انه كان ملازمته لشيخه طويلا كحماد بن سلمة وثابت البنائى انتهى. وليس مراده بقوله السالم عن غوائل الجرح الاتفاق على ثقته وإلا يرد عليه ما اورد على القاضى ابي الفضل بل كون الجرح الذى جرح به ضعيفا جدا بحيث لم يعتد به اصلا وجعل كأن لم يكن او كونه سالما عن غوائل الجرح عند البخارى رحمه الله.

(١) راجع هدى السارى مقدمة فتح البارى ص ٢٠ طبع مصطفى البابى بسمر.

(٢) قلت فتشت كثيرا هذه العبارة فى النسخة الخطية للكتك عندى ولكن لم اجد فيها لعلها تكون فى نسخة اخرى. ابو سعيد السندى.

(٣) راجع مقدمة فتح البارى، ص ٢٠ طبع البابى.

وقال النووي (١) واختاره المصنف رحمه الله: المراد بقولهم على شرط الشيخين ان يكون رجال اسناده في كتابيهما مع بقاء شروط الصحة من الضبط والعدالة ونحوهما وهو مما لم يخرجاه لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما (ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم) فإن العلماء لما تلقوا كتابيهما بالقبول لزم القول بتعديل رجالهم (فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج عنه إلا بدليل) أي ما ذكر من التقديم على الترتيب كذا قال الشارحون. والأظهر كون هذا إشارة الى تقديم رواتهما على غيرهم ليتلائم مع هذا الكلام قوله (فإن كان الخبر على شرطهما معا) يعني ان رجالهما مقدم على رجال غيرهما فالأحاديث الكائنة على شرطهما او شرط احدهما مقدم على ما ليس كذلك. وأما ترتيب تلك الأحاديث مع أحاديث الكتابين وترتيب شرط احدهما مع شرط الآخر فتفصيلهما أنه ان كان الخبر الخ (كان دون ما أخرجه مسلم او مثله).

قال المصنف رحمه الله وإنما قلت مثله لأن للحديث الذي يروى بشرطهما وليس عندهما جهة ترجيح على ما كان عند مسلم وما كان عند مسلم له جهة ترجيح من حيث أنه في الكتاب المذكور فتعادلا انتهى.

وهذا الوجه الذي ذكره يقتضى القول بالمثلية لا الترديد فيه والأدوية. ولعل الترديد ليس لتردده في هذا القول بل لكون غيره ذهب الى الأول والمصنف الى الثاني فتردد بين القولين. ثم تردده في كون شرطهما دون ما أخرجه مسلم او مثله مقتض للجزم بتأخيره من البخارى. ووجهه ان الحديث الذي في البخارى له ترجيح على شرطهما من حيث ان الحديث في ذلك الكتاب، و ترجيح شرطهما على حديث البخارى من حيث ان رجال الحديث في كتاب مسلم أيضا. والترجيح لكون الحديث في الكتاب فوق الترجيح بكون رجاله في الكتاب اذا كان الكتاب واحدا فكيف اذا كان الترجيح بكون الرجال في الكتاب بصحيح مسلم الذي هو دون البخارى بخلاف الحديث الذي في مسلم، فإن ترجيحه وان كان اقوى لكون نفس الحديث في الكتاب لكن يعارضه قوة ترجيح شرطهما بكون الرجال في الكتاب الذي هو اقوى من صحيح مسلم فتساوى القوتان.

(١) قلت: ان الشيخ جلال الدين السيوطي نقل في التدريب شرح التريب للنووي: قال المصنف (أي اللامام النووي) إن المراد بقولهم على شرطهما: ان يكون رجال اسناده في كتابيهما لانه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما. قال العراقي: وهذا الكلام قد اخذه من ابن صلاح حيث قال في المستدرک: اودعه ما رآه على شرط الشيخين وقد اخرجنا عن روايته في كتابيهما. راجع التدريب ص ٢٦ طبع مصر على نفقة نمكاني بالمدينة المنورة.

(و ان كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخارى وحده على شرط مسلم وحده تبعاً لأصل كل منهما فخرج اى حصل لنا من هذا ستة اقسام: المتفق عليه، وما انفرد به البخارى وما انفرد به مسلم و شرطهما و شرط البخارى و شرط مسلم. (تفاوت درجاتها فى الصحة) على ترتيب سبق (و ثم قسم سابع) للصحيح (و هو ما ليس على شرطهما اجتماعاً و انفراداً) مع اجتماع شرائط الصحة فيه كصحيح ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم. (١) و ترتيب هذه الثلاثة فى الأرجحية هكذا. و هذا التفاوت انما هو بالنظر الى الحيثية المذكورة. اما لورجح قسم على ما هو فترقه بأمو، أخرى تقتضى الترجيح فإنه يقدم على ما فترقه إذ قد يعرض (بفتح الياء و كسر الراء) للمفروق ما يجعله فائزاً) يعنى ان يكون الحديث حديث البخارى و مسلم او على شرطهما من جهات الترجيح. فإذا تساوى الحديثان إلا من هذه الجهة يقدم الحديث الذى له الترجيح من هذه الجهة. و إذا كان بينهما تفاوت من جهة أخرى يحكم للجهة القوى.

وللمحقق ابن الهمام ههنا كلام: قال فى شرح الهداية: و قول من قال اصح الأحاديث ما فى الصحيحين ثم ما انفرد به البخارى ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما ثم ما اشتمل على شرط احدهما تحكم لا يجوز التقليد فيه. اذا لأصحية ليست الا لاشتمال رواتهما على الشروط التى اعتبرها. فإذا فرض وجود تلك الشروط فى رواية حديث فى غير الكتابين، أفلا يكون الحكم بأصحية ما فى الكتابين عين التحكم، ثم حكمهما او أحدهما بأن الراوى المعين يجمع تلك الشروط مما لا يقطع فيه بمطابقة الواقع. فيجوز كون الواقع خلافه. وقد اخرج مسلم عن كثير فى كتابه عمى لم يسلم عن غوائل الجرح وكذا فى البخارى جماعة تكلم فيهم. فدار الأمر فى الرواة

(١) كتب المحدث الكنانى: ومنها كتب التزم أهلها فيها الصحة، من غير ما تقدم من المؤطا والصحيحين منها صحيح أبى عبد الله و أبى بكر محمد بن اسحاق (بن خزيمة) بن المغيرة السلمى النيسابورى الشافعى، شيخ ابن حبان، المتوفى سنة احدى عشرة و ثلاثمائة، و يعرف عند المحدثين باسم الأئمة، و صحيح أبى حاتم محمد (بن حبان) بن احمد بن معاذ التميمى الدارمى البستى نسبة الى بستان بلد كبير من بلاد الغور بطرف خراسان، الشافعى احد الحفاظ الكبار المتوفى ببستان سنة اربع و خمسين و ثلاثمائة، و هو المسمى بالتقاسيم والانواع، فى خمس مجلدات، و ترتيبه مخترع، ليس على الابواب ولا على المسانيد.

و صحيح أبى عبد الله محمد بن عبد الله (الحاكم) النيسابورى المتوفى بنيسابور سنة خمس و اربع مائة و هو المعروف بالمستدرک على كتاب الصحيحين ما لم يذكره و هو على شرطهما او على شرط احدهما او لا على شرط واحد منهما. و هو متساهل فى التصحيح، و اتفق الحفاظ على ان تلميذه البيهقى اشد تحرياً منه. راجع الرسالة المستطرفة للشيخ الكنانى، ص ١٩، طبع اصح المطابع بكراتشى السند.

على اجتهاد العلماء فيهم وكذا في الشروط حتى ان من اعتبر شرطاً والغاه آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكاناً للمعارضة للمشتغل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راوياً ووثقه الآخر. نعم تسكن نفس غير المجتهد، ومن لم يختبر امر الراوى بنفسه الى ما اجتمع عليه الأكثر، اما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوى فلا يرجع الا الى رأى نفسه. فاذا صح الحديث في غير الكتابين بعارض ما فيهما انتهى.

ولا يخفى أن ما ذكره حق الا أنه لا بد من التنبيه على انه اذا تساوى شروط حديث غير الكتابين انما يكون محكما. اذا كان المخرج مثلما في الضبط او اقوى كما لى رحمه الله. اما اذا كان دونهما في الضبط كان ماجة فإنه صار كالبدیهى التفاوت بين البخارى وبينه في الضبط كما ذكر بعض العارفين في حل قول المصنف وبتفاوت رتبته بتفاوت هذه الأوصاف فيقدم حديث الكتابين لا محالة.

(كما لو كان الحديث مثلاً عند مسلم وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فإنه يقدم على الحديث الذى خرج به البخارى اذا كان فرداً) قال بعض العارفين (١) قيل اعتبر الشهرة في حديث مسلم المحتف بالقرائن والفردية في حديث البخارى. لأن تقديم الأول على الثانى في هذه الصورة متيقن بخلاف ما اذا كان الأول عزيزاً او غريباً او كان الثانى عزيزاً او مشهوراً انتهى.

اقول: اذا كان الثانى عزيزاً او مشهوراً غير محتف بالقرائن فالتقديم متيقن ايضاً لأن المفيد للعلم اقوى مما ليس بمفيد له قطعاً. وكذا اذا كان الأول عزيزاً او غريباً والثانى غير محتف بالقرائن. (مطلقاً) بيان للإطلاق. وليس المراد منه الفرد المطلق المقابل للفرد النسبى اى حديث مسلم الموصوف بالأوصاف المذكورة فائق على القسمين لاعلى القسم الأول فقط. كذا قال الشارحون. (٢) وفيه نظر اذ الفردية النسبية يمكن ان تتحقق في الحديث المشهور المحتف بالقرائن التى صار بها يفيد العلم.

(١) المراد منه الشيخ القارىء بعد نقل هذا التحقيق اوضحه هكذا: والاحتمال انه انما جزم بتقديم حديث مسلم اذا كان في المرتبة العليا في جميع الجهات على حديث البخارى اذا كان في المرتبة السفلى من جميع الجهات و باقى المراتب لا يجزم منها بالتقديم بل اما التقديم او المساواة او العكس في التقديم. راجع شرح الشيخ على القارىء، ص. ٤٠، طبع تركيا.

(٢) قلت: المراد منه الشيخ على القارىء وقال في الاخر: فكان الأولى تركه لانه يوهم خلاف البصود. راجع شرحه، ص. ٤٠، ابو سعيد السندى.

(وكما لو كان الحديث الذى لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها اصح الأسانيد كما لك عن نافع عن ابن عمر) وتسمى هذه السلسلة سلسلة الذهب لاجتماع هذه الثلاثة فى هذه الترجمة . قال ابن مهدي : لا اقدم احدا على مالك فى صحة الحديث . و قال احمد عن سفيان : وأى حديث اوثق من حديث نافع و هو مولى ابن عمر ثم إن أجل رواة مالك الشافعى وأجل رواه احمد . وبنى على ذلك بعض المتأخرين ان أصح الأسانيد احمد عن الشافعى عن مالك رحمهم الله الى آخره .

(فإنه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لا سيما اذا كان فى اسناده) أى استناد ما انفرد به احدهما (مقال فإن خف الضبط أى قل) بأن كان راوى الحديث متأخرا تأخرا يسيرا عن درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم فى الحفظ والإتقان ولم يبلغ الى مرتبة من بعد ما ينفرد به من حديث منكرا . و لما كان استعمال الخفة بضد الثقل مشهورا و بمعنى القلة قليل الوجود احتاج الى بيانه فتال (يقال خف القوم خفوا : قلدوا والمراد مع بقيه الشروط المتقدمة) فى حد الصحيح (فهو الحسن لذاته) .

ناقش التلميذ فى هذا التعريف بقوله : لم يحصل بهذا تمييز الحسن لأن الخفة المذكورة غير منضبطة انتهى .

وقد يقال : إنها منضبطة بما ذكرنا من تفسيره . فإن قلت : إن التأخر اليسير عن درجة رجال الصحيح ايضا غير منضبطة قلت : صرح الزركشى (١) والمصنف بقاعدة ضابطة له على ما نقل عنهما السيوطى فى شرح نظم الدرر . فإن الأول قال ما حاصله : وجدت بخط الإمام الحافظ أبى الحجاج يوسف الشاكسى : الحسن ما له من الحديث منزلة بين منزلتى الصحيح والضعيف ومن طرقة ان يكون احد رواه مختلفا فيه وثقه قوم وضعفه آخرون ولا يكون ما ضعف به مفسرا فإن كان مفسرا قدم على توثيق من وثقه فصار الحديث ضعيفا انتهى .

وقال الثانى ما عبارته : قد رأيت لبعض المتأخرين كلا ما فى الحسن يقتضى انه الحديث الذى فى رواه مقال لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالضعف ولا يسلم عن غوائل الطعن فيحكم على حديثه بالصحة انتهى .

(١) قلت : المراد منه العلامة بدر الدين ابو عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر التركى الاصل المصرى الشافعى المشهور (بالزركشى) بوزن الجعفرى ذوالتصانيف العديدة فى عمدة فنون المتوفى بالقاهرة سنة اربع و تسعين و سبعمائة و دفن بالقرافة الصغرى . راجع الرسالة المستطرفة تأليف الشيخ محمد بن جعفر الكتانى ص ١٥٤ طبع اصح المطابع بكراتشى السند .

ثم ان كون الصحيح نوعا منفردا من الصحيح مختلف فيه. قال ابن الصلاح: من اهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن و يجعله مندرجا في انواع الصحيح لاندراجها في انواع ما يحتاج به وهو الظاهر من كلام الحاكم ابي عبد الله في تصرفاته الى أن قال: ثم من سمي الحسن صحيحا فما ينكر انه دون الصحيح المتقدم المبين اولا فهذا اذا اختلف في العبارة دون المعنى.

وقال الزركشى والمصنف كلاهما في النكت: قد نازع الشيخ تقى الدين بن تيمية الخطابي فيما ادعاه من انقسام الحديث عند اهله الى حسن وصحيح وضعيف. فقال انما هو اصطلاح الترمذى خاصة وغير الترمذى من اهل الحديث كافة الحديث عنهم إما صحيح وإما ضعيف. والضعيف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح. ثم قد يكون ضعيفا متروكا وهو أن يكون راويه متهما او كثيرا الغلط وقد يكون حسنا بأن لا يتهم بالكذب. قال وهذا معنى قول احمد بن حنبل، العمل بالحديث الضعيف اولى من القياس. يريد بالضعيف الحسن انتهى.

قال الزركشى والمصنف ويؤيده قول البيهقي في رسالته الى الشيخ ابي محمد الجويني، الأحاديث المروية على ثلاثة انواع: نوع اتفق اهل العلم على صحته ونوع اتفقوا على ضعفه ونوع اختلفوا في ثبوته فبعضهم يضعفه لعله تظهر له إما ان تكون خفية على من صححه وإما ان يكون لا يراها معتبرة انتهى.

وقال الزركشى في مختصره المسمى بالضوابط السنية في الروابط السنية ما نصه: وقبل الحسن نوع من الصحيح لا قسمه انتهى.

قلت ومما يؤيد أن الحسن نوع من الصحيح أن الذهبي حكى بأن الشيخين اخرجوا احاديث من يكون انفراده حسنا مع اتفاق الناس على تسمية كتابيهما بالصحيحين وقد سمي الامام البخارى كتابه بالجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وإيامه وثبت عنه من طرق انه قال ما ادخلت في كتابي الجامع الا ما صح.

قال الذهبي في الموقظة من اخرج له الشيخان او احدهما على قسمين احدهما ما احتججا به في الأصول و ثانيهما من خرج له متابعة وشهادة واعتبارا فمن احتججا به او احدهما ولم يوثق ولا غمر فهو ثقة حديثه قوى ومن احتججا به او احدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام تعنتا والجمهور على توثيقه فهذا حديثه قوى ايضا وتارة يكون الكلام فيه تليينه وحفظه له باعتبار فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من ادنى درجات الصحيح. فافى الكتابين بحمد الله تعالى رجل احتج به البخارى او مسلم في الأصول وروايته ضعيفة بل حسنة او صحيحة

ومنه خرج له البخارى او مسلم فى الشواهد والمتابعات ففيهم من فى حفظهم شئ يكون به فى توثيقه نردد فكل من خرج له فى الصحيحين فقد عبر القنطرة فلا معدل عنه إلا بهرمان. نعم للمصحيح مراتب والثقات طبقات انتهى حكاية عن الموقظة الشيخ جلال الدين السيوطى فى رسالته المسماة ببلوغ المأمول فى خدمة الرسول ﷺ.

وفى هذه الرسالة: انما احتاج الحاكم فى تصحيح هذا الحديث يعنى حديث ابن عباس رضي الله عنهما من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به الى شاهد لأن راويه عن عكرمة عن ابن عباس عمرو بن عمرو مولى المطلب وعمرو وثقه الجمهور منهم مالك والبخارى ومسلم واخرجه حديثه فى الصحيحين وضعفه ابو داود والنسائى ولأجل ذلك انكر النسائى حديثه هذا وقال يحبى كان يستضعف. قال الذهبى فى الميزان بعد حكاية هذا ما هو بمستضعف ولا بضعيف نعم ولا هو فى الثقة كالزهرى ودونه قال وروى احمد بن حنبل بن حزم عن ابن معين قال عمرو بن عمرو ثقة ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما إن النبى ﷺ قال اقتلوا الفاعل والمفعول به. قال الذهبى عقب ذلك حديثه صالح حسن منقطع عن الدرجة العليا من الصحيح انتهى. والضرر فى علوم الحديث ان من يكون بهذه الصفة اذا وجد له متابع او شاهد حكم لحديثه بالصحة فلهمذا احتاج الحاكم الى تخريج حديث ابن هريرة رضي الله عنه ليكون شاهداً لحديث ابن عباس وإن كان حديث ابن هريرة ليس على شرط الشيخين إلا أنه اوردته شاهداً لا اصلاً ليم له تصحيح حديث ابن عباس انتهى كلام السيوطى وظهر بما ذكرنا من كلام الذهبى والسيوطى ان ما ذكر الحافظ العراقى فى نكتته على كتاب ابن الصلاح عند قوله ومن مظانه أى مظان الحسن سنن ابى داود السجستانى الخ ان مسلماً شرط الصحيح بل الصحيح المجمع عليه فى كتابه فليس لنا ان نحكم على حديث فى كتابه بأنه حسن عنده لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح انتهى محل تأمل.

ثم ان الحافظ السيوطى نقل فى شرح التقريب (١) وشرح نظم الدرر عن الذهبى انه قال فى موقظته: اعلى مراتب الحسن بهز بن حكيم عن ابيه عن جده وعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وابن اسحق عن التيمى وامثال ذلك مما قبل انه صحيح وهو من ادنى مراتب الصحيح ثم بعد ذلك ما اختلف فى تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبدالله وعاصم بن ضمرة وحجاج بن ارطاة ونحوهم انتهى ومقتضاه أن الصحيح عند الذهبى يشمل اعلى مراتب الحسن دون سائر انواعه. فبينهما عموم وخصوص من وجه عنده (لأشئ خارج) بصير به حسناً لغيره (وهو

الذى يكون حسنه بسبب الاعضاء) نحو حديث المستور و امثاله مما سيبيىء فى محله (اذا تعددت طرقه و خرج باشتراط باقى الأوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن) اى الحسن لذاته (مشارك للصحيح فى الاحتجاج به) و ان كان دونه و لهذا ادرجته طائفة من المحدثين فى الصحيح كما تقدم (و مشاء له فى انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض) بحسب تفاوت مراتب الحسن و صفة الرواة الى حيث لم يبلغ مرتبة الضعيف (و بكثرة طرقه يصحح).

قال ابن الصلاح (١) الثالث اذا كان راوى الحديث متأخرا عن درجة اهل الحفظ والإتقان غير انه من المشهورين بالصدق والستر وروى مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين و ذلك يرقى حديثه من درجة الحسن الى درجة الصحيح. مثاله: حديث محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله ﷺ قال: لولا ان اشق على امتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة. فحمد بن عمرو و ابن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من اهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه و وثقه بعضهم اهداه و جلالته. فحديثه من هذه الجهة حسن. فلما انضم الى ذلك كونه روى من وجه آخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقض اليسير فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح والله اعلم انتهى وإنما يعتبر (٢) الكثرة والجمعية فى الطرق المنحطة اما عند التساوى او الرجحان فحديثه من وجه آخر يكفى كذا قال السخاوى.

والحاصل ان الحديث الحسن لذاته اذا روى من غير وجه عند انحطاط الرواة او من وجه واحد عند المساواة او الرجحان بصير صحيحاً لغيره و هل يسمى حسناً لذاته حينئذ ام لا؟ مقتضى قوله فإن خف الضبط من غير تقييد بعدم الجابر الأول وهو مقتضى عدم ذكر ابن الصلاح وغيره هذا التقييد فى تعريف الحسن لذاته و يؤيده اختلا فهم فى تسميته صحيحاً لغيره. قال الطيبي: معنى قول ابن الصلاح ترقى من الحسن الى الصحيح انه يلحق (٣) به فى القوة لانه عينه انتهى فإن الظاهر ان من لم يسمه صحيحاً لغيره يسميه حسناً لذاته و صريح ما سبق من قوله عند تعريف الصحيح وحيث لا جبران فهو الحسن لذاته الثانى و على الأول يبتنى قول السخاوى ان لا تفاوت بين الصحيح والحسن الا باشتراط تمام الضبط فى الصحيح وخفته فى الحسن وكذا يبتنى عليه توجيه السيوطي قول الترمذى حسن صحيح: ان المراد حسن لذاته صحيح لغيره. واخذ المحقق الدهلوى

(١) راجع كتابه علوم الحديث بتحقيق نور الدين عترة، ناشره المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ص ٣١.

(٢) قلت: وفى نسخة المخطوط تعتبر بالتاء.

(٣) وفى نسخة المخطوط "يلتحق".

فى شرحه للمشكوة فى تعريف الحسن لذاته : عدم الجابر مع توجيه قول الترمذى بما وجهه به الحافظ السيوطى مشكل بظاهره (و انما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق) او طريق واحد مساو له او ارجح (لان للصورة المجموعة قوة تجبره) يضم الهاء الموحدة (القدر الذى قصر) من جد كرم (٤٦) اى بسبب ذلك القدر (ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح) .

ذكر التلميذ انه قال المصنف فى تقريره بشرط فى التابع اى اذا كان واحداً ان يكون اقوى او مساوياً حتى لو كان الحسن لذاته روى من وجه آخر حسن لغيره لم يحكم له بالصحة انتهى ولعل مراده من قوله حسن لغيره حسن للوجه الآخر الذى هو الأول والا فالحسن للوجه الآخر الذى هو غير الوجه الأول يقتضى المجيء من وجه ثالث وقد تقدم ان اشتراط المساواة والرجحان مختص بما اذا كان التابع واحداً (و من ثم تطلق الصحة على الإسناد الذى يكون حسناً لذاته لو تفرد اذا تعدد وهذا حيث ينفرد الوصف) اى وصف الصحة او الحسن (فإن جمعا) اى الصحيح والحسن (فى وصف حديث واحد كقول الترمذى وغيره) كالبخارى على ما نقله السخاوى وكيعقوب بن شيبه و ابى على الطوسى فإنهما جمعا فى مواضع من كتابيهما (حديث حسن صحيح فللتعدد الحاصل من المجتهد) اعترض عليه بمنافاته لما يأتى فى محصل الجواب حيث جعل فاعل التردد أئمة الحديث واجيب بأنه لم يرد بالمجتهد المجتهد المطلق فقط بل اراد به ذا وغيره ممن يفتش جال الاحاديث ويحقق أن كلا منها من اى قسم من الأقسام و ان لم يكن مجتهدا مطلقا (فى الناقل) هل قد اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها مع كونه مقبولا مطلقا . فلا يرد انه عند عدم شروط الصحة ليس مخصوصا بالحسن بل حسن او ضعيف . (وهذا) اى وهذا الجواب (حيث يحصل منه) اى من الناقل (التفرد بتلك الرواية) بأن لا يكون ناقلها غيره . و ارجاع الضمير الى المجتهد كما اختاره بعض العارفين (١) بأياه ان المتفرد بالرواية من ينقل منفردا وهو الناقل لا المجتهد الا ان يحمل على حصول التفرد منه باعتبار العلم .

ثم ان هذا الجواب غير مختص بهذه الصورة بل يمكن جريانه فى الشق الثانى ايضا لجواز ان يكون التردد فى الإسنادين إلا أنه لما غلب وجوده فى هذه الصورة قيده به (و عرف بهذا) اى بما ذكرناه من مراد الترمذى وغيره (جواب من استشكل) الجمع (بين الوصفين فقال الحسن فاصد عن الصحيح فى الجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور و نفيه) اى ونفى له . نقل التلميذ عن المصنف انه قال فى تقريره : اشكل الجمع بين الصحة والحسن فأجيب بأنه بحسب الإسنادين فأورد إنه يقول حسن صحيح لانعرفه الا من هذا الوجه فأجيب بما ذكر انتهى .

(١) وفى نسخة المجدوم الفضلاء مكان العارفين والمراد منه الشيخ على القارى .

(و يحصل الجواب أن تردد ائمة الحديث في حال ناقله افتضى للمجتهد ان لا يصفه بأحد الوصفين فقط فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم آخر) هذا القول لا يختص بالتردد بل للمجتهد ان يجمع بين الوصفين باعتبار الاختلاف وإن لم يقع له التردد وايضا لا يلائمه قوله (و غاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد) و في نسخة انه حذف اي المجتهد حرف التردد (١) (لأن حقه ان يقول انه حسن او صحيح) فإن كون هذا القول حقا لا يكون عند ارادة الصحة عند قوم والحسن عند قوم. فكان الآتي للمصنف ان يجعل قوله فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم الخ جرابا آخر فلان الجمع بين الوصفين كما يمكن ان يكون باعتبار التردد يمكن أن يكون باعتبار الاختلاف بل في الأول حذف حرف العطف كما ذكره المصنف لكنه جازى عند وجود القرينة. قال الرضى قد يحذف واو العطف قال ابو علي في قوله (تعالى) ولا على الذين اذا ما اتوك لتجملهم قلت اى و قلت وحكى اهو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا و قد يحذف او كما تقول لمن قال أأكل السمك واللبن كل سمكا لبنا اى او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما (٢) (وهذا كما يحذف حرف العطف من الذى يعد) بصيغة المجهول كما يقال دار، غلام، جارية ثوب كذا قيل.

قال بعض العارفين (٣) وفيه انهم قالوا ليس في التعداد تركيب وهذا يدل على انه فيه تركيبا انتهى و قال في تفسيره بعض المحققين اى كما حذف من الخبر المتعدد نحو زيد عالم جاهل والأظهر في التفسير ان يقال اى من الذى يورد بطريق التعداد فى الكلام ليشمل مثل قولهم كل سمكا لبنا وا اكلت سمكا لبنا تمرا و فى نسخة من الذى يعده اى من القسم الذى يجىء بعده.

(و على هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لأن الجزم اقوى من التردد وهذا من حيث التفرد والا) اى وان لم يحصل التفرد بإطلاق الوصفين معا على الحديث يكون (باعتبار) الإسنادين احدهما صحيح والآخر حسن) او الحسن باعتبار كل واحد من الإسنادين والصحة باعتبار مجموعهما حيث يكون كل واحد من الإسنادين حسنا. و هل المراد بإطلاق الوصفين باعتبار الإسنادين او انه لم يجتمع الوصفان فيه وإنما اطلقا عليه باعتبار الإسنادين او ان اتصافه

-
- (١) كتب الشيخ على القاري بعد هذه العبارة: مع ان كلا من النسختين صحيح ومؤداهما واحد سواء قرئ حذف بالبناء للفاعل او المفعول بأدنى اعتناء. راجع شرحه ص ٤٢، طبع تركيا.
- (٢) قلت: هذه العبارة بعينها نقل الشيخ على القاري ايضا فى شرحه، والآية الموردة ٩٢ من سورة التوبة، والمستشهد قوله تعالى: قلت لا اجد ما احملكم عليه.
- (٣) وفى نسخة المتخروم، الفضلاء. والمراد منه الشيخ على القاري، راجع شرحه ص ٤٢.

بالوصفين باعتبار انصاف الإسنادين ان جعل نهاينهما مطلقا فالمراد الأول وان جعل باعتبار اسناد واحد فالمراد الثاني و يؤيده قوله (وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فقط فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان) الصحيح (فردا لأن كثرة الطرق تقوى الحديث) اذ الحكم بصحة الإسناد دون الحكم بصحة المتن فيجوز على الأول ان يقوم مقام قوة كثرة الطرق قوة صحة المتن (فإن قيل قد صرح الترمذى بأن شرط الحسن ان يروى من غير وجه) اى من غير طريق واحدة فأقله ان يكون بالإسنادين (فكيف يقول فى بعض الأحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذى لم يعرف الحسن مطلقا و انما عرف بنوع خاص منه وقع فى كتابه) الظاهر أن يقال لنوع باللام لأنها حروف التقوية دون الباء الا انهم يتسامحون بتاء على جواز الاستعارة فى الحروف فيستعيرون بعض الحروف لبعض آخر (١) والمراد: و انما عرفه مقيداً بنوع خاص منه والباء زائدة. قال بعض العارفين: زيادة الباء فى غير الخبر سواء يكون اثباتا او نفيا جائز من غير توقف على السماع على ما هو المفهوم من المغنى انتهى (٢)

(وهو ما يقول فيه حسن معنى غير صفة اخرى) مضمومة إليه من صحيح او غريب (و ذلك) اى تفصيله (انه يقول فى بعض الأحاديث حسن و فى بعضها صحيح و فى بعضها غريب وفى بعضها حسن صحيح وفى بعضها حسن غريب وفى بعضها صحيح غريب و فى بعضها حسن غريب و تعريفهم انما وقع على الأول فقط و عبارته ترشد الى ذلك حيث قال فى اخر كتابه) اى الجامع (وما قلنا فى كتابنا حديث حسن لانما أردنا به) اى بالحسن (حسن صحيح اسناده) (٣) اما صفة مشبهة او ماض او مصدر و اسناده على الأولين فاعل وعلى الثالث مضاف اليه (و عندنا فكل حديث يروى ولا يكون راويه منهما بالكذب و يروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذاً فهو عندنا حديث حسن) انتهى كلام الترمذى.

(١) قلت: ان الشيخ على القارى ذكر هذا الاعتراض بعينه و لكنه اسنده الى شارح هكذا: وقال شارح: الظاهر ان يقال لنوع باللام الا انهم يتسامحون الخ. راجع شرحه ص ٥٥.

(٢) قلت: فى نسخة المخدم: بعض الفضلاء. والمراد منه الشيخ على القارى و اورد هذا بعد اعتراض و عبارته هذه: ولو حكم بزيادة الباء يرد عليه انها فى غير الخبر فى النفي سماعى انتهى و يرد عليه ان زيادة الباء فى الخبر سواء يكون نفيا او اثباتا جائز من غير توقف على السماع على ما هو المفهوم من المغنى كقولته تعالى: و هزى اليك بجذع النخلة. و من يرد فيه بالتحاد. ولا تلتوا بأيديكم الى التهلكة وامثالها الخ. راجع شرحه ص ٥٦ طبع تركيا. ابو سعيد السندى.

(٣) كذا فى الاصل: و فى نسخة المخدم اورد المتن مفردا هكذا: (حسن) اما صفة مشبهة لو ماض او مصدر و (اسناده) على الأولين فاعل و على الثانى مضاف اليه.

قال بعض العارفين: (١) ولا يخفى ان بعض افراد الصحيح بالمعنى المتعارف عند اهل الحديث داخل في تعريف الحسن على هذا التقرير فينبغي ان يعرف الصحيح بنوع آخر انتهى اقول: الظاهر أن مراده بقوله فكل حديث يروى كل حديث لم يكن صحيحاً وربما يقال ان هذا الكلام الترمذى دليل على ان الحسن عنده اعم من الصحيح فلا اشكال فى الجمع بين الحسن والصحيح اصلاً. قال ابن المواق (٢) لم يخض الترمذى الحسن بصفة تمبزه من الصحيح فلا يكون صحيحاً الا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحاً حتى يكون رواه غير متهمين فظهر من هذا ان الحسن عند ابى عيسى صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشتركه فيها الصحيح قال فكل صحيح عنده حسن وليس كل حسن صحيحاً انتهى واعترض الحافظ ابى الفتح اليعمرى (٣) عليه فى شرح الترمذى بقوله بقى انه اشترط فى الحسن ان يروى من وجه اخر ولم يشترط ذلك فى الصحيح انتهى. يعنى فكيف يكون الحسن اعم مطلقاً من الصحيح ظهر جوابه مما ذكر المصنف بقوله: انه تعريف لنوع خاص وقع فى كتابه. فإن مراد ابن المواق إن الحسن عند الترمذى مطلقاً لا ذلك النوع الخاص منه. وقال الحافظ العراقى وجواب ما اعترض به الحافظ ان الترمذى انما يشترط فى الحسن محبته من وجه آخر اذا لم يبلغ رتبة الصحيح فإن بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله فى مواضع هذا حديث حسن صحيح غريب فلما ارتفع إلى درجة الصحيح اثبت له الغرامة باعتبار فرديته انتهى.

ثم انه كما لا اشكال عند جعل الحسن اعم من الصحيح كذلك لا اشكال عند جعل الصحيح اعم منه وقد ذهب اليه جمع من اهل الحديث بل اكثرهم كما تقدم وههنا جواب آخر ذكره ابن الصلاح بقوله على انه غير مستنكر ان يكون بعض من قال ذلك اى حسن صحيح اراد بالحسن معناه اللغوى وهو ما تميل اليه النفس ولا ياباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذى نحن بصدده انتهى.

(١) فى نسخة المتخوم الفضلاء بدل العارفين. والمراد منه الشارح على القارى. راجع شرحه ص ٢٦.
(٢) ابن المواق، هو الحافظ ابو عبدالله محمد بن الامام يحيى تلميذ ابن القطان، وقد تعقب كتاب شيخه الوهم والابهام، فى مؤلفه: المأخذ الحفان السامية عن مأخذ الاهمال فى شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والابهام، من الاهمال والاغفال وما انضاف اليه من تميم واكمال، و توفى قبل اكماله سنة ٢٢١ هـ فتولى اكماله وتخرجه مع زيادات و تتمات و كتب على ما بيض له المؤلف، ابو عبدالله محمد بن عمر بن محمد عمر رشيد السبتي. كذا فى تعاليق التدريب، ص ٣١، طبع مصر.

(٣) المراد منه الشيخ ابوالفتح محمد بن محمد سيد الناس اليعمرى الشافعى المتوفى سنة (٤٣٤ هـ) اربع و ثلاثين و سبعمائة بلغ فيه الى دون ثلثى الجاسع فى نحو عشر مجلدات و لم يتم ولو اقتصر على فن الحديث لكان تاماً ثم كمله الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن حسين العراقى المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) ست و ثمانمائة. راجع كشف الظنون لملاكاتى الجلبى، ج ١، ص ٣٤٥، طبع التديم.

لكن رد ابن دقيق العيد هذا الجواب بأنه يلزم عليه ان يطلق على الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ . انه حسن و ذلك لا يقوله احد من المحدثين اذا جروا على اصطلاحهم انتهى . وفيه ان هدم قول احد من المحدثين عند الجريان على الاصطلاح يناقض كونه حسن اللفظ معنى اصطلاحيا للحسن لا كونه معنى لغويا له نعم المحدث يبحث عن كيفية الحديث باعتبار صفات الرجال وصيغ الأداء لا عن حسن اللفظ فحمل الحسن على حسن اللفظ لا يليق بحال المحدث (فعرف بهذا انه انما عرف الذى يقول فيه حسن فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يعرج) بتشديد الراء المكسورة من التعرّيج على الشئ وهو الإقامة عليه (على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط و كانه ترك ذلك استغناء لشهرته واقتصر على تعريف ما يقول فيه فى كتابه حسن فقط اما لغرضه) .

قال البقاعي: استعمل الترمذى الحسن لذاته فى المواضع التى يقول فيها حسن غريب و نحو ذلك و عرف ما رأى انه مشكل لأنه يخرج الحديث احيانا و يقول فلان ضعيف فى سنده ثم يقول هذا حديث حسن صحيح فخشى ان يشكل ذلك على الناظر فباعتراض عليه بأنه كيف يحسن ما يصرح بضعف راويه فعرفه انه انما حسنه لكونه اعتضد بتعدد طرقه (و اما لأنه اصطلاح جديد و اذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه إلى اهل الحديث كما فعل الخطابى) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة ابو سليمان احمد بن ابراهيم بن خطاب (١) لكن قال العراقي: الظاهر انه لم يرد بقوله عندنا حكاية اصطلاحه مع نفسه و انما اراد عند اهل الحديث كقول الشافعى رحمه الله: ارسال ابن المسيب عندنا اى عند اهل الحديث فإنه كالمثفق عليه فيما بينهم انتهى (و بهذا التقرير يندفع كثير من الایرادات التى طال البحث فيها) منها استشكل الجمع بين الصيحة والحسن ومنها استشكل جواب ان هذا الجمع باعتبار الإسنادين بقول الترمذى حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا الوجه ومنها الإيراد الذى ذكره بقوله: فلان قيل الى آخره ومنها ان الترمذى لم عرف هذا النوع دون غيره الى غير ذلك من الاعتراضات التى اشرنا الى غالبها (ولم يسفر توجيهاها) من اسفر اذا اشرق (والله الحمد . على ما اهتم وعلم) .

(١) كذا فى جميع النسخ ولكن كتب المحدث محمد بن جعفر الكتانى تحت كتاب معرفة السنن والآثار: لابی سليمان حمد بفتح المهملة واسكان الميم بن محمد بن ابراهيم بن خطاب البستى (الخطابى) نسبة الى جده خطاب المذكور ، و يقال انه من نسل زيد بن الخطاب اخى عمر بن الخطاب ، و سماه بعضها احمد وهو غلط ، الفقيه الجافظ المشهور ، استوفى سنة ثمان و ثمانين و ثلاثمائة ، وهو صاحب معالم السنن ، وغيرها من التصانيف . راجع الرسالة المستطرفة تاليف محمد بن جعفر الكتانى ، ص ٣٩ طبع اصح المطابع بكراتشى السند . ابو سعيد السندى .

(و زياده راويهما) و فى نسخة رواتهما (اى الصحيح والحسن مقبولة) اذ ليس فيها سبب الرد و اضاف الراوى اليهما لان راوى الضعيف ليس بثقة فلا يقبل (١) زيادته (ما لم تقع منافية) لرواية (من هو اوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة) بيان لمن (٢) كان الايق ان يقول ولا مساو له حتى يتدفع (٣) المناقشة بأنه لو وقعت الزيادة منافية لرواية المساوى لا يقبل (٤) ايضاً بل يتوقف فيها. قال بعض العارفين (٥) و دفع بأن المراد بقوله مقبولة غير مردودة قطعاً فيصدق على ما وقعت الزيادة منافية للمساوى فى الثقة انها غير مردودة قطعاً والأظهر فى الجواب ان التوقف يقتضى عدم العمل لا الرد الا ترى الى ما سياتى من تقسيم المقبول الى معمول به وغير معمول انتهى.

اقول الجواب الأول بعيد جداً والثانى غير صحيح لأن الكلام ينبغى ان يكون كله على اصطلاح واحد و على تقدير الجواب الأول يكون المقبول فى قوله هذا اعم من المقبول فى قوله و فيها المقبول والمردود وفى قوله ثم المقبول ينقسم الى كذا والمردود الى كذا لأنه فى ذلك الموضع جعل المضطرب من قبيل المردود و فى هذا الموضع على مقتضى هذا الجواب يكون مقبولا لأنه اذا وقعت زيادة الراوى منافيا لمن هو مسا و فى الثقة يلزم المخالفة بين الرايتين مع تعذر الجمع والترجيح وهى الإضطراب فبهذا ظهر عدم صحة الجواب الثانى لأن التوقف فى صورة الاضطراب يمنع عدم العمل والرد ولهذا عد المضطرب من انواع المردود.

فائدة رجح النووى رواية الإيمان بضع وسبعون شعبة على رواية بضع وستون بأنها زيادة من الثقات و زيادة الثقات مقبولة مقدمة. و رد الكرمانى بأن المراد زيادة احد لفظى الرواية و مثله ليس منها بل من باب اختلاف الرايتين فقط وإن رواية بضع وستون لا تنفى ما عداها فالتمخيص بالعدد لا يدل على نفى الزايد (لأن الزيادة) تعليل لنقييد الحكم بالقبول بعدم المنافاة (اما ان تكون لا تنافى) اى لا تعارض (بينها) اى بين رواية من ذكرها (و بين رواية من لم يذكرها فهذه) اى الزيادة (تقبل مطلقاً).

قال بعض العارفين (٦) اى سوا كانت فى اللفظ ام فى المعنى تعلق بها حكم شرعى ام لا غيرت

(١) فى نسخة المخدم تقبل بالتاء.

(٢) اى قوله ممن الخ بيان لقوله "من هو اوثق".

(٣) كذا فى الاصل و فى نسخة المخدم تندفع بالتاء.

(٤) و فى نسخة المخدم لا تقبل بالتاء.

(٥) و فى نسخة المخدم: الفضلاء. والمراد منه الشارح القارى رح. راجع شرحه ص ٢٩٠ طبع تركيا.

(٦) كذا فى الاصل و فى نسخة المخدم التنوى: الفضلاء مكان العارفين.

الحكم الثابت ام (١) لا اوجبت نقصا من احكام تثبت به خبر آخر او لا علم اتحاد المجلس ام لا ، كثر الساكتون عنها ام لا . ذكره البخارى . وزاد العراقى بقوله وسواء كان ذلك من شخص واحد بأن رواه مرة ناقصا ومرة بتمامه او كانت الزيادة من غير من رواه ناقصا انتهى كلام بعض العارفين . وفيه ان البخارى لم يفسر اطلاق قبول الزيادة عند من قيدها بعدم المنافات بتغيير الحكم الثابت وعدمه ونحوه من التعميمات .

(لأنها فى حكم الحديث المستقل الذى يتفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره) عطف تفسير التفرد (واما ان يكون منافية) لرواية من لا يذكرها (بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هى التى يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح) سواء كان المرجح فى جانب الزيادة او غيرها كما سيجى .

واعلم ان معرفة زياده الثقة فى لطيف يستحسن العناية به لما يستفاد بالزيادة من الأحكام وتقييد الإطلاق وإيضاح المعانى وغير ذلك . واما يعرف (٢) بجمع الطرق والأبواب وقد كان امام الأئمة ابن خزيمة مشارا إليه به (٣) (واشتهر عن جمع من العلماء) كما حكاه الخطيب عنهم منهم ابن حبان والحاكم والغزالي فى المستصفى وجرى عليه الذوى فى مصنفاته وهو ظاهر تصرف مسلم فى صحيحه كذا قال البخارى (القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل) بين زيادة وزيادة كما فعل المصنف وقيل لا يقبل (٤) مطلقا وقيل لا يقبل ممن رواه ناقصا عن غير الثقات واختاره ابن السبكي قبول زيادة العدل ان علم تعدد المجلس واما ان اتحد فقيه اقوال . وفى تحرير ابن الهمام ان انفرد الثقة بزيادة وعلم اتحاد المجلس ومن معه لا يغفل مثلهم عادة لم تقبل لأن غلظه وهم كذلك اظهر الظاهرين والا فالجمهور وهو المختار يقبل انتهى وفى المنار للإمام النسفى اذا كان فى أحد الخبرين زيادة فلان كان الراوى واحداً يوخذ بالمثبت للزيادة كما فى الخبر المروى فى التحالف فأما اذا اختلف الراوى فيجعل كالخبرين ويعمل بهما وقسمها ابن الصلاح الى ثلاثة اقسام فإنه قال فى كتابه وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة الى ثلاثة اقسام : احدها الشاذ (٥) ان يقع مخالفاً منافياً

(١) قلت فى شرح القارى : " الثانية " مكان الثابت . راجع شرحه ص ٢٩ .

(٢) فى نسخة المخدم تعرف بالتاء .

(٣) قال الشيخ على القارى بعد هذه المباراة : بحيث قال تلميذه ابن حبان : ما رأيت على اديم الارض من يحتفظ بالصحيح بالفاظها و تقوم بزيادة كل لفظه زاد فى الخبر ثقة ما غيره حتى كان السنن نصب عينيه .

راجع شرحه ص ٨٠ طبع تركيا .

(٤) وفى نسخة المخدم لا تقبل بالتاء .

(٥) قلت : ليس فى عبارة ابن الصلاح لفظ الشاذ بل عبارته هكذا : احدها ان يقع مخالفاً منافياً الخ .

راجع عاوم الحديث لابن صلاح ص ٢٢ .

لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع اشاذ. الثاني ان لا يكون فيه منافاة ومخالفة اصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة اصلاً فهذا مقبول قد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه وسبق مثاله في نوع الشاذ.

الثالث ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث مثاله ما روى مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر او عبد ذكر او انثى من المسلمين. وروى عبيد الله بن عمر وايوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها منهم الشافعي رحمه الله و احمد رحمه الله. والله اعلم.

ومن امثله ذلك حديث جعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت تربتها فناً طهوراً. فهذه الزيادة تفرد به ابو مالك سعيد بن طارق الأشجعي وسائر الروايات لفظها وجعلت لنا الأرض مسجداً و طهوراً. فهذا وما اشبهه يشبه القسم الأول من حيث ان ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم ويشبه ايضا القسم الثاني من حيث انه لا منافاة بينهما. واما زيادة الوصل مع الإرسال فإن بين الوصل والإرسال من المخالفة نحو ما ذكرناه ويزداد ذلك بأن الإرسال نوع قدح في الحديث، فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل. ويجاب بأن الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم والزيادة ههنا مع من وصل. والله اعلم انتهى.

قال بعض المحققين (١): قال النووي والصحيح قبول هذا الأخير واختار المصنف تقسيم ابن الصلاح وادرج الثالث في القسم الأول انتهى و وافقه بعض العارفين (٢) لكن قال السخاوي في شرح الألفية: واما شيخنا فإنه حقق تبعاً للعلائي ان الذي يجري على قواعد المحدثين بأنهم لا يحكمون عايه بحكم مطرد من القبول والرد بل يرجحون القرآن كما في تعارض الوصل والإرسال وقال فالوصل زيادة ثقة و بينه وبين الإرسال نحو ما ذكرنا في ثالث الأقسام انتهى وهذا هو مقتضى النظر فإنه كما قال السخاوي مقتضى القياس على الوصل والإرسال الذي لم يحكم المصنف فيه بحكم مطرد كما سيجيء تحقيقه فالمراد بقوله واما ان يكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى لزوم الرد في الجملة.

(١) وفي نسخة المخدم التتوي، الشارحين مكان المحققين.

(٢) كذا في الاصل وفي نسخة المخدم، "الفضلاء" مكان "العارفين" والمراد منه الشيخ على القاري.

(ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون فى الصحيح أن لا يكون شاذاً ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة - منى هو أوثق منه) فإن مقتضاه ان لا يكون زيادة الثقة اذا كان مخالفة لمن هو أوثق منه صحيحاً وكذا لا يكون جسناً لاشتراطهم نفى الشذوذ فيه ايضاً فلا تكون مقبولة.

قال التلميذ عند قواله ولا يتأتى ذلك قال المصنف رحمه الله فى تقريره: لأن المخالفة تصدق على زيادة لا تنافى فيها فلا يحسن الإطلاق وليس فى الشاذ ما يخالف فلذلك قيدت بقولى ما لم تقع منافاه قلت وليس فى هذا زيادة فائدة وما فى الشرح غنى عن هذا انتهى كلام التلميذ. وفى بعض الحواشى: فائدة هذا الكلام بيان حكمة تعبيره فى المتن بالمنافاة التى حقيقتها تمام المخالفة والمباينة دون المخالفة والشذوذ وذلك لأن المخالفة رهما امكن معها الجمع، والشاذ لا يلزم ان يخالف انتهى.

اقول: فلا يكون تقريراً لقوله ولا يتأتى ثم الشاذ كما سيجىء تفسيره قريباً اخذ فيه المخالفة اللهم الا ان يقال انه سيجىء عند بيان وجود الطعن للشاذ معنى آخر لم يوجد فيه المخالفة فصح ان الشاذ لا يلزم ان يخالف.

فإن قلت لو كان فى الشاذ ما يخالف لم يحسن الإطلاق ايضاً لأن المخالفة على ما قاله امكن معها الجمع قلت المراد الترقى يعنى لو كان المخالفة ماخوذاً فى الشاذ لكان التعبير بالتنافى ايضاً راجحاً منه كما هو راجح على التعبير بالمخالفة. ولما لم يوجد فيه المخالفة فرجحان التعبير بالتنافى بالطريق الأولى.

(والعجب ممن اغفل ذلك منهم) اى ترك تقييد قبول الزيادة بما قيدناه به وصيره عقلاً ومتروكاً او ترك الشرط الذى ذكره المحدثون فى الصحيح وهو ان لا يكون شاذاً يعنى ترك مقتضاه وتفسير بعض المحققين بقوله اى ترك قبول الزيادة مطلقاً لا يلائمه السياق والسباق كما لا يخفى وقول بعض العارفين (١) اى الشرط الذى ذكره المحدثون فى الصحيح ان لا يكون شاذاً بأن اهمله ولم يذكره لا يوافقه قول المصنف (مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ فى حد الحديث الصحيح) إلا ان يـأول بما اشرنا اليه وحمل الاعتراف على الاعتراف فى موضع آخر يعنى اغفل فى موضع واعترف فى موضع بعيد (وكذا) فى نسخة صحيحة وكذلك (الحسن) مبتدأ قدم خبره اى حد الحسن مشروط بانتفاء الشذوذ كالتفاته فى حد الصحيح. قال التلميذ قال المصنف

(١) وفى نسخة المتخدوم " الفضلاء " مكان " العارفين ". والمراد منه الشارح القارى.

اعاده اى الصحيح لأجل ذكر الحسن فإنه اولى ان يشترط فى الصحيح انتهى وهو موبد لما فسر به بعض العارفين حوله من اغفل (والمنقول عن ائمة المحدثين المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي و يحيى القطان و احمد بن حنبل و يحيى بن معين) بفتح ميم و كسر عين (وعلى بن المدينى) بكسر الدال بعدها ياء ساكنة منسوب الى المدينة المطهرة على الصحيح (والبخارى و ابى زرعة) بضم زاي و سكون راء (الرازى و ابى حاتم) بكسر الفوقية و العوام يفتحونها كذا قال بعض العارفين (والنسائى) بالمد والقصر (والدارقطنى) بفتح الراء و ضم القاف و سكون الطاء و غيرهم (اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة و غيرها) كالإبدال (ولا يعرف عن احد منهم إطلاق قبول الزيادة) ينافيه مما نقلناه سابقا عن السخاوى انه قال ابن حبان و الحاكم به ثم ان تأييد كون الإغفال عجبا بهذا المنقول ظاهرا بل صريح فى تفسير من اغفل ذلك بما ذكرناه لا بما ذكره بعض المحققين و بعض العارفين.

(واعجب من ذلك) اى من ذلك العجب (إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة) المنافى لأخذ الشذوذ المفسر بما ذكر فى تعريف الصحيح والحسن (مع ان نص الشافعى رحمه الله يدل على غير ذلك فإنه قال فى اثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوى فى الضبط ما نصه (و يكون) اى الراوى (اذا شرك احدا من الحفاظ لم يخالفه فإن خالفه فوجد حديثه انقص من رواية الحفاظ كان فى ذلك دليل على صحة تخرج حديثه) بناء على الاحتياط فى رواية الحديث (ومتى خالف ما وصف به) اى ما ذكرته من وجد ان حديثه انقص عند المخالف بأن وجد حديثه ازيد (اضر ذلك) اى المخالفة بالزيادة بحديثه (انتهى كلامه و مقتضاه) اى مقتضى هذا الكلام (انه اذا خالف فوجد حديثه ازيد أضر ذلك بحديثه فدل على ان زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا وإنما يقبل من الحفاظ) إن اراد من الحفاظ ما يشمل راوى الصحيح والحسن فلا يخالف إطلاق اصحابه اذ مرادهم قبول زيادة الثقة وهو منحصر فى راوى الصحيح والحسن وإن اراد اخص منه فالمراد من انحصار قبول الزيادة عليه ان كان الزيادة المنافية لرواية الأوثق فهو مناف لإطلاق المصنف ان الزيادة المنافية لرواية الأوثق غير مقبولة وإن كان الزيادة الغير المنافية فهو غير منحصر فيه عند المصنف بل يعم راوى الصحيح والحسن بأسره ثم حصر القبول على الحفاظ غير مفهوم من كلام الشافعى رحمته الله بل مدلوله عدم قبول زيادة من لم يعتبر ضبطه فمن اعتبر ضبطه فوجد فيه ما وجد فى الضابط تقبل زيادته وإن كان خفيف الضبط وليس فى كلام الشافعى رحمه الله ما يدل على عدم قبول هذا النوع من الزيادة.

(فإنه) دليل لقوله لا يلزم قبولها مطلقا (اعتبر ان يكون حديث هذا المخالف انقص من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوى من الحديث دليلا على صحته لأنه يدل على تحريه وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم تكن مضرة بحديث صاحبها والله اعلم .

فإن قلت ان اراد بالقبول مطلقا قبول من علم ضبطه اولا فاللازمة مسامة لكن كلام اصحاب الشافعى رحمه الله فى قبول حديث الثقة مطلقا و ان اراد قبول من علم ضبطه مطلقا فالتالى ممنوع لأن اضرارها بحديث صاحبها الذى لم يعرف ضبطه كما هو مقتضى كلام الشافعى رحمه الله لا يقتضى اضرارها بحديث من علم ضبطه قلنا نخزن الشق الثانى ونقول فى اثبات التالى انه لو كان الزيادة مقبولة مطلقا لكان اقرب إلى القبول من النقصان لأن نقصان الراوى اذا كان مخالفا لزيادة راو آخر تقبل الزيادة عند من قال بقبولها مطلقا و كون الزيادة اقرب الى القبول من النقصان مستلزم لعدم مضررتها للحديث من لم يعلم ضبطه اذا كان زائدة على حديث الحفاظ لأن النقصان الذى هو ابعد فى القبول منها غير مضر للحديث من لم يعلم ضبطه الناقص من حديث الحفاظ . فالأقرب فى القبول بالطريق الأولى (فإن خولف) راوى الصحيح والحسن سوا كان المخالفة بالزيادة او النقصان فى المتن او السند (أرجح منه لمزيد ضبط او كثرة عدد) وان كان كل منهم دونه فى الحفظ والإتقان لأن العدد الكثير اولى بالحفظ من الواحد ونطرق الخطأ للواحد اكثر منه للجماعة كذا قال بعض العارفين (١) . وفى حصول الترجيح بكثرة العدد خلاف لأن يمتنا الحنفية فإن المدار عندهم على قوة العلة لا على كثرتها (او غير ذلك من وجوه الترجيحات) (فالراجح) يقال له (المحفوظ و مقابله) وهو المرجوح يقال له (الشاذ مثال ذلك ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينه) بالنصغير كان اماما جليلاً و دفن بالمعلّى (عن عمرو بن دينار عن عوسجة) بفتح العين والسين (عن ابن عباس رضي الله عنه) ان رجلا توفي على صيغة الماضى (٢) المجهول اى مات (على عهد رسول الله ﷺ) ولم يدع وارثا الا مولى اى معتقا بالفتح (هو اعتقه الحديث) يجوز اعرابه مثلاً و تمامه فقال ﷺ هل له احد قالوا لا الا غلام اعتقه فجعل ﷺ ميراثه له (وتابع ابن عيينه) بالنصب (على وصله الى ابن عباس ابن جريج) بالجوين مصحفا (وغیره) وخالفهم حماد بن زيد فرواه اى مسددا عن عمرو بن دينار عن عوسجة (ولم يذكره ابن عباس رضي الله عنه) قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينه انتهى اى كلامه كما فى نسخة

(١) وفى نسخة المخطوطة الفضلاء مكان العارفين . والمراد منه الشيخ على القارى راجع شرحه ص ٨٤

طابع تركيا

(٢) زيادة لفظ الماضى فى الاصل ولا يوجد فى نسخة المخطوطة المستوية .

(فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح ابو حاتم رواية من هو) افرد باعتباره لفظ من وفي نسخة من هم رعاية لمعنى من (اكثر عددا منه) يفهم مما ذكره في هذا المثال ان ترجيح الوصل ههنا لكثرة العدد فلو لم يكن رواية الوصل اكثر عددا بل كان عدده رواية الإرسال اكثر لكان الترجيح له مع ان الخطيب وابن الصلاح والنووي كلهم اختاروا انه اذا تعارض الوصل والإرسال من ثقة او الرفع والوقف فالحكم لمن رفع او وصل مطلقا (١) سواء كان المخالف له واحدا او جماعة مثله في الحفظ او ازيد (٢) وان كان الأقوال في هذه المسئلة اربعة: الأول ما تقدم وصححه الخطيب قال ابن الصلاح وهو الصحيح في الفقه واصوله. وفي المنار للإمام النسفي: والذي ارسل من وجه وأسند من وجه مقبول عند العامة ويؤيده انه قضى البخارى (٣) بوصل حديث لانكاح الا بولى الذى اختلف فيه على رواية ابى اسحق السبيعي فرواه شعبة والثوري عنه عن ابى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وصله عنه ابنه يونس وحفيده اسراييل بن يونس وأخوه عيسى وشريك و ابو عوانة عنه يذكر ابى موسى مع كون شعبة والثوري الذى ارسله كاجبل وارتضاه ابن سيد الناس من جهة النظر لكن اذا استويا في رتبة الثقة والعدالة او تقاربا. الثانى ان الحكم لمن ارسل او رفع وعزاه الخطيب للأكثر من اصحاب الحديث. الثالث ما نقله الحاكم فى المدخل عن ايمه الحديث ان المعتبر ما قاله الأكثر فإن تطرق السهو والخطا إليه ابعد. الرابع ان المعتبر ما قاله الأحفظ فكان المصنف رحمه الله لم يختار فى هذه المسئلة ما اختاره ابن الصلاح وغيره وقد صرح به فى بعض تصانيفه. قال الحافظ السيوطى فى شرح نظم الدرر: قال الحافظ ابن حجر ههنا شئ يتعين التنبيه عليه وهو انهم شرطوا فى الصحيح ان لا يكون شاذاً وفسروا الشذوذ بأنه ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو اضبط منه او اكثر عدداً ثم قالوا تقبل الزيادة من الثقة وبنوا على ذلك ان من وصل معه زيادة فينبغى تقديم خبره على من ارسل مطلقاً فلو اتفق ان يكون من ارسل اكثر عددا او اضبط حفظاً او كتاباً على من وصل فيقبلونه اولاً وهل بسمونه شاذاً ام لا وعلى الثانى لاهد من الإتيان بالفرق او الاعتراف بالتناقض

(١) كذا فى الاصل وفى نسخة المخدوم: فالحكم لمن وصل او رفع مطلقاً.

(٢) قلت: عبارة الامام النووي فى التقریب هكذا: اذا روى بعض الثقة الضابطین الحديث مرسلاً وبعضهم موقوفاً وبعضهم مرفوعاً او وصله هو او رفعه فى وقت او ارسله ووقفه فى وقت فالصحيح ان الحكم لمن وصله او رفعه سواء كان المخالف له مثله او اكثر، لان ذلك زيادة ثقة وهى مقبولة، راجع التقریب بشرحه التدريب ص ١٢٨ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

(٣) وقيل: لم يحكم البخارى بذلك لمجرد الزيادة بل لان لحذاق المحدثين نظر آخر وهو الرجوع فى ذلك الى القرائن دون الحكم بحكم مطرد. ان شئت التفصيل فراجع التدريب شرح التقریب للسيوطى ص ١٢٨ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

والحق في هذا ان زيادة الثقة لا تقبل دائماً ومن اطلق ذلك من الأصوليين والفقهاء فلم يصب وإنما يتقبلون ذلك اذا استووا في الوصف ولم يتعرض بعضهم لنفيها لفظاً ولا معنىً ومن صرح بذلك الإمام فخر الدين والأنباري شارح البرهان وغيرهما وقال ابن السمعاني ان كان راوى الناقصة لا يغفل او كانت الدواعي تتوفر على نقلها أو كانوا جماعة لا يجوز عليهم ان يغفلوا عن تلك الزيادة وكان المجلس واحداً فالحق ان لا نقبل رواية راوى الزيادة هذا الذى يتبغى انتهى وقال السيوطي في الكتاب المذكور ايضا: قال الحافظ ابن حجر اعترض على ابن الصلاح في تمثيله بحديث لاندكاح الابولى بأن التمثيل بذلك لا يصح لأن الرواة لم تتفق على ارسال شعبة وسفيان له عن ابي اسحق بل رواه النعمان بن عبد السلام عن شعبة وسفيان جميعاً عن ابي اسحق عن ابي بردة عن ابي موسى موصولاً اخرجه الحاكم في المستدرک من طريقه وكذا قال الزركشى وقال الحاكم هذا الحديث لم يكن للشيخين اخلاء الصحيحين منه فإن النعمان بن عبد السلام ثقة مأمون وقد وصله عن الثوري وشعبة جميعاً وقال ابن حبان في صحيحه هذا الحديث سمعه ابو اسحق من ابي بردة مرسلًا ومسنداً فرة كان يحدث به مرفوعاً ومرة يرويه مرسلًا فالخبر صحيح مرسلًا ومسنداً بلا شك. قال الحافظ ابن حجر والجواب ان حديث النعمان هذا شاذ مخالف للحفاظ الأثبات من اصحاب شعبة وسفيان والمحفوظ عنهما انها ارسلته انتهى ونسوا كان الحكم للوصول عنده مطلقاً لما حكم بشذوذ حديث النعمان. وقال المصنف في مقدمة فتح الباري الحديث الثمانون فإن (١) الدارقطني اخرج البخاري عن ازهر بن جميل عن الثقفى عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس ان امرأه ثابت بن قيس اختلعت منه ومن حديث جرير بن حازم عن ايوب كذلك قال واصحاب الثقفى غير ازهر يرسلونه وكذا حماد بن سلمة عن ايوب وكذا ارسله اصحاب خالد الحذاء عن عكرمة. قلت قد حكى البخاري الاختلاف فيه وعلقمة لإبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا وعن ايوب موصولًا وذلك مما يقوى رواية جرير بن حازم وفي رواية ابي ذر عن المستملى من الزيادة. قال البخاري عقيب حديث ازهر لا يتابع فيه عن ابن عباس ^{رضي الله عنه} وهذا معنى قول الدارقطني ان اصحاب الثقفى يرسلونه وقد ذكرت من وصل حديث ابن طهمان في تعليق التعليق انتهى فسلم قول الدارقطني ان اصحاب الثقفى يرسلونه ورجح الإرسال عن الثقفى لما كان رواية الإرسال فيه أكثر اصحابه وراوى الرسل ازهر بن جميل فقط. فظهر أنه لم يختار القول بإطلاق قبول الوصل والرفع كما ذهب اليه الخطيب وابن الصلاح والنووي بل قيد قبولهما بما اذا استووا في الوصف ولا يناهض

(١) كذا في الأصل وفي نسخة السخروم: قال الدارقطني.

ما اختاره ما قال المصنف في مقدمة فتح الباري في الحديث الأول بعد المائة تعارض الوصل والوقف لا أثر له لأن حكمه الرفع انتهى فإن التعارض يقتضى المساواة والمصنف يختار الحكم بالرفع والوصل عند المساوات ولعل المصنف اراد بالمساوات ما يشملها وما يقارنها كما هو مذهب ابن سيد الناس فإن المصنف كثيراً ما يحكم في مصنفاته بالوصل والرفع عند مقارنة رواية الإرسال والوقف روايتهما مع كون رواية الوقف والإرسال أقوى في الجملة بل تقويته لرواية جرير بن حازم من هذا القبيل لأن وصل إبراهيم بن طهمان عن ايوب لما انضم مع وصل جرير ابن حازم صار من وصل ايوب اثنين وقد ارسله عن ايوب اثنان ايضاً: الثقفى وحماد بن سلمة وقد انضم إليه * ارسال خالد الخذاء عن عكرمة. فللإرسال نوع قوة لكن لما كان الحكم للوصل عند المقارنة رجح الوصل في هذا الحديث ثم تايد القول بإطلاق قبول الوصل او الرفع بقضاء البخارى هوصل حديث لانكاح الاولى اجاب عنه المصنف رحمه الله وغيره بما حاصله ان الحديث لم يحكم فيه البخارى بالوصل بمجرد ان الوصل معه زيادة علم بل لما انضم مع ذلك من قرآن وجهته ككون يونس بن ابى اسحق واهنيه اسرائيل وعيسى روه عن ابى اسحق موصولاً ولا شك ان اهل الرجل اخص به من غيرهم لا سيما واسرائيل قال فيه ابن مهدي انه كان يحفظ حديث جده كما يحفظ سورة الحمد ولذلك قال الدارقطنى يشبه ان يكون القول قوله ووافقه على الوصل ابو عوانة وشريك النخعى وزهير بن امية وتمام العشرة من اصحاب ابى اسحق مع اختلاف مجالسهم فى الأخذ عنه وسماهم اياه من لفظه واما شعبة والثورى فكان اخذهما له عنه عرضاً فى مجلس واحد رواه الترمذى من طريق الطيالسى حدثنا شعبة قال سمعت سفیان الثورى يسأل ابا اسحق سمعت ابا بردة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ لانكاح الاولى فقال ابو اسحق نعم ولا يخفى رجحان الاول اذا قلنا حفظ شعبة والثورى فى مقابلة عدد الآخرين مع ان الشافعى رحمه الله يقول العدد الكثير اولى بالحفظ من الواحد ويزيد ذلك ظهوراً بتقديم البخارى بنفسه للإرسال فى مواضع اخرى مثاله ما رواه الثورى عن محمد بن ابى بكر عن عبد الملك بن ابى بكر عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابيه ابى بكر عن ام سلمة ان النبي ﷺ قال لأم سلمة ان شئت سبعت لك ورواه مالك عن عبد الله بن ابى بكر عن عبد الملك بن ابى بكر عن ابيه ان رسول الله ﷺ قال مرسلًا قال البخارى فى تاريخه الصواب قول مالك، مع ارساله فصولاً الإرسال هنا بقرينة ظهرت له وصوب الوصل هناك بقرينة ظهرت له على ان مسلماً اخرج

* كذا فى الاصل. وفي نسخة المخدم: وقد يضم اليه بالمضارع.

عدها في الرواية حكما منه بصحة الوصل وقوله ذكر البخاري لأبي داود الطيالسي حديثا وعنه
وقال إسماعيل الترمذي في حديثه له عدل بطرده في ذلك - هذا ما يتعلق بتحقيق مسألة تعارض
الوصل والرفع مع الإرسال والوقف وهما بحث شريف وهو أن الوقف والإرسال منافيان
للوصل والرفع أولا فعلى الأول ينبغي عدم قبول الوصل والرفع عند تساوي روايتهما متع رواة
الوقف والإرسال أو رجحانه رواة الوقف والإرسال مع التقارب لما تقدم أن قبول زيادة الثقة
مستند بعدم منافاة الأوثق وكذا المساوي وعلى الثاني ينبغي قبول الرفع والوصل مطلقا لأن زيادة
الثقة مقبولة إذا لم يقع منافاة لرواية الأوثق والمساوي مطلقا ويمكن أن يقال إن المنافاة تتحقق
في صورة التباين في المرتبة بين راوي الوقف والإرسال وراوي الوصل والرفع بأن يكون الأول
في غاية الثقة والثقة بالنسبة إلى الثاني ولا يتحقق في صورة المساواة والتقارب لأن الإرسال والوقف
لا ينافيان الرفع والوصل صريحا بل ظاهرا إذ الظاهر من مجمع مخصصا وصرفوعا ذكر الاتصال والرفع
ولم ينفى الرواية بالاتصال والرفع أن لا يذكرهما موقوفات ومرسلا فنافاهما للرفع والوصل
منافاة في الجملة فلما كان لها قوة أعطى لها حكم المنافاة وبدونه لا وعرف من هذا التقرير أن
الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه المراد بهذا التقرير تقرير المتن كما قال بعض العارفين
أي هذا الذي قررره المتن فإن تعقيب قوله فإن خولف لقوله وزيادة راويها أي الحسن والصحيح
بدل على أن خصمير قوله فإن خولف راجع إلى راوي الصحيح والحسن وهو مقبول أو تقرير الشرح
فإن قوله لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات دال بسبب إضافة المزيد
إلى الضبط وعدم ذكر الثقة وتفسير الخبر بوجوه الترجيحات على أن أرجحية المخالف بالكسر ليس
ليصل القبول بل لما يزيد به من وجوه الترجيحات. وفي بعض الحواشي أن الذي اعتمد منه
ترجيح الأكثر عدده أو هذا في الحنفية يستفاد من إطلاق المتن ومن قول الشرح لمزيد ضبط أو
كثرة عدد أو غير ذلك انتهى وفيه أن الظاهر أن محط النظر بذلك المعرفة ما يكون فيه خلاف
ولم يخص أحد الشاذ بمخالفة رواية الأحفظ حتى يبين تعميم المخالفة لرواية الأكثر عددا إلا
أن يقال إن عدم حصول الترجيح بكثرة العدد عند علماءنا الحنفية أو تخصيص بعضهم الترجيح
بالأضبط فيما إذا تعارض الوصل والرفع مع الوقف والإرسال جعل هذا التعميم محط النظر لكن
على الثاني ينبغي أن يكون القاعدة تعميم المخالفة لرواية الأحفظ أيضا محط النظر إذ في مسألة التعارض
يخص بعضهم الترجيح بالأكثر عددا كما يخص بعضهم بالأضبط ويمكن أن يقال إن المراد بهذا

التقرير الذي قوله المثنى من التقسيم يقضى فخرج من تقسيم المثنى الرواية الى المحفوظ والشاذ تعريف الشاذ لما ذكرنا (وهذا هو الممتمد في تعريف الشاذ) ان جعل محط المعرفة في قوله وعرف من هذا المخذل المقبول في تعريف الشاذ لم يحظ الحصر تعريف من لم يأخذ المقبول في تعريفه وسوى بين المنكر والشاذ كان الصلاح وهذا هو الملائم لقوله الآتي وقد غفل من سوى بينهما وان جعل محطها تعريف الشاذ بهما فمحظ الحصر جميع ما سوى هذا التعريف من التعريفات. منها ما عرف به الخليلي حيث قال الشاذ؛ ما ليس له الأسناد واحد يشذ به شيخ ثقة او غيره لما كان من غير ثقة متروك وما كان عن ثقة يوقف ولا يحتاج به ومنها ما قاله الحاكم؛ الشاذ ما يفرد به ثقة من الثقات وليس له اصل يقتضيه لذلك الثقة فإنه يرد على التعريفين ما سند ذكر عن ابن الصلاح عند ذكر الشاذ والمنكر بالمعنى الثاني من انه يشكل عليهما ما يفرد به العدل الضابط كحديث الأعيال بالنيات وغيره من غرائب الصحيحين ونحوه من الأحاديث التي حكم بصحتها مع غراتها لكن قال البقاعي في حواشي شرح الألفية للعراقي قال شيخنا؛ اسقط من قول الحاكم قيد لا بد منه وهو انه قال ويقدح في نفس الناقد انه غلط ولا يقدر على اقامة الدلائل على ذلك ويؤيد هذا ما ذكر انه يغابر المعلل من حيث ان المعلل وقف على علمه الدالة على جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك قال شيخنا وهذا على هذا ادق من المعلل بكثير فلا يتمكن من الحكم به الا من مارس الفن غابة الممارسة وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة فرزقه الله تعالى نهاية الملكة انتهى.

وان وقعت (المخالفة) كذا في نسخة مصححة وفي نسخة الواو مثنى والباقي شرح (مع الضعف) اي ضعف راوى الحديث فالراجح (يقال له) المعروف ومقابلته (يقال) له المنكر (مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طرق حبيب) بضم الحاء وفتح موحدة وتشديد تحية مكسورة (ابن حبيب) بفتح فكسر وهو اخو حمزة بن حبيب (الزيات) بتشديد التحية بايع الزيت او صانعه (المقرى) اسم فاعل من باب الإفعال وهو امام القراء ومن اتباع التابعين عرض عليه تلميذ له ماء في يوم حار فأبى تورعاً وقال لا آخذ اجرا على القرآن ارجوا بذلك الفردوس قرأ على جعفر الصادق بإسناده المسمى بسلسلة الذهب وعلى جماعة آخرين عليه السلام اجمعين عن ابي اسحق السبيعي بفتح السين (عن العيزار) بفتح مهملة وسكون تحية والفت بين زاي وراء ابن حريث على صيغة التصغير (عن ابن عباس عليه السلام) عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال من اقام الصلوة وآتى الزكوة وحج وصام وقصر) بفتح القاف والراء اي اطعم (الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لأن غيره) اي غير حبيب

من الثقات رواه) أفردته باعتباره لفظ غير (عن أبي اسحق موقرفا) على ابن عباس رضي الله عنه وهو المعروف وهذا التعليل بملاحظة معلومية ضعف حبيب فلا ينافي اخذ الضعيف في تعريف المنكر.

قال بعض المحققين (١) في تعليقه نظر لأنه لا يدل على ان الضعف معتبر ففى المنكر انتهى أقول هذا (٢) ليس تعليل الاعتبار الضعف فى المنكر بل لكون رفع حبيب فى هذا الحديث منكر وهذا التعليل يدل عليه بانضمام المقدمة المعروفة التى أشرنا إليها (و عرف بهذا) أى بما أخذناه فى تعريف الشاذ والمنكر (ان بين الشاذ والمنكر عمومًا و خصوصًا من وجه) أى بحسب المفهوم وهو ان يعتبر فى مفهوم كل منهما شيء لا يعتبر فى مفهوم الآخر وشىء مشترك فيهما (٣) لا بحسب الصدق اذ بينهما مزية كلية يحسبه وانما كان بينهما عموم و خصوص من وجه بحسب المنهوى (لأن بينهما اجتماعًا فى اشتراط المخالفة وافتراقًا فى ان الشاذ رواية ثقة) بالإضافة وفى نسخة راوية ثقة (او صدوق) بالجر على نسخة والرفع (٤) على أخرى.

قال بعض المحققين (٥) أى لم ينقل عنه كذب لكنه غير ضابط انتهى يعنى غير تمام الضبط فإين من لا ضبط له اصلاً يكون روايته شاذاً (٦) فإنه مختص براوى الصحيح والحسن فكان على المصنف رحمه الله عدم الاكتفاء بالصدق لأن الصدق اعم من ان يكون عنده من الضبط ما يشترط فى المقبول هلامتابع ولا شاهد اولا فإنه من الفاظ التعديل التى لا يحتج (٧) باحد من أهلها لكون الفاظها لا تشعر بشرطة الضبط بل يكتب حديثهم و يعتبر صرحوا به فى مراتب التعديل.

ثم ان المفهوم من كلام المصنف ان راوى المقبول لا يلزم ان يكون ثقة فهو فى الصحيح ثقة وفى الحسن صدوق يوجد فيه مسمى الضبط وبوافقه ما تقدم فى تعريف الصحيح عن السيوطى ان الثقة يقوم مقام العدل الضابط فكان ينبغى الاكتفاء فى تعريف الصحيح بها وعن السخاوى انهم قد يطلقون الوصف بالثقة على من كان مقبولا وان لم يكن ضابطا انتهى فإن مقتضاه ان الأصل فى الثقة التخصيص بتمام الضبط لكن لا يخفى على من تتبع كلامهم كثرة استعمال الثقة فى المتبول المطلق فقد تقدم

(١) كذا فى نسخة السيد محب الله وفى ص: العارفين وفى م الفضلاء. والمراد منه الشيخ على القاري. راجع شرحه ص ١٨٨ طبع تركيا.

(٢) كذا فى ص و س وفى م "ليس هذا".

(٣) حيث اعتبر فى كليهما مخالفة الأرجح وفى الشاذ مقبولة الراوى وفى المنكر ضعفه.

(٤) كذا فى ص وفى م بالرفع.

(٥) كذا فى ص وفى م العارفين وفى م الفضلاء والمراد منه الشيخ على القاري. راجع شرحه ص ٨٩.

(٦) وفى م شاذة.

(٧) وفى الأصل يحتج بدون لا.

عن ابن الصلاح في محمد بن عمر بن علقمة ضعفه بعضهم و وثقه بعضهم مع انه ممنوع بعد روايته
بأنفاده حسناً لا صحيحاً وعن موقظة الذهبي في عمرو بن عمرو مولى المطلب وثقه الجمهور وما
هو بمستضعف ولا ضعيف نعم ولا هو في الثقة كالأزهرى ودونه مع ان حديثه حسن وأطلقوا على
عمرو بن شعيب الثقة مع ان حديثه حسن (١) وامثال هذا كثير في كلامهم (والمكرر رواية ضعيف)
وفي نسخة راويه ضعيف (وقد غفل من سوى بينهما اراد ابن الصلاح ومن تبعه قال التلميذ قد
اطلقوا في غير موضع النكارة على رواية الثقة مخالف لغيره و من ذلك حديث نزع الخاتم. قال ابو
داؤد هذا حديث منكر مع انه رواية همام بن يحيى وهو ثقة احتج به اهل الصحيح انتهى.

قال بعض المحققين (٢): قلت العبارة في الاصطلاح للأغلب فإذا جاء خلافه يؤول انتهى قال
التلميذ: وفي عبارة النسائي ما يفيد في هذا الحديث بعينه انه يقابل المحفوظ وكأن المحفوظ
والمعروف ليسا بنوعين حقيقين تحتها افراد مخصوصة عندهم وانما هي الفاظ تستعمل في التضعيف
والله اعلم فجعلها المصنف انواعاً فلم توافق ما عندهم انتهى قال بعض المحققين (٣): وفيه انه تتبع
منقولاتهم وبنى اصطلاحه على كثرة استعمالهم انتهى.

ثم ان المصنف رحمه الله اختار في تعريف الشاذ والمنكر ما ذكره ههنا وجعل التعريف
الآتي لهما على راي ولا يخفى ان المحددين كثر اطلاقهم المنكر بالمعنى الثاني كما سيأتى فينبغي
ان يجعل شاملاً للقسمين كما فعل ابن الصلاح واذا جعل المنكر كما ذكر (٤) فرعاية التقابل الذي
راعى المصنف في الموضوعين بينه وبين الشاذ يقتضى ان يجعل الشاذ ايضاً كذلك وسيجيء مزيد
تحقيق لهذا المطلب مع نقل كلام ابن الصلاح فيما بعد ان شاء الله تعالى.

(وما تقدم ذكره) (من الفرد النسبى) المقابل للفرد المطلق (ان وجد بعد ظن كونه
نزهةً قد وثقه غيره) اطلقه فشمّل الثقة وغيره لكنه مقيد بمن يعتبر بحديثه كما ذكره
ابن الصلاح ومن تبعه كالأعراقى وغيره فإن باب المتابعة والاستشهاد وان كان قد يدخل فيه
رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضمائم لكن ليس كل ضعيف يصلح

(٨) كذا في ص و م ولم توجد هذه العبارة في نسخة س.

(٢) كذا في س وفي ص العارفين وفي م الفضلاء والمراد منه الشيخ على القاري وقال ايضاً: مع انه
يحتمل ان لا يكون همام ثقة عند ابي داود لانه مجتهد لا يجب عليه تقليد غيره. راجع شرحه ص ٨٩
طبع تركيا.

(٣) اختلاف النسخ مثل ما تقدم وهو الشيخ على القاري. وكتب في الآخر: فيكون مذهبه التحقيق

وبالله التوفيق. راجع الحوالة المذكورة ص ٨٩

(٤) في نسخة س: كما ذكرنا رعاية التقابل.

لذلك ولذا يقول الدارقطني فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به (١) ولعل اطلاقهم المتابعة احيانا في مشاركة من لا يعتبر بهم (٢) كقول المصنف في حديث النية وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها بطريق التجوز ثم ان النووي قال في شرح مسلم وانما يفعلون هذا اى ادخالهم للضعفاء في المتابعات والشواهد لكون التابع الاعتماد عليه وانما الاعتماد على ما قبله انتهى قال السخاوى فى شرح الألفية ولا انحصار له فى هذا بل قد يكون كل من المتابع والتابع لا اعتماد عايه فباجتماعها تحصل القوة (٣) فهو اى ذلك غير المتابع بكسرة الموحدة وفى نسخة الباء الموحدة.

قال بعض المحققين (٤) ما حاصله انه لم يجعل المصنف فى قوله هو راجعا الى الفرد كما يقتضيه سوق الكلام سابقا حيث عاد الضمير الى الفرد فيكون المتابع بفتح الباء ولم يجعل هو راجعا الى ما يرويه ذلك الغير كما فى الشاهد فيكون الخبر عوض المتابع ما يوافقه ولعله مجرد اصطلاح انتهى وفى بعض الحواشى ولو قال فهو التابع واسقط الميم كان انسب بمقابلته بالشاهد (٥) فإن المتابع وصف الراوى والمتابع لقب للحديث عرفا وان صح لغة انه الراوى.

(والمتابعة على مراتب ان حصلت للراوى نفسه فهى المتابعة التامة وان حصلت لشيخه فن فوقه) من شيخ شيخه ومن فوقه فهى (القاصرة) يعنى ان الراوى المنفرد فى اثناء السند ان شورك من راو فرواه عن شيخه او شورك شيخه فن فرقه الى الصحابي (٦) فهو المتابع فالأول هو المتابعة التامة ولا بد فى كونها تامة من اتفاقهما فى السند الى النبى ﷺ فإن توبع وفارقه ولو فى الصحابي فلا يكون تامة والثانى القاصرة وكلما قربت منها كانت اسم من التى بعدها (ويستفاد منها) اى من المتابعة تامة كانت او قاصرة التقوية (مثال المتابعة) تامة و قاصرة (ما رواه الشافعى فى الأم عن مالك رحمه الله عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبى ﷺ اى من ان النبى ﷺ فهو بان رواه ويجوز ان يجعل بدلا لما رواه (قال الشهرى تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم) بضم الغين وتشديد الميم اى ستر الهلال (عليكم فاكلوا العدة ثلثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعى تفرد به عن

(١) كذا فى الأصل. ولم توجد: وفلان لا يعتبر به فى نسخة م و س.

(٢) كذا فى ص و م وفى م بهما بالتثنية.

(٣) راجع شرح الألفية له ص ٨٢ طبع لكتو الهند.

(٤) وهو الشيخ على التارى. واختلاف النسخ كما مر وذكر الشارح الاعلام خلاصة كلامه كما قال ما

حاصله الخ راجع شرحه ص ٨٩.

(٥) كذا فى ص و م وفى نسخة س: كان انسب بها بمقابلته بالشاهد.

(٦) كذا فى ص و م وفى س الصحابة بالجمع.

مالك فجعلوا الحديث في غرائبه لأن أصحاب مالك رووا عنه بهذا الإسناد بلفظ فإن غم عليكم فاقدروا له لكن وجدنا للشافعي متابعة وهو عبدالله بن مسلمة القعنبي كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك فهذا المتابعة تامة ووجدنا له أيضا متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبدالله بن عمر بلفظ فأكملوا ثلاثين وفي صحيح مسلم من رواية عبدالله بن عمر عن نافع عن عبدالله بن عمر بلفظ فاقدروا ثلاثين ثم لما استشعر المصنف مناقشه في المتابعتين الأخيرتين بناء على تفاوت الألفاظ قال (ولا اقتصر في هذه المتابعة) أي المتابعة بهذا الاصطلاح الذي ذكر (سواء كانت تامة أم قاصرة على اللفظ بل أو جاءت بالمعنى كفى لكنها) أي المتابعة بهذا الاصطلاح (مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي) ولا يخفى أن رواية فاقدروا له التي رواه (١) أصحاب مالك عليه السلام موافقة لرواية الشافعي في المعنى فإن معناه قدر واه أي لأجل تحقق هلال رمضان عدد أيام شهر رمضان حتى تكملوه ثلاثين يوما ثم صوموا لرمضان. ف ترجمه و مرجع رواية الشافعي رحمه الله فأكملوا العدة ثلاثين واحدا. فهذه الرواية التي رواه أصحاب مالك أيضا متابع لرواية الشافعي رحمه الله تعالى فكيف صار من علة لظن أن الشافعي تفرد به عن مالك، وكيف عدوه في غريبه نعم يحتمل أن يكون بمعنى آخر ذهب إليه ابن شريح بأن يقال المراد من قوله فاقدروا له قدروا منازل القمر فإنه يدلكم على أن الشهر تسع وعشرون أو ثلاثون. قال ابن شريح هذا خطاب لمن خصه الله تعالى بهذا العلم وقوله فأكملوا العدة خطاب للعامة التي لم تعرف (٢) به كذا في النهاية لكن هذا الاحتمال باطل لمخالفته الإجماع على عدم الاعتماد بقول المنجمين ولقوله تعالى مخاطبا لخبرامة أخرجت للناس خطابا عاما فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولقوله عليه الصلوة والسلام بالخطاب العام صوموا لرويته وافتروا لرويته ولما في نفس هذا الحديث لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه ووجود الاحتمال الباطل لا يضر في إرادة المعنى الأول جزما فالروايتان موافقتان في المعنى فطعا ولو قبل أن ظن القوم الذي ظنوه فرداً الفردية بحسب اللفظ لا بحسب المعنى يلزم أن يذكر لأجل إزالة هذا الظن المتابعة بحسب اللفظ مع أن المتابعة القاصرة التي ذكرها المصنف بالروايتين بحسب المعنى فقط ولذا احتاج إلى الاعتذار بقوله ولا اقتصر في هذه المتابعة سواء كانت تامة أم (٣) قاصرة على اللفظ الخ اللهم إلا أن يقال عد من عدّه من غرائب الشافعي رح بالنظر إلى لفظ هو نص في معنى واحد غير محتمل لمعنى آخر أصلا ولو باطلا أو يقال هذا العد من فهم

(١) وفي الأصل روي بدون الضمير.

(٢) وفي الأصل: لم يعرف بالياء.

(٣) وفي نسخة س أو مكان أم.

المعنى الأخير فبيّن المصنف ان الحديث بمقتضى هذا المعنى ايضا ليس من غرائب الشافعى رح. (وان وجد متن بروى من حديث صحابي آخر (يشبهه في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط فهو الشاهد) اطاق المسئلة وقيده بعض فقالوا ثم بعد فقد المتابعات اذا وجد متن آخر في الباب عن صحابي آخر يشبهه فهو الشاهد (مثاله في الحديث (الذى قد مناه ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين) بالتصخير (عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) فذكر مثل حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ (اى باللفظ والمعنى (واما بالمعنى فقط فهو ما رواه البخارى من رواية محمد بن زياد) بكسر الزاء (عن ابي هريرة رضي الله عنه فان اغمى عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين وخص قوم وهو المذكور في كتاب ابن الصلاح والفيّة العراقي وغيره لكن قال السخاوى في شرح الألفية ان من يقصر الشاهد على الآتى من حديث صحابي آخر هم الجمهور.

(المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك) اى سواء كان من رواية ذلك الصحابي اولا كذا نقل عن المصنف. ثم المفهوم من كلام العراقي وغيره ان المتابعات والشواهد لا تخص الفرد النسبي بل عامه يستوى فيها الفرد المطلق والسببي وكلام المصنف يخالفه.

(وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس) اى يطلق الشاهد على المتابعة لا سيما اذا كانت المتابعة قاصرة والأمر فيه سهل) اذا المقصود الذى هو التقوية حاصل بكل منهما سواء يسمى متابعا او شاهدا .

فائدة قال فى بعض الحواشى: ذكر الشارح فى فتح البارى ووافقه تلميذه شيخ الإسلام انه ان اطلق فى المتابع عليه سميت المتابعة مطلقه سواء كانت تامه او قاصرة و ان قيدت بشئ منه سميت مقيدة كذلك. مثال الأول ان يذكر الحديث سنداً و متناً ثم يقال تابعه فلان " و مثال الثانى ان يذكر الحديث كذلك ثم يقال تابعه " (١) منه على كذا دون كذا انتهى.

(واعلم ان تتبع الطرق) قد مر مراراً انه لا يبالي بتغير المتن فى المزج فلا يرد عليه ان لفظ تتبع الطرق ينبغى ان يكون مرفوعاً حتى يصير المزج مرافقاً للمتن حتى يحتاج الى ان يقال ان تقديره او رفع ما بعد ان على الالغاء. (من الجوامع) اى الكتب الذى جمع فيها الاحاديث على ترتيب ابواب كتب الفقه كالكتب الستة او ترتيب الحروف الهجائية فى اوائل المعنفون به ككتاب الإيمان وكتاب البر وكتاب الثواب الى آخر الحروف كما فعله صاحب جامع الأصول و إعتناو رعاية

(١) قلت: لم توجد هذه العبارة المعلمة فى نسخة س.

الحروف في أوائل الفاظ الحديث (١) كما فعل الشيخ جلال الدين السيوطي في جامع الصغير (والمسالك) أي الكتب التي جمع فيها مسند كل صحابي على حدة أي جميع ما رواه من حديثه صحيحا كان الحديث أو ضعيفا (٢) ولا يعتنون فيها بالصحيح بخلاف أصحاب الكتب المصنفة على الأبواب (والاجزاء) هي ما دون فيه أحاديث شخص واحد أو أحاديث جماعة واحدة في مادة واحدة (لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أولا) وهل له شاهد أم لا (هو الاعتبار وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يوهم أن الاعتبار قسيم لهما) حيث اضيف المعرفة إلى الاعتبار وما بعده (وليس كذلك بل هو) أي الاعتبار (هيئة التوصل إليهما) فليس للاعتبار مع المتابعة والشاهد مقسم مشترك بين الثلاثة فكيف يكون قسيما لهما.

قال التلميذ: ما قاله ابن الصلاح صحيح لأن هيئة التوصل إلى الشيء غير الشيء انتهى واعترض بعض المحققين (٣) بقوله وفيه أنه ليس كل مغاير للشيء قسيما له انتهى أقول هذا مبني على أن يكون غرض التلميذ من بيان الغيرية إثبات كونه قسيما لهما وليس كذلك بل يمكن أن يكون مقصوده أن مقتضى عطف ما بعد الاعتبار عليه أن يكون مغايرا له لا كونه قسيما والمغايرة متحققة ههنا فما قاله ابن الصلاح صحيح.

(و جميع ما تقدم من أقسام المقبول يحصل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة فيقدم ما هو أعلى مرتبة على غيره. قال المصنف يعني إذا تعارض حديثان صحيح لذاته ولغيره وحسن لذاته ولغيره قدم الذي لذاته على الذي لغيره انتهى قال تلميذه لم يراعوا في ترجيح أحدهما هذا الاعتبار و يعرف هذا من صنيع البيهقي في الخلافات والغزالي في تحصيل المآخذ انتهى. (٤)

(ثم المقبول ينقسم أيضا إلى معمول به وغير معمول به لأنه أن سلم من المعارضة أي

(١) أقول: كل هذا من قوله: أي الكتب الذي الخ إلى هنا من عبارة الشارح القاري. كتب هو. المعنون عنه وفي نسخ الإمعان المعنون به. وكتب القاري في آخر هذا التحقيق: كما فعله شيخ مشائخنا الحافظ السيوطي. وغيره صاحب الإمعان: إلى كما فعل الشيخ الخ.

(٢) وجمع السيوطي في جامعه الكبير بين الأمرين. فجعل القسم القولي على ترتيب الحروف والقسم الفعلي على ترتيب المسانيد.

(٣) اختلاف النسخ كما مر. والمراد منه الشيخ على القاري راجع شرحه ص ٩٤، طبع تركيا.

(٤) قالت: أن الشيخ على القاري بعد ذكر هذه العبارة بعينها تعقب عليه بقوله: وفيه أنه على تقدير ثبوت عدم اعتباره هذه الراءات منهما لا يلزم عدم اعتبار غيرهما وغايته أن المسألة خلافية ولعل الشيخ أطلق إشارة إلى ضعف قولهما. فإن الترجيح أمر معتبر في جميع مراتب الحديث من الضعيف والحسن والصحيح فلو لم يكن الاعتبار معتبرا لكان أمرا عبثا ولم يقل به عاقل. راجع شرحه ص ٩٥.

لم يأت خبر بضاده (تفسير لقوله سلم من المعارضة لا المعارضة فلا يرد ما قاله التلميذ: المعارضة مصدر والخبر الذى بضاده اسم فاعل ولا حامل على هذا الاستعمال مع تيسر استعمال الحقيقة (فهو المحكم) أى الذى يعمل به بلا شبهة (واملته كثيرة و ان عورض فلا يخلو اما يكون معارضة مقبولا مثله) قال التلميذ: قال المصنف فى تقريره والمراد اصل المقبول لا التساوى فيه حتى يكون القوى ناسخا للأقوى هل الحسن يكون ناسخا للصحيح لوجود اصل القبول انتهى (او يكون مردودا والثانى لا اثر له لأن القوى لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف) قال بعض المحققين: لعدم العمل به الا اذا لم يوجد هناك حديث قوى فيقدم على الراى كما هو مذهبنا او اذا كان فى فضايل الأعمال بشرط ان لا يكون مدافعا لأصل من الأصول انتهى. (١)

اقول نسبة تقديم الحديث الضعيف على الراى من غير تقييد بفضائل الأعمال الى مذهبنا غير صحيح وإن قال السخاوى فى التنبيهات التى ذكره فى الألفية بعد بيان انواع الضعيف أنه نقل عن ابى حنيفة رح كما لا يخفى على المتتبع، واما مع التقييد فذكره فى تحرير ابن الهمام حيث قال أما الآحاد فخير لا يفيد بنفسه العلم وقيل ما يفيد الظن واعترض بها لم يفده ودفع بأنه لا اراد اذ لا يثبت به حكم وليس هذا بشئ. اذ يثبت بالضعيف بغير وضع الفضائل وهو النذب انتهى.

(و ان كانت الممارسة بمثله أى بمقبول آخر فلا يخلو اما ان يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف) قال المصنف ان ما كان بتعسف فللخصم أن يرده و ينتقل الى ما بعده من المراتب كذا نقل التلميذ عن المصنف (او لا يمكن) أى لا يمكن الجمع مطلقا او يمكن ولكنه بتعسف (فإن امكن الجمع) من غير تعسف (فهو النوع المسمى مختلف الحديث) بكسر اللام و يناسبه ما يقامله فهو الناسخ وضبطه بعضهم بفتح اللام على أنه مصدر ميمى ويلائمه قواه فيها بعد فالترجيح. (٢)

ثم ان الطيبى جعل الناسخ والمنسوخ وما عمل فيه بالترجيح داخلة فى مختلف الحديث وهو من أهم الأنواع يضطر اليه جميع الطوائف من العلماء وانما تكفل به الجامعون بين التفسير والحديث والفقه والأصول.

(ومثل له ابن الصلاح بحديث لا عدوى) اسم من الإعداء يقال أعداه الداء بعديه أعداء اذا أصابه مثل ما لصاحب الداء (ولا طيرة) وهى التشائم بالقال واما الفال الحسن فأخذه مستحسن ونسب الحديث: ولا هامة ولا صفر ولا غزل. والهامة بتخفيف الميم من طير اللبل وقيل

(١) اختلاف النسخ فى قوله: بعض المحققين كما مر والمراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ٩٦.
(٢) ذكر الشيخ على القارى بعد هذه العبارة بعينها: وقال محش: صححه الشيخ الجزرى على صيغة اسم الفاعل وبعضهم على صيغة اسم المفعول هذا: والطيبى جعل الناسخ الخ. راجع شرحه ص ٩٦.

هي اليوم وكانت العرب تزعم ان روح القتيل الذي لا يدرك ثاره يصير هامة فتقول اسقوني اسقوني فإذا ادرك ثاره طارت وكانوا يزعمون ان الصفر حية في البطن والذي يجده الإنسان عند جوعه من عضه وقيل كانوا يتشأمون بصفر و يقولون يكثر فيه الفتن. والغول احد الغيلان وهم جنس من الجن وكانت العرب تزعم انها تتراى للناس في الفلاة فتتلون في صور شتى فتغولهم اى تضلهم عن الطريق فأهمل النبي ﷺ زعمهم في تلونه بالصور المختلفة. وفي مختصر النهاية ان معنى لا غول اى لا يستطيع ان بضل احدا. (مع حديث فرمن المجذوم فرارك من الاسد وكلاهما في الصحيح و ظاهرهما التعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه الأمراض لا تعدى بطمعهما) كما يقول به الطبيعية (لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للمصحيح سببا لإعدائه سبحانه وتعالى مرضه ثم قد يختلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعاً لغيره والأولى في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه ﷺ للعدوى باق على عمومته وقد صح قوله ﷺ لا يعدى شيء شيئاً) اورد عليه ان هذا الحديث ايضا يقبله تاويل ابن الصلاح واجيب بأن تعدد عبارات الحديث وتكررها يدل على ان المراد منهما ما يتبادر منها.

وقوله لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون فى الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب حيث رد عليه بقوله فمن اعدى الأول) قال بعض المحققين ظاهره انه اراد ﷺ بهذا الكلام أن وقوع الجرب بناء على السبب لا ينافى نفي الإعداء بالطبع المركوز فى طباع الجاهلية. فلو حمل الإعداء على الطبع فمن اعدى الأول اذ لا فرق بين طبع ابل وطبع ابل (١) وقال ايضا صرت ابن الصلاح "الحديث عن ظاهره" لحديث آخر يعارضه بحسب الظاهر ويؤيده مشاهدة التأثير السببى فى الغالب فتعين ان يحمل النفي على الطبع والحقيقة والإثبات على السبب والمجاز انتهى. (٢)

ولا يخفى ان ما ذكره موجب لتاويل هذا الحديث فى المواضع الثلاثة اصل الكلام وهو قوله ﷺ لا عدوى وسؤال الأعرابي وهو قوله بعد هذا الكلام ان البعير الأجرب يكون فى الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب فإن أظاهر ان مراده اثبات الإعداء مطلقاً لا لإثباته بالطبع ورد النبي ﷺ بقوله فمن اعدى الأول و مقتض لأن يكون الإعداء فى الطاعون ايضا منقياً بالطبع و يكون سبباً للإعداء بجعل الله اياه سبباً لذلك، اذ مشاهدة التأثير السببى ظاهراً مشتركاً فى الأمرين ولو كان

(١) قلت: المراد من هذا البعض الشيخ على القارى والعبارة المنقولة تخالف الاصل فى بعض المواضع حيث جاء فى المنقول عنه: والافلو حمل الاعداء على الطبع فقط فمن اعدى الاول الخ. راجع شرحه ص ٩٩ (٢) وفيه ان هذا انما ينتج لوقيل ان الجرب ونحوه لا يحصل الا بالاعداء فيقال فمن اعدى الاول والاولى غير مسلمة. حاشية على نسخة المخطوط التتوى، نقلتها كما هي. ابو سعيد السندى.

الطاعون سببا للإعداء . يجعل الله تعالى لهما جواز المنع من الخروج عن بلد الطاعون اذا احتراز عن التهلكة ما ذرون شرعاً فالظاهر القول بأن ما يشاهد من السبب لبس الاتوهمها نشأ من وقوع مرض احدهما مماثلاً لمرض آخر حين مرضه اتفاقاً على سبيل التكرار فيظن انه اعدى من هذا إلى ذلك.

(يعنى ان الله تعالى ابتداء ذلك فى الثانى كما ابتداء فى الأول واما الأمر بالفرار من المجذوم فمن هاب سد الذرائع) اى الوسائل الى الرذائل كسوء الاعتقاد (لئلا يتفق للشخص الذى يخالف) اى المجذوم شىء) فاعل يتفق (من ذلك) بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفيه فيظن ان ذلك سبب المخالطة فيعتقد صحة العدوى فيقع فى الحرج فأمر بتجنبه حسماً للمادة والله تعالى اعلم . (١) وفى بعض الحواشى : واجيب ايضا بأن الأمر بالفرار من المجذوم ليس بالإعداء وانما هو لما يخاف عليه من كسر قلبه بمشاهدة الصحيح ومما يخاف على الصحيح من استنذاره اياه . والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى .

(وقد صنف فى هذه الإمام الشافعى رحمه الله كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وقد صنف فيه بعده ابن قتيبة) بصيغة التصغير وهو شيخ الشيخين (والطحاوى) وهو امام جليل من علماء الحنفية و اسم كتابه مشكل الأخبار و معانى الآثار (وغيرهما) قال ابن خزيمة لا عرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنده شىء فليأتى به لأولف بينهما (٢) (وان لم يمكن الجمع بغير تعسف فلا يخلوا اما ان يعرف التاريخ اولاً) حق المبارة فى المتن والا لمقابلته فيه لقوله فإن امكن كذا قال بعض المحققين (٣) . فإن عرف التاريخ (وثبت المتأخر) يحتمل المطف والحال به (او بأصرح) منه كنصه عليه السلام على نسخ احد الخبرين . ولعله اراد بمعرفة التاريخ معرفة زمان ورود الحديث بالعينين والاثبات المتأخر " مستلزم لكون المتأخر " فى زمان متأخر عن زمان الحديث المتقدم . (٤) وفى هذه العبارة اشارة الى ان المحط ثبوت المتأخر وذكر معرفة التاريخ لكون ثبوت المتأخر

(١) يقول الشيخ على القارى : وكان مأخذ كلامه قول صاحب النهاية تحت حديث لا يورد معرض على مصحح كأنه كره ان يظهر بحال المصحح ما ظهر بحال المريض فيظن انها اعدتها فيأثم بذلك . هـ . يعنى فيظن انها اعدتها بطبعها لقوله فيأثم بذلك الخ . راجع شرحه ص ١٠٠ طبع تركيا .

(٢) قلت : وقد نقله الشيخ على القارى ايضا يعينه .

(٣) قلت : اصل العبارة هكذا : فيه حزاة فانه جعله متنا مقابلاً لقوله فى المتن : فان امكن . وحق العبارة أن يقابله لقوله : والا ولهذا غير الاسلوب فى الشرح وجعل مقابلاً لقوله : وإن لم يكن وجعل قوله أولاً مقابلاً لقوله إما أن يعرف . راجع شرح العلامة القارى ص ١٠١ .

(٤) كذا فى س و م ولم توجد العبارة المعلمة فى نسخة من .

غالباً يكون بها (فهو) أى المتأخر (الناسخ والآخر) أى المتقدم (المنسوخ فيما يقبل النسخ) .
 (والنسخ رفع تعلق حكم) انما قال تعلق حكم لأن نفس الحكم قديم لا يرتفع . والمراد
 بالحكم خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء او التخيير فيخرج الاختيار عن الأمم الماضية
 والأمور المستقبلية وما يتعلق بالوعد والوعيد (شرعى) خرج به المباح بحكم الأصل فإنه ليس
 بحكم شرعى كذا قال بعض الشارحين . وقال بعض المحققين وفيه بحث لأن حكم اباحة الأشياء انما علم
 بالشرع كقوله تعالى (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً ونحوه من قوله تعالى كلوا واشربوا
 وجعلنا نومكم سباتاً وجعلنا الليل لباساً وجعلنا النهار معاشاً انتهى (١) وقد نقلنا فى رسالتنا المسماة
 بالحق المبين عن اصول السرخى و كشف المنار ان آية خلق لكم ما فى الارض جميعاً دالة على
 الإباحة الأصلية (بدليل شرعى متأخر عنه) خرج به بيان المجمال والإستثناء ونحوهما مما هو
 متصل بالحكم مبين لغايته او منفصل عنه مخصص لعموم او مفيد لإطلاق اذ لا تأخر فيها (والناسخ
 مادل على الرفع المذكور وتسميته ناسخاً مجاز) من باب اضافة الفعل الى السبب وكونه مجازاً
 بحسب الأصل والا فهو حقيقة عرفية (لأن الناسخ فى الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى ويعرف
 المنسخ بأمور أصرحها ما ورد فى النص كحديث بريدة فى صحيح مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور
 الا فزوروها فإنها تذكرة الآخرة ومنها ما يجزم الصحابى بأنه متأخر كقول جابر كان آخر
 الأسرى من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسته النار اخرجهم اصحاب السنن ومنها ما يعرف
 بالاربخ وهو كثير كحديث شداد بن اوس وغيره ان رسول الله ﷺ قال افطر الحاجم والمحجوم
 وحديث ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى ﷺ احتجم وهو صائم فقد بين الشافعى رحمه الله ان الثانى ناسخ
 للأول لأنه كان فى سنة عشر والأول فى سنة ثمان .

(و ليس منها ما يرويه الصحابى المتأخر الإسلام معارضاً للمتقدم عليه لاحتمال ان يكون
 سمعه من صحابى آخر أقدم من المتقدم المذكور او مثله فأرسله لكن ان وقع النص بسمع سماعه له
 من النبى ﷺ فينتجه ان يكون ناسخاً بشرط ان يكون المتأخر لم يتحمل من النبى ﷺ شيئاً قبل اسلامه)
 فإنه لو تحمل عنه قبل اسلامه و رواه بعد اسلامه جاز ولا يهد من قبل آخر وهو ان يكون المتقدم
 عليه مات قبل اسلام المتأخر او ثبت عدم لقائه للنبى صلى الله عليه وسلم بعد اسلام المتأخر وإلا
 فيجوز ان يكون متأخر الإسلام سمع من النبى صلى الله عليه وسلم متقدماً عن متقدم الإسلام .
 ولعل المصنف ترك هذا القيد او ضوح اعتباره . وبما ذكر ظهر أن ما قال الشيخ الإمام محى السنة

(١) قلت: اختلاف النسخ فى بعض المجتئين كما مر والمراد منه الشيخ على القارى . راجع شرحه ص ١١٢ .

البغوى من أن الحديث المروى عن طلق بن على وهو انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ قال هل هو الا بضعة منك منسوخ لأن ابا هريرة رضي الله عنه اسلم بعد قدوم طلق وقد روى ابو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا افضى احدكم بيده الى ذكره ليس بينه وبينها شيء فليتوضأ رواه الشافعى رحمه الله والدارقطنى غير تام. و ان فرض ان طلقا لم يرجع مرة ثانية لأن ابا هريرة رضي الله عنه لم يصرح بالسماع نعم يمكن ان يقال ان رواية ابي هريرة رضي الله عنه على الفرض المذكور تكون مرجحة على تلك الرواية لأنه ظاهر فى التأخر و ان احتمال التقدم بأن سمعه من صحابي آخى يكون سماعه متقدماً وهذا الظهور و ان لم يقتض النسخ لكنه يدل على الترجيح فيحتاج فى الرفع الى ما ذكروا ان فى حديث ابي هريرة رضي الله عنه ضعف لأن فى سنده يزيد بن عبد الملك.

(و اما الإجماع فليس يناسخ بل يدل على ذلك) مما يعرف به النسخ ايضا.

(و ان لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما يمكن ترجيح احدهما على الآخر به جه من وجوه الترجيح الترجيح فى اللغة جعل الشيء راجحاً و فى الاصطلاح اقتران الامارة بها يقوى بها على معارضتها وقد سرد منها الحازمى فى كتابه النسخ والنسخ خمسة مع اشارته الى زيادتها و بلغ بها غيره زيادة على مائة (المتعلقة بالمتن) كأن يكون مدلوله الحظر على ما مدلوله الإباحة للاحتياط (أو بالإسناد) ككونه بإسناد انصف بالأصحية مثلاً و كأن يكون راوى احد الحديثين اكثر عدداً من الأخير عند غير علمائنا الحنفية اوله زيادة ثقة.

ثم لا يخفى ان هذا الكلام يدل على انه قد يكون احد الخبرين المقبولين راجحاً والآخر مرجوحاً و قد قال سابقاً فإن خولف بأرجح منه فالراجح المحفوظ و مقابله الشاذ و بين هذين الكلامين تناف الا ان يقال ان المخالفة ان كانت فى متن واحد فالأمر كما ذكر سابقاً ان المرجوح شاذ، و ان كانت فى متون متعددة فالأمر كما يدل عليه هذا الكلام ان الراجح والمرجوح كلاهما مقبولان ولا بد من تفسير المتن الواحد والمتعدد حينئذ فى هذا المقام و سيجىء فى بحث المضطرب مزيد بسط لهذا الكلام.

(اولاً فإن امكن الترجيح تعيين المصير اليه و الا فلا فصار ما ظاهره التعارض) قيد بالظاهر اذ لا يتعارض النصان فى الواقع (واقمنا على هذا الترتيب الجمع ان امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ فالترجيح) ان تعيين هكذا قال ابن الصلاح فى كتابه و من تبعه. واختلف عبارات علمائنا الحنفية فى الفوضيخ ما حاصله ان الدليلين المتنافيين إن كان احدهما اقوى من الآخر بما هو غير تابع كالنص مع

القياس أو هو صف تابع كخبر الواحد الذى يرويه عدل فقيه مع الخبر الذى يرويه عدل غير فقيه
ففى صورتين العمل بالأقوى وترك الآخر واجب والا فإن علم التاريخ يكون المتأخر ناسخاً للمتقدم
وإلا يطلب المخلص أى بدفع المعارضة و يجمع بينهما ما أمكن انتهى و ظاهره تقديم الترجيح ثم
النسخ ثم الجمع.

وفى اصول السرخسى فأما بيان المخلص عن المعارضات فتقول يطلب أولاً هذا المخلص من
نفس الحجة فإن لم يوجد فمن الحكم فإن لم يوجد فباعتبار الحال فإن لم يوجد فبمعرفة التاريخ
نصاً فإن لم يوجد فبدلالة التاريخ انتهى و مقتضاه تقديم الترجيح ثم الجمع ثم النسخ. (١)

وفى التحرير لابن الهمام حكمه النسخ ان علم المتأخر والترجيح ثم الجمع ثم قال وقد يقدم
الجمع لقولهم الإعمال أولى من الإهمال وهو فى الجمع لكن الاستقراء خلافه انتهى.

وقال الملا الهداد فى شرح البزدوى: التوفيق مقدم على الترجيح وذكر ابن الهمام وملا
الهداد كل لدعواه متمسكات كثيرة بطول الكلام بذكرها وما يتعلق بها تعديلاً و جرحاً فلذا تركناه.

(ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين والتعير بالتوقف أولى من التعير بالتساقط) كما اشتهر
على الألسنة اذا تعارضا تساقطا (لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر أنها هو بالنسبة للمعتبر)
قيل الأولى الى المعتبر ذكره بعض الفضلاء (٢) (وفى الحالة الراهنة) أى الحاضرة (مع احتمال ان يظهر
لغيره ما خفى عليه والله اعلم ثم المردود و موجب الرد) أى مقتضاه و حكمه المرتب عليه
وهو حرمة العمل به وقال بعض الشارحين أى ما يجب الرد بسببه وعو فوات صفة القبول اعنى
العدالة والضبط وغيرهما انتهى (٣) (اما ان يكون لسقط) باللام وفى نسخة بالهاء ثم ان كان
السقط بمعنى غيره يسقط فامضاف محذوف أى سقوط سقط وان كان بمعنى السقوط فلا حاجة اليه كذا
قال بعض المحققين (من اسناد) على اختلاف انواع السقط كما سياتى (او طعن فى راو على اختلاف
وجوه الطعن اعم من ان يكون الأمر يرجع الى دبابة الراوى او الى ضبطه موجبا للندح) فى احاديثه
كله او فى خصوص حديث من احاديثه متنا او اسنادا اذ لوجعل مخصوصاً بالطعن القادح فى الكل
لخرج الطعن بالاضطراب فى حديث مخصوص و يكونه معللاً و امثالهما.

(فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند) أى اوائله (من) تصرف (مصنف او من آخره) أى

(١) قلت: لفظ التقديم و رد فى م ولم يوحد فى ص و س.

(٢) اختلاف النسخ كما مر - والمراد منه الشيخ على التارى. و "قيل" من عبارة القارى. راجع شرحه ص ١٠٥.

(٣) المراد منه الشارح القارى رج. راجع شرحه ص ١٠٦.

الإسناد و لعله اراد السند بقريته ذكره سابقاً (بعد التامهي او غير ذلك) اي غير ما ذكر من اقسامين بأن يكون من اثناء السند فهو مجرور و يحتمل ان يجعل مرفوعاً معطوفاً على ان يكون قال التلميذ اي بأن يكون السقط من الأثناء او من المبادئ من غير تصرف مصنف انتهى و ظاهره اعتبار مفهوم قوله من تصرف مصنف و في بعض الحواشي مما حاصله لم اقف على هذا الاعتبار لغير التلميذ والذي يظهر ان التقييد به الغالب لا لإخراج المذاكرة (فالأول المعلق) مأخوذ من تعليق الجدار و تعليق انطلاق و نحوهما لأن سقوط الراوى مانع من اتصال الحديث كما ان تعليق الجدار مانع من اتصاله بالأرض و تعليق الطلاق من الاتصال بين الزوج والزوجة ان وجد الشرط (سواء كان الساقط واحدا ام اكثر) و في بعض النسخ او اكثر اي على التوالي ولم يشترط صيغة الجزم فلعله اختار مذهب من تأخر عن ابن الصلاح كالنووي والمزني فالتعليق عندهم بصيغة الجزم كقال فلان و روى فلان و بصيغة التمريض كيروى او يذكر واما ابن الصلاح فقال: لم أجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط عنه بعض رجال الإسناد من وسطه او من آخره ولا فيهما ليس فيه جزم كيروى أو يذكر انتهى. (١)

(و بينه وبين المعضل الآتي ذكره عموم و خصوص من وجه فمن حيث تعرف المعضل بأنه سقط منه اثنان فصاعداً يجتمع مع بعض صور المعلق) وهو فيما اذا كان الساقط اثنان فصاعداً من مبدأ السند من تصرف مصنف (ومن حيث تقييد المعلق بأنه من تصرف المصنف من مبادئ السند يفترق) اي المعضل (منه) اي من المعلق اي يصدق الأول دون الثاني او يفترق المعلق من المعضل بأن لا يصدق الأول مع صدق الثاني (وهو) اي المعضل (اعلم من ذلك) لجواز ان لا يكون من اوائل السند فيصدق المعضل دون المعلق واما مجرد المعلق بدون المعضل فهو ان يكون الساقط من مبادئ السند من تصرف مصنف واحد لا اكثر.

(ومن صور المعلق ان يحذف جمع السند و يقال مثلاً قال رسول الله ﷺ و منها لا يحذف الا الصحابي او الا التامهي والصحابي معاً او الا التابعي فقط) قال بعض المحققين ما حاصله انه وجه بعض لعدم استثناء المصنف التابعي فقط مع انه لم يشترط التوالي في المعلق فيصدق ظاهر تعريفه على ما حذف اول سنده و آخره ايضاً بأنه مرسل فينبغي ان لا يكون معلناً بقريته المقابلة

(١) قلت: ما ذكره العلامة السندی هو خلاصة كلامه و اجل العبارة هكذا قلت: ولم اجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الاسناد من وسطه او من آخره ولا في مثل قوله "يروى عن فلان و يذكر عن فلان" وما اشبهه مما ليس فيه جزم على من ذكر ذلك عنه بانه قاله و ذكره. راجع علوم الحديث للإمام ابن الصلاح ص ١٦٣ بتحقيق نورالدين عتر.

وفيه انه لا يلزم من حذف الصحابي ان يكون مرسلًا لأنه ما سقط الراوى من آخره فقط (١) وفيه انه قال فى الألفية و مرفوع تابع على المشهور مرسل انتهى (٢) وهذا اعم من ان يكون السقط فى اول الإسناد و اثناؤه ايضا اولا و لذا قال السخاوى فى شرح الألفية بعد ذكر هذا التعريف : و نقل الحاكم تقييدهم له باتصال سنده الى التابعى انتهى .

(و منها ان يحذف من جدته و يضيفه الى من فوقه فإن كان من فوقه شيئا لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقا اولا والصحیح فى هذا التفصيل فإن عرف بالنص او الاستقراء ان فاعل ذلك، مدلس قضى به و لا فتعلق) وهذا الكلام منه يقتضى ان يكون التعليق مختصا بسقط لا يكون على سبيل التدليس . فإطلاق قوله إما ان يكون من مبادئ السند مقيد بما لا يكون خفيا . ثم انه يرد على ما ذكره من التفصيل انه مخالف لما سياتى من قوله والثانى المدلس فإنه يقتضى ان يكون السقط الخفى وهو السقط مع المعاصرة مطلقا مقتضيا للتدليس و مقتضى هذا التفصيل ان يكون اسقاط مصنف شيخه غير موجب للتدليس الا اذا عرف من طريق آخر ان فاعل ذلك، مدلس و قد اشار المصنف فى تعليق التعليق و فى مقدمة فتح البارى الى مثل هذا السؤال مع الجواب حيث قال فيها ما يجمعه اذا عاق البخارى الحديث عن شيوخه الذى سمع منهم فقد ذكر ابن الصلاح ان حكم قال حكم عن و ان ذلك، محمول على الاتصال ثم اختلف كلامه فى موضع فمثل التعليق فى البخارى بأمانة يذكر فيها شيوخ البخارى كالقنعينى . والمختار الذى لا يحيد عنه ان حكمه مثل غيره من التعليقات فإنه و ان قلنا يفيد الصحة لجزمه فقد يحتمل انه لم يسمعه من شيخه الذى علق عنه دليل انه علق عدة احاديث عن شيوخه الذين سمع منهم ثم اسندها فى موضع آخر من كتابه بواسطة بينه و بين من عاق منه و قد رأيت عاق فى تاريخه عن بعض شيوخه و صرح بأنه

(١) قلت: المراد منه الشيخ على القارى: واختلاف النسخ كما مر غير مرة. و عبارته هكذا: ولم يستثن التابعى فقط مع انه لم يشرط التوالى فى المعلق. فيصدق ظاهر تعريفه على هذه الصورة التى حذف آخره اى الصحابى و اوله ايضا بناء على ان معنى المرسل ما سقط من آخره ما بعد التابعى اى يذكر التابعى و يحذف ما بعده فينبغى ان لا يكون المعلق كذلك بقرينة المقابلة. وفيه ان المرسل هو ما سقط من آخره فقط كما مر فلا يشمل المرسل هذه الصورة التى حذف آخره و اوله فتكون داخلة فى المعلق - راجع شرحه ص ١٠٨ طبع تركيا .

(٢) كامل البيت هكذا: مرفوع تابعى على المشهور - مرسل او قيده بالكبير و قال الناظم العلام فى شرحه: اختلف فى حديث المرسل فالمشهور انه ما رفعه التابعى الى النبى صلى الله عليه وسلم سواء كان من كبار التابعين كعبيد الله بن عدى بن الخيار و قيس بن ابي حازم و سعيد بن المسيب و أمثالهم ام من صغار التابعين كالزهرى ... والقول الثانى ما رفعه التابعى الكبير الى النبى صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قوله أو قيده بالكبير. راجع الألفية و شرحه للمؤلف العراقى. ص ٢٤ الجزء الاول، طبع بصرى.

لم يسمعه منه فقال فى ترجمة معاوية قال إبراهيم بن موسى فيها حدثونى عنه عن هشام بن يوسف فذكر خبراً و لكنى ليس ذلك، مطرداً فى كل ما أورده بهذه الصيغة لكن مع هذا الاحتمال لا يحمل (١) جميع ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمعه من شيخه ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلساً عنهم فقد صرح الخطيب وغيره بأن لفظ قال لا يحمل على السماع الا فيمن عرف من عادته أنه لا يطلق ذلك، إلا فيما سمع فاقضى ذلك، أن من لم يعرف من عادته ذلك، كان الأمر فيه على الاحتمال والله اعلم انتهى.

اقول حاصل هذا الجواب ان من لم يستعمل قال دائماً فى السماع بل تارة كذا و تارة كذا كالبخارى لا يحكم عليه بحكم (٢) مطرد بل الأمر فيه على الاحتمال فلا يلزم من استعمال قال فيها لم يسمعه من شيخه التدليس و بهذا خرج الجواب عن عدم القضاء بالتدليس على من لم يعرف تدليسه واستعمل قال فيها لم يسمعه من شيخه ولم يعرف من عادته أنه لا يستعمل الا فيمن سمعه اما من عرف من عادته بذلك، او استعمل لفظاً آخر ظاهره السماع فيها لم يسمعه من شيخه فالإشكال به باق. ثم ان مقتضى ما نقلناه عنه أنه لم يختر فى قال مذهب ابن الصلاح ومن تبعه من ان حكم قال حكم عن بل مذهب الخطيب لكن يخالفه فى الظاهر ما سيجى فى هذا الشرح فى صيغ الأداء بعد بيان ما يتعلق بهن وهذا مثل قال وذكر وروى.

(انما ذكر التعاقب فى قسم المردود للجهل بحال المنحذوف) لكونه غير معلوم العدالة والضبط (وقد يحكم بصحته ان عرف أن يجى مسمى من وجه آخر فإن قال جميع من احذفه ثقات جاءت مسألة التعديل على الإبهام و عند الجمهور لا يقبل حتى يسمى) لاحتمال ان يكون ثقة عنده دون غيره. فإذا ذكر بعلم حاله وقيل يكفى. قاله امام الحرمين بشرط ان يكون المعدل من الأئمة المرجوع اليهم فى الجرح والتعديل وغيره كذا فى جامع التحصيل فى احكام المراسيل و نقله ابن الصباغ فى العدة عن ابى حنيفة رحمه الله كذا قال السخاوى فى شرح الفية العراقى و هو مقتضى اصول البزدوى و سيجى تصريح صاحب التوضيح به فلذا قال التلميذ معترضاً على تعليل الجمهور وهذا ليس بشئ لأنه تقديم للجرح المتوهم على التعديل الصريح فاعتراض بعض المحققين (٣) عليه بقوله و فيه ان التعديل الصريح على المجهول كذا تعديل انتهى مبنى على عدم الاطلاع

(١) كذا فى ص و س و فى م "يحتمل".

(٢) لم يوجد قوله عليه بحكم فى ص و س و اوردته من نسخة المخطوم.

(٣) اختلاف النسخ كما مر. والمراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ١٠٨ طبع تركيا.

على المذهب وكيف يكون هذا التعديل كلاً لتعديل مع حجية الإرسال عندهنا وليس فيه إلا تعديل المحذوف المبهم حكماً فلما قبل ذلك فالصريح بالطريق الأولى ولذلك قال السخاوي رحمه الله وهو أي كون هذا التعديل كافياً قياساً على قول من يحتاج بالمرسل من أجل أن المرسل لو لم يحتاج بالمحذوف لما حذفه فكأنه عدله بل هو في مسئلتنا أولى بالقبول لتصريحه فيها بالتعديل انتهى وفي المسئلة قول ثالث في الفية العراقية. وبعض من حقق لم يروه من عالم في حق من قلده (لكن قال ابن الصلاح هنا أن وقع الحذف في كتاب التزم صحته كالبخاري فما أتى فيه بالجزم دل على أنه ثبت أسناده عنده) وهذا لا يخالف ما تقدم من عدم قبول التعديل على الإبهام . وإنما يخالفه ثبوت صحة ذلك الحديث بالإنزام لمصنف صحة الكتاب عنده غيره . فاندفع ما قال بعض المحققين: (١) أن الجمهور إذا لم يقبلوا تصريح راوي المعلق بأن جميع من حذفه ثقات، وكذا قول من يقول حدثني الثقة كيف يقلون من التزم صحة كتابه و يذكر فيه تعليقات ولم يصرح بأن تعليقه صحيح أم لا فإنه لو صرح به لكان من قبيل ما سبق.

(وإنما حذف لغرض من الأغراض) كالاقتصار أو حذف التكرار أو اسناد معناه في الكتاب أو عدم كونه على شرطه (وما أتى فيه بغير الجزم ففيه مقال) قال ابن الصلاح : وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم مثل روى عن رسول الله ﷺ كذا وكذا وفي الباب عن النبي ﷺ كذا وكذا فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك ، عمن ذكر عنه . لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف ومع ذلك فلا يراد له في أثناء الصحيح مشرب بصحة أصله أشعاراً بونس به و يركن إليه والله أعلم انتهى (وقد أوضحت أمثلة ذلك في النكت على ابن الصلاح) . (٢)

(والثاني وهو ما يكون السقط فيه من آخره) بعد التامع هو المرسل و صورته : أن يقول التامع سواء كان كبيراً أو صغيراً : قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا أو فعل كذا أو فعل كذا أو فعل كذا ونحو ذلك) وللمرسل معنيان آخران ما ذكره المصنف أكثر استعمالاً منهما . أحدهما

(١) اختلاف النسخ كما مر والمراد منه الشيخ على القاري . راجع شرحه ص ١٠٩ طبع تركيا .
(٢) بضم النون وفتح الكاف اسم كتاب للمصنف مشتمل على اعتراضات أوردها على ابن الصلاح كذا قال الشيخ على القاري في شرحه ص ١٠٩ قلت هذا الكتاب موجود في دار كتبي نقله لي الصديق المعظم الناضي فتح الرسول النظاماني من نسخة خطية لدار كتب دار الرشاد بيرجهندو لصاحب العلم السيد محب الله : وقلت : اسم الكتاب : الإفصاح عن نكت ابن الصلاح . أنا طالعت المُلَقات الوفيرة في أصول الحديث لأعلام كبار من المحدثين ولم أجدها فيها من نواذر التحقيقات مثل ما وجدتُها في الإفصاح . أبو سعيد السندي .

تقييد التابعي بالكبير ذكره في الألفية وغيره تبعا لما قال ابن عبد البر في مقدمة التمهيد فإنه قال المرسل أو قعوره بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ ومثل بجماعة منهم قال وكذلك من دونهم وسمى جماعة قال وكذلك وسمى من دونهم أيضا ممن صح له لقاء جماعة من الصحابة ومجالستهم قال ومثله أيضا مرسل من دونهم. فأشار بهذا الأخير إلى مراسيل صفار التابعين. ثم قال: وقال آخرون لا، يعني لا يكون حديث صفار التابعين مراسلا بل يسمى منقطعا (١). وأشار ابن الصلاح إليه بقوله وصورته التي لا خلاف لأحد فيها حديث التابعي الكبير، لكن قال المصنف لم أر التقييد الكبير صريحا عن أحد.

و ثانيهما ما سقط راو من سنده سواء كان في أوله أو آخره بينهما واحدا أو أكثر وهو المعروف في الفقه وأصوله وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب كذا قال ابن الصلاح. قال العراقي في شرح الألفية: وسبغى في فصل التدليس أن ابن القطان قال: الإرسال روايته عن لم يسمع منه. فعلى هذا من روى عن سمع منه ما لم يسمع منه بل بينه وبينه واسطة ليس بإرسال بل هو تدليس. وعلى هذا فيكون هذا قولاً رابعا في حد المرسل انتهى.

(وانما ذكر في قسم المردود للجعل بحال المحذوف. لأنه يحتمل أن يكون صحابيا ويحتمل أن يكون تابعيا وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفا ويحتمل أن يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر) وعلى الأول أيضا يحتملها لكن المراد بيان سبب الذكر في المردود فلا حاجة فيه إلى بيان الاحتمالات. (وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدد الاحتمال أما بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهاية له) أي فلا ضابط له ولا تعدد التابعين متناه (واما بالإستقراء فإلى ستة أو سبعة) .

قال البقاعي: أو هذا للشك لأن السند الذي ورد فيه سبعة انفس اختلفوا فيه بل هو صحابي أو تابعي فإن ثبت صحبته كان التابعيون في السند ستة والافسبعة. وذلك لأن الخطيب صنف في ذلك فروى عن شخص من التابعين بينه وبين امرأة أبي أيوب ستة عن أبي أيوب فقال الخطيب أن كانت امرأة أبي أيوب صحابية فهم ستة والافسبعة والله تعالى أعلم. (وهو) أي هذا العدد (أكثر

(١) قلت: ترك الشارح العلام بعض عبارته وهي هذه: لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد أو الاثنين فأكثر روايتهم عن التابعين وإلى هذا الاختلاف أشار ابن الصلاح الخ. قلت: المراد من المصنف الحافظ ابن حجر حيث يقول الحافظ السخاوي بعد نقل عبارة مقدمة التمهيد: قال شيخنا ولم أر التقييد بالكبير صريحا عن أحد نعم قيد الشافعي المرسل الذي يقبل إذا اعتضد كما سيأتي اهـ. راجع شرح السمناوى للألفية ص ٥٣، طبع القديم.

ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فإين عرف من عادة التأهي انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور العلماء الى التوقف في قبوله ورده. واختاره جماعة كثيرة من ائمة الجرح والتعديل كيجي بن سعيد القطان وعلى ابن المديني قبوله كما في جامع التحصيل (١) ثم ان التوقف في القبول والرد على قول الجمهور يوجب الرد فهو مردود بالنفسير الذي ذكره المصنف في قوله وفيها المقبول والمردود اذ لم يترجح صدق المخبر به والا يقبل ذلك ولذا قال بعض العارفين وانه لا يقبل لبقاء الاحتمال المذكور انتهى. ففسر التوقف بعدم القبول.

و ظهر بها ذكرنا انه لا غبار على كلام بعض العارفين (٢) وان قرئ بالفتح كما ظن بعض المحققين راندفع ما قال و يرد على المصنف انه لا يصح جعله قسما من المردود القطعي على مذهبهم (لبقاء الاحتمال) ان اراد بقوله فإين عرف من عادة التأهي انه لا يرسل الا عن ثقة من عرف من عادته ذلك باخباره فالاحتمال يجوز ان يكون ثقة عنده لا فسي نفس الأمر و ان كان المراد به من عرف من عادته ذلك بالتتابع فسي كلامه لا بناء على قوله كما هو ظاهر العبارة واختاره بعض المحققين فالاحتمال جواز ان يكون هذا الإرسال بخصوصه من غير عادته لكن كون التوقف في هذه الصورة قول الجمهور لا يخلو عن نوع توقف لما يعلم من كلام العلائي في جامع التحصيل ان مقتضى كليانهم ان جمهور ائمة الحديث يقبلون مرسله لعدم احتمال كونه ثقة عنده دون غيره بخلاف من اخبر عن نفسه.

(وهو احد قرلى احمد) قال بعض المحققين اى غير المشهور عنه (٣) (وثانيهما وهو قول مالك

(١) قال في كشف الظنون : جامع التحصيل في احكام المراسيل للشيخ صلاح الدين ابى خليل كيكلى العلائي الحافظ المتوفى سنة ٦١٠هـ احدى وستين و سبع مائة مجلد صغير الحجم رتب على ستة ابواب الاول في تحقيق المرسل الثانى في مذاهب العلماء فيه الثالث في الاحتجاج به الرابع في فروع كثيرة الخامس في مراسيل الخفى السادس في معجم الرواة المحكوم على روايتهم بالارسال. ذكر انه لخصه من تهذيب الكمال و مختصره. فرغ في شوال سنة ٦٤٠هـ راجع كشف الظنون ج ١ ص ٣٦٠ طبع التديم:

(٢) قلت : المراد منه الشيخ على القاري. و عبارته تحت قول المتن (لبقاء الاحتمال) هكذا : اذ يجوز ان يكون ثقة عنده لا في نفس الامر كذا قيل وهو غير صحيح اذ الكلام مبنى على فرض انه لا يرسل الا عن ثقة. و علم هذا من دابه بالتتابع في نقله لابناء على قوله. فالصواب ان يقال : لبقاء احتمال ان يكون هذا الارسال بخصوصه من غير عادته. ومال شارح الى التوقف و انه لا يقبل و ظاهره مناف للتوقف ان قرئ بفتح انه و اما اذا قرئ بكسر انه فله وجه هو ان التعليل انما هو لعدم قبول المستلزم لعللة عدم الرد وهو بقاء الاحتمال اذ لا يصح الاستدلال مع وجود الاحتمال نفيا و اثباتا - راجع شرحه ص ١١٢ طبع تركيا.

(٣) المراد منه الشارح القاري المكي، راجع شرحه ص ١١٢.

والكوفيين يقبل مطلقاً) قال ابن الصلاح: وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذى استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث و نقاد الأثر، و تداولوه فى تصانيفهم. وفى صدر صحيح مسلم: المرسل فى اصل قولنا وقول اصل العلم بالإخبار ليس بحجة. وابن عبد البر حافظ المغرب ممن حكى ذلك جماعة من اصحاب الحديث. والاحتجاج به مذهب مالك و ابى حنيفة و أصحابهما فى طائفة والله تعالى اعلم انتهى.

ثم ان ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى تخصيص قول مالك والكوفيين و احمد فى احد الروایتين بقبول المرسل الذى ذكره وهو مرسل التابعى. وليس الأمر كذلك فى قول الكوفيين: ففى التوضيح: فمرسل الصحابي مقبول بالإجماع و يحمل على السماع. ومرسل القرن الثانى والثالث لا يقبل عند الشافعى رحمه الله إلا أن يثبت اتصاله من طريق آخر كراسيل سعيد بن المسيب. قال: لأنى وجدتها مسانيد للجهل بصفات الراوى التى بها يصح الرواية و يقبل عندنا وعند مالك رحمه الله وهو فوق المسند لأن الصحابة ارسلوا. وقال البراء ما كل ما نحدثه سمعناه من رسول الله ﷺ، وانما حدثنا عنه لكننا لانكذب و لأن كلامنا فى إرسال من لو اسند لا يظن به الكذب، فلأن لا يظن به الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى. والمعتمد انه اذا وضع له الأمر طوى الاسناد و عزم و اذا لم يتضح نسبه الى الغير ليحمله كما حملة ولا هاس بالجهالة لان المرسل اذا كان ثقة لا يتهم بالغفلة عن حال من سكت عنه. الا ترى انه لو قال اخبرنى ثقة تقبل مع الجهل ولا يعزم ما لم يسمعه من الثقة. و مرسل من دون هؤلاء يقبل عند بعض اصحابنا و يرد عند البعض لأن الزمان زمان الصدق والكذب إلا أن يروى الثقات مرسله كما روى سنده مثل إرسال محمد بن الحسن و امثاله انتهى.

وفى جامع التحصيل فى احكام المراسيل فى الباب الأول وقد قال الحاكم: و اما مشايخ اهل الكوفة فكل من أرسل الحديث من التابعين و أتباع التابعين من العلماء فإنه عندهم مرسل يحتج به انتهى.

و اما قول مالك فاختلف العبارات فى نقله فقد صرح المصنف فى المكت بتخصيص قول مالك و احمد فى احدى الروایتين عنه بمرسل التابعى وكذا صرح فى جامع التحصيل فى احكام المراسيل فى الباب الثانى بهذا التخصيص حيث قال: وثالثها اختصاص القبول بالتابعين فيها ارسلوه على اختلاف طبقاتهم. وهذا هو الذى يقول به مالك و جمهور اصحابه و كل من يقبل المرسل من اهل الحديث انتهى.

و صريح ما ذكرنا من التوضيح عدم التخصيص و مثله في التحرير و يؤيده اختيار ابن الحاجب في مختصر المنتهى تعميم قبول المرسل الذي فسره بقول غير الصحابي قال رسول الله ﷺ كذا اذا كان المرسل من ائمة النقل. و قال في جامع التحصيل بعد هذه العبارة التي نقلناها منه ثم من ألحق بالمرسل ما سقط في اثناء اسناده رجل واحد غير الصحابي يقبله ايضا كما يقبل المرسل و هو مقتضى مذهب المالكية في احتجاجهم ببلاغات المؤطا و منقطعاته وهو الذي اضاف ابو الفرح القاضي الى مالكا، و نصره و انتهى.

و نقل ايضا في جامع التحصيل في الفصل الثاني قول عيسى ابن اهان و اختيار ابى بكر الرازي وغيره في قبول مرسل القرن الثاني والثالث و بعدهما ان كان المرسل من ائمة النقل قبول مرسله و الا فلا ثم قال و قال القاضي عبد الوهاب المالكي: و هذا هو الظاهر من المذهب عندي انتهى.

ثم ان العمل بالمرسل حكاه النووي في شرح المذهب عن كثير من العلماء و اكثرهم قال و نقله الغزالي عن الجسائري. و قال ابوداود في رسالته: و اما المراسيل فقد كان اكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى مثل سفيان الثوري و مالكا و الأوزاعي، حتى جاء الشافعي رحمه الله قال فتكلم في ذلك و تابعه عليه احمد وغيره كذا قال السخاوي رحمه الله في شرح الالفية.

و ذكر محمد بن جرير الطبري: ان التابعين اجمعوا بأسرهم على قبول المراسيل، ولم يات عنهم إنكاره ولا على احد من الأئمة بعدهم الى راس اليمانيين. حكاه الحافظ السيوطي في شرح نظم الدرر.

ثم ان السخاوي قال في شرح الفية العراقية: ثم اختلفوا اى من قبل المرسل اهو اعلى من المسند او دونه او مثله و يظهر فائدة الخلاف عند التعارض. والذي ذهب اليه احمد و اكثر المالكية و المحققون من الحنفية كالطحاوي و ابى بكر الرازي تقديم المسند. قال ابن عبد البر شبهوا ذلك بالشهود لكون بعضهم افضل حالا من بعض واقعد و اتم و ان كان الكل عدولا جازى الشهادة انتهى.

و القاياون بأنه أرجح من المسند وجهوه بأن من اسند فقد احوال على إسناد و النظر في احوال رواته و البحث عنهم، و من ارسل مع علمه و دينه و امانته و ثقته فقد قطع لك بصحته و كفاى النظر فبه انتهى كلام السخاوي.

و ممن ذهب الى ترجيح المرسل عيسى بن ايان ففى اصول البزدوى (١): وهو فوق المسند كذلك ذكره عيسى بن ايان انتهى.

واما من قال بالمحاالة بينهما فهو محمد بن جرير الطبرى و ابو الفرج السالكى و ابو بكر الابهري احد أئمة المالكية هكذا فى جامع التحصيل فى احكام المراسيل .

(وقال الشافعى رحمه الله يقبل أن اعتضد بمجيبته من وجه آخر يباين الطريق الأولى) بأن كان شيوخهما مختلفه . وفى نسخة الأول لأن الطريق يذكر و يؤنث (مسندا كان الثانى او مرسل) رسوا كان صحيحا او حسنا او ضعيفا ذكره الشيخ زكريا كذا قال بعض المحققين (٢)

ثم ان الشافعى رحمه الله لم يقتصر فى قبول المرسل على ما ذكره المصنف بل ذكر لقبوله طرقا اخرى ايضا فإنه قال : والمنقطع مختلف فمن شاهد اصحاب رسول الله ﷺ من التابعين فحدث حديثا منقطعا عن النبى ﷺ اعتبر عليه بأمر : منها ان ينظر الى ما ارسل من الحديث فإن شركه الحفاظ السامونون فأسندوه الى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى عنه كانت هذه دلالة واضحة على صحة ما قيل عنه و حفظه ، وان انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قيل ما انفرد به ذلك و يعتبر عليه بأن ينظر بوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة يقوى له مرسله و هى اضعف من الأولى و إن لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما يروى عن بعض اصحاب النبى ﷺ قولاً له . فإن وجد ما يوافق ما روى عن رسول الله ﷺ كان فى هذه دلالة على انه لم يوخذ مرسله الا عن اصل يصح ان شاء الله تعالى وكذلك بأن وجد عوام من اهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ثم يعتبرون عليه بأن يكون اذا بسمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه و يكون اذا شرك احدا من الحفاظ فى حديثه لم يخالفه فإن خالفه و وجد حديث انقص كانت فى هذه دلالة على صحة مخرج حديثه و متى خالف ما وصفت اضر بحديثه حتى لا يسمع احدا قبول مرسله قال وإذا وجدت الدلائل لصحة حديثه بها وصفت احببنا ان نقبل مرسله ثم قال فأما من بعد كبار التابعين فلا اعلم احدا يقبل مرسله

(١) قلت : عبارة الامام البزدوى فى اصوله بالتفصيل هكذا : واما ارسال القرن الثانى والثالث فحجة عندنا وهو فوق المسند كذلك ذكره عيسى بن امان و قال الشافعى رحمه الله : لا يقبل المراسيل الا أن يثبت اتصاله من وجه آخر ولهذا قبلت مراسيل سعد بن المسيب لاني وجدت بها مسانيد .

راجع اصول البزدوى ص ١٢١ طبر أصح المطابع بكراتشى السند .

(٢) المراد منه الشيخ على القارى ، راجع شرحه ص ١١٣ طبع تركيا .

لأمر. أحدها أنهم تجوزوا فيمن يروون عنه والآخر أنهم وجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا
بضعف مخرجه والآخر كثرة الإحالة في الأخبار. وإذا كثرت الإحالة كان امكن للوهم وضعف
من نقل عنه انتهى رواه أبو بكر الخطيب في الكفاية وأبو بكر البيهقي في المدخل باستاذيهما
الصحيحين إلى الشافعي رحمه الله كذا قال العراقي في شرح الألفية . (١)

(له ترجيح احتمال كون المحدثون ثقة في نفس الأمر) لا اعتضاد بالوجوه المذكورة. فإن
قلت إذا اعتضد بمسند فالمسند هو المعتمد ولا حاجة إلى المرسل أجيب بأن المسند قد يكون ضعيفا
فيتقوى كل واحد من المرسل والمسند بالآخر وعلى تقدير كون المسند قويا فائدة ضم المرسل
ترجيح الخبر بهما عند معارضة خبر ليس له طريق سوى المسند.

(ونقل أبو بكر الرازي من الحنفية وغيره أن الراوي إذا كان يرسل عن الثقات وغيره
لا يقبل مرسله اتفاقا).

(والقسم الثالث من أقسام السقط من الإسناد أن كان السقط فيه (بائنين فصاعدا مع النوال)
من أي موضع كان ولم يذكر ابن الصلاح ومن تبعه كالنووي وغيره في التوالى (فهو المعضل)
من عضله أي أعياءه . فكان المحدث الذي حدث به عضله وأعياءه فلم ينتفع به من يرويه عنه
كذا قال بعض المحققين . (٢)

قال ابن الصلاح : أصحاب الحديث يقولون عضله فهو معضل بفتح الضاد وهو اصطلاح
مشكل السامع من حيث اللغة . ووجهه بأنه يحتاج إلى وجود مجرد في استعمالهم يجعل الهمزة
متعديا وجوده بالمعنى المطلوب مشكل وقال بحثت فوجدت له قولهم أمر عضيل أي مستغلق شديد . (٣)
قال العراقي في نكتته على كتاب ابن الصلاح : أراد المصنف بذلك تخريج قول أهل الحديث
معضل بفتح الضاد على مقتضى اللغة فقال أنه وجد له قولهم أمر عضيل ثم زاد المصنف إيضاحاً
فيها أملاه حين قراءة الكتاب عليه فقال أن فعلاً يدل على الثلاثي قال فعلى هذا يكون عضل
قاصراً وأعضل متعدياً وقاصراً كما قالوا ظلم الليل واطلم الليل انتهى بمعنى دلنا قولهم عضل على
أن ماضيه عضل فيخرج منه أعضل متعدياً بالهمزة وإن كان المذكور في كتب اللغة أعضل اللازم
فالدفع ما قال بعض العارفين ووافقه بعض المحققين .

(١) راجع شرحه ج ١ ص ٢١ طبع القديم لاحمد نشأت.

(٢) المراد منه الشيخ على القاري . راجع شرحه ص ١١٣ طبع تركيا.

(٣) قلت : بعد هذا فهو فعيل بمعنى فاعل يدل على الثلاثي هم . كذا في نقل الشيخ على القاري عن
الإمام ابن الصلاح.

وقد يقال ان اعضل بمعنى استغلق لازم واما المتعدى فهو بمعنى اعمى فإشكال المأخذ باق غير مندفع انتهى لأن ابن الصلاح ادعى تخريج اعضل بالمعنى الذى ذكره فوظيفة المعارض التكلم فى صحة التخريج لا بيان انه لم يجرى بذلك المعنى.

ثم ان النسبة بين المعضل وبين المغلق عموم وخصوص من وجه كما ذكره المصنف فى بحث المغلق. ولا يرد ان مقتضى كون النسبة بينهما ما ذكر ان لا يصدق المغلق على ما سقط منه اثنان فصاعدا من مبادئ السند من تصرف مصنف ولا من آخره بعد التامع لأن المراد من قول المصنف فى التقسيم او غير ذلك ان لا يكون الملحوظ فيه والمشرط ما ذكر فى القسمين الاولين لا أن لا ينتفى ما ذكر فى القسمين الاولين اصلاً.

(و الا) اى وان لم يكن كذلك (بأن كان السقط اثنين غير متوالين فى موضعين) مجرد تأكيد والا فغير المتوالين لا يكون الا فى موضعين (مثلاً فهو المنقطع وكذا ان سقط واحد فقط او اكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالى) قال المصنف ويسمى ما سقط منه واحد منقطعاً فى موضع وما سقط منه اثنان بالشرط منقطعاً فى موضعين وهكذا ان فى ثلاثة وان فى اربعة ففى اربعة. نقله القلميذ.

قال بعض المحققين قيل وانتفاء ذلك المجموع اما بانتفاء الاثنينية فصاعداً بأن يكون واحداً او بانتفاء التوالى من اثنين او من اكثر من اثنين كذلك فذكر الأوسط وتقييده امثلاً ليكون إشارة الى الطرفين ثم ذكر الطرفين بعد قوله فهو المنقطع لا يخلو عن غلق. وما قيل من ان النفى الحاصل فى إلا متوجه الى القيد (١) ففسره به وعطف عليه بقوله وكذا إشارة الى قصور عبارة المتن مردود بأنه على تقدير تسليم ذلك فى امثال هذه المراضع ينبغى ان يدرج الأكثر من اثنين هلا توال فى التفسير ويعطف عليه الواحد فقط بقوله وكذا الى آخره انتهى.

اقول وبممكن ان يقال انه لما ترك ابن الصلاح ومن تبعه كالنووى قيد التوالى فى المعضل اهتم به المصنف فجعل النفى الحاصل من الا صريحاً متوجهاً الى القيد و اشار بقوله مثلاً الى ان النفى تحقيقاً متوجه الى القيد والمقيد معاً الا انه اقتصر صريحاً على نفي القيد للاهتمام به. ثم لما كان فى الغالب الانتفاع لسقوط الواحد لم يقدم عليه ما سقط فيه اكثر من واحد مطلقاً

(١) قلت: المراد من بعض المحققين الشارح القاري وح والعبارة من قيل الى هنا متحدة و بعد هذا فى شرح القاري هكذا: "متوجه الى قيد التوالى كما يقال فى العربية: النفى يرجع الى القيد. واذا فسره به وعطف عليه بقوله وكذا إشارة الخ. راجع شرحه ص ١١٤ طبع تركيا.

لثلاثتهم تأخيره في الرتبة فجعل ما سقط فيه أكثر من اثنين وإن كان مخالفاً في النفي الصريح معطوفاً مع ما سقط فيه واحد على ما سقط فيه الثمان دفعا لهذا القوم.

ثم إن للمتقطع معنيين معروفين ذكرهما ابن الصلاح وغيره (١). أحدهما ما كان في أسناده قبل الوصول إلى الصحابي راو لم يسمع منه الذي فوقه والثاني ما لم يتصل أسناده مطلقاً. وهو الأقرب والأول أكثر استعمالاً كما قال السخاوي. وكلام المصنف لا ينطبق على المعنيين. أما على المعنى الثاني فظاهر وأما على المعنى الأول فلأن معنى قوله وإلا على وفق ما سبق في المعضل، وإن لم يكن الملحوظ والمشروط فيه ما ذكر في القسمين فيشمل ما يكون السقط منه الآخر بعد التامع لأن المنفى ملاحظة ما ذكر في القسمين لا تحققه. وإيضاً إن حمل قول ابن الصلاح ما كان في أسناده قبل الوصول إلى التامع راو لم يسمع منه الذي فوقه على أن يكون فيه الراوي الساقط واحداً فقط كما صرح به صاحب الألفية فلا يشمل ما إذا سقط اثنان أو أكثر من موضعين، وإن حمل على أن يكون فيه راو ساقط سواء سقط راو آخر أو لا كما هو مقتضى إطلاق الحاكم وابن الصلاح والنووي يدخل المعضل في المنقطع إلا أن يختار الشق الأول ويقال كما قال البقاعي في حاشية شرح الألفية: إن المراد كون الساقط راوياً واحداً فقط في موضع واحد. ثم إن الصلاح ذكر للمنقطع معنى آخر غريباً فقال حكى الخطيب عن بعض أهل العلم بالحديث أن المنقطع ما روى عن التامع أو من دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله وهذا غريب بعيد والله تعالى أعلم انتهى (٢).

(ثم إن السقط قد يكون واضحاً يحصل الاشتراك) اشتراك الخلق وغيرهم (في معرفته بكون الراوي) بالبهاء السببية وفي نسخة باللام (مثلاً لم يعاصر من روى عنه) وكذلك إذا عاصره ولم يجتمعا كما سيجيء ولذلك، قال مثلاً كذا قال بعض المحققين (٣) (أو يكون خفياً فلا يدركه إلا الأئمة الخلق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد) فالأول وهو الواضح يدرك بعدم التلاقق بين الراوي وشيخه بكونه) أي الراوي (لم يدرك عصره) أي الشيخ (وأدركه لكن

(١) قال الشيخ ابن الصلاح: إن المنقطع: منه الأسناد الذي فيه قبل الوصول إلى التامع راو لم يسمع من الذي فوقه والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهماً ومنه الأسناد الذي ذكر فيه بعض روايته بلفظ مبهمة نحو رجل أو شيخ أو غيرهما. راجع علوم الحديث لابن صلاح ص ٥٣ طبع النمنكاني بالمدينة المنورة.

(٢) راجع الصفحة المذكورة من علوم الحديث (المقدمة).

(٣) يقول القاري رح: وقوله مثلاً قيد لم يعاصر يفيد أنه كذلك إذا أدرك عصره لكنه ما اجتمع به. ولذا قال التلميذ قوله يحصل الخ مع قوله يدرك الخ تكراراً، وفيه أن الشرح يقتضي الوضوح مع أن الكلام في الواضح. راجع شرحه ص ١١٤ طبع تركيا.

لم يجتمعا وليسك له منه اجازة ولا وجادة) واما اذا ثبت اجازة او وجادة على تقدير عدم الاجتماع فإنه يثبت حينئذ تلاق معنوى فنفيهما معتبر فى عدم التلاقى كذا قال بعض المحققين (١). لكن لا يخفى ان الوجادة لا تخرج الحديث عن الانتطاع على المختار (ومنه ثم احتيج الى التاريخ) لحصول معرفة الإبداع به (لتضمنه تحرير موالييد الرواة) جمع مولد وهو زمان الولادة (ووفياتهم) بفتح الواو والفاء والياء مخففا جمع وفاة والمضاف محذوف أى زمان وفياتهم ولا يبعد ان يجعل المولد مصدرا ميميا لموافقة ما بعده وضبط بعض المحققين (٢) الوفيات بكسر الفاء وتشديد التحيّة (و اوقات طلبهم وارتحالهم) للسمع (وقد افترض قوم ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم). فقد حدث محمد بن حاتم الكشى بضم الكاف وتشديد المعجمة عن عبد بن حميد فسأله الحاكم عن مولده فقال له فى سنة ستين و مائتين فقال ان هذا سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشر سنة. وقال المعلم ابن عرفان كما فى مقدمة مسلم حدثنا ابو وايل قال خرج علينا ابن مسعود رضي الله عنه بصفين. فقال ابو نعيم اتراه بعد الموت وكذا أرخ أهوالمصنف محمد بن على الطبرى الشيبانى سمع ابن عيينة من عمرو بن دينار فى سنة ثلاثين ومائة فافتضح اذ موت عمر قبل ذلك اجماعا ومن ثم قال الثووى لما اشتغل الرواة بالكذب استعملنا لهم التاريخ او كما قال ونحوه قول حسان ابن يزيد كما رواه الخطيب فى تاريخه لم يستغن على الكذابين بمثل التاريخ يقال للشيخ سنة كم ولدت فإذا اقر بمولده عرف صدقه من كذبه. وقول حفص بن غياث القاضى اذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين يعنى بفتح النون المشددة ثنية السن وهو العمر. يريد احسبوا سنه و سن من كتب عنه (و القسم الثانى وهو الخفى المدامس) بفتح اللام مسامحة، والمراد ان المدامس ما فيه السقط الخفى لوقوع اللقاء بين الراوى وبين شيخه.

قال السخاوى فى شرح الألفية: كفى شيخنا باللقاء على السماع لتصريح غير واحد من الأئمة فى تعريفه بالسمع كما اشار إليه الناظم فى تقييده. فإنه قال بعد قول ابن الصلاح: انه رواية الراوى عن لقيه ما لم يسمعه منه موهبا انه سمعه منه او عن عاصره ولم يلقه موهبا انه قد لقيه وسمعه قد حده غير واحد من الحفاظ منهم البزار بما هو اخص من هذا فقال فى جزء له فى معرفة من يترك حديثه او يقبل هو ان يروى عن سمع منه ما لم يسمعه منه من غير ان يذكر انه سمعه وكذا قال الحفاظ ابو الحسن بن القطان فى بيان الوهم والإيهام له: قال والفرق بينه وبين الإرسال

(١) المراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ١١٥.

(٢) المراد منه القارى رح. راجع شرحه ص ١١٥.

هو ان الإرسال روايته عن لم يسمع منه. ولما كان في هذا أنه قد سمع كانت روايته عنه بما لم يسمعه منه كأنها إيهام سماعه ذلك الشيء. فلذلك يسمى تدليسا وارتضاه شيخنا لتضمنه الفرق بين النوعين، وخالف شيخه في ارتضائه هنا من شرحه حد ابن الصلاح وفي قوله في التقييد انه هو المشهور بين اهل الحديث، وقال ان كلام الخطيب في كفايته يؤيده ما قاله ابن القطان انتهى. (١) اقول: الظاهر ان ارتضاء المصنف لما قاله ابن القطان من حيث أنه يقتضى أن لا يكون رواية الراوى عن عاصره ولم يلقه موهبا انه لقيه وعاصره تدليسا بخلاف كلام ابن الصلاح لا من حيث اقتضائه لأخذ السماع في تعريف التدليس. فإن الفرق بين النوعين يتوقف على الأول لا على الثانى إذ كما يحصل الفرق بأن يورخ السماع في التدليس دون الإرسال. وكلام الخطيب الذى قال المصنف انه يؤيد ما قاله ابن القطان انما يؤيده من الحثية الأولى دون الثانى. وسند كرام الخطيب مع بيان عدم النائيد من الحثية فى المرسل الخفى ان شاء الله تعالى.

فإن قلت قد قال المصنف كما سبق عند بيان رجحان صحة كتاب البخارى: وما الزم اى مسلم البخارى به ليس لازم لأن الراوى اذ ثبت له اللقاء مرة فلا يجرى فى روايته احتمال أن لا يكون قد سمع. لأنه يلزم من جريانه أن يكون مدلسا انتهى ومقتضاه أن يكون اللقاء فى التدليس مثل اللقاء فى المعننة والبخارى لم يشترط فى قبول المعننة إلا اللقاء. قلت قد حمل السخاوى رحمه الله فى بحث المعننة اللقاء المأخوذ فيها أيضا محمولا على السماع (سمى بذلك لكون الراوى لم يسم من حديثه وأوهم سماعه للحديث منه لم يحدثه به وإشتقاقه من التدليس بالتحريك) اى بتحريك الأولين. (وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما) اى المحذوف والنور (فى الخفاء) (٢). هذا الاشتراك منه تنمية وجه التسمية الأولى كما لا يخفى. فكان الأولى ترك قوله سمي بذلك ثانيا (و يرد المدلس بصيغة) منه صيغ الأداء (يحتمل وقوع اللقاء بين المدلس ومنه اسند عه) الأولى ان يتمرر وقوع السماع لأن الحديث على وجه مشعر بأنه سمعه عن روى عنه موجب للرد. وأما ادائه على وجه مشعر باللقاء بدون السماع فلا يوجب. لأن لقاء المدلس متحقق فى الواقع لأخذه فيه كما تقدم. فكأنه كنى باللقاء عن السماع فى هذا للوضع سواء. قلنا إن اللقاء المأخوذ فى التدليس أيضا كناية عن السماع اولا (كعبه وكذا قال ومنى وقع بصيغة صريحة كان كذا) والمراد منه الصيغة الصريحة سمعت وحدثنى وأخبرنى و

(١) راجع فتح المغيث شرح الالفية للحافظ السخاوى ص ٢٣-٢٤ طبع القديم بكنو (الهند).

(٢) فى الأول خفاء المحذوف وفى الثانى خفاء النور.

نحوها. وما سوى الأول هل يحكم على من دلس به الكذب مطلقا، او ممن لم يعتد بالتجاوز في لفظ التحديث بأن يذكر التحديث ويريد تحديث من سمعه منه او يتاويل مثله فيه كلام. قال السخاوى فى شرح الفية العراقية: ووصف غير واحد بالتدليس ممن روى عن رآه ولم يجالس به بالصيغة الموهمة بل وصف به من صرح بالإخبار فى الإجازة كأبى نعيم او بالتحديث فى الوجادة كسحق بن راشد الجندرى وكذا فيما لم يسمعه كقطر بن خليفة احد من روى له البخارى مقرونا ولذا قال على بن المدينى قلت لبحى بن سعيد القطان يعتمد على قول قطر حدثنا ويكون موصولا فقال لا، فقلت: اكان ذلك، منه سجية قال نعم. وكذا قال الفلاس: ان القطان قال له، وما ينتفع بقول قطر حدثنا عطاء ولم يسمع منه وقال ابن عمار عن القطان كان قطر صاحب ذى سمعة سمعت يعنى انه بدلس فيها عداها. ولعله تجوز فى مصيصة الجمع فأوهم دخوله كقول الحسن البصرى خطبنا ابن عباس رضي الله عنه وخطبنا عتبة بن عزوان واراد اهل البصرة بلده فإنه لم يكن بها حين خطباها ونحوه فى قوله حدثنا ابو هريرة رضي الله عنه وقول طاؤس: قدم علينا معاذ رضي الله عنه اليمنى واراد اهل بلده فإنه لم يدركه كما سياتى الإشارة لذلك، فى اول اقسام التحمل ولكن صيغ قطر فيه غياوة شديدة تستلزم تدليسا صعبا كما قاله شيخنا وسبقه عثمان بن خوزاد فإنه لما قال لعثمان بن ابي شيبة ان ابا هشام الرفاعى يسرق حديث غيره ويرويه وقال له بن ابي شيبة (١) اعلى وجه التدليس او على وجه الكذب؟ قال كيف يكون تدليسا وهو يقول حدثنا انتهى (٢). وقوله وتجاوز فى صيغة الجمع لا يكفى فى توجيه صيغ قطر فقد قال سابقا يعنى انه بدلس فيما عداها أى ما عدا سمعت وهو يشمل حدثنا وحدثنى. فالأولى التاويل الذى اشرنا اليه.

ثم ان السخاوى قال فى شرح الألفية ايضا: ونحوه تدليس العطف. وهو ان يصرح بالتحديث فى شيخ له و يعطف عليه شيئا آخر له ولا يكون سمع ذلك، المروى عنه سواء اشتركا فى الرواية عن شيخ واحد كما قيد به شيئا لأجل المثال الذى وقع له وهو اخف ام لا، فروى الحاكم فى علومه قال: اجتمع اصحاب هشيم فقالوا: لا نكتب عنه اليوم شيئا مما بدلسه ففطن لذلك، فلما جالس قال حدثنا حصين ومغيرة عن ابراهيم وساق عدة احاديث. فلما فرغ قال هل دلت لكم شيئا قالوا لا فقال بلى كلما حدثتكم عن حصين فهو سماعى ولم اسمع من مغيرة

(١) قلت من قوله ان ابا هشام الرفاعى الى قوله ابن ابي شيبة كذا وتروك... نسختة الاصل اوردته من نسخة السيد محب الله.

(٢) راجع شرح الألفية للحافظ السخاوى ص ٥٢ طبع انوار محمدى بلكنو (الهند).

شيئا. وهذا محمول على انه نوى القطع، ثم قال و فلان اى و حدث فلان انتهى (١). قلت: و كان من عاداته التجوز مثل قطر و ابى هشام الرفاعى الا الهما كانا يتجوزان فى حدثنا مطلقا وهذا اعنى هشيما فى المعطوف. (و حكم من ثبت عنه التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا اذا صرح فيه بالتحديث على الأصح). و قال فريق من المحدثين والفقهاء من عرف بارتكاب التدليس ولو مرة صار مجروحا مرد وداً و ان بين السماع و اى بصيغة صريحة فى هذا الحديث او فى غيره من احاديثه.

واعلم ان التدليس على ثلاثة اقسام: احدها تدليس الإسناد. وهو الذى ذكره المصنف. الثانى تدليس الشيوخ. وهو ان يسمى شيئا سمع منه بغير اسمه المعروف او ينسبه او يصفه بها لا يشتهر كيلا يعرف. والثالث تدليس التسوية. و صورته ان يروى المدلس حديثا عن شيخ ثقة بسند فيه راو ضعيف فيحذفه المدلس من بين الثقتين الذين لقي احدهما الآخر فيستوى الإسناد كله ثقات و بصرح المدلس بالاتصال عن شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر فى الإسناد ما يقتضى رده. إلا لأهل النقل والمعرفة بالعلل و بصير الإسناد عالما. وهو فى الحقيقة نازل و ممن كان يفعل هذا القسم من التدليس بقية بن الوليد والوليد بن مسلم. و اشرأ اقسام التدليس هذا القسم الأخير و قد ذكر ابن حزم صح عن قوم إسقاط المجروح و ضم القوي تليسا على من يحدث و غرورا لمن ياخذ عنه فهذا مجروح و فسقه ظاهر و خبره مردود لأنه ساقط العدالة انتهى. و اما القسمان الأولان فهما و إن كانا اخف من هذا الا ان الأول منهما اشد من الثانى حتى ان بعضهم رده مطلقا و يلحق التدليس الذى حكى عن قطر بتدليس التسوية والثانى ايضا مذموم و يختلف باختلاف المقصد فشره ما كان تعطيه للضعف فى الراوى كما فعل فى محمد بن السائب الكلبي الضعيف حيث قبل فيه حماد لضمه الخيانة والغش والغرور وهذا القسم حرام وكذلك القسم الاول من التدليس لهذا الغرض اجماعا الا أن يكون ثقة عند فاعله فهو اسهل ان لم يكن انفراد هو بتوثيقه مع علمه بتضعيف الناس له و مع ذلك فهو اسهل من غيره ايضا. و قد يكون استصغار السن الذى حدثه به لإيهام استكثار الشيوخ حيث يظن الواحد يهذى الراى جماعة كما كان عادة الخطيب حيث قال مرة اخبرنا الحسن بن محمد الحلال و مرة اخبرنا الحسن بن على بن ابى طالب و مرة اخبرنا ابو محمد الحلال و الجميع واحد و امثال ذلك، فى تصانيفه كثيرة جدا.

ثم ان التدليس بالتصريح بالإخبار فى الإجازة او بالتحديث فى الوجادة لم يدخل فى قسم

(١) راجع فتح المغيث للحافظ السيثاوى ص ٥٠ طبع الحجر (انوار محمدى) بلكنو (الهند).

من الأقسام الثلاثة و لعل الأقسام الثلاثة للتدليس الشائع بينهم وهذا التدليس ليس الا عند بعضهم
و اذا قال السخاوى بل وصف به من صرح بالإخبار فذكر هذا التدليس بلفظ وصف المجهول
المشير الى انه قول بعض ما و سيجى عن ابن شهاب الزهرى و مالك و غيرهما جواز التصريح
بالإخبار والتحديث فى الإجازة. و إن هذا التصريح جائز عند جم كثير. فهذا التصريح إن كان
تدليسا فهو اخف التدليسات. و اما التصريح بالتحديث فى الوجدادة فهو اشر انواع التدليسات ،
بل ينهى أن لا يجوز رواية من دليس هذا التدليس. فإن الوجدادة غير مجوز للرواية على الصحيح.
(وكذا المرسل الخفى) قال بعض المحققين: (١) قيل الظاهر انه عطف على قوله المدلس
و ادخل كذا لطول العهد اى الثانى هو المدلس والمرسل الخفى اى منقسم اليهما انتهى اقول كيف
يصح جعله قسما للثانى مع انه مقابل للأول الذى قال المصنف فيه فالأول يدرك بعدم التلاقى
بين الراوى وشيخه لكونه لم يدركه او ادركه لكن لم يجتمعا إلا أن يقال إن عدم التلاقى يحصل بالأمسين.
والأول يدرك بالقسم الأول من عدم التلاقى دون الثانى. فإن الإدراك بعدم التلاقى يقتضى الإدراك
بكل قسم منه لكنه لم يرتضه بعض المحققين فيها سبق. و يابى عنه قول المصنف مثلا فى تعليل
قول المتن قد يكون واضحا يحصل الاشتراك فى معرفته بقوله بكون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى
عنه و إن كان الاكتفاء فى التعليل على ذكر هذا القسم دون المعاصرة بدون الاجتماع يقتضى
هذا التوجيه كما يقتضيه بعد كون المرسل الخفى داخلا فى السقط الواضح. ثم انه ليس المراد
بالإرسال ههنا المعنى الذى ذكره المصنف بل المعنى الثالث من المعانى الثلاثة المتقدمة. اذ لا يختص
المرسل الخفى بإرسال التابعى (اذا صدر من معاصر) اى تحققه اذا صدر من معاصر (لم يلق من
حدث عنه) فهذه العبارة بيان للإرسال الخفى لا تقييد له لما قال التلميذ يوههم أن له مفهوماً
وليس كذلك. اذ ليس لنا مرسل خفى إلا ما صدر عن معاصر لم يلق انتهى. و هو مبنى على
على ان الإرسال الخفى يختص عند المصنف كما قال السخاوى، واختاره بعض المحققين فى بيان
الفرق الذى ذكره المصنف بعيد هذا بما حصره التلميذ فيه ليحصل التباين بينه وبين التدليس. فلا
يرد ما قال بعض المحققين: ان العراقى ذكره فى شرح الألفية للمرسل الخفى ثلاثة صور حيث
قال: والخفى ان يروى عن سمع عنه ما لم يسمعه او عن لقيه و لم يسمع منه او عن عاصره
ولم يلقه. فهذا قد يخفى على كثير من اهل الحديث لكونهما قد جمعهما عصر واحد انتهى
و من جملة ما معاصر لم يلق انتهى كلام بعض المحققين (بل) للإضراب (بهنه) اى بين المعاصر

(١) المراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ١١٨ طبع تركيا.

(و بينه) اى بين من حدث عنه (واسطة). والفرق بين المدلس والمرسل الخفى دقيق يحصل تحريره
بما ذكر ههنا) حيث جمل المدلس مقابلا للأول المفسر بعدم التلاقى وفسر المرسل الخفى بما
صدر من معاصر لم يلق (وهوان التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاءه اياه فاما إن عاصره
ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفى .

قال بعض المحققين: (١) اى المرسل الخفى يختص بمن روى عن عاصره ولم يعرف انه
لقيه على ما ذكره السخاوى. و هو معنى قوله فاما ان عاصره انتهى. لا يخفى ان فى هذا
التفسير اعترافا بكون المرسل مختصا بما حصر فيه التلميذ. ثم ان ظاهر كلام المصنف وان اقتضى
هذا الاختصاص ونص عليه السخاوى حيث قال فى شرح الألفية: فخرج باللقاء المرسل الخفى
فهما وان اشتركا فى الانقطاع فالمرسل يختص بمن روى عن عاصره ولم يعرف انه لقيه كما
حققه شيخنا تبعاً لغيره انتهى ، فهو مخالف لما ذكر ابن الصلاح وما تقدم من الألفية.

والظاهر ان للمرسل الخفى ثلاثة صور كما تقدم وانه اعم مطلقاً من المدلس لا مباحين له
ومما يدل عليه ان مطابق المرسل اعم منه فقد تقدم عن العراقى انه جعل ما قاله ابن القطان
ان الإرسال رواية عن من لم يسمع منه المقتضى بكون الإرسال مباحين للتدليس ليس معنى رابعاً
الإرسال مخالفاً للمعنى الثالث الذى هو المعروف فى الفقه واصوله وقد صرح الخطيب بهذا
العموم. فقد نقل السخاوى عنه انه قال فى الكفاية فى بيان التدليس هو تدليس حديث لم يسمعه
الراوى ممن دلس عنه بروايته اياه على وجه يوهم انه سمعه منه و يعدل عن البيان لذلك. قال
ولو بين انه لم يسمعه من الشيخ الذى دلسه وكشف ذلك ، لصار بيانه مراسلاً للمحدث غير مدلس
فيه. لأن الإرسال للمحدث ليس بإبهام كونه سامعاً ممن لم يسمعه منه وملاقياً لمن لم يلقه الا
ان التدليس الذى ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة لإسك المدلس عن ذكر الواسطة. وانما
يفارق حال المرسل بإبهامه السماع عن من لم يسمعه فقط وهو الموهن لأمره فوجب كون التدليس
منضمناً للإرسال. والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضى إبهام السماع ممن لم يسمع منه .
ولهذا لم يذم العلماء من ارسل و ذموا من دلس انتهى. وبؤبده ان المصنف لم يقيد السقط فى المرسل
بكونه غير خفى. و اذا ثبت ان مطابق المرسل اعم منه فالمرسل الخفى كذلك، ايضاً لأن المرسل
قسمين. ظاهر وخفى. والمدلس ليس بمرسل ظاهر فتعين كونه مراسلاً خفياً .

وقد يقال ان غرض المصنف من قوله فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل

(١) المراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ١١٩ طبع تركيا.

الخفى حصر هذا القسم من الرواية على المرسل الخفى يعنى هذا القسم لا يطلق عليه المدلس وان كان المرسل الخفى يطلق عليه وعلى القسم الأول الذى يطلق عليه المدلس . فعلى هذا كلامه محمول على الفرق بالعموم والخصوص المطلق . وتخصيص الذكر بقوله اذا صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه لأنه مادة الافتراق . ثم ما تقدم من انه لا دلالة لكلام الخطيب على ان راوى المدلس لا يلزم ثبوت سماعه ممن روى عنه بل يكفى اللقاء ظاهر فإن قوله على وجه يوهم انه سمعه منه لا يقتضى ثبوت السماع اذ رواية من لقي المروى عنه بلفظ عن وغيره ما لم يسمعه منه يصدق عليه انه على وجه يوهم انه سمعه منه .

(و من ادخل فى تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي) كابن الصلاح ومن تبعه فقد قال فى تعريفه انه رواية الراوى عن لقيه ما لم يسمعه منه موهما انه سمعه منه او عن عاصره و لم يلقه موهما انه قد لقيه وسمع منه . وقال الحافظ العراقي فى التقييد بعد بيان ما سبق ذكره عنه ان غير واحد من الحفاظ حده بما هو اخص من هذا اى من حد ابن الصلاح . وما ذكره المصنف فى حد التدليس هو المشهور بين اهل الحديث . وانما ذكرت قول البزار وابن القطان لئلا يغرر بهما من وقف عليهما فيظن موافقة اهل الشأن لذلك انتهى (لزمه دخول المرسل الخفى فى تعريفه والصواب التفرقة بينهما) و من ذهب الى الإدخال المذكور لا يقول بالتفرقة (و مما يدل على ان اعتبار اللقى فى التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه) خبر ان مقدم على قول دون المعاصرة وحدها وفاعل يدل قوله (اطباق اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين) جمع المخضرم يقال خضرم عما ادركه قطع وهو الذى ادرك الجاهلية وزمن النبى ﷺ ولم يره (كائى عثمان النهدي) بفتح النون وسكون الهاء (وقيس ابن حازم عن النبى ﷺ من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس و لو كان مجرد المعاصرة يكتفى به فى التدليس لكان هؤلاء مدلسين لانهم عاصروا النبى ﷺ ولكن لم يعرف هل لقوه ام لا) قال بعض المحققين : الظاهر ان المخضرم من عرف عدم لقيه لا من لم يعرف انه لقيه و بينهما فرق كما لا يخفى ولا يخفى انه اعتراض متعجبه (و من قال باشتراط اللقى فى التدليس الامام الشافعى و ابو بكر البزار) بتشديد الزاء فى آخره راء (وكلام الخطيب المتقدم ذكره فى الكفاية يقتضيه وهو المعتمد و يعرف عدم الملاقة باخباره عن نفسه بذلك) كقول عمر بن عبد الله مولى عفرة و قد سأله عيسى بن ابى اسحق السبيعي الراوى عنه سمعت امن ابن عباس رضي الله عنه قد ادركت زمنه ونحوه قول ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه و قد سئل هل تذكر من ابىك شيئا قال لا . و حكى ابن حزم كذا يوما عند

سفيان بن عيينه فقال عن الزهرى فقيلاً أحدثك الزهرى فسكت ثم قال قال الزهرى فقيلاً له سمعت من الزهرى فقال لم اسمعه من الزهرى ولا ممن سمعه عن الزهرى. حدثنى عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى.

(او يجزم امام مطلع) كحديث العوام بالتشديد ابن حوشب عن هبة الله بن ابى اوفى كان النبى ﷺ اذا قال هلال قد قامت الصلوة نهض وكبر. قال الإمام احمد: العوام لم يدرك ابن ابى اوفى .

(و لا يكفى ان يقع فى بعض الطرق زيادة راو بينهما لاحتمال ان يكون من المزيدي) فى متصل الأسانيد و هو كما سيجىء أن يزيد الراوى فى اسناد واحد رجلاً او اكثر وهما منه و غلطاً (و لا يحكم فى هذه الصورة بحكم كلى لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع وقد صنف فيه الخطيب) اى فيما ذكر من الرسل الخفى والمزيد كتابين فصنف فى الأول (كتاب التخصيل لمبهم المراسيل) وفى الثانى (كتاب المزيدي فى متصل الأسانيد وانتهت هنا احكام الساقط) وفى نسخة حكم الساقط من الإسناد .

(ثم الطعن يكون بعشرة اشياء بعضها يكون اشد فى القدح من بعض . خمسة منها تتعلق بالعدالة) وهى الكذب والتهمة والفسق والجهالة (والبدعة وخمسة تتعلق بالضبط) وهى الخمسة البقية ولم يحصل الاعتناء بتميز احد القسمين من الآخر فيما سياتى من بيانها بأن يبين جميع ما يتعلق بالعدالة على حدة ثم يبين جميع ما يتعلق بالضبط بل هما مختلطتان . (لمصلحة اقتضت ذلك ، وهى ترتيبها على الأشد والأشد فى موجب الرد على سبيل التدرج) اى التدرج من الأعلى فى الشدة الى الأدنى ، دون الترقى من الأدنى الى الأعلى او على سبيل التقرب دون التحقيق . اذ تقدم بعض هذه الأمور العشرة على ما تأخر عنها ليس الا باعتبار بعض الأفراد . فإن المراد بالوهم والمخالفة على ما سيجىء تحقيقهما كأننا معتادين اولا وتحقيقهما بدون الاعتبار لا يصبر الراوى مطمئنا إلا فى ذلك ، الحديث دون جميع الأحاديث . ثم يتقدم من الروم والمخالفة على ما تأخر عنها إلا بعض افرادهما . وهى الوهم والمخالفة على سبيل الاعتقاد . اذ الهاقى من وجوه الطعن يقتضى طعن جميع احاديث من وجد فيه وما يقتضى طعن جميع الأحاديث أشد قدحا مما يقتضى طعن بعضها (لأن الطعن اما ان يكون بكذب الراوى فى الحديث النبوى بأن يروى عنه ما لم يقله ﷺ متعمداً لذلك لا ساهياً) بأن يسوق الراوى اسناداً فيعرض له عارض فيقول

كلاماً عن نفسه فيظن بعض من سمعه ان ذلك - متن الإسناد فيرويه عنه كذلك - فإنه مدرج لا موضوع كما سيأتى فى بحث المدرج .

(او بتهمة بذلك - بأن لا يروى ذلك - الحديث الا من جهته و يكون مخالفا للقواعد المعلومة) قال بعض المحققين : (١) أى من الشريعة بالضرورة وسيجىء ما يشعر بأن هذا من الأول حيث عد كونه مناقضاً لنص القرآن من قرائن كونه موضوعاً انتهى .

ولو جعل مخالفة القواعد المعلومة بمعنى مناقضة الأصول ، و يفسر بها فسر به ابن الجوزى حيث قال : ما أحسن قول القائل اذا رأيت الحديث يأتى المعقول او يخالف المنقول او يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع . و معنى مناقضته للأصول أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب انتهى . لم بصر منافياً لما سأتى لكن يأتى عن هذا الحمل قوله بأن لا يروى ذلك - الحديث الا من جهته لأن تلك الرواية إن كانت فى دواوين الإسلام لم يتحقق مناقضته للأصول بالمعنى الذى ذكره ابن الجوزى و ان لم يكن فكون تلك الرواية مروياً من روايتين او ثلاثة لا يخرجها عن كونه متروكاً بعد كونه خارجاً عن الدواوين . فلما وجه الحصر (وكذا من عرف الكذب فى كلامه و ان لم يظهر منه وقوع ذلك - فى الحديث النبوى وهذا دون الأول الظاهر ان المعنى ان هذا القسم الثانى من التهمة دون القسم الأول منها اذ كون تهمة الكذب دون نفس الكذب واضح لا يحتاج الى البيان (او فحش غلظه) أى كثرته او (غفلته) أى فحش غفلته عن الإتقان) وهى على قسمين : احدهما ان يكون مطلقة بأن يكون مغفلاً لا يميز الصواب عن الخطاء و يعرف ذلك - بالغلط الفاحش فيجتمع مع القسم الذى قبله و يقبل التلقين وهو أن يلقي الشئ فيحدث من غير أن يعلم أنه من حديثه كموسى بن دينار المكي فإنه لقنه حفص بن غيات . ويحيى بن القطان وغيرهما فجعل حفص يضع له الحديث فيقول حدثتك عائشة ابنة طلحة عن عائشة رضى الله تعالى عنها بكذا وكذا فيقول حدثتني عائشة رضى الله عنها (٢) ، و يقول له وحدثتك القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله تعالى عنها بمثلها و يقول حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله

(١) المراد منه الشيخ على القارى . واختلاف النسخ كما مر . راجع شرحه ص ١٢١ . واجاب عنه العلامة السندى فى العبارة الآتية .

(٢) قلت : فى نسخة الاصل هكذا : فيقول : حدثتك عائشة ابنة طلحة عن عائشة رضى الله تعالى عنها بكذا وكذا فيقول : حدثتني عائشة رضى الله تعالى عنها بمثلها فيقول : حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثلها فلما فرع حفص الخ . و قلت : الزيادة من نسخة صاحب العلم السيد محب الله . ابو سعيد السندى .

بمثله فيقول حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله. فلما فرغ حفص مدّ يده لبعض من حضر ممن لم يعلم المقصد و ليست له لباهة فأخذ الواحه التي كتب فيها و محامها و بين له كذب موسى وكهشام بن عمار على ما قال ابو داود ان فضلك، كان يدور على احاديث ابي مسهر وغيره يلقيها هشام بن عمار يعني بعد ما كبر حيث كان كلما دفع اليه قرأه كلما لقي تلقى و يحمله بها قال و كنت اخشى ان يفتق في الإسلام فتقا. و لكن قال عهده الله بن محمد بن بسار لما لمته على قبول التلقين قال: انا اعرف حديثي. ثم قال بعد ساعة ان كنت نشتهي ان تعلم فادخل انسانا في شيء فنفقت الأسانيد التي فيها قليل اضطراب فسألته عنها فكان يمر فيها. و كان ايضا يقول: قال الله تعالى فمن يبدله بعد ما سمعه فإنما اثمه على الذبيح يبدلونه (١) و كسفيان بن وكيع الجراح ابي محمد الرويسى الكوفي فإنه كان صدوقاً الا انه اقبل هو رآه فادخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه و كزياد بن ابي زباد الهاشمي مولا هم الكوفي فإنه كان صدوقاً الا انه لما كبر و ساء حفظه كان يتلقن ممن لقن فوقع المناكير في احاديثه مع انه كان شيعياً. الثاني ان يكون في حالة فيرد في حديثه في تلك الحالة بأن يتساهل في وقت من الأوقات في التحمل كأن يتحمل في حالة النوم الكثير الواقع منه او من شيخه اما النعاس الخفيف الذي لا يختل معه فهم الكلام فلا يضر. فقد كان بعض الحفاظ بنعسون في حال استماعهم و يغلط القارى او يزل فيبادرون بالرد عليه او في الأداء. قال في شرح الألفية: كأن يكون كثير السهو في رواياته و لم يحدث من اصل صحيح انتهى. هذا ان كان التساهل في الحمل او في الأداء في وقت من الأوقات. فإن كان مطلقاً فهو من قبيل القسم الأول و ممن وصف بالتساهل فيهما قرّة بن عهده الرحمن قال يحيى بن معين انه كان يتساهل في السماع في الحديث و ليس بكذاب. قال السخاوى في شرح الألفية: والظاهر ان الرد بذلك، اى بالتساهل في التحمل او الأداء ليس على اطلاقه و الا فقد عرف جماعة من الأئمة المقبولين به فاما ان يكون لما انضم إليهم من الثقة عدم المجيء بها بنكر او يكون التساهل مختلفاً فمنه ما يقدر و منه مالا يقدر و التمثيل الذي ذكرنا من شرح الألفية لمؤلفه يقتضى تقييد فحش الغلط بها اذا حدث بالطريق الذي يفحش غلطه فيه اما من كان كثير السهو في الروايات بطريق الحفظ و يكون له اصل صحيح اذا حدث منه لا يغلط بقبل حديثه كما يفهم من المثال المذكور بل صرحوا به ايضا (او فسقه) قال بعض المحققين (٢). قيل المراد به ظهوره لأن جعله

(١) ١٨١ البقرة ٢.

(٢) المراد منه الشيخ على القارى. و في الاصل العارفين بدل المحققين. راجع شرحه ص ١٢١ طبع تركيا.

موجبا للطعن انما هو بعد العلم به وظهوره كما سيصرح به وفيه انه لا تخصيص له بذلك بل
الجميع كذلك انتهى (اى بالفعل والقول) لا بالمعتقد كما سيحجى من قوله واما الفسق بالمعتقد
فسبائى بيانه فقول بعض المحققين (١) اعم من عمل الظاهر والباطن محل نظر (مما لم يبلغ الكفر) من
فعله وقوله واما الكفر فهو خارج عن البحث لأن الكلام فى الراوى المسلم (٢) وبينه وبين الأول
اى كذب الراوى (عموم) مطلق لأن الكذب فرد من افراد (وانما افراد الأول) مع كونه داخل
فى العام (لكون القدح به اشد فى هذا الفن) حتى قبل بكفر المفتري عليه عليه السلام (واما الفسق
بالمعتقد فسبائى بيانه او وهمه بأن يروى على سبيل التوهم) اى بأن يتحقق منه الرواية على سبيل
التوهم سواء كان على سبيل العادة اولا لا أن يعتاد وهكذا المراد بقوله (او مخالفة اى للثقات)
تحقق المخالفة مطلقا اذ الوهم موجب للتعليل ان اطاع عليه بالقرائن على ما سيحجى . والتعليل
لا يتوقف على اعتياد الراوى الرواية على سبيل التوهم والمخالفة منقسمة الى الاضطراب وادراج
المتن و أمثالهما مما لا يتوقف الا على تحقق المخالفة فى حديث او اسناد واحد . فلو اريد بالوهم
والمخالفة اعتياد الراوى على سبيل التوهم او اعتياده المخالفة لكان المراد من الوهم
والمخالفة فى الإجمال غيرها اريد بهما فى التفصيل اذ يحملان فى التفصيل على التحقق لا على
الاعتياد قطعا لما ذكر وايضا يلزم حصر الطعن فى العشرة المذكورة ان جعل اعم من كونه
موجبا للقدح فى كل الأحاديث او فى خصوص حديث كما اشير اليه وعدم حصر المردود فى السقط
والطعن ان جعل الطعن مختصا بالقدح فى كل الأحاديث لخروج الرواية على سبيل التوهم والمخالفة
من غير الاعتياد عن الأقسام العشر للطعن وعدم دخولها فى السقط . وبما ذكرنا ظهرفائدة قوله
او وهمه اذ لو حمل اعتياد الرواية على سبيل الوهم لكان مستازما لأحد الأمرين من فحش
الغلط وسوء الحفظ . اذ الاعتياد فى الرواية على سبيل التوهم إما ان يكون من القاصر فى الحفظ
جدا بحيث يكون فاحش الغلط ، فذلك داخل فى فحش الغلط او ممن كان دونه فى قصور
الحفظ لكن كان فيه من الفصور ما بعد بسببه ما انفرد ضعيفا فذلك داخل فى سوء الحفظ .
(او جهالته بأن لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين وفيه إشارة الى أنه لو جرح فيه مجرد
جرح لا يخرج من هذه المرتبة . اذا التجريح لا يقبل ما لم يبين وجهه بخلاف التعديل فإنه يكفى
ان يقول فيه عدل او ثقة مثلا (٣) وسيحجى تفصيله قريبا ان شاء الله تعالى (او بدعته وهى اعتقاد ما

(١) اختلاف النسخ كما مر . والمراد منه الشارح القارى . راجع شرحه ص ١٢١ .

(٢) قلت : كل هذا من قوله : من فعله الى هنا من عبارة الشيخ على القارى . راجع شرحه ص ١٢٢ .

(٣) قلت : كل هذا من قوله وفيه اشارته الى هنا من تحقيق العلامة القارى بتغيير يسير . راجع شرحه
ص ١٢٢ طبع تركيا .

أحدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ لا بمعاندة) فإن ما يكون بمعاندة كفر (هل ينوع شبهة) أى دليل باطل سمى بها لأنه يشبه الثابت (١) (أو سوء حفظه وهى عبارة عن أن يكون غلطه أقل من أصابته) (٢) و وقع فى نسخة بعض المحققين بزيادة لفظة لا فى قوله ممن أن يكون غلطه الخ فنقل المتن بهذه العبارة وهى عبارة ممن أن لا يكون غلطه أقل من أصابته. ثم قال سواء كان مساويا أو أكثر واما إذا كان غلطه أقل من الإصابتة أو قليلا بالنسبة اليها فهو مقبول. ويرد على المصنف أنه لا يظهر الفرق بين الغفلة والوهم وكذا بين فحش الغلط وسوء الحفظ و أن حمل فحش الغلط على كثرته فى نفس الأمر وسوء الحفظ على أن لا يكون الغلط أقل من الإصابتة بقرينة المقابلة أى ما يكون الغلط مساويا للإصابتة أو أكثر لم يكن لتأخر سوء الحفظ عن فحش الغلط وجه أصلاً انتهى (٣) فإن فحش الغلط المفسر بكثرة الغلط فى نفس الأمر أعم من أن يكون الغلط أقل من الإصابتة أو مساويا لها أو أكثر منها فيكون أعم من سوء الحفظ. فصار بعض أقسامه أخف منه و بعضه أثقل فكان الأخف تأخر سوء الحفظ حينئذ لا فحش الغلط. وفيه أن هذا العموم يتوقف على أن الراوى إذا كان فاحش الغلط فى نفس الأمر و كان غلطه أقل من الإصابتة يكون روايته مردوداً. وهو الذى يظهر فى النظر لكن إطلاق قول بعض المحققين واما إذا كان غلطه أقل من الإصابتة أو قليل بالنسبة اليها فهو مقبول يقتضى القبول ففى كلامه تناقض. ثم ذكر من عدم ظهور الفرق بين الغفلة والوهم مدفوع بأن الوهم أن يروى على سبيل التوهم والغفلة على ما يفاه كون الراوى مغفلاً أو متساهلاً فى الأداء والتحمل. والفرق بينهما واضح كما لا يخفى. نعم أن فسر الوهم بالرواية على سبيل التوهم بطريق الاعتبار يغنى عنه فحش الغلط وسوء الحفظ إذ لا يخلو الوهم بهذا المعنى عن أحدهما كما مر لكن قد عرفت أنه يابى عنه لزوم عدم صحة حصر الطعن فى العشرة أو عدم حصر الرد فى السقط والطمأن فيفسر بتحقيق الرواية على سبيل

(١) قلت: هذه من عبارة شرح القارى. وحذف العلامة السندى دليله للظهور وهو هذا: لأن أدلة المبتدعة كلها مدخول فيها و أن كان الكل يستدلون بالقرآن لكن كما قال تعالى: يضل به كثيراً ويهدى به كثيراً. راجع شرحه ص ١٢٢.

(٢) قلت: أن الشيخ أبى الحسن السندى الصغير رجح فى بهجة النظر النسخة التى بدون "لا" وقال هكذا فى كثير من النسخ ومنها النسخة الصحيحة التى عليها خط المؤلف وفى بعضها "أن لا يكون" بصيغة النفى وقد صوبه الشارح المحقق على القارى ثم اعترض على المصنف بوجوه كثيرة. و قلت: ذكر المخدم أبو الحسن السندى عبارته بعينها وفى الآخر أجاب عنه. أن شئت التفصيل فراجع بهجة النظر على شرح شرح نغمة الفكر ص ٩٤ طبع گلزار محمدى لاهور.

(٣) راجع شرح الشيخ على القارى ص ١٢٢.

الوهم ولو أحيانا و يقال ان الطعن في كلام المصنف اعم مما يرجه الرد مطلقا او في رواية محاص وحينئذ لا إشكال من ذكر الوهم كما لا يخفى. واما ما ذكر من عدم ظهور الفرق بين فحش الغلط وسوء الحفظ فهو مبني على النسخة التي اختاره بزيادة لفظ لا و على هذه النسخة الأمر كما ذكرناه. واما على النسخة التي اخترناها بدون زيادة لفظ لا فالفرق بين فحش الغلط وسوء الحفظ على مقتضاها في نهاية الجلاء. والذي ادعاه الى اختيار تلك النسخة أمور ثلاثة ذكره القاميل. حيث قال في التفسير الآتي من المصنف لسوء الحفظ في حل ما سيجي من المتن. ثم سوء الحفظ ان كان لازماً بقوله في شرحه. والمراد من لم يرجح جانب اصابته على جانب خطائه هذا ينافي ما تقدم من قوله او سوء حفظه. وهي عبارة عن يكون غلطه اقل من اصابته. وقد اصابته بلفظ نحو من اصابته. والله اعلم.

وقال المصنف رح: وفهم من لا يرجح اما ان يرجح جانب خطائه او استويا. قلت وهذا يؤيد ان قوله فيها تقدم في حد سوء الحفظ، وهي عبارة عن يكون خطاؤه كإصابته من النسخ الصحيحة بخلاف اقل من اصابته، فإنه مخالفة لما ههنا وليست بصحيحة من جهة المعنى. لأن الإنسان ليس بمعصوم من الخطاء. فلا يقال فيمن وقع له الخطاء مرة او مرتين انه سيء الحفظ، وان كان يصدق عليه ان خطائه اقل من اصابته لأنه لم يصدق عليه انه لم يرجح اصابته انتهى والجواب عن المناقاة ما قال بعض العارفين (١): اخبرني بعض اخواني انه سأل السخاوي عنه فقال وقع لفظه لم اى في قوله من لم يرجح جانب اصابته الى آخره غلطاً من الناسخ، و اخرج لنسخة من عنده وليس فيه لفظه لم انتهى.

ولا يخفى ان النسخة الصحيحة التي اخرجها السخاوي ليست منافية لهذه النسخة التي اخترناها واما ما ذكر من عدم صحة هذه النسخة من جهة المعنى فهو وإن كان كلاماً قوياً لكنه يمكن دفعه بأن الإضافة في غلطه في قوله وهي عبارة عن ان يكون غلطه اقل من اصابته للهد. اى غلطه الموجب للطعن اقل من اصابته فلا بد من تحقق الغلط الكثير في نفسه. لأنه هو الموجب للطعن و من كون ذلك الغلط اقل من الإصابة حتى يمتاز سوء الحفظ عن فحش الغلط أو بأن هذا تعريف بالأعم. لأن المقصود الامتياز عن بعض ما هداه وهو فحش الغلط. واما الامتياز عن الخطاء مرة او مرتين ونحوه فتركه اعتماداً على فهم المخاطب. لأن هذا الخطاء ليس من موجبات الطعن أصلاً. فأمره سهل. والتعريف بالأعم جازئ عند بعض المحققين. و هذان

(١) في نسخة المخدم "بعض الشارحين".

التوجيهان وان كانا يعيدان من جهة اللفظ لكن في التزامهما اندفاع لكثير من الأمور التي ترد على النسخة التي اختارها بعض المحققين والعلميد. منها عدم تمييز سوء الحفظ عن فحش الغلط ومنها لزوم التباس المنكر بالشاذ مع جعل المصنف لها امرين مختلفين. واما ما ذكره من قول المصنف وفهم مني مالا يرجع الخ فهو وان كان لا يتم على النسخة التي اخترنا اصلا لكن يمكن ان يكون المصنف قائلًا لهذا الكلام قبل التغيير الى النسخة التي اخرجها السخاوي مع انه كلام المصنف في التقرير وكونه غير تام اهون من ان يكون نفس هذا الشرح مختلفا. (والقسم الأول وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي) في شرح الألفية لمصنفها واما قول ابن الصلاح في قسم الضعيف ان ما عدم فيه جميع صفات الحديث الصحيح والحسن هو القسم الآخر الأرذل فهو محمول على انه اراد ما لم يكن موضوعا إلا أن يريد بفقد ثقة الراوي ان يكون الراوي كذابا ومع هذا فلا يلزم من وجود كذاب في السند ان يكون الحديث موضوعا اذ مطلق كذب الراوي لا يدل على الوضع إلا أن يعترف بوضع الحديث بعينه او ما يقوم مقام اعترافه انتهى. (الموضوع) وفيه تسامح لأن الموضوع هو الحديث الذي فيه الطعن (١) بكذب الراوي لانفس الطعن به (٢) و يقال له المختلق بكتاب بعد لام مفتوحة والمصنوع لأن واضعه اختلقه وصنعه (والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع. اذ قد يصدق الكذب لكن لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك) اي الموضوع او الكذب او الوضع من ضد كل منها وليس المراد ان من وقع منه الكذب في الحديث النبوي يميز صدقه عن كذبه فيحكم على الكاذب من روايته بالوضع دون الصادق كما هو مقتضى ظاهر الاستدراك. فإن جميع ما انفرد به محكوم حايه بالوضع بطريق الظن بل المراد انهم يميزون الأحاديث المروضة من غيرها فيحكمون ولو بطريق الظن على من عرفوا وضع احاديثهم يميزون الأحاديث المروضة من غيرها (وانما يقوم بذلك منهم) اي من المحدثين (من يكون اطلاعه تاما و ذهنه ثاقبا وفهمه قويا ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك، متمكنة) اي ثابتة راسخة. قال الدارقطني: يا اهل بغداد لا نظفوا أن احدا يتدبر أن يكذب على رسول الله ﷺ وانا حي. (٣) وقال الربيع بن خيثم:

(١) كذا في نسخة السيد محب الله. وفي الأصل "الطعن فيه".

(٢) وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بقوله: ان المراد بالطعن المطعون. والحق انه لا يدفع المسامحة لانه

خلاف ظاهر المقسم. راجع شرح القاري رح ص ١٢٣.

(٣) قلت: ان الشارح القاري كتب بعد نقل هذه العبارة: ذكره السخاوي. وقول ابن خيثم وابن الجوزي

ذكره العلامة القاري بعينه. راجع ص ١٢٣ طبع تركيا.

ان للحديث ضوء كضوء النهار تعرفه و ظلمة كظلمة الليل تنكره . و قال ابن الجوزى : ان الحديث المنكر يقشع منه جلد الطائب للعلم و ينكسر منه قلبه فى الغالب .

(و قد يعرف الوضع باقرار واضعه) المتفرد به كهادام و ابى المعين احمد بن عبيد الله . فإن الأول اقر بالكذب والثانى ووضع حديث كما فى تنزيه الشريعة لابن العراق ، و كعبد العزيز بن الحارث التميمى فإنه سئل عن فتح مكة فقال عنوة فطولب بالحجة فقال : حدثنا ابن ابى الصواف حدثنا عبد الله بن احمد حدثنا ابى حدثنا عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى عن انس ان الصحابة اختلفوا فى فتح مكة أن كان صامحا أو عنوة فسألوا رسول الله ﷺ فقال عنوة . هذا مع انه اعترف انه وضع فى الحال ليندفع به الخصم . قال ابن الصلاح او بما ينزل منزله اقراره . قال العراقى فى تقييده كأن يحدث بحديث عن الشيخ ثم يسأل عن مولده فيذكر تاريخا يعلم وفاة ذلك . الشيخ قبله ولا يوجد ذلك . الحديث الا عنده انتهى يعنى يحدث بلفظ لا يحتمل الا السماع و الا فالرواية بلفظ يحتمل السماع و عدمه ثم ذكر تاريخ يدل على انه لم يأخذ من شيخه لوس يكذب بل انقطاع للحديث (قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك) اى بالوضع بالإقرار الواضع او المشار اليه بذلك الإقرار يعنى لا يقطع بسبب ذلك الإقرار بالوضع . قال بعض المحققين قيل لا يحصل القطع من القرآن الآخر ايضا فيما الوجه فى تخصيص الاستدراك به اجيب بأنه قد يتوهم حصول القطع به لكونه اقرب من سائر القرآن (١) (لاحتمال ان يكون كذب فى ذلك الإقرار) وان كان بعيدا عادة ان ينسب الى نفسه مثل هذا الأمر الشنيع كذا (انتهى و فهم منه بعضهم) كابن الجوزى على ذكره السخاوى (انه لا يعمل بذلك الاقرار اصلا و لوس ذلك) اى عدم العمل به مراده (و انما نفى القطع بذلك) اى بصدق ذلك الإقرار (ولا يلزم من نفى القطع بصدق الإقرار) نفى الحكم على وفقه (لأن الحكم يتبع بالظن الغالب وهو) اى اقراره هنا (كذلك ولولا ذلك) اى جواز الحكم بالظن (لما ساغ قتل المقر بالقتل ولا رجم المعترف بالزنا لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به . و من الترائى التى يدرك بها الموضوع ما يؤخذ من حال الراوى) كالقرب للخلفاء والامراء هو وضع ما يوافق فعلهم وآرائهم وغير ذلك (كما وقع لهما بن احمد انه ذكر بضميرته الخلاف فى كون الحسن اى البصرى) سمع من ابى هريرة اولا ، فساق فى الحال اسنادا الى النبى ﷺ انه قال . بديل من اسناد فإنه لما كان الاسناد دالا على هذا القول فكانه نفسه والمذكور فيه (٢) انه اى الراوى قال

(١) قلت : المراد منه الشيخ علي القارى رح . وفي الاصل بعض العارفين . راجع شرحه ص ١٢٣ -

(٢) كذا فى نسخة السيد محب الله وفي الاصل : والمعنى المذكور فيه الخ .

أو قابلاً فيه (أنه قال سمع الحسن من أبي هريرة. وكما وقع لغياث بن إبراهيم حيث دخل على المهدي) والد هارون الرشيد (فوجدته يلعب بالحمام فساق في الحال اسناداً إلى النبي ﷺ أنه قال لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر) أي إلا في ذوات هذه الأشياء من السهام والأهل والخيل (أو جناح) بفتح الجيم أي ذات جناح وهو الطائر (فإد في الحديث أو جناح فعرف المهدي أنه كذب لأجله به فاسر بذيح الحمام) هكذا ذكر ابن خبشمة. لكن اسند الخطيب من تاريخه في ترجمة وهب ابن وهب أبي البختري من طريق إبراهيم الحربي أنه قال قول للإمام أحمد، انعلم ان احدا روى لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح فقال ما روى ذلك، إلا ذاك الكذاب أبو البختري بل روى الخطيب في ترجمته من طريق زكريا الساجي ان ابا البختري دخل وعوقاض على هارون الرشيد وهو اذ ذاك بطير الحمام فقال: هل تحفظ في هذا شيئاً فقال: جدثني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت ان النبي ﷺ كان بطير الحمام. فقال الرشيد اخرج عني ثم قال: لولا انه من قريش لعزرت.

ثم لا يخفى ان في هاتين الصورتين لم يوجد من الراوى الاسوق الإسناد في الحال إلى النبي ﷺ حين ذكر الاختلاف في سماع الحسن من أبي هريرة في الصورة الأولى وسوق الإسناد في الحال إلى النبي ﷺ حين وجد المهدي الذي هو سلطان يقصد إليه التقرب بموافقة فعله. وغرضه لعب الحمام في الصورة الثانية. وهذا القدر فقط لا يدل على وضع الحديث لكن انضم إليه عدم وجود شرائط قبول الرواية في راوى الروايتين مع مخالفتها لهما عند الحفاظ المتقين والأئمة الراسخين من عدم سماع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه وعدم زيادة أو جناح في رواية عدم السابق.

(ومنها ما يؤخذ من حال المروى كان يكون مناقضاً لنص القرآن والسنة المتواترة والإجماع القطعي كالإجماع) الغير السكوتي المنقول بطريق التواتر بخلاف الإجماع السكوتي والمنقول بطريق الآحاد فإنهما لا يجمعان الخبر الناقص له موضوعاً (أو صريح العقل) قال الحفاظ السيوطي في شرح التقريب: ومن المخالف للعقل ما رواه ابن الجوزي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن جده مرفوعاً ان سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً (١) واسند من طريق محمد بن شعاع البليخي عن حسان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المنهزم (٢) عن أبي هريرة مرفوعاً: إن الله

(١) قلت: حذف العلامة السندی هذه الجملة: "وصلت عند المقام ركعتين". من آخره.

(٢) قلت: في شرح التقريب المطبوع ع "أبي المنهزم".

خلق الفرس فأجراها ففرقت فخلق نفسه منها هذا لا يضعه مسلم (١) والمهم به محمد بن شجاع كان زائفاً في دينه. وفيه أبو المهزم قال شعبية رأيت ولو أعطى درهما وضع خمسين حديثاً (٢) انتهى (حيث لا يقبل شيء من ذلك، أي لما ذكر من النصين والإجماع (والعقل التاويل) و لم يحتمل سقوط شيء منه على بعض رواه يزول به تلك المناقض، إليه أشار السبكي في جمع الجوامع فقال: وكل محبر أوهم باطلاً ولم يقبل التاويل فباطل أو نقص منه ما يزيل الوهم. قال شارحه: وقد يمثل له برواية لا تبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منقوسة لعدم مطابقتها الواقع حيث سقط على راويها "منكم" انتهى.

ولا يخفى أن المصنف رحمه الله جعل هنا مناقضة نص القرآن و سائر ما ذكره دليل الوضع. وقال سابقاً في حل قوله أو تهمة بذلك بأن لا يروى ذلك إلا من جهته و يكون مخالفاً للقواعد المعلومة. و معلوم أن المخالفة للقواعد المعلومة لا تفيد الوضع إلا إذا كانت تلك القواعد معلومة من الكتاب والسنة المتواترة و نحوها. فبين الكلامين تناقض. وقد مر هذا الاعتراض مع ما يتعلق به فيما سبق.

ثم إن من جملة ما يرجع إلى حال الروي ركة اللفظ أي الضعف عن قوة فصاحته عليه السلام في اللفظ و ركة المعنى و ركتها. قال السخاوي في شرح الألفية: لكنه في اللفظ وحده مقيد بما صرح بأنه لفظ الشارع ولم يحصل التصرف في المعنى في نقله انتهى ومن قبيل ركة المعنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها. ومن القرآن التي يدرك بها الوضع أن يكون مما يدفعه الحسن والمشاهدة أو يتضمن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو بالوعد العظيم على الفعل الحقير كما في شرح تقريب السيوطي (٣) وغيره ومنها انفراده (٤) شيء مع كونه مما يلزم المكلفين علمه وقطع العدد فيه كما قرره الخطيب في أول الكفاية و أمر جسيم يتوفر الدواعي على نقله كحصر العدد والحجاج عن البيت أو بما صرح بتكذيبه فيه جمع كثير يمتنع في العادة نواطؤهم على الكذب وفي تنزيه الشريعة (٥) لابن العراق: وذكر بعض شيوخي أنه روى عن شيخه الحافظ

(١) قلت: وفي شرح التقريب بعد هذا: بل ولا عاقل.

(٢) قلت: كذا في نسخة السيد محب الله و يؤيه: شرح التقريب المطبوع. وفي الأصل "لوضع" باللام.

(٣) راجع التدريب شرح التقريب ص ١٨٠.

(٤) قلت: في الأصل تفرده بدل انفراده.

(٥) اسم الكتاب تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة للشيخ أبي الحسن علي بن محمد

بن عراق الكناني المتوفى سنة ٩٣٣هـ ثلاث وستين وتسماًئة. جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي والسيوطي ورتب علي ترتيبه وأهداه إلى السلطان سليمان خان. راجع كشف الظنون لملاچلي،

ج ١، ص ٣٣٢ طبع التاديم.

البرهان الناجي بالدون ان من امارات الوضع ان يكون فيه و اعطى ثواب نبي او النبيين ونحوهما والله تعالى اعلم انتهى.

ومن الامارات كونه اصلاً في الدين ولم يتواتر كالنص الذي يزعم الرافضة انه دل على امامة علي بن أبي طالب نفعه السيوطي في شرح القريب عن مختصر الزركشي، وفي شرح التقريب ايضاً قلت ومن الامارات كونه الراوي رافضياً والحديث في فضائل اهل البيت * قال ابن العراق في تنزيه الشريعة قلت او في ذم من حاربهم لكن قال ملا علي القاري في شرح المشكوة في الفصل الثاني في مناقب اهل البيت عليه السلام في شرح حديث جمع بن عمر رضي الله عنه قال دخلت مع عمي على عابشة رضي الله تعالى عنها قالت اي الناس كان احب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ قلت كلام السيوطي وابن العراق ليس على الإطلاق بل ينبغي ان يكون مقيداً بما اذا وجد فيه مبالغة زائدة غير معروفة في مدح اهل البيت او ذم اعدائهم. والا ففضل اهل البيت و ذم من حاربهم أمر مجمع عليه عند علماء السنة و اكابر ائمة الأمة انتهى.

فايضة: قال الإمام النووي في شرح مسلم في باب ان الإسناد من النبي في حل قول مسلم: و سمعت الحسن بن علي الحلواني يقول رأيت في كتاب عفان حديث هشام بن المقدام عمر بن العزيز قال هشام حدثني رجل يقال يحيى بن فلان عن محمد بن كعب قلت لعفان إنهم يقولون هشام سمعه من محمد بن كعب فقال إنما اقبل من قبل هذا الحديث كان يقول حدثني يحيى عن محمد ثم ادعى بعد انه سمعه من محمد بن كعب انتهى كلام مسلم.

ثم ههنا قاعدة يقتضيه عليها ثم تخيل عليها فيما بعد أن شاء الله تعالى وهي ان عفان رح قال اقبل هشام يعني إنما ضعفوه من قبل هذا الحديث كان يقول حدثني يحيى عن محمد ثم ادعى بعد انه سمعه من محمد وهذا القدر وحده لا يقتضي ضعفاً لأنه ليس فيه تصريح بكذب الاحتمال انه سمعه من محمد ثم نسيه فحدث به عن يحيى ثم ذكر سماعه من محمد فرواه عنه ولكن انضمت الى هذا قرابين و امور اقتضت عند نقاد هذا الفن الخداع فيه المبرزين من اهل العارفين بدقائق احوال روايته انه لم يسمعه من محمد فحكموا بذلك لما قامت الدلائل الظاهرة عندهم بذلك انتهى.

(ثم المروي تارة بخرعه الواضع) اي يكون كلاماً لنفس الواضع كما اسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال كنت عند سعد ابن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي فقال مالك

* راجع التدريب شرح التقريب ص ١٨٠ طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

مثال ذلك - ما روى الخطيب مسند طريق أبي عبد الله حماد المومل بن اسمعيل العدوي البصري ثم المكي المذوفى بعد المائتين ما معناه انه سمع من بعض شيوخه الحديث الطويل عن أبي بن كعب رضي الله عنه فى فضائل سورة القرآن سأله عن شيخه فيه فقال رجل بالمداين وهو حى فارتحل اليه فأحال على شيخ بواسط فارتحل اليه فأحال على شيخ بالبصرة فارتحل اليه فأحال على شيخ بعبادان. قال المومل فلما صرت اليه اخذ يدي فادخلتني بيتا فإذا هو فيه قوم من المتصوفة و

معهم شيخ فقال هذا الشيخ حدثني فقلت له يا شيخ من حديثك بهذا الحديث فقال لم يحدثني به
 اجد ولكن رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليعرفوا قلوبهم الى القرآن.
 وما روى عن أبي عصمة نوح بن أبي مرثد المروزي قاضي مرو في حوالة شهبه أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى والملقب بجمعه بين التفسير والحديث والمغازي والفقه مع العلم بأمور الدنيا الجامع انه قبل له
 من ابن لك عن هكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند اصحاب
 هكرمة هذا فقال اني رأيت الناس قد اعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهاء أبي حنيفة ومغازي محمد
 بن اسحاق فوضعت هذا حصة رواء الحاكم لكن اسند الى ابن عمار احمد المجاهيل
 (او فرط العصبية) اي شدة التعصب لرابه ومذهبه (كبهض المقلدين) فقد روى ابي حاتم
 عن شيخ من الخوارج انه كان يقول بعد ما تاب انظروا ممن تاتخذون دينكم فلانا كذا اذا هوينا
 أمرا صيرناه حديثا. زاد غيره في رواية ونحسب الخبر في اضلالكم. وقيل لسامون بن احمد
 الهروي الأتري الى الشافعي رحمه الله تعالى ومن تبعه بخراسان. فقال لنا احمد بن عبد الله لنا عبد الله
 بن سعدان الأزدي مرفوعا بكون في امي يقال له محمد بن ادريس اضر على امي من الهوس
 ويكون في امي رجل يقال له ابر حنيفة هو سراج امي (او انهاع هوى) كبهض الرؤساء كزيادة
 الجراح فيما تقدم (او الاغراب لقصد الاشهار).

وفي الخلاصة ان من الواضعين قوم من السوال والشحاذين يقفون في الأسواق والمساجد
 فيضعون على رسول الله ﷺ احاديث باسانيد صحيحة قد حفظوها فيذكرون الموضوعات
 بتلك الاسانيد.

قال جعفر بن محمد الطيالسي صلى احمد ويحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام بين
 ايديهما قاص فقال حدثنا احمد بن حنبل ويحيى بن معين قالوا حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا
 معمر عن قتادة عن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مني قال لا اله الا الله
 يخلق مني كل كلمة منها طائر منقاره من ذهب ريشه مرجان واخذ في قصة من نحو عشرين ورقة فجعل
 احمد ينظر الى يحيى ويحيى ينظر الى احمد فقال انت حدثته بهذا فقال والله ما سمعت به الا
 هذه الساعة قال فسكتا جميعا حتى فرغ فقال اي تعال اثار يحيى بيده فجاءه معهها انوال
 يجيزه فقال له يحيى من حديثك بهذا فقال احمد بن حنبل ويحيى بن معين فقال انا ابن معين
 وهذا احمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلان كان
 ولا بد من الكذب فعلى غيرنا فقال له انت ابن معين قال نعم قال لم ازل اسمع ان ابي معين

احمق وما نحققنا الا هذه الساعة قال يحيى وكيف علمت اني احمق قال كأنه ليس فى الدنيا يحيى بن معين و احمد بن حنبل غير كما كتبت عن سبعة عشر احمد بن حنبل غير هذا فوضع احمد بن حنبل كفه على وجهه وقال دعه يقوم فقام كالمستهزى بهما انتهى.

(وكل ذلك، حرام بالإجماع من يستند به الا ان بعض الكرامية) وهم فرقة من المشبهة تسبب الى عبد الله بن كرام وهو الذى صرح بأن معبوده على العرش و اطلق اسم الجوهر عليه تعالى (و بعض المتصوفة نقل عنهم اهاجة الوضع فى الترغيب والترهيب) و دون ما يتعلق به حكم (وهو خطأ من فاعله نشأ عن جهل لأن الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية وانفقوا على ان تعتمد الكذب على النبى صلى الله عليه وسلم من الكبار) أى من اكبر الكبار بعد الكفر بالله تعالى (و بالغ ابو محمد الجوينى فكفر من تعتمد الكذب على النبى ﷺ وانفقوا على تحريم رواية الموضوع الا مقرونة ببيانه لقوله صلى الله عليه وسلم من حدث بحديث يروى انه كذب فهو أحد الكاذبين اخرجه مسلم) اطلاق القول بتحريم الموضوع الا مقرونة بالبيان بالنسبة الى هذه الأعصار. قال السخاوى فى شرح الألفية وكذا لا يبرأ من العهدة فى هذه الأعصار بالاقصصار على ايراد اسناده لعدم الأمن من المحذور وان صنعه اكثر المحدثين فى الأعصار الماضية فى ستة مائتين و هلم جراً خصوصاً الطبرانى و ابو نعيم و ابن مندة فإنهم اذا ساقوا الحديث باسناده اعتمدوا أنهم برءوا من عهده انتهى (و) القسم (الثانى من اقسام المردود و هو ما يكون بسبب تهمة الراوى بالكذب المتروك) و هذا القسم تفرد بإقراره مع هذه التسمية المصنف والا فقد اثبتته الذهبى ايضا نوعاً مستقلاً لكن سماه المطروح و عرفه بأنه ما نزل من الضعيف و ارتفع من الموضوع. و مثل له بحديث عمرو بن شهر عن جابر الجعفى عن الحسن عن على بن عيسى و بجوير عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(والثالث المنكر على رأى) بالتنوين فى المتن و بتركه فى الشرح (من لا يشترط فى المنكر قيد المخالفة) وكذا الرابع والخامس فمن فحش غلطه او كثرت غفلته او ظهر فسقه فحديثه منكر) مثاله حديث اللهم انك اخرجتنى من احب البقاع اليك فاسكنى احب البلاد اليك فأسكنته الله المدينة رواه الحاكم فى الهجرة من مستدركه من حديث الحسن بن سفيان عن ابى موسى الانصارى عن سعد بن ابى سعيد المقبرى حدثنى اخى هو عبدالله عن ابيه عن ابى هريرة رضي الله عنه مرفوعاً قال السخاوى فى المقاصد الحسنة و عبدالله ضعيف جداً و هذا الحديث من منكراته انتهى.

اعلم ان بين كلام المصنف في تعريف الشاذ والمنكر وبين كلام ابن الصلاح و منه تبعه نوع مخالفة فان ابن الصلاح قال في كتابه في مبحث الشاذ: اختلف اهل العلم في وصف الحديث بالشاذ فقال الشافعي ليس الشاذ من الحديث ان يروى الثقة مالا يروى من غيره البتة الشاذ ان يروى الثقة حديثا بخالف ما روى الناس. وحكى ابو يعلى الخليلي هه جماعة اهل الحجاز نحو هذا وقال الحاكم هو الحديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس له اهل بهتايح لذلك، الثقة فلم يشترط الحاكم فيه مخالفة الناس وذكر انه بخلاف المعمل من حيث ان المعمل وقف على علمه الدالة على جهة الوهم فيه. والشاذ لم يوقف على علمه كذلك.

وقال ابو يعلى الخليلي (١): الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ ما ليس له الاسناد واحد يشذ بذلك، شيخ ثقة كان او غير ثقة. فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به. فلم يشترط الخليلي في الشاذ تفرد الثقة بل مطلق التفرد. ثم قال اما ما حكى الشافعي رحمته الله بالشذوذ فلا اشكال في انه شاذ غير مقبول. واما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث انما الأفعال بالنيات. ثم ذكر مواضع التفرد منه ثم قال وأوضح من ذلك، في ذلك، حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته. تفرد به عبدالله بن دينار، وحديث مالك، عن الزهري عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى راسه المغفر تفرد به مالك عن الزهري. فكل هذه مخرجة في الصحيحين مع انه ليس لها الاسناد واحد تفرد به ثقة. قال وفي غرائب الصحيح اشباه لذلك، غير قليلة. قال وقد قال مسلم بن الحجاج للزهري نحو تسعين حرفا يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيه احد بأسانيد جياد.

قال: فهذا الذي ذكرناه من مذاهب أئمة الحديث يبين لك، انه ليس الأمر في ذلك، على الإطلاق الذي اتى به الخليلي والحاكم بل الأمر في ذلك، على تفصيل نبيته فتقول: اذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه فإن كان مخالفا لما رواه من هو اولى بالحفظ منه واضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً وإن لم يكن مخالفاً لما رواه غيره وانما هو امر رواه هو ولم يرو غيره ينظر في هذا الراوي المنفرد فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بهتانه وضبطه قبل ما انفرد به

(١) السرد منه الحافظ الخليل بن عبدالله بن احمد بن ابراهيم بن الخليل القزويني الخليلي، نسبة الي جده المذكور. القاضي الحافظ المتوفى سنة ست واربعين واربعمائة وهو صاحب تاريخ ابى يعلى المسمى بالارشاد في علماء البلاد. وهذا القول الذي نقله العلامة السندی نقله بعينه الحافظ ابن الصلاح في علوم الحديث. ص ٦٩ فراجع. ابو سعيد السندی.

قال: «فهذا الذي [ذكرناه وغيره]^(١) من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل نُبيته، فنقول: إذا انفرد الراوي بشيء نُظِرَ فيه، فإن كان مخالفاً لما رواه من هو أولى بالحفظ [منه]^(٢) وأضبطُ كان ما انفرد به شاذاً مردوداً. وإن لم يكن مخالفاً لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يرو غيره يُنظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه قُبِلَ ما انفرد به / ولم يقدح الانفرد فيه كما سبق من الأمثلة. وإن لم يكن ممن يُوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفرده به [حارماً]^(٣) له مَرَحْزَحاً له عن حَيِّز الصحيح.

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحفاظ الضابط المقبول تفرده استحسناً [لحديثه]^(٤) ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف. وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر.

فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في [روايته]^(٥) من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجهه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم^(٦).

وقال في بحث المنكر: «بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون [البردعي]^(١) الحفاظ: أنه الحديث الذي يتفرد به الرجل ولا يعرف من [غيره]^(٢) روايته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه

(١) من «علوم الحديث» المطبوع، وسقط من الأصلين.

(٢) من [ز].

(٣) وفي «علوم الحديث»: [خارماً].

(٤) وفي «علوم الحديث»: [حديثه].

(٥) وفي «علوم الحديث»: [راويه] وهو الصواب.

(٦) «علوم الحديث» (ص ٧٩).

آخر، فأطلق [البردعي]^(٣) ذلك ولم يفصل، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة والشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث.

فالصواب فيه التفصيل الذي بيّناه آنفاً في شرح الشاذ. وعند هذا نقول: المنكر ينقسم على قسمين على ما ذكره في الشاذ فإنه بمعناه^(٤). هذا كلامه.

والمصنّف رحمه الله خالفه من جهتين^(٥): أحدهما: أن المصنّف جعل المنكر مغايراً للشاذ وابن الصّلاح جعلهما متّحدين، والثاني: أن المصنّف لم يجعل المنكر والشاذ مشتركاً بين قسمي كل واحد منهما، بل جعل المنكر والشاذ في أوّل الكتاب عبارة عن قسم واحد من قسمي كل واحد منهما واختار كونهما عبارة عن ذلك القسم وجعل كل واحد منهما هنا وفيما سيجيئ في تعريف الشاذ عبارة عن القسم الآخر من قسمي كل واحد على رأي.

وابن الصّلاح جعل الشاذ والمنكر قسمين يشتركان فيهما، والمخالفة الأولى موجهة إذ لا يخفى أن الشاذ غالباً يحكمون به على حديثٍ أخفّ في الضعف من حديث حكموا عليه

(١) هكذا في [أ]، ووقع في [ز]: [البرديجي]، قال السيوطي في «التدريب»: «الحافظ أبو بكر البرديجي ... نسبة إلى برديج قرب بردعة، بإهمال الدال المهملة، بلدة بأذربيجان، ويقال له «البردعي» أيضاً»، «تدريب الراوي» (٣٦٦/١).

(٢) كذا في الأصلين ولا توجد في «علوم الحديث»: [غير] بدون الضمير وهو الصواب.

(٣) راجع التعليق الأول في هذه الصفحة.

(٤) «علوم الحديث» (ص ٨٠).

(٥) قال السيوطي في «التدريب»: قد علم ممّا تقدم، بل من صريح كلام ابن الصّلاح أن الشاذ والمنكر بمعني، وقال شيخ الإسلام (ابن حجر): «إن الشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة، أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف. قال: وقد غفل من سوى بينهما».

راجع «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» (٣٦٦/١).

قلت: وراجع بحثه في «علوم الحديث» للإمام ابن الصّلاح (ص ٨٠) بتحقيق نور الدين عتر، أبو سعيد السندي. (منقول من هامش المطبوعة بتغيير في أرقام الصفحات).

بالمنكر، فالفرق بينهما أولى، وأما المخالفة الثانية فلا داعي إليها فيما أعرف مع أن كثيراً من المحققين كالإمام النووي والحافظ العراقي وافقوا ابن الصلاح، وقد تظافر المحدثون على إطلاق المنكر على القسم الثاني منه الذي جعله المصنّف منكراً على رأي كما لا يخفى على المتتبع.

١٣١ / قال السخاوي في «المقاصد الحسنة»: حديث: «إذا كتب أحدكم كتاباً فليُتَرَّبْهُ؛ فإنه أنجح للحاجة» الترمذي^(١) في الاستئذان من «جامعه»، من حديث حمزة، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه رفعه بهذا، وقال: «إنه منكر لا نعرفه عن أبي الزبير إلا من هذا الوجه»، وقال: «وحمزة وهو عندي ابن عمرو النصيبي [هو]^(٢) ضعيف في الحديث».

وقد أخرجه ابن ماجه^(٣) في الأدب من «سننه»، من حديث بقيّة، [أخبرنا]^(٤) أبو أحمد الدمشقي، عن أبي الزبير، بلفظ: «تَرَبُّوا صُحُفَكُمْ، [فإنه]^(٥) أنجح لها؛ إنَّ التراب مبارك» وأبو أحمد قال البيهقي: من مشايخ بقيّة المجهولين، وروايته منكراً، وأشار بذلك إلى هذا الحديث، وكذا قال أبو طالب: «سألتُ أحمد - يعني عنه - فقال هذا حديث منكر، وما روى - بقيّة - عن المجهولين لا يُكتب»^(٦) ^(٧). انتهى.

فقد حكم أحمد والترمذي والبيهقي على هذا الحديث بالمنكر مع كونه مع القسم الثاني إذ لا مخالفة فيه للثقات، وإنّما هو رواية الضعفاء الذين لا يحتمل تفردهم.

(١) «جامع الترمذي» (٢٧١٣)، وفي «الهندية» (١٠٠/٢).

(٢) أثبتناه من نسخ «جامع الترمذي» المطبوعة.

(٣) «سنن ابن ماجه» (٣٧٧٤)، وفي «الهندية» (صد ٢٦٧).

(٤) كذا في الأصلين و«المقاصد الحسنة»، وفي نسخ «سنن ابن ماجه» المطبوعة: [أنبأنا].

(٥) كذا في الأصلين ولا توجد في النسخ المطبوعة.

(٦) «تهذيب الكمال» (٧١٩٤: ١٤/٣٣).

(٧) «المقاصد الحسنة» (٧٤: ٦٤).

وقال السيوطي في «شرح التقريب»: «ومثال الثاني، وهو الفرد الذي ليس في [روايته]^(١) من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده: ما رواه النسائي^(٢) وابن ماجه^(٣) من رواية أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمَرِ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا أَكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ...» الحديث، قال النسائي: «هذا حديث منكر»^(٤). تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في المتابعات^(٥)، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، بل قد أطلق عليه الأئمة القول بالتضعيف، فقال ابن معين: «ضعيف»^(٦). وقال ابن حبان: «لا يُحْتَجَّ به»^(٧). وقال العقيلي: «لا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ»^(٨). وأورد له ابن عدي^(٩) أربعة أحاديث مناكير^(١٠). انتهى. فقد حكم النسائي على الحديث المذكور بالمنكر مع كونه من القسم الثاني.

ثم لا يخفى أن الفرق الذي اختاره المصنّف بين الشاذ والمنكر هو أن الشاذ رواية الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه أو رواية سيئ الحفظ منفرداً، والمنكر رواية الضعيف مخالفاً للثقة أو رواية فاحش الغلط [أو الغفلة]^(١١) أو من ظهر فسقه منفرداً فرواية سيئ الحفظ من قبيل الشاذ لا من قبيل المنكر عند المصنّف.

(١) كذا في الأصلين، وفي «تدريب الراوي»: [راويه].

(٢) «السنن الكبرى» (٤/١٦٦: ٦٧٢٤).

(٣) مثله «سنن ابن ماجه» (٣٣٣٠)، وفي «الهندية» (ص ٢٣٨).

(٤) لم أجده في المطبوعة ولكنه موجود في «تحفة الأشراف» (١٢/٢٢٤).

(٥) «صحيح مسلم» (١٠٩)، وفي «الهندية» (١/٥٦).

(٦) «الجرح والتعديل» (٤/١٨٤: ٧٦٤).

(٧) «المجروحين» (٢/٤٧١: ١٢٠٨).

(٨) «الضعفاء» (٤/٤٢٧: ٢٠٥٥).

(٩) «الكامل» (٩/١٠٤: ٢١٤١).

(١٠) «تدريب الراوي» (١/٣٦٥).

(١١) من [ز]، وفي [أ]: [بالغفلة].

فقول السخاوي بعد ما قال: «وقد حَقَّق شيخنا التَّمييز بجهة اختلافهما في مراتب الرواة» ثم فصل التمييز بينهما «فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ، وأنَّ كلاً منهما قسمان يجتمعان في مطلق التَّفَرُّد أو مع قيد المخالفة، ويفترقان في أنَّ الشاذ رواية ثقة أو صدوق غير ضابط، والمنكر رواية ضعيف لسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك»^(١). انتهى، يخلاف ما حَقَّق شيخه من حيث أنَّ شيخه جعل رواية الضَّعيف بسوء الحفظ شاذاً، وهو جعله منكراً مع أنَّ مقتضى ظاهر كلامه إنما ذكره من الفرق تفصيل لما حَقَّق شيخه.

١٣٢ / ثم يرد على ما ذكره السخاوي أنَّ الشاذ كيف يفترق عن المنكر بأنَّ الأول رواية صدوق غير ضابط، والثاني رواية ضعيف بسوء الحفظ أو نحوه مع أنَّ عَدَم الضَّبْط إنما يكون بسوء الحفظ أو فحش الغلط أو كثرة الغفلة، اللهمَّ إلا أن يُقال إنَّ محطَّ النَّظَر في الافتراق جهالة الراوي أو ظهور الفسق الذي هو من أفراد قوله «أو نحو ذلك» لا سوء الحفظ وسائر أفراد قوله المذكور من فحش الغلط وكثرة الغفلة، لكن أيَّ باعثٍ على إحداث هذا الاصطلاح الجديد؟

ثمَّ اعلم أنَّ صريح كلام المصنِّف أنَّ المنكر لا بدَّ له من فُحش غلط الراوي أو كثرة غفلته أو ظهور فسقه، والشاذ لا بدَّ له من سوء الحفظ عند عدم مخالفة الثقة، فلا يكون المنكر ولا الشاذ عند عدم المخالفة إلا حديث من لا تقبل روايته بانفراده، وهو مقتضى كلام ابن الصلاح حيث جعل انفراد الراوي الذي لم يوثق بإتقانه وحفظه لذلك الذي انفرد به قسمين، أحدهما: ما ينزل حديثه من الصحيح إلى الحسن، والثاني: ما ينزل حديثه إلى الضعيف، وسمَّى هذا القسم الثاني منكراً وشاذاً، ولم يجعل قسماً ثالثاً، وهو ما ينزل بعض أحاديثه إلى الحسن وبعضها إلى الضعيف.

واستقراء موارد استعمالهم المنكر والشاذ يدلُّ على أنَّ المنكر والشاذ لا يلزم أن يكون حديث مردود الرواية، فإنَّهم يحكمون بالمنكر على حديث يُستبعد من جهة العقل لراوٍ خفَّ ضبطه بحيث يعدُّ ما انفرد به حسناً إذا لم يكن فيه استبعادٌ من جهة العقل.

ففي «تنزيه الشريعة» لابن العِراق بعد ما ذكر إخراج الطبراني حديث «عائشة ؓ» أنَّ رسول الله ﷺ كان يصلي حيث [ما]^(١) دنا من البيت فقالت له: يا رسول الله! ربما صليت في المكان الذي تمر فيه الحائض ولو اتخذت مسجداً تصلي فيه، فقال: «وا عجباً لك يا عائشة! أما علمت أنَّ [الأرض]^(٢) تُطهر سجدة موضعتها إلى سبع أَرْضِينَ؟» إنه قال الطبراني: «لم يروه عن [سعيد]^(٣) إلا ابنه، تفرد به الليث»^(٤).

وقوله «تفرد [به]^(٥) الليث» ممنوع فقد رواه الحسن بن سفيان، حدثنا [حسان]^(٦) بن موسى، ثنا ابن المبارك، ثنا حيوة بن شريح، أخبرني زهرة بن معبد أنَّ بكير [بن]^(٧) الأشجَّ حدثه عن عائشة ؓ فذكره، ومن هذا الطريق أورده الجوزقاني وقال «منكر منقطع»^(٨).

[ولم يروه معبد عن عائشة ؓ غير هذا]^(٩).

قلت: وهذا المتن مع نكارتة إسناده حسن، فمعبد قال في «التقريب»: «مقبول»^(١)، وابنه زهرة قال في «التقريب»: «[يقال]^(٢) عابد»^(٣)، والليث فمعلوم إمامته وجلالته، وعبد الله بن

(١) سقط من الأصلين، وهو موجود في «التنزيه» و«الأوسط».

(٢) كذا في الأصلين، وفي «تنزيه الشريعة» و«الأوسط» المطبوعان: [المؤمن].

(٣) كذا وقع هنا في الأصلين: [سعيد]، والأصح [معبد] وهو معبد بن عبد الله بن هشام القرشي التميمي، والد أبي عقيل، كما هو في السند الآتي وكتب أسماء الرجال، راجع «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٣٦: ٢٧٤: ٦٠٧٤).

(٤) «المعجم الأوسط» (٨٦٨٢).

(٥) من [ز].

(٦) كذا في الأصلين، والأصح ما أثبتناه، وهو أبو محمد حبان بن موسى بن سوار السلمي المروزي

الكشمهيني، راجع «تهذيب الكمال» (٥/٣٤٤: ١٠٧٢).

(٧) سقط من الأصلين، وهذا من «التنزيه».

(٨) «الأباطيل والمناكير» (٢/٣٨١).

(٩) هكذا في الأصلين، وليس هذا محله لأنه من تنمة كلام الطبراني، فموضعه بعد قوله: «تفرد به الليث»،

وتأخيرها إلى هذا الموضع يخل المعنى (من شيخنا مولانا عبد العظيم البلياي حفظه الله تعالى).

صالح ضعفه جماعة ووثقه آخرون، والمطلّب قال الطبراني: «ثقة مأمون»^(٤). انتهى كلام ابن العراق.

فحكم بحسن الإسناد مع نكارة هذا الحديث لأنّ فيه بُعداً.

وفي «مجمع الزوائد» للهيثمي: «عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا جاءه فيئ قسمه من يومه، فأعطى الأهل حظّين [والأعزب]^(٥) حظاً واحداً، فدُعينا و[كنا إذا جاءه]^(٦) قبل عمّار بن / ياسر رضي الله عنه فأعطى حظاً واحداً، [فسخط]^(٧) حتى عَرَفَ ذلك رسولُ الله ﷺ في وجهه ومن [حضر]^(٨)، فبقيت فضلة من ذهب، فجعل النبي ﷺ يرفعها بطرف عصاه [فتسقط، ثم يرفعها فتسقط]^(٩) وهو يقول: «كيف أنتم يوم [يكثّر]^(١٠) لكم من هذا؟» فلم يُجِبْه أحدٌ، فقال عمّار بن ياسر رضي الله عنه: ودّدنا والله لو [أكثر]^(١١) لنا، فصبر من صبر، وفتن من فتن، فقال [له]^(١٢) رسول الله

١٣٣

(١) «تقريب التهذيب» (٦٧٨٠).

(٢) كذا في الأصلين، وفي «تنزيه الشريعة» و«التقريب» المطبوعان: [ثقة].

(٣) «تقريب التهذيب» (٢٠٤٠).

(٤) «تنزيه الشريعة» بتقديم وتأخير (٢/١٠٠: الصلاة ٧١).

(٥) كذا في الأصلين و«الكبير»، وفي «المجمع» [والأعراب].

(٦) بدله: [كنت أدعى] في «الكبير» و«المجمع».

(٧) سقط من [ز]، وفي «الكبير» و«المجمع»: [فتسخط].

(٨) كذا في الأصلين، وفي «الكبير» و«المجمع»: [حضره].

(٩) كذا في الأصل، ولم توجد هذه العبارة في نسخة السيد محب الله صاحب العَلَم (منقول من هامش المطبوعة).

(١٠) [يكثّر] في نسخ «الكبير» و«المجمع» المطبوعة.

(١١) [أكثر] في نسخ «الكبير» و«المجمع» المطبوعة.

(١٢) سقط من الأصلين، موجود في نسخ «الكبير» و«المجمع» المطبوعة.

ﷺ: «لعلك تكون فيه شر مفتون»^(١) رواه الطبراني^(١)، ورجاله رجال الصحيح ومتنه منكر، فإن النبي ﷺ لا يقول ذلك لرجل من أهل بدر^(٢). انتهى.

فجعل المتن منكراً مع الحكم بأن رجاله رجال الصحيح.

وقال المصنّف في «تخريج الرّافعي» في حديث صلاة التّسبيح: «والحقّ أنّ طرقه كلها ضعيفة، وأنّ حديث ابن عبّاس رضي الله عنه يقرب من شرط الحسن، إلا أنّه شاذّ لشدة الفردية [فيه]^(٣)، وعدم المتابع والشّاهد من وجهه يُعتبر، ومخالفة هيئتها لباقي الصّلوات، وموسى بن عبد العزيز وإن كان [صادقاً]^(٤) صالحاً فلا يُحتمل منه هذا التّفرد، وقد ضعفها ابن تيمية، و[المزني]^(٥)، وتوقّف الذهبي، حكاه ابن عبد^(٦) الهادي عنهم في أحكامه^(٧)، انتهى.

فجعل مخالفة هيئة صلاة التّسبيح لهيئة باقي الصّلوات دخيلاً في شذوذ هذه الرواية.

وفي «فتح الباري»: «أفلح بن حُميد الأنصاري مولا هم [المزني]^(٨)، أحد الأثبات، وثقه ابن معين^(٩)، وأبو حاتم^(١٠)، والنسائي^(١١)، وابن سعد^(١٢)، وذكره ابن عديّ فقال: «قال ابن صاعد:

(١) «المعجم الكبير» (١٢/٤٠٠٦: ١٨ [٨١]) و«مسند الشاميين» (٢/٧٦: ٧٧٧).

(٢) «مجمع الزوائد» (٥/٣٤١).

(٣) من [ز].

(٤) من [ز].

(٥) كذا في الأصلين، والظاهر أنه المزي كما في «التلخيص الحبير» المطبوع.

(٦) سقط من الأصلين، وهذا من «التلخيص الحبير» المطبوع.

(٧) «التلخيص الحبير» (٢/٤٨٢: ٤٨٣).

(٨) كذا في الأصلين، ولكن أفلح مدني كما في «تهذيب الكمال» (٣/٣٢١: ٥٤٧).

(٩) «الجرح والتعديل» (١/١٢٣٢: ٣٢٣).

(١٠) المصدر السابق.

(١١) «تهذيب الكمال» (٣/٣٢٢: ٥٤٧).

(١٢) «الطبقات الكبرى» (٥/٤٦٣: ١٣٦٠).

[كان أحمد يُنكر على أفلح حديث ذات عرق^(١)، وقال ابن عدي: «لم ينكر عليه أحمد غير هذا، وقد انفرد به عن أفلح المعافى بن عمران، وأفلح صالح^(٢)، أحاديثه مستقيمة»^(٣)].

قلت: قال أبو داود: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول لم يحدث يحيى القطان عن أفلح، وروى أفلح حديثين منكرين «أنَّ النبي ﷺ أشعر»^(٤) وحديث «وَقَتَّ لأهل العراق ذات عرق»^(٥)، انتهى.

فمع كون أفلح موثقاً به – كما حكاه عن ابن معين وغيره، والموثق به يُقبل ما انفرد به – أنكر عليه أحمد هذين الحديثين.

وفي «المقاصد الحسنة» للسخاوي: حديث: «أنا مدينة العلم، وعليّ بابها»، الحاكم في المناقب في «مستدركه»^(٦)، والطبراني في «معجمه الكبير»^(٧)، وغيره من حديث [أبي]^(٨) معاوية الضّرير، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس ؓ مرفوعاً به، بزيادة «فمن أتى العلم [فالباب الباب]^(٩)»، ورواه الترمذي في المناقب من «جامعه»^(١٠)، وغيره من حديث عليّ ؓ أن النبي ﷺ قال: «أنا دار [العلم]^(١١) وعليّ بابها». وقال الترمذي: «إنه منكر»^(١٢). وقال الحاكم في الأول:

(١) سقط من الأصلين، أثبتناه من «هَدْي السَّارِي».

(٢) «الكامل» بتصرف (٢/١٢٢: ٢٣٠).

(٣) «سنن أبي داود» (١٧٥٧)، وفي «الهندية» (١/٢٤٥).

(٤) «سنن أبي داود» (١٧٣٩)، وفي «الهندية» (١/٢٤٣).

(٥) «هَدْي السَّارِي» (ص ٥٥٢).

(٦) «المستدرک» (٣/١٣٧: ٤٦٣٧) به.

(٧) «المعجم الكبير» (٨/٢٧٧٥: ١١٠٦١) نحوه.

(٨) سقط من الأصلين.

(٩) وفي «المقاصد الحسنة» و«الكبير» المطبوعان [فليأت الباب].

(١٠) «جامع الترمذي» (٣٧٢٣)، وفي «الهندية» (٢/٢١٣)، وقال: «هذا حديث غريب منكر».

(١١) وفي «المقاصد الحسنة» و«جامع الترمذي» المطبوعان [الحكمة].

«إنه صحيح الإسناد»^(٢). وأورده ابن الجوزي من هذين الوجهين في «الموضوعات»^(٣). ووافقه الذهبي^(٤) وغيره على ذلك، وأشار إلى هذا ابن دقيق العيد بقوله: هذا الحديث لم يثبتوه، وقيل إنه باطل، وهو مشعر بتوقفه في ما ذهبوا إليه من الحكم بكذبه، بل صرح العلائي بالتوقف في الحكم عليه بذلك، فقال: «وعندي فيه نظر»^(٥)، ثم بين ما يشهد لكون أبي معاوية راوي حديث ابن عباس رضي الله عنه حدث به، فزال المحذور عمّن هو دونه، قال: «وأبو معاوية ثقة، حافظ، محتج بإفراده كابن عينة وغيره، فمن حكم على هذا الحديث مع ذلك بالكذب فقد أخطأ»^(٦)، قال: «وليس هو من الألفاظ المنكرة التي يأبها العقول، بل هو كحديث «أرحم أمتي بأمتي»^(٧) الماضي»^(٨).

فدلّ على أن لإباء العقول مدخلاً في ضعف الحديث.

(١) المصدر السابق.

(٢) مرّ قريباً.

(٣) «الموضوعات الكبرى» (١/٣٤٩).

(٤) «المستدرک» (٣/١٣٧: ٤٦٣٧).

(٥) «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح» بتصرف (١/٥٢: ١٨).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) «المقاصد الحسنة» (١٢٣: ١٨٩).

إليه من الحكم بكذبه بل صرح العلأى بالتوقف. في الحكم عليه بذلك وقال و هندی فيه نظر ثم بين ما يشهد لكون أبي معاوية راوى حديث ابن عباس رضي الله عنه حدث به فزال المحذور عن عود و له قال و أبو معاوية ثقة حافظ يحنج بإفراده كآب عبيدة وغيره. فمن حكم على هذا الحديث مع ذلك بالكذب فقد اخطأ قال و ليس هو من الألفاظ المنكرة التي ياهاها العقل بل هو كحديث أرحم امتى بامتى الماضى انتهى فدل على ان إلباء العقول مدخلا في ضعف الحديث.

فائدة: قال الترمذى في كتاب الطلاق: ذهب اهل الظاهر و جماعة منهم الشيعة الى ان الطلاقات الثلاث جملة لا تقع الا على واحدة لما روى ابن اسحاق عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال طلق ركافه بن عبد يزيد زوجته ثلاثا فى مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا فسأله عليه الصلوة والسلام كيف طلقها قال طلقها ثلاثا فى مجلس واحد قال انما ذلك طلقه واحدة فارتجعها. والجواب انه منكر. قال أبو جعفر فإنه روى جماعة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه قال من طلق امراته ثلاثا فقد عصى ربه، و بانك منه امراته ولا ينكحها إلا بعد زوج، منهم سعد بن حبشمة و مجاهد و عطاء و نافع و عمرو بن دينار و مالك بن الحويرث. والدليل ما روى أبو داود و الترمذى و ابن ماجه أن ركافة طلق زوجته البتة فحلفه رسول الله صلوات الله عليه وآله انه ما اراد الا واحدة، فردها اليه فطلقها الثانية فى زمن عمرو و الثالثة فى زمن عثمان و قال أبو داود و هذا اصح انتهى.

فائدة اخرى: قال الحافظ السيوطى: وقع فى عباراتهم انكر ما روى فلان كذا و ان لم يكن ذلك الحديث ضعيفا. قال ابن عدى انكر ما روى يزيد بن عبد الله بن ابى بردة اذا اراد الله أمة خيرا قبض نبيها قبلها. قال و هذا طريق حسن رواه ثقات و قد ادخله قوم فى صحاحهم انتهى. و الحديث فى صحيح مسلم. و قال الذهبى انكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن و هو عند الترمذى و حسنه و صححه الحاكم على شرط الشيخين.

(ثم الوهم و هو القسم السادس و انما افصح به) ولم يقل والسادس كما قال فيما سبق لطول الفصل (١)) اى الفاصلة بين تفصيله هنا و بين اجمالها فيما سبق بقوله او وهمه لا بين قوله

(١) اوضح العلامة أبو الحسن السندى الصغير عبارة المتن هكذا: يعني لو قال والسادس كما فعل فيما قبل لكان تشخيصه موقوفا على عدد الخمسة الاول فى الاجماع فيطول الفصل بين ملاحظة و ملاحظة حكمية. ولا يقال: انه كان عليه الافصح فى الرابع والخامس ايضا لطول النصل اذ لا يجب الاطراد فى النكتات و ايضا فليس طول النصل فيهما مثله فى السادس. راجع بهجة النظر للعلامة السندى الصغير من ايدى طبع كنزار محمدى بلاهور.

ثم الوهم و بين ما عطف عليه ان لا طول بينهما في المتن. فلا يرد ما قيل: ان طول الفصل انما هو في الشرح لا في المتن. و اما جواب بعض المحققين (١) بقوله ان الفصل بمعنى الباب اي الصحيح به لطول بابه والبحث فيه وهو مقتض للاهتمام به ففيه انه لا طول لبابه في المتن ايضا (ان اطلع عليه اي على الوهم بالقرائن الدالة على وهم راويه) اما (ان اطلع عليه) باعترافه بالوهم مثلاً فلا يسمى معللاً (من وصل مرسل) قال بعض المحققين (٢) من بيانه انتهى والموافق لما في كتب الفن ان يجعل بياناً لوهم راويه. قال في الفية العراقية:

وسم ما بعلة مشمول	معللاً او لا تقل معلول
وهي عبارة عن اسباب طرث	فيها غموض و خفاء اثر
تدرك بالخلاف والتفرد	مع قرائن تضم بهتدي
جهيزها الى اطلاعه على	تصويب ارسال لما قد وصلا
او وقف ما يرفع او متن دخل	في غيره او وهم واهم حصل
ظني فاضى او وقف فاحجما	مع كونه ظاهره ان سلما (٣) انتهى.

فجعل الإرسال وما عطف عليه ما يطلع عليه لا ما يطلع به والمراد بها في الألفية من قوله اسباب طرث ما وقع بسببه الخطا من الراوي والقصور في الضبط من فهم المعنى على الخطا كما حكى السخاوي عن المصنف في شرح الألفية فيها روى هشيم عن الزهري عن علي بن حسين عن

(١) وفي نسخة المخطوم التتوي المملوكة للسيد وحب الله صاحب العلم السندي: الفضلاء بدل المحققين والمراد منه الشيخ علي القاري. ونص عبارته هكذا: لطول الفصل اي بابه والبحث فيه وهو مقتض للاهتمام به كما في الاقسام الآتية ولذا ايضا عطف بشم الدال علي التراخي اشارة الى ان التراخي بحسب الرتبة فاندفع ما قيل: ان طول الفصل انما هو في الشرح لا في المتن. راجع شرحه ص. ١٣٠ طبع قركيا.

(٢) المراد منه الشيخ علي القاري. وفي نسخة المخطوم: الفضلاء.

(٣) قلت: شرح الناظم المؤلف هذه الابيات بقوله: اي رسم الحديث السني شملته عدة مسن على الحديث معللاً ولا تسمه معلولاً. وقد وقع في عبارة كثير من اهل الحديث تسميته بالمعلول. و كتب بعد بحث طويل: والعلم عبارة عن اسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه اي قدحت في صحته وحذفت همزة طرأت في النظم تخفيفاً. و كتب بعد: وتدرك العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تضم الى ذلك بهتدي الجهيز الناقد بذلك الى اطلاعه على ارسال في الموصول او وقف في المرفوع او دخول حديث في حديث او وهم واهم بغير ذلك بحيث غلب على ظنه ذلك فأخذاه وحكم به او تردد في ذلك فوقف واحبهم عن الحكم بصحة الحديث و ان لم يغلب على ظنه صحة التعليل بذلك مع كون الحديث العمل ظاهره السلامة من العمة. وأن في قولي (أن مسلم) بصدرية. راجع شرح الألفية للناظم الحافظ العراقي رح، ص ١٠٥ ج ١، الطبعة الاولى. ابو سعيد السندي.

أسامة بن زيد مرفوعاً لا يتوارث أهل ملتين ما حاصله أن أصحاب الزهري كلهم رواوا عنه باللفظ لا يرث الكافر المسلم وهشيم رواه من حفظه باللفظ يظن أنه يودى معنى ما سمع فلم يصب . لأن اللفظ الذي أتى به أهم من الذي سمعه انتهى . ومن اشتباه سند حديث بسند حديث آخر واختلاط راوي برأى آخر إلى غير ذلك من اسباب الخطأ والنسيان .

(أو منقطع) عطف على مرسل (أو ادخال حديث في حديث) عطف على وصل و كذا (أو نحو ذلك من الأشياء القادحة) كرفع موقوف و ابدال راوٍ ضعيف بثقة (و يحصل معرفة ذلك بكثرة التبع و جمع الطرق) و روى عن علي بن المديني أنه قال الهاب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه (فهو المعلل (١)) فيه مسامحة كما في السوابق فإن ما فيه الوهم هو المعلل . وقد وقع في عبارة كثير من المحدثين و كذا المتكلمين والأصوليين المعلول . و رده ابن الصلاح بأن ذلك مردول عند أهل اللغة والعربية لأن المعلول من علته بالشراب أي سقاه مرة بعد أخرى و سماه معلل . قال العراقي : الأجود في تسميته المعلل و كذا وقع هو في عبارة بعضهم و أكثر عباراتهم في الفعل أهله فلان هكذا و قواسمه معلل . قال الجوهري لا أعلمك الله بعلة أي ما أصابك بمصيبته و أما علته فلأنما يستعمله أهل اللغة بمعنى الهاء بالشئ و شغله به من تعليل الصبي بالطعام . قال السخاوي و ما يقع من استعمال أهل الحديث له من حيث يقولون علل فلان فعلى طريق الاستعارة انتهى .

و كان وجهه الشبه الشغل فإن المحدث يشغل بها فيه من العدل ثم العلة تجيء قلباً في المتن و غالباً في السندا ما قادحاً في المتن بوقف مرفوع أو مثله أو غير قادح مثال الأول ماسر و مثال الثاني حديث حماد بن مسلمة و غيره عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما رفعه من هاج عبداً وله مال و من هاج لخلأ قد ابرت الحديث . فإن بعض الثقات رواه عن عكرمة فقال عن الزهري عن ابن عمر رضي الله عنهما فرجع الحديث إلى الزهري . و الزهري إنما رواه عن سالم عن أبيه و هو الصواب ، و مع ذلك فهو معلل أيضاً لأن نافعاً رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما فجعل الجملة الأولى عن عمر رضي الله عنه من قوله والثانية عن النبي صلى الله عليه وسلم والقول قوله كما صرح به ابن المديني والدارقطني والنسائي قال و ان كان سالم أجل منه .

قال المصنف وهذه علة خفية فإن عكرمة هذا أكبر من الزهري و هو معروف بالرواية عن ابن عمر رضي الله عنهما

(١) كذا في سائر نسخ الإمعان . وفي المتن المطبوع بشرح العلامة أبي الحسن السندي الصغير . هكذا : فهذا هو المعلل .

فلما وجد الحديث من رواية حماد وغيره عنه كان ظاهره الصحة واعتضد بذلك ما رواه الزهري عن سالم عن أبيه و ترجع به على ما رواه نافع ثم ففتشنا فكان ان عكرمة سمعه ممن هو اصغر منه وهو الزهري. والزهري لم يسمعه ممن ابن عمر انما سمعه من سالم. فوضح ان رواية حماد مدلسة او مسواة، ورجع هذا الإسناد الذي كان يمكن الاعتضاد به الى الإسناد المحكوم عليه بالوهم. وكان سبب حكمهم عليه بذلك، كون سالم او من دوله سلك الجادة فإن العادة في الغالب ان الإسناد اذا انتهى الى الصحابي قيل بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء هنا بعد الصحابي ذكر صحابي آخر والحديث من قوله كان ظنا غالبا على ان من ضبطه هكذا اتقن ضبطا (١). و مثال الثالث ما رواه الثقات كيعلى بن عبيد عن سفیان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم: البيعان بالخيار الحديث. فهذا اسناد متصل ينتقل العدل عن العدل وهو معلل غير صحيح والمتمن على كل حال صحيح. والعللة في قوله عن عمرو بن دينار، انما هو عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر هكذا رواه الأئمة عن اصحاب سفیان عنه، فوهم يعلى بن عبيد و عدل عن عبدالله بن دينار الموافق له في اسم ابيه الى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة.

و بالمثل الثاني ظهر ان الخلاف في الألفية في قوله يدرك بالخلاف اعم منه ان يكون راوي الحديث خالف من هو ارجح منه او مرجوح في نفسه و بالقرائن صار راجحا في هذا المقام فإن سالنا اجل من نافع و مع ذلك في هذا المقام القول قول نافع و رواية سالم معللة. ثم ان المصنف رح اكتفى في الاطلاع على الوهم على القرائن مع لخلاف الدالة على وهم الراوي كما سبق وصاحب الألفية كما مر عنه قال تدرك بالخلاف و بالتفرد مع قرابين الخ فجعل ادراكه بانضمام القرابين مع الخلاف او التفرد ولعل المصنف اشار بقوله وجمع الطرق الى الخلاف والتفرد فإن سبب معرفتهما جمع الطرق ثم ان اهل الفن ذكروا في تعريف المعلل كما حكيناه عن الألفية مع كون ظاهره السلامة. وهذا لا يتم في المثال الثالث فالهم حكموا بأن رواية يعلى بن عبيد عن سفیان الثوري عن عمرو بن دينار في المثال الثالث معللة مع انه ليس ظاهره السلامة على ما اختاره المصنف لأن يعلى بن عبيد خالف اكثر اصحاب سفیان نعم بالقربة الخفية التي اطلع بها على السبب الطاري يعلى بن عبيد وهو موافقة اسم عمرو بن دينار و عبدالله بن دينار اذداد الجزم

(١) قلت: من قوله: حديث حماد بن سلمة الي قوله: اتقن ضبطا كل العبارة من شرح الحافظ السخاوي للألفية بعيثه. راجع شرحه: فتح المغني ص ٤٩٠، الطبعة الاولى علي الحجر. ابو سعيد السندي.

بضعف الرواية المذكورة فلعل المراد بقوله مع كون ظاهره السلامة اعم من السلامة عن الضعف المطاق او مقدار الضعف الذى حصل بسبب القرينة.

(وهو) اى هذا النوع (من اغمض انواع علوم الحديث وادقها واشرفها) حتى قال ابن المهدى لأن اعرف علمه حديث واحد احب الى من ان اكتب عشرين حديثاً ليس عندي (ولا يقوم به) اى هذا الفن (الا من رزقه الله فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفه تامه) بمراتب الرواة (فى العدالة والضبط وغيرهما) وملكه قوية بالأسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه الا قليل من اهل هذا الشأن كعلى بن المدينى بالباء (واحمد بن حنبل والبخارى ويعقوب بن شيبة وابي حاتم) وفى نسخة بزيادة الرازى (و ابي زرعة والدارقطنى وقد بقصر عبارة المجلد عن اقامة الحججة على دعواه) بأن يعلم ان فى الحديث قصورا لكن لا يقدر على بيان وجهه (كالصيرفى فى لقد الدينار والدرهم) قال ابن المهدى انه الهام لو قلت له من اين قلت هذا لم يكن له حجة وكم لا يهتدى لذلك. وسئل ابو زرعة عن الحججة لقوله فقال ان تسألنى عن حديث لم تسأل عنه ايا حاتم و ابن واره يعنى محمد بن مسلم بن واره و تسمع جواب كل منا لا نخبر احدا منا بجواب الآخر فإن افقنا فاعلم حقيقة ما قلنا و ان اختلفنا فاعلم انا تكلمنا بما اردنا ففعل فانفقوا فقال للمسائل فاعلم ان هذا العلم الهام. واعلم ان بعضهم يطاق العلة على غير المعنى المذكور ككذب الراوى و فسقه و غفلته وسوء حفظه ونحوه من اسباب تضعيف الحديث. والترمذى سمي النسخ علمه. قال السخاوى فكانه اراد علمه مانعه من العمل لا الاصطلاحية (ثم المخالفة) وهو القسم السابع ان كانت واقعه) بسبب تغيير السياق اى سياق الاسناد (فالواقع) اى الحديث الواقع فيه (ذاك التغيير هو) على ما فى نسخة (مدرج الاسناد) سمي به لأن المغير ادخل الحلال فى الاسناد. فالاسناد مدخل فيه.

واعلم ان تفسير مدرج الاسناد بظاهره يشمل مقابلاته الآتية غير ما يليه من التقديم والتأخير وزيادة الراوى و ابداله و تغيير حرف او حروف فلا تصح المقابلة كما يدل عليه لفظ او اللهم الا ان يخص التعبير على وجه لا يشملها باستعانة السياق.

(وهو اقسام : الأول ان يروى جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع الكل) اى كل ذلك الجماعة (على اسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف) مثاله : رواه الترمذى عن بشار عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل و منصور والأعمش عن ابي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال قلت يا رسول الله ﷺ اى الذنب اعظم. الحديث

وهكذا رواه محمد بن كثير العبدى عن سفيان فيما رواه الخطيب. فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش لأن واصل لا يذكر فيه عمرا بل يجعله عن أبي وائل عن عبدالله هكذا رواه شعبة ومهدي بن ميمون ومالك بن مغول وسعيد بن مسروق عن واصل كما ذكره الخطيب وقد بين الاسنادين معاً يحيى بن سعيد القطان في رواية عن سفيان وفصل احدهما من الآخر رواه البخارى في صحيحه في كتاب المحاربين عن عمرو بن علي عن يحيى وعنه سفيان عن منصور والأعمش كلاهما عن أبي وائل عن عمرو عن عبدالله وعن سفيان وعن واصل عن أبي وائل عن عبدالله عن غير ذكر عمرو بن شرحبيل قال عمرو بن علي فذكرته لعبد الرحمن وكان حدثنا عن سفيان عن اعمش ومنصور واصل عن أبي وائل عن أبي ميسرة يعني عمر فقال دعه كذا ذكر العراقي في شرح الالفية (١).

قال السخاوى ق قوله دعه يحتمل انه امر بالتمسك بما حدثه به و عدم الالتفات لخلافه و يحتمل انه امر بترك عمرو من حديث واصل لكونه تذكر انه هو الصواب او لكونه كان عنده محمولاً على رفيقه فلما سأله عنه بانفراده اخبره بالواقع انتهى (٢). اقول هذا الكلام يدل على جواز تعدد هذا القسم اذا كان من كانت روايته مدرجة محمولاً على رفيقه. (الثنى ان يكون المتن عند راو (اى باسناد واحد فصح الاستثناء بقوله (الا طرفاً منه فلانه) اى الطرف عنده (باسناد آخر فيرويه راو عنه تاماً بالاسناد الاول) مثاله حديث رواه ابو داود من رواية زائدة وشريك، و رواه النسائي من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله ﷺ وقال فيه ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك ايديهم تحت الثياب. قال موسى بن هارون و ذلك عندنا وهم فقوله ثم جئت ليس هو بهذا الاسناد وانما هو ادرج عليه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض اهله عن وائل وهكذا رواه مبيناً زهير بن معاوية و ابو زيد شجاع بن الوليد لميزا قصة تحريك الأيدي من تحت الثياب و فصلها من الحديث و ذكر اسنادها كما ذكرنا (٣).

(١) راجع شرح الالفية للناظم الحافظ العراقي، ج ١ ص ١٢١-١٢٣، الطبعة الاولى بمصر.

(٢) راجع فتح المغيث شرح الالفية للحافظ السخاوي الصفحة ١٠٥، طبعة الحجر ولكن الهند.

(٣) قلت: كل هذا من قوله " مثاله حديث رواه ابو داود الى هنا سن عبارة الحافظ العراقي في شرح الالفية بعينها. وقد صححت اشلاط النقل من الاصل اى شرح الالفية بحمد الله. وكتب الحافظ العراقي بعد هذا: قال موسى بن هارون الجمال: وهذه رواية مضبوطة اتفق عليها زهير وشجاع بن الوليد فهما اثبت له رواية من روي رفع الأيدي من تحت الثياب عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل. وقال ابن الصلاح انه هو الصواب. راجع الشرح المتوسط للناظم الحافظ العراقي على الفقيه، ج ١ ص ١٢١ الطبعة الاولى. ابو سعيد السندي.

(ومنه) أي ومن قبيل القسم الثاني (أن يسمع الحديث من شيخه) أي بلا واسطة (الطرفا منه فيسمعه من شيخه بواسطة فيرويه راو عنه تاما بحذف الواسطة) أقول هذا القسم ينهني أن يكون مستثنى من عموم ما سيجيء أن الأدراج عمدا بإقسامه حرام إذا كان رواية ما سمعه من شيخه بلفظة عن وقال ونحوها لأن غاية ما فيه لعدم الإرسال وهو ليس بحرام.

(الثالث أن يكون عند الراوي متنان مختلفان) بأسنادين مختلفين) أما من جانبين أو من واحد فقط (فيرويها معًا كاملين أو مختصرين) أو أحدهما مختصرا دون الأول (راو عنه مقتصرًا على أحد الإسنادين أو يروي) أي راو واحد (الحديثين بأسناده الخاص به لكن يزيد من المتن الآخر ما ليس في الأول) وهذا المدرج (١) طرف من المتن الآخر، وفي القسم الثاني طرف من ذلك، المتن. مثاله حديث رواه سعيد بن أبي مرزوق عن مالك عن الزهري عن انس أن رسول الله ﷺ قال لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تنافسوا الحديث. فقوله "ولا تنافسوا" مدرجة في الحديث أدرجها ابن أبي مرزوق من حديث آخر لمالك عن ابن الزناد عن الأهرج عن أبي هريرة ربه عن النبي ﷺ: إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا. وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك، وليس في الأول ولا تنافسوا وإنما هو في الحديث الثاني (٢).

(الرابع أن يسوق الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك، الكلام هو متن ذلك، الإسناد فيرويه عنه كذلك) أي الرابع أن لا يذكر المحدث متن الحديث بل يسوق أسناده فقط ثم يقطعه قاطع فيذكر كلاما من قبل نفسه فيظن أن ذلك، الكلام هو متن ذلك، الإسناد كذا قال السخاوي في شرح الألفية (٣). ويظهر منه أنه لا ذكر لمتن الحديث في الرابع فلا يصدق تعريف مدرج المتن عليه. مثاله حديث رواه ابن ماجه

(١) كذا في نسخة السيد محب الله صاحب العلم وفي نسخة المخدم التتوي المملوكة للسيد وهب الله صاحب العلم: "فهذا المدرج" بالفاء بدل الواو.

(٢) قال الحافظ السخاوي: (أدرجه) أي ولا تنافسوا (ابن أبي مرزوق) هو الحافظ أبو محمد سعيد بن محمد

بن الحكم الجمعي المصري شيخ البخاري. راجع فتح المغيث ص ١٠٤، طبعة الحجر. أبو سعيد السندي.

(٣) قلت: وكتب الحافظ السخاوي بعد هذا في آخر الباب: وقد صنف الخطيب في هذا النوع كتابا و

سماه الفصل للوصل المدرج في النقل ولخصه شيخنا (الحافظ بن حجر) مع ترتيبه له على الأبواب

وزيادة العمل وسماه تقرب المنهج بترتيب المدرج وقال فيه أنه وقعت له جملة أحاديث على شرط

الخطيب وأنه عزم على جمعها وتحريرها وإحاطها بهذا المختصر أو في آخره مفردة كالذيل و

كانه لم يبيضاها فما رأيتها بعد. راجع شرحه فتح المغيث ص ١٠٥، طبع الحجر.

عن اسماعيل بن محمد الطلحس عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار قال الحاكم دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبدالله القاضي والمستمل بين يديه وشريك يقول ثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ ولم يذكر المتن، فلما نظر الى ثابت بن موسى قال من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار وإنما أراد ثابتاً لزهده وورعه فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد، فكان ثابت يحدث به عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله يعتقد الشيطان على قافية راس أحدكم. فأدرجه ثابت في الخبر ثم سرقه منه جماعة ضعفاء وحدثوا به عن شريك. انتهى وعلى هذا لا يكون من هذا القسم الرابع بل من قبيل المدرج في المتن إذ لم يسق شريك إسناده فقط بل ساق الإسناد مع المتن ثم ذكر هذا الكلام من نفسه.

ومن ههنا ظهر أن قول السخاوي بعد ما ذكر هذا القسم الرابع وفسره بما نقلنا عنه وله امثلة: منها قصة ثابت بن موسى الزاهد مع شريك القاضي فقد جزم ابن حبان بأنه من المدرج انتهى محل نظر إذ ما جزم به ابن حبان يقتضي أن يكون مدرج المتن فكيف يصلح لأن يكون علة لكونه من هذا القسم الرابع، إلا أن يقال أن كونه من هذا القسم لما ذكر الحاكم والاحتجاج بقول ابن حبان بمجرد كونه مدرجاً لا لكونه من هذا القسم. ويؤيده أن السخاوي قال في موضع آخر: ولم يذكر أي شريك المتن الحقيقي بهذا السند وذكره حسب ما اقتضاه كلام ابن حبان انتهى.

ثم إن العراقي قال في الألفية في بحث الموضوع: ومنه نوع وضعه لم يقصد (١). نحو حديث ثابت (من كثرت صلواته الحديث وهلة سرت انتهى أي غلط من ثابت سرت تلك الغلط بحيث انتشرت فرواه عنه غير واحد لكنه مخالف لما ذكره ابن الصلاح وتبعه النووي. ففي كتاب ابن الصلاح تبعاً للخليلي في الإرشاد وربما غلط غلط فوق في شبه الوضع من غير تعمد كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار انتهى وفي تقريب النووي: وربما وقع في شبه الوضع بغير قصد انتهى (٢) فلهمذا قيد المصنف الكذب في تعريف الوضع

(١) قلت: هذا هو المصراع الثاني للبيت ٢٣٤ كلام بعض الحكماء في المسند - ومنه نوع وضعه لم يقصد. والبيت ٢٣٦: - والواضعون بعضهم قد صنعا من عند نفسه وبعض وضعوا وقوله: نحو حديث الخ. هو البيت - ٢٣٨ - راجع الألفية وشرحها للناظم الحافظ العراقي ص ١٤٣ ج ١ - الطبعة الأولى بمصر.

(٢) يقول شارحه السيوطي: (و ربما وقع) الراوى (فى شبه الوضع) غلطاً منه (بغير قصد) فليس (بقيد الحاشية على ص ١٤٢)

بالعمد وجعل هذا النوع من المدرج لا من الموضوع و يؤيده انه قال ابو حاتم الرازي كعبته عن ثابت فذكره لابن نمير فقال: الشيخ يعني ثابت لا بأس به والحديث منكر انتهى فلم يجعله ابن نمير موضوعاً لكن قال ابو حاتم بنفسه والحديث موضوع ووجهه السخاوي بانه موضوع باعتبارها الطرق المركبة له لا من طريق ثابت الذي لم يقع منه الكذب عمداً.

(هذه اقسام مدرج الاسناد و اما مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه) اي ليس الكلام من جملة ذلك المتن كما قال بعض المحققين (١) ، و يرد عليه انه يصدق على ما ادرج في المتن بعض من المتن الآخر كما في الشق الثاني من القسم الثالث من الأقسام الأربعة لمدرج الإسناد الا ان يقيد الكلام الواقع في تعريف المتن بأن لا يكون من كلام النبي ﷺ. و يمكن ان يقال بعض المتن الآخر في هذا الشق متصف بكونه متن بدون الادراج. والمراد بوقوع الكلام في المتن ان يتحقق انصافه بهذه الصفة بالوقوع في المتن و به يندفع الاعتراض الذي اورد على تعريف المدرج في الاسناد الذي اشار اليه المصنف بأنه اريد بتغيير سياق الإسناد تغييره باعتبار نفسه في المتن بلزم ان لا يندرج فيه القسم الثاني من القسم الثالث من الأقسام الأربعة لمدرج الإسناد و ان اريد تغييره اعم من أن يكون باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه و هو متن الحديث يندرج فيه مدرج المتن ايضاً لأننا نختار الشق الأول لكن نفى التغيير في المتن بمعنى ان لا يدخل فيه ما لا يحصل كونه متنّاً الا بالإدخال لا ان لا يدخل فيه كلام آخر اصلاً بقريئة المقابلة بمدرج المتن.

و قال بعض المحققين (٢) في الجواب و رفع بأن يقال اراد بمدرج المتن ما يكون التغيير في المتن فقط او يقال ما يكون في اسناده و متنه تغيير فهو بالاعتبار الأول مدرج الإسناد و بالاعتبار الثاني مدرج المتن انتهى.

و يرد على الجواب الأول ان الاعتراض على تعريف مدرج الإسناد لا يندفع بالتصرف في

(حاشية مسلسل)

بموضوع حقيقة، بل هـ و يقسم المدرج اولى كما ذكره شيخ الاسلام (ابن حجر) في شرح النخبة . قال بأن يسوق الاسناد فيعرض له عارض الخ. راجع التقريب بشرحه التدريس ص ١٨٨ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة. ابو سعيد السندى.

(١) قلت: المراد منه الشارح القارى رح وفي نسخة المخدم التتوي: الفضلاء بدل المحققين. و عبارته هذه: (ليس منه) اي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن و حاصله ان يذكر الراوي صحابياً او غيره كلاماً لنفسه او غيره فيرويه من بعده متصلاً بالحديث من غير فصل يتميز عنه بشأن يعزوه لقائله صريحاً او كناية فيتوهم من لا يعرف حقيقة الحال انه من الحديث الخ. راجع شرحه ص ١٣ طبع تركيا.

(٢) وفي نسخة المخدم بعض الفضلاء بدل المحققين.

مدرج المتن وعلى الثاني يلزم ان يكون الشئ الثاني من القسم الثالث من الأقسام الأربعة لمدرج الإسناد و مدرج المتن مدرج الإسناد والمتن باعتبارين فيما وجه تخصيص عد الأول فى مدرج الإسناد وعد الثاني فى مدرج المتن.

(فتارة يكون) أى إدراج المتن (فى أوله) مثاله ما رواه الخطيب من رواية ابن قطن وشباهة فرويا عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ اسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار. فقوله اسبغوا الوضوء من قول أبى هريرة ﷺ وصل بالحديث فى أوله كذلك رواه البخارى فى صحيحه عن آدم بن أباس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة ﷺ قال اسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم قال ويل للأعقاب من النار. قال الخطيب وهم ابن قطن وشباهة فى روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سبقنا وذلك ان قوله اسبغوا من كلام أبى هريرة ﷺ وقوله للأعقاب من النار من كلام النبى ﷺ. ثم الإدراج فى أول السند نادر جدا حتى قال المصنف انه لم يجد غير هذا المثال الا ما وقع فى بعض طرق حديث بسرة الآتى.

(وتارة فى اثناؤه) مثاله ما رواه الدارقطنى من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن بسرة بنى صفوان قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول من مس ذكره او انثيبه او رفعه فليتوضأ فإن عبد الحميد بن جعفر رواه عن هشام كذلك. وكذا ابو كامل الجحدري عن يزيد بن زريع عن ايوب السختياني عن هشام مع كون الانثيين والرفع إنما هو من قول عروة كما فصله حماد بن زيد وغيره عن هشام. وهو الذى رواه اصحاب يزيد بن زريع عنه ثم جمهور اصحاب السختياني عنه واقتصر عشرون من حفاظ اصحاب هشام على المرفوع فقط ومن صرح بأن ذلك قول عروة، الدارقطنى والخطيب. فهى مثال الإدراج فى وسطه، لكن روى هذا الحديث الطبراني فى الكبير من حديث محمد بن دينار عن هشام فقدم المدرج ولفظه من رفعه او انثيبه او ذكره.

(وتارة فى آخره) مثاله ما روى ابو خيثمة زهير بن معاوية عن الحسن ابن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله ﷺ علمه التشهد فى الصلوة فقال قل التحيات لله فذكر حتى قال اشهد ان لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا عبده ورسوله فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم نقم وإن شئت أن تقعد فاقعد كذا رواه ابو خيثمة كما قاله جمهور اصحابه. فأدرج فى الحديث قوله فإذا قلت السخ فإنما هو من كلام ابن مسعود لا من كلام النبى ﷺ. من الدلائل عليه ان الثقة عبد الرحمن بن ثابت اخذ من رواه عن ابن الحر المذكور فضل الموقوف على المرفوع بقوله قال ابن مسعود وهو ثقة عن زهير

لنفسه أيضا كذلك، وبتناهد باقتصار حسين الجعيفي و ابن عجلان و محمد بن آهان في روايتهم عن المهر كل من التشهد حسن هلقمة وغيره عن ابن مسعود رضي الله عنه على المرفوع فقط وكذلك، صرح غير واحد من الأئمة بعدم رفعه بلى انتفوكا قال الطيبي في الخلاصة على انه مدرج كذا قال السخاوي.

(وهو) اي ما يقع في الآخر (الأكثر لأنه يقع بعد عطف جملة على جملة) فيه إشكال فإن الكلام الواقع في المتن الذي ليس منه في مدرج المتن يقع بعطف جملة على جملة لا بعد عطف جملة على جملة. والجواب ان المراد بقوله المذكور ان يتحقق وقوعه بعد عطف جملة على جملة لا ان يبتدى وقوعه بعد العطف المذكور. ثم معنى قوله لأنه لا يقع بعد عطف جملة على جملة أن مدرج المتن غالبا يقع بعطف جملة على جملة والقسم الآخر كذلك، غالبا لا باقى الأقسام و ان القسم الأخير يقع كثيرا بعطف جملة على جملة ففى نفسه و بالنسبة الى القسمين الأولين والغالب في المدرج المتن هذا العطف. فلا يرد ما قيل انا لا نسلم ان الأخير انما يكون بعطف كلام مستقل على آخر مثله بل يكون بعطف مفرد بلا عطف. ولو سلم ان الأخير لا يقع إلا بعطف الجملة على الجملة فلا نسلم أن وقوعه بعطف الجملة فقط يدل الأكثرية مع أن الأول والثاني يقعان بعطف الجملة أيضا (او بدمج موقوف من كلام الصحابة او من يدهم فيه تسامح) من باب عموم المجاز و إلا فالوقوف ما يروى عن غير الصحابة قيل انما يطلق عليه مقيدا فيقال حديث كذا موقوف على عطاء او على طاؤس و اما اذا طلق فيختص بالصحابة كذا ذكر بعض العارفين (١) (مرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم او فعله من غير فصل (فهذا) هو (مدرج المتن) سمي به لأنه ادرج في المتن شيء فهو مدرج فيه والحامل على هذا الإدراج اما تفسير غريب في الخبر واستنباط فهمه منه احد رواه كفهم عروة بن الزبير من حديث سرقة رضى الله تعالى عنهما ان الوضوء ينتقض بحس ما هو مظنة الشهوة فادرج فيه الأنثيين والرفع.

(و يدرك الإدراج) بأربعة اشياء (ورود رواية مفصلة) اي مبينة (للقدر المدرج مما ادرج فيه) اي المدرج او فيه نائب الفاعل مثاله ما ذكر آنفا في حديث التشهد من ان شهابه رواه عن ابى خيثمة و عبد الرحمن بن ثابت عن ابن الحر ففصلاه (بالنصب على ذلك، من الراوى) كحديث ابن مسعود رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من جعل الله ندا دخل النار قال و اخرى اقوالها ولم اسمعها منه من مات لا يجعل الله ندا دخل الجنة او من بعض الأئمة

(١) في نسخة المخدم التنوي " الشارحين " بدل المحققين. والمراد منه الشيخ علي القاري.

المطالعين) دلى ذلك، كإدراج الخطيب في حديث هشام بن عروة المتقدم (أو باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك،) كقول أبي هريرة رضي الله عنه في حديث للعبد المملوك أجران ما نفعه والذي نفسى بيده أولا الجهاد في سبيل الله وبراى لأحبهت أن أموت وأنا مملوك (وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا ونخصته وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين أو أكثر والله الحمد) اعلم أن الحكم بالإدراج بهذه الأمور مختلف ففي الأخير قطعى وفيها إذا كان النصيب على ذلك، من الراوى أيضا قطعى أو كالمقطوع. وفي الهواشى ظنى بل أشار ابن دقيق العيد في الاقترا إلى ضعفه حيث كان أول الخبر كقوله قال رسول الله ﷺ اسبغوا الوضوء، ومنى من الأشياء لا سيما أن جاء ما بعده بإو العطف وكذا حيث كان في أثناء اللفظ المنفق على رفعه وكذا قال في الإمام أنه إنما يكون الإدراج بلفظ تابع يمكن استقلاله على اللفظ السابق انتهى.

لكن أشار الحافظ العراقي في هرح الترمذى إلى دفع الاستبعاد الذى ذكره حيث قال: وإن الراوى يرى أشياء معاطفة فقدم وأخر لجواز ذلك، عنده وصار الموقف لذلك أول الخبر أو وسطه. ولا شك، أن الفاصل معه زيادة علم فهو أولى نقله السخاوى في شرح الألفية. ثم قال وبالجمله فقد قال شيخنا أنه لا مانع من الحكم على ما فى الأول أو الآخر أو الوسط بالإدراج إذا قام الدلائل المؤثر غلبة الظن انتهى (١) ثم انهم قالوا: الإدراج بأقسامه أى عمداً جرام إنما فيه من التلويح والتدليس وإن كان بعضه أخف من بعض كتفسير لفظة غريبة مثل المزينة والمخاهرة والعرايا ونحوهما مما فعله الزهرى وغيره من الأئمة بل لا يظهر التحريم فى مثله كذا قال بعض المحققين (٢).

وقال السيوطى فى شرح التقریب: وعندى أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع و لذلك، فعله الزهرى وغير واحد من الأئمة انتهى (٣) وقول ابن السمعاني وغيره المستبعد له ساقط العدالة ومن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين يحمل على ما عداه كذا قال بعض المحققين (أو) أن كانت المخالفة بتقديم أو تأخيرى فى الاسماء) أى غالبا لقوله بعيد هذا وقد يقع القلب فى المتن أيضا (كمره بن كعب و كعب بن مرة) بأن يكون الواقع أحدهما فيغلط الراوى بالتقديم

(١) راجع فتح المغيث للحافظ السخاوى ص ١٠٣ طبع الحجر.

(٢) فى نسخة المخدم: " الفضلاء " مكان المحققين. والمراد منه الشيخ على القارى وقال بعد هذا:- لا سيما فى المتفق عليه. راجع شرح القارى ص ١٣٨ طبع تركيا. قلت: عبارته الأخيرة من قوله و عبارة ابن السمعاني الخ كلوا مأخوذة من التدريب فكان عليه أن يذكر الحوالة. أبو سعيد السندى.

(٣) راجع التدريب شرح التقریب للحافظ السيوطى ص ١٢٨ نشر المكتبة الناحية بالمدينة المنورة.

والناخير ويقول مقامه الآخر (لأن اسم أحدهما اسم اب الآخر وهذا هو المقلوب) أي قسم من أقسامه. قال بعض العارفين فالمقاوب ما يكون اسم أحد الراويين اسم اب الآخر مع كونهما من طبقة واحدة فيجعل الراوى سهوا ما هو لأحدهما الآخر كذا ذكر السخاوى. فى شرح التقريب فالمصنف ترك قيد طبقة واحدة وقيد السهو انتهى كلام بعض العارفين.

قال بعض المحققين (١) اعتراضه مدفوع لأنه أراد ما يعمهما فالترك أولى كما لا يخفى و يحمل كلام السخاوى على قسم من أقسام المقلوب لا أن المقلوب منحصر فيه لظهور بطلانه كما سيبنى من بهانه انتهى.

أقول بآبى عن ارادة المصنف تعميم السهو وغيره قوله فيما بعد فلو وقع الإبدال عمدا للمصلحة هل للإغراب مثلا فهو من أقسام الموضوع ولو وقع غلطا فهو من المقلوب والمعلل اذ مقتضاه تخصيص المقلوب عنده بما وقع سهوا و غلطا لا تعميمه للعمد والسهو.

ثم اعلم أن العراقى فى الألفية و شرحه قسم المقلوب السندى الى قسمين عمدا وسهوا والعمد الى قسمين ايضا فصار ثلاثة أقسام و قال فى تعريف القسم الأول أن يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه راو آخر فى طبقته ايصير بذلك غريبا مرغوبا فيه (٢)، و فى تعريف القسم الثانى هو أن يأخذ اسناد متين فيجعل على متن آخر و متن هذا فيجعل باسناد آخر اما اغرابا او اختيارا (٣) لحفظ المحدث هل هو حافظ أولا وهل يقبل التلقين ام لا، و فى الثالث و هو المقلوب السندى سهوا ما انقلب على راويه ولم يقصد قلبه (٤) والمصنف جعل قسمي العمد داخلا فى الإبدال دون القلب فإن كان الإبدال المذكور للمصلحة فالحديث موضوع و ان كان لمصلحة فلا كما سيبنى

(١) فى نسخة المخدوم "الفضلاء". والمراد منه الشارح القاري بح وهكذا قوله بعض العارفين فى نسخة المخدوم: بعض الفضلاء. وهو الشيخ القاري قد دفع الاعتراض بعد نقل العبارة المذكورة. راجع شرحه ص ١٣٨ طبع تركيا.

(٢) قلت: أن الحافظ العراقى اورد مثاله: كحديث مشهور بسالم فجعل مكانه نافع وكحديث مشهور بمالك فجعل مكانه عبدالله بن عمر ونحو ذلك. وممن كان يفعل ذلك من الوضعيين حماد بن عمرو النصيبى واسماعيل بن أبى حية وبهلول بن عبيد الكندي و اورد الألفية. راجع شرحه على متنه الألفية فى بحث المقلوب. ص ١٣٢ ج ١ الطبعة الاولى بمصر.

(٣) قلت: قوله اما اغرابا الخ تلخيص كلامه. وأصل عبارته هكذا: وهذا قصد به ايضا الاغراب فيكون ذلك كالموضع وقد يفعل اختيارا لحفظ المحدث وهذا بفعله أصل الحديث كثيرا وفى جوازه نثار الخ. راجع شرح الألفية لناظمها، ج ١ ص ١٣٩.

(٤) راجع شرح الحافظ العراقى. ص ١١٤ ج ٢.

بهذا التفصيل عنه فيما بعد وذكر القسم الثالث لكن بقيد التقديم والتأخير مع انه مطلق يشمل
و يشمل ما انقلب اسناده على راو فيجعل غلطاً حديث راو الآخر كما روى في مسند الإمام أحمد
عن يحيى بن سعيد القطان انه قال حدث سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله
تعالى عنهما عن النبي ﷺ انه قال لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس فقلت له تعست يا ابا
عبد الله اى عثرت فقال كيف هو قلت حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن سالم عن ابي الجراح
عن ام حبيبة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال صدقت . وقد اشتمل هذا
الحبر على عظم دين الثوري و تواضعه و انصافه و على قوة حافظة تلمذه القطان و جرأته على
شبهه حتى خاطبه بذلك و نبهه على عثوره حيث سلك ، الجادة لأن جل رواية لدافع هي
عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فكان قول الذي يسلك غيرها اذا كان ضابطاً ارجع وكذا
خطاء يحيى بن القطان شعبة حيث حدثوه عنه بحديث لا يجد عبد طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر عن
ابي اسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب و قال حدثنا به سفيان عن ابي اسحاق عن الحارث عن
ابن مسعود رضي الله عنه و هذا هو الصواب ولا يفتنى ليحيى ان يحكم على شعبة بالخطاء الا بعد ان يتيقن
الصواب في غير روايته فإن هذا ممن يترخص عليه فيقول مثلاً يحتمل ان يكون عند ابي اسحاق على
الوجهين فحدث به كل مرة على احدهما . و هذا الاحتمال بعيد عن التحقيق الا ان جاءت رواية
عن الحارث يجمعهما . و مدار الأمر عند أئمة هذا الفن على ما تقوى في الظن . و أما الاحتمال
المرجوح فلا تعزيل عندهم عليه كذا ذكره السخاوي في شرح الألفية ناقلاً عن المصنف مع زيادة
و حذف كما قال (١).

(والخطيب فيه) اى فى هذا النوع من المقلوب بخصوصه (كتاب رافع الارقياب وقد
يقع القلب فى المتن) اى فى نفسه ايضاً (كحديث ابي هريرة عند مسلم) فمسلم رواه عن ابي هريرة
مقلوباً و عن غيره على الأصل (فى السبعة الذى بظلمهم الله فى ظل عرشه ففقه) اى ففى
ذلك الحديث او فى مسلم (و رجل تصدق بصدقة اخفاها حتى لا تعلم بيمينه ما تنفق شماله
فهذا مما انقلب على احد الرواة انما هو) اى المتن الصحيح (لا تعلم شماله ما تنفق بيمينه كما
فى الصحيحين) و من امثله كما ذكره الجلال البلقيني حديث عائشة رضي الله تعالى عنها صرفوا
ان ابن ام مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال رضي الله عنه مقلوب اذا الصحيح فى لفظه

(١) من قوله : فى مسند الامام احمد الى هنا من عبارة الحافظ السخاوي . راجع شرحه فتح المغني شرح
الألفية ص ١١٨ طبع الحبر بحث المقلوب.

عائشة رضى الله تعالى عنها ان هلالاً يؤذن هليل وكذا جاء عن ابي عمر رضى الله تعالى عنهما ولم يرتض البلقيني جمع ابن خزيمة بينهما بتجويز ان يكون عليه السلام كان جعل اذان الليل لهما بينهما فجاء الخبران على حسب الحالين وان تابعه ابن حبان عليه السلام بالغ فجزم به وقال البلقيني انه بعيد ولو فتحنا باب التأويل لاندفع كثير من علل المحدثين. قال السخاوى واما شيخنا فمال الى ضعف رواية القلب وقال ابن عبد البر: المحفوظ حدث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما وهو الصواب.

(او كانت المخالفة بزيادة راوٍ فى اثناء الاسناد ومن لم يزلها اتقن) من الإتقان كأفيد من الإفادة والبلغ من المبالغة وافعل التفضيل مما مضى به على أربعة احرف عند سيهويه قياس وعند غيره سماع كذا قال بعض المحققين نقلاً عن الموشح (١) (ممن زادها او ترجع جانب المحذف) بقرينة دالة على الوهم (فهذا هو المزيد فى متصل الاسانيد وشرطه ان يقع التصريح بالسماع فى موضع الزيادة) ولم يظهر كونه عند الراوى بالوجهين ظهوراً بيناً بتصريحه بذلك او ما يقوم مقامه اما اذا ظهر كما فى رواية عروة دخلت على مروان بن الحكم فذكرنا ما يكون منه الوضوء فقال مروان عن من الذكر الوضوء فقال عروة ما علمت ذلك، فقال مروان اخبرتنى بسرة بنت صفوان انها سمعت النبی صلى الله عليه وسلم يقول اذا مسح احدكم ذكره فليوضأ فإنه رواه عروة عن بسرة بالواسطة ايضا مع تصريحه بكونه عنده من الوجهين فى بعض الروايات كما روى عنه انه عليه السلام قال ثم لقيت بسرة فسألته عن هذا الحديث فحدثتنى به عن النبی صلى الله عليه وسلم لم يكن من هذا القبيل بل مما جاء على الوجهين وانما حكم المزيد فى متصل الاسانيد اذا لم يكن كذلك . و وقع التصريح بالسماع فى موضع الزيادة لانه ح اماره على ان زيادة الراوى وهم منه وغلط وان جاز ان يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه منه او لم يكن حالة روايته الحديث بدون ذكر الزيادة ذاكراً لسماعه بدونها ثم يذكر ذلك لان الظاهر ممن وقع له مثل ذلك ان يذكر السامعين فإذا لم يجيء عند ذكره وكان من لم يزد اتقن مع تصريحه بالسماع حملناه على الزيادة المذكورة مثاله (٢) ما روى عن عبد الله بن المبارك قال حدثنا سفیان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثنى بسر بن عبد الله قال سمعت ابا ادريس يقول سمعت واثلة بن الأسقع يقول سمعت ابا مرثد الغنوى يقول سمعت النبی صلى الله عليه وسلم

(١) فى نسخة المندوم النصلاء بدل المحققين. والمراد منه الشارح القاري رح. راجع شرحه ص ١٣٩ طبع تركيا.
(٢) هذا المثال والتحقيق عنيه كله من شرح العلامة القاري. راجع شرحه الصفحة المذكورة.

وسلم يقول لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها. فذكر سفيان و أبي ادريس في هذا زيادة ووهم. اما ابو ادريس فله سبب الوهم فيه الى ابن المبارك. لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر عن بسر عن واثلة ولم يذكروا ابا ادريس بين بسر و واثلة، صرح بعضهم بسماع بسر من واثلة. قال ابو حاتم الرازي: كثيرا ما يحدث بسر عن أبي ادريس فوهم ابن المبارك وظن ان هذا مما رواه عنه عن واثلة (١). واما سفيان فوهم فيه من دون ابن المبارك لأن جماعة ثقاتنا رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر بلا واسطة و صرح بعضهم بلفظ الإخبار بينهما.

ثم ان المصنف قيد كونه من المزيدي في متصل الأسانيد في هذه المسئلة بما اذا كان من لم يزدها اتقن، و ابن الصلاح اطلق على ما قال العراقي في تحرير كلامه و على ما اشار اليه وى هو متردد في هذه الصورة في الحكم بكونه من المزيدي و في كونه محتملا لأن يكون من هذا القبيل و مما جاء على الوجهين اذا لم يكن مع عدم الحكم بشيء منهما قربنة تدل على كونه وهما.

قال ابن الصلاح في كتابه: الإسناد الخالي عن الراوي الزائد ان كان بلفظ عن في ذلك فينبغي ان يحكم بإرساله و يجعل معللاً بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد وان كان فيه نصريح بالسماع او بالإخبار كما في المثال الذي اوردناه فجاز ان يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه من نفسه. فيكون بسر في هذا الحديث قد سمعه عن أبي ادريس عن واثلة ثم لقي واثلة فسمعه منه كما جاء مثله مصرحاً به في غير هذا اللهم الا ان توجد قربنة تدل على كونه وهماً كنحو ما ذكره ابو حاتم في المثال المذكور. و ايضا فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك ان يذكر السامعين فإذا لم يجيء عنه ذلك حملناه على الزيادة المذكورة انتهى.

و قال العراقي في شرح الألفيه :- الصواب ما ذكره ابن الصلاح من التفصيل واقتصررت عليه و هو ان الإسناد الخالي عن الراوي الزائد ان كان بلفظ عن في ذلك وكذلك ما لا يقتضي الاتصال كقال ونحوها فينبغي ان يحكم بإرساله و يجعل معللاً بالإسناد الذي ذكر فيه الراوي الزائد لأن الزيادة من الثقة مقبولة. وان كان بلفظ يقتضي الاتصال كحدثنا واخبرنا وسمعت فالحكم بالإسناد الخالي عن الراوي الزائد لأن معه الزيادة وهي اثبات بسماعه مع احتمال كونه قد حمل على كل قد سمعه من هذا و من هذا. قال ابن الصلاح فجاز ان يكون قد سمع ذلك عن رجل عنه ثم سمعه منه نفسه قال و ايضا فالظاهر ممن وقع له مثل هذا ان يذكر السامعين فإذا لم يجيء عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة انتهى فحمل كلام ابن الصلاح

(١) قلت: الشيخ القاري كتب بعد هذا: وليس كذلك بل هو مما سمعه بسر من واثلة. راجع شرحه ص ١٣٩ طبع تركيا.

فجائز الخ على احتمال السماعين و ان كان الحكم للإسناد الخالي عن الزائد واستدل عليه بقوله فإذا لم يجر عنه ذكر حملناه على الزيادة المذكورة هذا ما حمل عليه العراقي كلامه. واما النووي فقال في التقريب الخالي عن الزائد ان كان يحرف عن فينهى ان يجعل منقطعاً و ان صرح فيه بسماع او اخبار احتمل ان يكون سمعه من رجل عنه ثم سمعه منه الا ان توجد قرينة تدل على الوهم و يمكن ان يقال الظاهر ممن وقع له هذا ان يذكر السماعين و اذا لم يذكرهما حملت على الزيادة انتهى فقوله و يمكن اشارة الى ما قلنا انه اشار اليه.

و هما ذكرنا ظهران ما قال بعض المحققين (١) عند قول المصنف و شرطه ان يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة لكن ترجح جانب الحذف بقرينة دالة على الوهم كما ذكره ابن الصلاح في المقدمة والجزري في الهداية فاندفع ما قال بعضهم فيه انه على تقدير التصريح بالسماع لا يتعين المزيد لجواز ان يكون الراوى سمع من رجل وهو من شخص ثم سمع ذلك الراوى من ذلك الشخص نفسه انتهى مبني على ما اشار اليه النووي والا فمقتضى ما حمل العراقي كلام ابن الصلاح عليه ان كون الحكم للإسناد الخالي عن الزائد عند التصريح بالسماع مطلق الا انه ان وجدت قرينة تدل على وهم الراوى يحكم به وهمه والا فالحكم للخالي عن الزائد مع احتمال ان يكون مما جاء على الوجهين. ثم ما نسبته بعض المحققين (٢) الى هداية الجزري غير موجود فيه فإنه لم يذكر في الهداية في هذا البحث الا قوله واعرف خفي مرسل من مسند وما يزداد في اتصال سند. قال السخاوى في الغاية شرح الهداية اشتمل هذا البيت على اشارة لنوعى المرسل الخفى والمزيد فى متصل الأسانيد مع كونه لم يذكرهما فيما سرده او لا من الأقسام وهما مهتان افرد الخطيب فى كل منهما تصنيفا لكنه لم يعرف الناظم واحدا منهما بل اقتصر على الأسر بمعرفة الإرسال الخفى من السند الذى ظاهره الاتصال وكذا ما يزداد فى السند المتصل انتهى. ثم ان المصنف لم يبين حكم ما اذا صرح راوى الخالي عن الزائد بلفظ السماع ولم يكن اتفق ممن زادها (والآ) اى و ان لم يقع التصريح بالسماع المذكور (فمضى كان معننا مثلاً ترجحت الزيادة) كحديث رواد عبد الرزاق على سفيان الثوري عن ابي اسحق زيد بن شبيب عن حذيفة مرفوعاً " ان وليتموها اياكم نقوى امين " فهو منقطع فى مخرجين لانه روى عن عبد الرزاق قال حدثني النعمان بن ابو شهبة عن الثوري ايضا و روى ايضا عن الثوري عن شريك عن ابي اسحق. ثم ان ما ذكره

(١) فى نسخة السخاوى الفضلاء، والمراد منه الشيخ على القاري، راجع شرحه ص ١٣٩ طبع تركيا.

(٢) فى نسخة السخاوى: الفضلاء، والمراد منه الشارح القاري، راجع الصفحة المذكورة.

المصنف يقتضى ترجيح الزيادة في المعتن إذا كان من لم يزد أتقن وقد سبق أنه صرح في بعض تصانيفه أن ترجيح الوصل والرفع فيما تعارضا مع الإرسال والوقف إلها هو عند تساوى روايتهما والا فالحكم للراجع مع أن الرفع والوصل زيادة من الراوى فينبغى له أن يبين وجه الفرق بين الصورتين على أنه قد ذكر في جامع التحصيل في أحكام المراسيل صوراً كثيرة حكم فيها البخارى و ابو زرعة والترمذى الإسناد الخالى عن الزائد مع عدم التصريح بالسماع. فالحق أن الحكم بترجيح الزيادة فيما إذا كان الإسناد الخالى عن الزائد بلفظ عن ليس على الإطلاق، وإن الأمر كما قال في جامع التحصيل بعد ذكر امثلة المزيد في مهصل الأسانيد. و بهذه الأمثلة كلها يظهر أن الحكم بالزيادة تارة للاعتبار برواية الأكثر وتارة للتصريح بالسماع من الأعلى وتارة بقربنة تنضم الى ذلك الى غيرها من الوجوه انتهى نعم الراوى معنى قال على فلان ثم ادخل بينه وبينه فى ذلك الخبر واسطة فالظاهر أنه لو كان عنده من الأعلى لم يدخل الواسطة إذ لا فائدة فى ذلك كما ذكر فى جامع التحصيل.

ولو حمل كلام المصنف على أن مراده ترجيح الزيادة إذا تقارب راويها مع راوى الاسناد الخالى عن الزائد وإن كان راوى الخالى اتقن وأرجح فى الجملة وأما إذا تعاد صرتيهما فالحكم للراجع موافقاً لما مر عن ابن سبيل الناس فى مسألة تعارض الوصل والرفع مع الإرسال والوقف و حملنا كلام المصنف عليه فى المسئلة المذكورة لم يبعد.

ويمكن أن يقال معنى قوله ترجحت الزيادة أن الظاهر هذا الترجيح والمحصل واحد لرجوع هذا التوجيه الى التوجيه المقدم يعنى إذا كان الظاهر هذا الترجيح فيرجح الزيادة فيها إذا تقاربا والا فالحكم للراجع.

ثم لا يخفى أن المصنف حكم فى هذه المسئلة بحكم كلى وهوان كل ما صرح فيه الراوى الخالى عن الزائد بلفظ السماع فالحكم له ومتى كان معننا ترجحت الزيادة وقد سبق فى بحث المرسل الخفى فى قول المصنف ولا يكفى أن يقع فى بعض الطرق الزيادة راو بينهما لاحتمال أن يكون من المزيد ولا يحكم فى هذه الصورة بحكم كلى ولعل مراده حكم كلى شامل لجميع صور ما وقع فى بعض الطرق زيادة راو بينهما وهما الحكم الكلى لراوى الخالى عن الزائد فيما صرح بذلك السماع وراوى الزائد فيما إذا لم يصرح أو المراد الحكم الكلى فى جميع الصور. وعلى ما استقنا لم يحكم الحكم الكلى فيما إذا لم يصرح راوى الخالى عن الزائد بالسماع ولم تقارب صرتيه مع مرتبة راوى الزائد إلى المدار عينه على الترجيح أو اطراد الحكم الذى يقطع فيه بكونه

من المزيّد في متصل الأسانيد أو من قبيل المرسل الخفى وعلى ما ذكرنا من العراقى الحكم عند تصريح راوى الخالى عن الزائد بلفظ السماع له مع احتمال ان يكون مما جاء على الوجهين (او) ان كالت مخالفة بإيداله) اى الراوى سواء وقع من راو واحد فيرويه مرة على وجه و مرة على وجه آخر مخالف له او من اثنين و جماعة فيرويه بعضهم على وجه و بعضهم على وجه آخر مخالف له (ولا مرجع للأحد الروابتين على الأخرى) اما ان ترجعت فالحكم للراجح ولا يكون حينئذ مضطربا. (فهذا هو المضطرب) بكسر الراء اسم فاعل من اضطرب كما ذكره السخاوى. (وهو يقع فى الإسناد غالبا) مثاله شيبثى هود و اخوانها فإنه اختلف فيه على ابى اسحق السبيعى فقبل عنه عن عكرمة عن ابى بكر رضي الله عنه ومنهم من زاد بينهما ابن عباس رضي الله عنه، وقيل عنه عن ابى جحيفة عن ابى بكر رضي الله عنه وقيل عنه عن البراء عن ابى بكر رضي الله عنه، وقيل عنه عن مبصرة عن ابى بكر رضي الله عنه وقيل عنه عن مسروق عن ابى بكر رضي الله عنه وقيل عنه عن عائشة عن ابى بكر رضي الله عنه وقيل عنه عن حلقمة عن ابى بكر رضي الله عنه وقيل عنه عن هامر وقيل عن هامر بن سعد عن ابيه عن ابى بكر رضي الله عنه وقيل عنه عن ابى الأحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه ذكره الدارقطنى مبسوطا، ذكره السخاوى.

وقد يقع اى الاضطراب فى المتن كالاختلاف فى الصلوة فى قصة ذى اليمين فمرة شك الراوى اى الظهر او العصر (١) ومرة جزم بالظهر و اخرى بالعصر و اخرى قال واكثر (٢) ظنى انها العصر قال السخاوى و عند النسائى ما يشهد لأن الشك فيها كان من ابى هريرة و لفظه صلى النبى ﷺ احدى صلاتى العشى قال ابو هريرة رضي الله عنه لكنى نسبت قال شيخنا فالظاهر ان ابا هريرة رضي الله عنه رواه كثيرا على الشك وكان ربما غلب على ظنه انها العصر فجزم بها (٣) ثم طرأ الشك فى تعيينها على ابن سيرين ايضا لما ثبت عنه انه قال سماها ابو هريرة ولكنى نسبت انا وكان السبب فى ذلك الاهتمام بها فى القصة من الاحكام الشرعية و اهدى مع جمع أن القصة وقعت مرتين ولكن كثيرا ما يسلك، الحفاظ كالنووى ذلك، الجمع بين المختلف توصلا الى تصحيح كل من الروايات صونا للرواة الثقات ان يتوجه الغلط فى بعضهم (٣) وقد لا يكون لواقع التعدد نعم قد رجح شيخنا فى هذا المثال الخاص رواية من عين العصر فى رواية (٤) ابى هريرة رضي الله عنه انتهى (٥) فان تم الترجيح فلا اضطراب (لكن قل ان يحكم المحدث

(١) قلت: فى شرح السخاوى بعد هذا: ومرة قال احدى صلاتى العشى اما الظهر و اما العصر.

(٢) ونفى شرح السخاوى: "واكثر ظنى".

(٣) فى شرح السخاوى "الى بعضهم" مكان "فى بعضهم".

(٤) فى شرح السخاوى "حديث" مكان رواية.

(٥) راجع شرح السخاوى على اللبنة طبع الحجر ص ١٠١، طبع الوار محمدى بكنو- الهند.

بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون الإسناد) ولا بد في هذا المقام من تبيين امور احدها ان تحقق الاضطراب بالإبدال مقود بأن لا يكون الراوى موهوماً في احد الوجهين او مثله مما احتمل ان يكون المراد منه الواقع في الوجه الأخير فإن كان كذلك، تعين الجمع ومع هذا ففي تحقق الضعف بهذا الاضطراب تفصيل واختلاف ذكره في نظم الاقتراح للمراقى وشرحه على الافراح وسنذكر عبارة الشرح ومثله فإن فيه فوائد كثيرة لا نخفى على ذوى الفهم. وهذه عبارته: فإن يكن بعض الوجوه امكناً في قوة من البعض الآخر لكون راويه أكثر صحة للمروى عنه والحفظ او غير ذلك من وجوه الترجيح فاحكم له ولا اضطراب حينئذ. وقوله امكناً يقتضى قوة مقابلة وعبارة اصله لا تقتضى ذلك. فإنه قال: فإن كان احد الوجوه مروياً من وجه ضعيف والآخر من وجه قوى فلا تعليل والعمل بالقوى متعين. وما ذكره الناظم اولى لفهم صورة اصله من الهاب الاولى او لم يكن كذلك فإن امكن الجمع بين تلك الوجوه او الوجهين بحيث يمكن ان يكون المعكلم معبراً باللفظين الواردين عن معنى واحد كالإبهام في احد الوجهين بأن قال الراوى فيه عن رجل والعميين في الوجه الآخر بأن يسمى ذلك الراوى فيه شبهة فاضح لا اشكال فيه لأنه يمكن ان يكون ذلك المسمى هو ذلك المبهم او لم يكن كذلك بأن ورد الحديث لمعنيين بألف يسمى مثلاً الراوى باسم معين في رواية و يسمى باسم آخر في رواية اخرى واللام بمعنى على فشكل ان يتعارض فيه امران: احدهما انه يجوز ان يكون الحديث قد رواه كل من المعنيين الذين ساهما معا والثاني ان يكون قد رواه واحد فقط ولكن اختلف فيه. والله اشارة بقوله او فواحد فقط اى فحسب وعلى الثاني لا يخلو الحال اما ان يكونا ثقتين او احدهما ضعيف والآخر ثقة فإن يكونا ثقتين لم يبل بمقتضى الفقه مع الأصول اى لم يضر على مقتضى مذهب الفقهاء والأصوليين لأنه ان كان الحديث عن المعين فهو عدل وان كان عن الآخر فهو عدل فكيف ما نقلنا نقلنا الى عدل فلا يضر هذا الاختلاف بل غيرهم اى غير الفقهاء والأصوليين يقول قد بدل ذا الاضطراب حينئذ على انتفاء ضبطه اى الراوى في الجملة.

ثم هذا لما يتوجه اذا كان لا دليل على ان الحديث عنهما جميعاً اما اذا دل دليل على ان ذاك عنهما بأن رواه مرة عن هذا ومرة عن هذا اى عنهما فما ذاك اختلاف فيه يدل على طرحه. اما الضعف في راو من اثنين اى اما اذا كان احد الراويين ضعيفاً فذو توقف هل هو للعدل اى فيتوقف فيه لتردد الحال بين ان يكون ذلك الراوى رواه عن العدل او عن الجريح او لهما اى رواه عنهما وهو على احد هذه التقديرات غير حجة وهو ما اذا كان عن

المجروح و منى يعتمد مجرد جواز كونه منهما لا يلتفت الى هذه التعليل وهذه الاحتمالات
الما تاتي حيث لا يكون الطريقان مختلفين بل يكون شيوخ هذين الراويين واحدا اما كذا اختلفت
الطرق كأن روى الزهرى مثلاً حديثاً عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة و رواه مرة عن شخص
ضعيف عن ابن عمر رضي الله عنه فلا يصح تعليل روايته عن سعيد عن أبي هريرة بالرواية الأخرى لألها
حديثان و افزع ابها الطالب الى الترجيح ولا تغفل عنه عند الإخلاف فإن النظر اليها هو عند
التساوى والتقارب تنمة: المضطرب نوع من المعلل انتهى عبارة شرح نظم الاقتراح.

و مثله في شرح الألفية للسخاوى حيث قال فى شرح تعريف المضطرب: وكذا الاضطراب
ان امكن الجمع بحيث يمكن ان يكون المتكلم معبراً بها للمفطين فاكثر عن معنى واحد ولو لم يرجح
شيء (١) و قال فى شرح تعريف الصحيح ومنها اى ومن المسائل المختلف فيها (٢) الحديث الذى يرويه
العدل الضابط هو تاهى مثلاً عن صحابى و يرويه آخر مثله سواء هو ذلك التاهى بعينه لكن
هو صحابى آخر فإن الفقهاء واكثر المحدثين يجوزون ان يكون التاهى سمعه منهما ان لم يمنع منه
مالع وقامت قرينة له كما صيأتى فى ثانى قسمى المقلوب (٣) و فى الصحيحين الكثير من هذا و بعض
المحدثين يعلمون بهذا ممسكين بأن هذا الاضطراب دليل على عدم الضبط فى الجملة والكل
موقوفون على التعليل بما اذا كان احد المتردد فيها ضعيفاً انتهى. (٤)

الثانى انه قد تحقق بما نقلنا من عبارة حلى الأفراح فى حل نظم الاقتراح ان الروايتين
المختلفتين اذا لم يمكن الترجيح بينهما ولم يمكن الجمع بالمعنى الذى ذكره والمروى عنهما للذات
اختلافاً فيهما ثقتان فقيده الاختلاف الفقهاء والأصوليين مع المحدثين. فالفقهاء والأصوليون لم يبالوا
بهذا الاختلاف والمحدثون قائلون بدلالة هذا الاختلاف أحياناً على انتفاء ضبط الراوى إذا لم يدل
دليل على ان ذلك عنهما اما اذا دل دليل على ان ذلك عنهما بأن رواه مرة عن هذا و مرة
عن هذا و مرة عنهما فالاختلاف ليه لا يدل على الطرح.

(١) قلت: ان الشارح السخاوى اورد هذا التحقيق تحت هذا البيت من الألفية: بعض الوجوه لم يكن
مضطرباً والتحكم للراجع منها وجب. والحكم للراجع منها اى من الوجوه او من الوجهين وجباً اذ
المرجوح لا يكون مانعاً من التمسك بالراجح وكذا الاضطراب ان امكن الجمع الخ. راجع شرحه ص ٩٩
طبع الحجر بكنوز الهند.

(٢) قلت: هذا التفسير من الشارح العلامة السندى.

(٣) قلت اصل العبارة هكذا: وقامت قرينة الاستناد في ثانى قسمى المقلوب.

(٤) راجع شرح السخاوى ص ٩٠ طبع الحجر القديم بكنوز.

ولا يخفى ان الدلائل الدال على ان الروايتين عنهما ليس منحصرا في الطريق الذي في حلي الافراح بل له طرق اخر منها ما يفهم من كلام المصنف في مقدمة فتح الهارى حيث اجاب عن التقداد الدارقطنى على ما اخرج البخارى عن ابى لعيم عن زهير عن ابى اسحق قال ليس ابو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن ابيه عن عبد الله قال اثبت اننى صلى الله عليه وسلم بهجرين وروته الحديث بالاضطراب على ابى اسحق برواية اسرائيل عنه عن ابى عبيدة عن ابيه ورواية مالك بن مغول عنه عن الأسود الى آخر ما ذكر من وجوه الاختلاف على ابى اسحق بما حاصله ان الاختلاف على الحافظ في الحديث لا يسوجب ان يكون مضطربا الا بشرطين احدهما استواء وجوه الاختلاف والثاني مع الاستواء ان يعذر الجمع على قواعد المحدثين او يقلب على الظن ان ذلك الحافظ لم يضبط هذا الحديث بعينه وان الروايات المختلفة عنه لا يخلو اسناد منها عن مقال غير الطريقين المتقدم ذكرهما من زهير واسرائيل وظاهر سياق زهير يشعر بان ابا اسحق كان يرويه اولا عن ابى عبيدة ثم رجع عن ذلك صيره عن عبد الرحمن بن الأسود عن ابيه فهذا صريح في ان ابا اسحق كان مستحضرا للسندين جميعا عند ارادته الحديث ثم اختار طريق عبد الرحمن واضرب على طريق ابى عبيدة فلا تعارض بين الطريقين ولا يرد شيء منهما على ما حرر مع رجحان رواية زهير لأنها اقتضت الاضراب على رواية اسرائيل ولم تقتض ذلك رواية اسرائيل انتهى فإن هذا الكلام دل على ان على ان مثل قول ابى اسحق ليس ابو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود ايضا من الدلائل الدالة على الجمع ومنها ما في مقدمة فتح الهارى ايضا الحديث السنون اخرج البخارى حدثنا محمد بن ابراهيم التميمي حدثني عروة بن الزبير قال سألت عبد الله بن عمرو بن العاص اخبرني بأشد شيء صنعه المشركون بالنبي صلى الله عليه وسلم الحديث وتأه به ابن اسحق عن يحيى بن عروة عن عروة قلت لعبد الله بن عمرو وقال هشام عن ابيه قبل لعمر بن العاص وكذا قال محمد بن عمرو بن ابى سلمة عن قلت ذكر البخارى الاختلاف فيه كما ترى واقتضى صنعه ترجيح رواية محمد بن ابراهيم التميمي لأن يحيى وهشام ابني عروة اختلفا عن ابيهما فوافق محمد ابراهيم يحيى بن عروة على قوله عن عبد الله بن عمرو اكد ذلك ان لقاء عروة لعبد الله بن عمرو بن العاص اثبت من لقائه لعمر بن العاص وقد صرح في الحديث محمد بن ابراهيم التميمي بأنه هو الذى سأل وأما رواية هشام فليس فيها انه سأل عمرو بن العاص فيحتمل انا كان بلغه ذلك، من عمرو بن العاص لأن رواية ابى سلمة تدل على ان عمرو بن العاص حدث بذلك وكان يبلغ عروة عنه فأرسله عنه ثم لقي عبد الله بن عمرو فسأله فحدث بذلك

و مقتضى ذلك تصويب صنيع البخارى و تبيين بهذا و امثاله ان الاختلاف عند النقاد لا يضر اذا قام القرائن على ترجيح احدى الروايات و امكن الجمع على قواعدهم انتهى.

ثم انه بين بما ذكرنا ان امكان الجمع على قواعد المحدثين على ما ذكره المصنف في فتح البارى اعم من ان يكون الوجهان او الوجوه المختلفان او المختلفة بحيث يمكن ان يكون المتكلم معبرا باللفظين الواردين عن معنى واحد او بطريق آخر كما ذكرنا اذا دل الدليل على ثبوت الرواية عن الراويين اللذين وقع الاختلاف على الراوى عنهما فامكان الجمع له معنيان خاص و عام و قولهم المضطرب ما اختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه و بعضهم على وجه آخر مخالف ولا يترجح احدهما على الآخر ولا يمكن الجمع بحتمل المعنيين لكنه اذا حمل على المعنى الاول لا يكون كل مضطرب ضعيفا فإنه يشمل حينئذ حديثا وقع الاختلاف على روايته مع دلالة الدليل على ثبوت الرواية عن الراوى او الراويين كالحديثين المتقدمين اللذين اجاب عنهما المصنف للدارقطنى مع انه ليس بضعيف.

الثالث: انه ذكر فيما نقلناه عن حلى الافراح ان المضطرب نوع من العلل و انه اذا لم يمكن الجمع بالمعنى الذى ذكره ولم يمكن الترجيح ان المروى عنهما يكونان ثقتين ولم يدل دليل على ان ذلك الحديث عنهما فالمحدثون يحكمون بدلالة ذلك فى بعض الأحيان على انفاء الضبط فليس الاضطراب بالشروط المذكورة دال بطريق الاطراد على الضعف بل الضعف دال على القرائن الدالة على وهم الراوى ان وجدت فيه مميزات والافلا. والمفهوم منه سائر عبارات الكتب انه موجب للضعف عند وجود الشروط المذكورة مطلقا عند المحدثين الذين قالوا بضعفه.

الرابع: ان المضطرب فى المتن على ما ذكرنا ما اختلف الرواة فى معناه اختلافا لا يمكن الجمع بينه بالترجيح لاحد الوجه و بهذا لم يتميز عن المتعارضين اللذين تعذر الجمع بينهما ولم يترجح احدهما على الآخر مع ان المضطرب من قبيل المردود والمعارض من قبيل المقبول ولم أر لدفع هذا ما يشفى العليل الا انه ظهر بعد التأمل التام فى امثلتهما ان يقيده الاول باتحاد المتن وللثانى بالعدد. والفرق ان المدار فى القول والرد على غلبة الظن يكون المروى من كلام النبوة و عدمه فإذا اختلف المتنان احتمل لنسخ احدهما والاختصاص بأمر لم يظهر دليله فلم يعارض الاختلاف ثقة الراوى فيترجح كونهما من كلام النبى ﷺ أما اذا اتحد المتن و تعذر الجمع فتعين كون احدهما خطأ ولم يترجح احدهما على الآخر بحكم بصحته لمقتضى مراد دتبع بمعنى انه لم يغلب فى الظن واحد منهما بكونه من كلام النبوة لكن لم يتعدد الطريق يعرف بها عند الاختلاف ان هذا المتن واحد

او متعدد معرفة شافية خير انه تقدم من المصنف في بيان المناهضة والشاهد نوع بيان لهما.

و ذكر السخاوى فى حديث نزع الخاتم المتقدم ذكره الذى حكم عليه ابوداود بالنكارة ما يومى الى بيانها. فقد روى اصحاب السنن الأربعة عن انس رضي الله عنه رواية همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهرى عنه انه قال: كان النبی صلی الله تعالى علیه وآله وسلم اذا دخل الحلاء وضع خاتمه. قال ابوداود بعد تخريجه: هذا حديث منكر قال وانما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهرى عن انس ان النبی صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ورق ثم القاه قال والوهم فيه من همام ولم يروه الا همام وكذا قال النسائي انه غير محفوظ. قال السخاوى فى شرح الألفية ولم يوافق ابوداود على الحكم عليه بالنكارة فقد قال موسى بن هارون لا ادفع ان يكونا حديثين و مال اليه ابن حبان فصحيحه انتهى وكذا يومى الى البيان ما تقدم من حلى الافراح من قوله اما اذا اختلفت الطرق كان روى الزهرى مثلاً حديثاً عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة رضي الله عنه الى قوله لانها حديثان وما فى شرح الإلهام فقد ذكر فيه اولاً جواب الطحاوى عن حديث ابى هريرة رضي الله عنه قال قل رسول الله صلى الله عليه وسلم طهور اذا اجدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبع مرات اولاهن بالتراب ان ابا هريرة رضي الله عنه خالفه فى فتواه. ذكر الطحاوى فى شرح الآثار عن ابى نعمان حدثنا عبدالسلام ابن حرب عن عبدالملك عن عطاء عن ابى هريرة رضي الله عنه فى الاناء ولغ فيه الكلب والهرة قال يغسل ثلاث مرارة قال الطحاوى فلما كان لاهريرة رضي الله عنه قد رأى ان الثلاثة تطهر الإناء من ولوغ الكلب فيه. وقد روى عن النبی صلى الله عليه وسلم ما ذكرنا ثبت بذلك نسخ السبع لأننا نحسن الظن به ولا نتوهم عليه انه يترك ما بسمعه عن النبی صلى الله عليه وسلم لا الى مثله والا سقط حدائنه فلم يقبل قوله وروايته ثم ذكر ما قال البيهقى عليه انه روى عن ابى هريرة رضي الله عنه من قوله نحو روايته عن النبی صلى الله عليه وسلم قال البيهقى فروينا عن حماد بن زيد و معتمر بن سليمان عن ايوب عن محمد بن سيرين عن ابى هريرة من قوله نحو روايته عن النبی صلى الله عليه وسلم ثم ذكر من جهة ابى داود رواية المعتمر وحماد عن ايوب بالوقف ثم قال فى الإلهام فنقول هذا اختلاف فى حديث واحد و رواية ايوب هى رواية مسدد عن معتمر مرفوعاً ذكره الطحاوى من رواية المقبرى عن المعتمر و اذا كان اختلافاً فى حديث واحد روايته ترجع الى اصل واحد فاما ان يسلك الطريق الفقهي و يجمع ما امكن الجمع و اما ان يسلك الطريق الحديثية بالتعليل عند الاختلاف فى الحديث الواحد ثم ذكر ما يتفرع على سلوك الطريق الاولى ثم قال و ان سلك الطريق الحديثية فاما ان يجزى على تقديم رفع من رفع على وقف من وقف او تعمل رواية الرفع

بالوقف ويحكم بالوقف فإن قدم الرفع فالحديث واحد له رفعه فلا يكون موقوفا فلا يصح
أن يجعل مذهبا لأبي هريرة رضي الله عنه وإن قدم الوقف على الرفع في الحديث الواحد فهو مع كونه مذهبا
يرغب عنه هو وغيره في موضع يبطل استدلاله بالحديث. ويمكنه ههنا أن يقول التمسك برواية
هشام بن حسان عن محمد بن سيرين التي لم يختلف في رفعها وأرجع في رواية أبوب إلى الوقف
فأثبت قول أبي هريرة رضي الله عنه لكن لما كان الكل راجعا إلى قول محمد بن سيرين وروايته فيجعل
حديثا واحدا مختلفا فيه من أي جهة ورد عن ابن سيرين انتهى بتغيير يسور في بعض الفاظها.

أم لا يحل أن التقييد في المضطرب يكون المتن واحدا يقتضي التقييد في الشاذ أيضا وكذا
في المنكر عند من جعله بمعنى الشاذ فإن مخالفة الثقة مع من هو أولق وأكثر عددا إنما يوجب
عدم حجة الظن بأنه لو لم يكن كلام النبوة إذا لم يجعل النسخ وغيره من الأمور المتحققة عند
تعدد المتن الدافعة لتحلل الاختلاف وأما إذا تحقق احتمال النسخ ونحوه فالظن الحامل بخبر الثقة
موجود فكيف يعد شاذًا. ومحصل الكلام أنه لا فرق في هذا التقييد بين الشاذ والمضطرب. فإذا
قيد أحدهما يقيد الآخر أيضا.

الخامس أن الفقهاء والأصوليين إنما لم يبالوا باختلاف الإسناد إذا كانا ثقتين كما تقدم
في حلي الأفرح إذا كان في الإسناد وحده أما إذا كان في الإسناد مع المتن فبعضهم يبالون به ففى
تدقيق التحقيق في معرفة أحاديث التعليقات وقد ذكر الإمام أبو عمر ابن عبد البر في كتاب التمهيد
له هذا الحديث يعنى حديث الثقلين قال وهو حديث يرويه محمد بن اسحاق والوليد بن كثير جميعا
عن محمد بن جعفر بن الزبير وبعض رواة الوليد بن كثير يقول فيه عن محمد بن عمار بن جعفر
ولم يختلف عن الوليد بن كثير أنه قال فيه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه رفعه ومحمد
بن اسحاق يقول فيه عن محمد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله ورواه عاصم بن المنذر فاختلف
فيه عليه أيضا. قال فيه حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله وقال فيه حماد
بن زيد عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر وقال حماد بن سلمة فيه إذا كان الماء قلتين أو
ثلاثا لم ينجسه شيء وبعضهم يقول إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث وهذا اللفظ محتمل للتأويل
ومثل هذا الاضطراب في الإسناد يوجب التوقف عن القول بهذا الحديث على أن الثقلين غير معروف
ونحو أن يتعبد الله عبادته بما لا نعرفه انتهى ومثل هذا كثير في كلامهم.

السادس أنه تقدم عن حلي الأفرح أنه إذا كان الاختلاف في راويين أو رواية أحدهما أو
أحدهم ضعيف ممن اعتمد مجرد جواز الجمع بكون الرواية منهما أو منهم لا يلتفت إلى هذا التعليق

وغيرهم يلتفت اليه و تقدم عن السخاوى انه قال فى شرح الألفية ان الكل متفقون على التعليل بها اذا كان احد المتردد فيهما ضعيفا. وصنيع ابن الهمام فى فتح القدير تجويز ذلك الجمع حيث قال فى بيان اضطراب حديث الثقلين و وجهه ان الاضطراب الواقع على سنده حيث اختلف على ابي امامة فرة يقول عن الوليد بن كثير عن محمد بن عمار بن جعفر و مرة عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير و ان دفع بهان الوليد رواه عن كل من المحدثين فحدث مرة عن احدهما و مرة عن الآخر وكذا وقع تغليب ابي اسامة فى آخر السند اذ جعله من حديث عبيد الله بن عمرو انما هو عبيد الله بن عمر لأنهما روبا عنه. بقى فيه اضطراب كثير فى مثله الى آخر ما ذكر من الاضطراب فى متن الحديث و قال فى مسألة العزل و فى مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها عن حزمة بنت وهب اخت عائشة قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الناس فسألوه عن العزل قال ذلك البراء الحنفى و فى السنن عن ابي سعيد الخدرى ان رجلا قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لى جارية فأنا اعزل عنها و انا اكره ان نحمل و أنا اريد ما يريد الرجال و ان اليهود قالت ان العزل المؤدة الصغرى قال كذب اليهود ولو اراد الله ان يخلقه ما استطعت ان تصرفه و حديث السنن يدفع حديث حزمة وهو و ان كان فى السنن فهو حديث صحيح و ان وقع فيه الاختلاف عن يحيى بن كثير فقبل عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر و قيل عنه عن ابي مطيع بن ابي رفاعه و قيل رفاعه و قيل عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضي الله عنه فان الطرق كلها صحيحة و جاز ان يكون الحديث عن يحيى عن الكل بهذه الطرق انتهى.

السابع انه مثل ابن الصلاح للمضطرب بما رواه ابو داود وابن ماجه عن اسماعيل بن امة عن ابي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وسلم فى المصلى: اذا لم يجد عصا بنصبها بين يديه فليخط خطا. قال ابن الصلاح فرواه بشر بن المفضل و روح ابن القاسم عن اسماعيل هكذا. و رواه سفيان الثورى عنه عن ابي عمرو بن حريث عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه و رواه حميد بن الأسود عن اسماعيل عن ابي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم عن ابيه عن ابي هريرة و رواه وهيب و عبد الوارث عن اسماعيل عن ابي عمرو بن حريث عن جده حريث و قال عبد الرزاق عن ابن جريج سمع اسماعيل عن حريث بن عمار عن ابي هريرة رضي الله عنه و فيه من الاضطراب اكثر مما ذكرناه والله تعالى اعلم انتهى (١)

(١) راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح ص ٨٥، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

وقال المصنف: والحق ان التمثيل لا يليق الا بحديث لولا الاضطراب لم يضعف. وهذا الحديث لا يصلح مثالا لئلاهم اختلفوا في ذات واحدة فإن كان ثقة لم يضر هذا الاختلاف في اسمه ونسبه وقد وجد مثل ذلك في الصحيح ولهذا صححه ابن حبان لأنه عنده ثقة ورجح احد الأقوال في اسمه واسم أبيه وان لم يكن ثقة فالضعف حاصل بغير جهة الاضطراب. نعم يزداد به ضعفا قال ومثل هذا يدخل في المضطرب لكون رواه اختلفوا ولا مرجح وهو وارد على قولهم الاضطراب يوجب الضعف.

قال السيوطي في شرح التقریب: وقد وقع في كلام شيخ الإسلام السابق أي ما حكينا عنه أنفا ان الاضطراب قد يجمع الصحة وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد واسم أبيه ونسبه ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيها ذكر مع تسميته مضطربا وفي الصحيحين احاديث كثيرة بهذه المثابة وكذا جزم الزركشي بذلك في مختصره فقال: وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن انتهى. (١)

وكما ان مع صور مجامعة الاضطراب الصحة ما ذكره المصنف فكذلك، من صور ما تقدم الإشارة اليه وهو ما وقع في اسناده الروايات او الروايات المختلفة او المختلطة اذا لم يمكن الترجيح بينهما ولم يمكن الجمع على قواعد المحدثين وكان ما اختلف فيه من الرواة ثقات فقد مر عن حلى الأفرح انه لم يبال بهذا الاختلاف بمقتضى الفقه مع الأصول و تقدم عن السخاوي الإشارة الى ان الفقهاء واكثر المحدثين لا يعلنون بهذا وقال في بحث المضطرب: ثم ان اختلاف الرواة في اسم الرجل ونسبه لا يؤثر ذلك لأنه ان كان الرجل ثقة فلا يضر لا سيما وفي الصحيحين مما اختلف فيه على رواته جملة احاديث وبذلك يرد على من ذهب مع اهل الحديث الى ان الاختلاف يدل على عدم الضبط في الجملة فيضر ذلك، ولو كان رواية ثقات الا ان يقوم دليل على انه عند الراوي المختلف عليه عنهما جميعا، وبالطريقين جميعا. والحق انه لا يضر فإنه كيف ما دار كان على ثقة انتهى.

لكن قال السخاوي بعد بيان ان الاضطراب الواقع في مثال ابن الصلاح غير موثر فلنذكر مثالا

(١) راجع التقریب شرح التدريب ص ١٢٣ وقد اورده بعنوان: تنبيه. وكتب في آخر هذا التحقيق: فائدة: صنف شيخ الاسلام (الحافظ ابن حجر) في المضطرب كتابا سماه المقرب، قلت: لا يتضح هذا المقام في الاسان الا بعد ان يطالع التقریب للحافظ السيوطي - ان شئت التحقيق فراجع. ابو سعيد السندي.

لا خدش فيه مما اختلف فيه الثقات مع تساويهم وتعدد الجمع بين ما اتوا به ثم مثل بالاختلاف الواقع في حديث شيبني هود وكذا قال المصنف بعد ما قال: والحق ان التمثيل لا يليق الا بحديث لولا الاضطراب فيه لم يضعف. والمثال الصحيح حديث ابي بكر رضي الله عنه انه قال يا رسول الله شئت ان يكون هود و اخوانها فلم مما ذكره المصنف والسخاوي ان اختلاف الرواة في حديث شيبني هود موجب للضعف مع كون ما اختلف فيه من الرواة ثقات فكان عدم الضعف في الصورة التي ذكرنا انه مما يجامع فيه الاضطراب الصحة مخصوص بما اذا وقع الاختلاف من الراويين او رواية بشرط ان لا يكون فاحشا اما اذا كان الاختلاف فاحشة فاما كثير جدا فضعف والله تعالى اعلم هذا ما يتعلق بمحقق بحث الاضطراب والله تعالى اعلم بالصواب.

(وقد يقع الإبدال عمدا) ربما يشعر قد بقلته و لعل المراد بها النسبة فلا يعارضه قول العراقي في هذا النوع وهذا يفعله اهل الحديث كثيرا (لمن يراد اختيار حفظه) اي لأجله (امحالا من فاعله) هل هو حافظ ام لا وهل يقبل التلقين ام لا. ثم ان المصنف ادخل هذا القسم في الإبدال من خبر ان يسميه باسم على حدة ولم يجعله من اقسام القلب كما فعله غيره لأنه مفض الى ان لا يتميز المقلوب من الموضوع فوفا وقع الإبدال عمدا للإغراب والمصنف قصد بها بـ اقسام الضعيف بقدر الإمكان. قال بعض الشارحين الا ان الأنسب كما قال السخاوي جعله من اقسام المركب وتسميته به وهو ما ركب متنه لإسناد آخر لم يكن لإبدال اسناد باسناد من غير ان يلاحظ تركيبه بمن آخر لأن المقصود ههنا تركيب اسناد بمن آخر انتهى.

(كما وقع للبخاري) لما اتى به بغداد سمع به اصحاب الحديث فاجتمعوا وهدموا الى مائة حديث فقلوها متونها و اسانيدھا و جملوا متن هذا الاسناد لإسناد آخر واسناد هذا المتن لمتن آخر واتخذوا عشرة من الرجال و دفعوا لكل منها عشرة و تواعدوا كلهم على الحضور بمجلس البخاري فلما حضروا واطمأن المجلس بأهله البغداديين و من انضم اليه من الغرباء من اهل محاسن وغيرهم تقدم اليه واحد من العشرة و سأله عن احاديثه واحدا بعد واحد والبخاري يقول له في كل منها لا اعرفه و فعل الثاني كذلك الى ان استوفى للعشرة المائة و هو لا يزيد في كل منها هل قوله لا اعرفه و لما انتهوا عن مسألتهم اللفت الى السائل الأول و قال له سألت عن حديث كذا و صوابه كذا الى آخر احاديثه وهكذا الباقي فردّ المائة صوابها فأقر له الناس بالحفظ و أفعنوا له بالفضل.

(والعقبى) فقد ذكر مسلمة بن قاسم في ترجمته انه كان لا يخرج اصله لمن يجيبه من اصحاب الحديث بل يقول له اقرأ في كتابك فأذكرنا وقلنا اما ان يكون من احفظ الناس او من اكذبهم ثم عمدنا الى كثافة احاديث من روايته بعد ان بدلنا منها الفاظا وزدنا فيها الفاظا وتركنا منها احاديث صحيحة واثبتنا بها والتمسنا منه سماعها فقال لي اقرأ فقرائها عليه فلما انتهيت الى الزيادة والنقصان فطن واخذ منى الكتاب فألحق فيه بخطه النقص وضرب على الزيادة ومصحها كما كانت ثم قرأها علينا وقد طابت انفسنا وعلمنا انه من احفظ الناس.

(وغيرهما) اى ممن وقع الإبدال عمدا فى حقهم امتحانا لمعرفة حفظهم وضبطهم. قال بعض الفضلاء واما قول شارح مثاله حديث رواه جرير بن حازم عن ثابت البناني عن النبي ﷺ قال قال رسول الله صلى الله تعالى وآله وسلم اذا أقيمت الصلوة فلا تقوموا حتى ترونى فهذا حديث انقلب اسناده على جرير بن حازم لأن هذا الحديث مشهور ليحيى بن كثير عن عبد الله بن ابي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فخطأ فاحش من الشارح لأن الكلام فى الإبدال عمدا امتحانا انتهى (وشرطه) اى وشرط الإبدال عمدا (ان لا يستمر عليه) يعنى لا يبقى المبدل على صورته والمبدل على ابداله.

(بل ينتهى بالنتهاء الحاجة) اختلف فى حكم هذا الإبدال فمضى استعماله حماد بن مسلمة و شدة واكثر منه ولكن انكر عليه حرى لما حدثه بهز انه قلب احاديث على ابان بن ابي عياش فقال بثبنا صنع وهذا يحل وقال يحيى بن القطان لا استعماله واشتد غضب محمد بن عجلان على من فعل به ذلك وكذا اشتد غضب ابي نعيم الفضلى ابن دكين شيخ البخارى فى ذلك وقال العراقى وفى جوازه نظر الا انه اذا فعله اهل الحديث لا يستقر حديثا ومذهب المصنف التفصيل كما ذكره قال المصنف ان مصلحته انى الفائدة منه وهى معرفة رتبته فى الضبط فى اسرع وقت اكثر من مفسدته.

(فلو وقع الإبدال عمدا لمصلحة) اى معبرة كالامتحان (بل للإغراب مثلا) ونحوه مما ليس فيه مصلحة شرعية (فهو من اقسام الموضوع ولو وقع غلطا فهو من المقاب) مطلقا او المعلن ان طرا بسبب خفى دل على وقوع الإبدال من الراوى غلطا مع كون الظاهر السلامة فالمعلن يجتمع مع المقلوب وكذا يجتمع مع كثير من اقسام الضعيف كالمدرج والشاذ وكلامه هذا يدل على ان المقلوب لا يختص بما فيه التقديم والناخير كما سبق الإشارة اليه (او ان كانت المخالفة بتغيير حرف

او حروف مع بقاء صورة الخط في السياق) اى فى سياق الإسناد او المتن و قال بعض الفضلاء (١) اى سياق اللفظ انتهى وفيه انه لا يظهر لصورة الخط او بقاء صورته فى سياق اللفظ كثير معنى اللهم ان يقال ان قوله فى السياق فى المتن متعلق بتغيير حرف لا بقوله مع بقاءه لكنه يهمل هذا و ان التزم الشارح تغيير المتن فى المزج.

(فإن كان ذلك) اى التغيير (بالنسبة الى النقطة فالمصحف ران كان بالنسبة الى الشكل فالمصحف) وابن الصلاح وغيره يسمى القسمين محرفا وفى الخلاصة من المصحف ما يكون معنى كما توهمه مما ثبت فى الصحيح ان رسول الله ﷺ صلى الى عترة وهى حربة تنصب بين يديه انه صلى الى قبلة بنى هازة انتهى (٢) وعلم من التفصيل الذى ذكره بقوله فإن كان ذلك بالنسبة الى النقطة ان تغير الحرف اعم من ان يكون حقيقة كما فى تغيير النقطة او مجازا كما فى تغيير الشكل فإن المعتبر حقيقة انها هو ذلك العارض مثال الاول من صام رمضان وانهم ستا من شوال صحفه ابو بكر فقال شيئا بالشين المعجمة والباء و مثال الثانى حديث جابر روى أبى يوم الاحزاب على اكحل فكواه رسول الله ﷺ صحفه منذر وقال فيه أبى بالاضافة وانما هو أبى بن كعب و ابو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد ولا يخفى ان تغيير الحرف او الحروف قد لا يكون بالنسبة الى النقطة ولا بالنسبة الى الشكل كتغيير حاصم الاحول هو اصل الاحدب مع انه مصحف ايضا فلعل المراد تغيير بالنسبة الى النقطة أو ما يشبهه فى كونه تغيير الحرف حقيقة. ثم ان التصحيف والتحريف يكونان محسوسين بالبصر ان كانا فى الخط و بالسمع ان كانا فى اللفظ.

(و معرفة هذا النوع) اى تغيير الحرف او الحروف المشتمل على القسمين (مهمة و قد صنف قيد العسكري والدارقطنى وغيرهما كالخطابى و ابن الجوزى و أكثر ما يقع) ما مصدرية اى أكثر وقوعه كائن (فى اثنين و قد يقع فى الاسماء التى فى الاسانيد ولا يجوز نعتها تغيير) صورة (المتن) بالتصحيف او التحريف او القاب او نحوها مطلقا اى لعالم او غيره (ولا الاختصار منه بالنقص ولا) ابدال اللفظ المرادف (باللفظ المرادف له).

(١) المراد منه الشارح على التاري راجع شرحه ص ٣٤١ طبع تركيا.

(٢) قلت: توضيحه فى شرح العراقي على الفيتة: واما تصحيف المعنى فمثاله ما ذكره الدارقطنى ان ابا موسى محمد بن العثني العنزي الملقب بالزمن احد شيوخ الاثمة الستة قال يوما: نحن قوم لنا شرف، نحن من عترة، قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم اليك، يريد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الي عترة فتوهم انه صلى الى قبيلتهم، وانما العترة هنا الحربة تنصب بين يديه. راجع شرح الالفية للناظم العراقي رح، ص ٢٠ ج ٤، طبع مصر.

المقصود بهان حال المحريف والتصحيح واما النقص والإبدال فاستطردى. ثم المرادف فى المتن عطف على النقص باعتبار حذف المضاف اى بالنقص و اتيان المرادف والنقص مع معطوفه تفصيل لتغيير المتن وقد خير الأسلوب فى الشرح لأنه لا يبالى بتغيير المتن فى المزج وكأنه لم يعتبر الاختصار والإبدال تغيير المتن صورة اذ صورة المتن باقى فى الاختصار وفى الإبدال لما ذكر المرادف فكانهما باقى فصيح جعلهما مقابلا لتغيير صورة المتن فلا يرد ما فى بعض الحواشي: ان النقص والإبدال بالمرادف تغيير لصورة المتن وقد حكم بمنع تعمد تغييرها مطلقا فيناقضه بالإستثناء الآتى الذى بمحاصله. ثم انه لم يرد المصنف بقوله ولا ابدال اللفظ المرادف الخ المترادفين صناعة بل لغة فبصدق على ابدال احد المتساويين بالآخر (العلماء) الاستثناء راجع الى الاختصار والإبدال (بمد لولات الألفاظ) اى بنفس معانيها اللغوية (وبما يحول المعاني) اى يغير معاني الألفاظ فالعطف للتغاير لا للتفسير.

(على الصحيح فى المسألتين) اى مسأله الاختصار الحديث والإبدال بالمرادف لإنهما يجرزان على الصحيح للعالم الهدير بالفاوت بين الفاظ المتن و بين ما ينوب منها مناب الآخر و بالاحتتمل من غيره و اما غير العالم فلا يجرز له ذلك هلا اختلاف بين العلماء. روى ان بعض اصحاب الحديث رأى فى المدام وكأنه قد منى شففته اولسانه شىء فقبل له فى ذاك فقال لفظه من حديث رسول الله ﷺ غيرتها ففعل بى وكثيرا ما يقع ما يتوهم كثير من اهل الحديث خطأ وغيره و يكون صحتها و ان خفى وجهه .

(اما اختصار الحديث فالأكثر على جوازه بشرط ان يكون الذى يختصره عالما) اختلاف فيه العلماء على اقوال: احدها المنع مطلقا بناء على منع الرواية بالمعنى لما فيه من التصرف فى الجملة و ثانيهما الجواز مطلقا و ثالثها ان لم يكن رواه هو او غيره على التمام مرة اخرى لم يجوز والا جاز. و رابعها وهو الصحيح ما ذكره المصنف واختاره ابن الصلاح و ذهب اليه الأكثرون وهو منع الجواز من غير العالم والجواز منه سواء جاوزنا الرواية بالمعنى ام لا و سواء رواه هو او غيره على التمام ام لا. ثم ان المعاد فى الاختصار على بعض الحديث حذف الجملة الأخيرة و فى حذف الجملة التى فى اثناء الحديث بخلاف والراجع الجواز كما اشار اليه المصنف فى شرح البخارى فى حديث النبهة .

(لأن العالم لا ينقص من الحديث الا مالا تعلق له بها ببقية منه) بالتحقيق و يشدد اى بتركه ولا يحذفه (بحيث لا يختلف الدلالة ولا يختل البيان حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة

خبرين منفصلين أو يدل ما ذكره على ما حذفه (ولا يخفى أنه إذا تحقق الدلالة المذكورة يكون للمنقوص تعلق بالمعنى فليس قوله أو يدل عطفًا على ما فى حيز حتى بل معطوف على قوله ما لا تعلق إلى آخره أما بحسب المعنى أى لا يحذف من الحديث إلا ما لا تعلق له به أو ما له به تعلق لكن ما ذكره يدل على ما حذفه أو بحسب اللفظ بوضع الظاهر موضع المضمرة أى لا ينقص العالم إلا ما لا تعلق للمذكور به أو يدل ما ذكره عليه (بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص ما له تعلق كترك الاستثناء) فى نحو قوله ﷺ : لا يباع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء. والغاية فى قوله ﷺ لا يباع العمرة حتى تزهى وهذا الجواز للعالم إنما هو ارتفعت منزلته عن النهمة فأما من رواه ثامًا فخاف أن رواه ثانياً ناقصاً أن يتهم بزيادة فيها رواه ثانياً فلا يجوز له النقصان لأنها وكذا من حاله هذا فليس له من الابتداء أن يروى الحديث غير تام إذا كان قد تعين عليه أداء تمامه لأنه إذا رآه أو لا ناقصاً المخرج باقيه عن حيز الاحتجاج به ودار بين أن لا يرويه أصلاً فيضيقه رأساً وبين أن يرويه متهماً فيه فيضيع ثمرته اسقوط الاحتجاج به وأما تقطيع منتصف الحديث الواحد و تفريقه فى الأبواب للاحتجاج به فى المحال المتفرقة فهو إلى الجواز أقرب وقد فعله الأئمة كمالك وأحمد وأبي داود والنسائي وغيرهم.

وحكى الحلال عن محمد أنه ينبغي أن لا يفعل وكذا حكى عنه أنه قال ينبغي أن يحدث بالحديث ولا يغيره وقال ابن الصلاح لا يخل ذلك عن كراهة قال ابن الجوزى وفى قوله نظر ولعل وجهه أنه فرق بين الرواية والاحتجاج كما يشعر به كلام السخاوى فى شرح القريب وهذا احتجاج ببعض الحديث جاز ليدل على الحكم المستقل.

(وأما الرواية بالمعنى) إشارة إلى إبدال اللفظ بمرادفه وغير الأسلوب أما إشارة إلى أن المختار عنده الجائز منها ما يكون بالإبدال أو إلى ذكر الإبدال فى الإجمال بطريق التمثيل والمقصود جواز الإبدال ونحوه مما كانت رواية بالمعنى والثانى هو الظاهر.

قال السخاوى فى شرح قول العراقي فى الألفية: وليروى بالالفاظ منه لا يعلم - مدلولها وغيره فالمعظم. إجازة بالمعنى (١). قوله إذا كان قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذى بلغه سواء فى ذلك المرفوع أو غيره كان موجه العلم أو العمل وقع من الصحابي أو التابعى أو غيرهما حفظ اللفظ أم لا صدر فى الإفتاء والمناظرة أو الرواية أتى بلفظ مرادف له أم لا كان معناه غامضاً أو ظاهراً حيث لم يحتمل اللفظ غير ذلك المعنى وغلب على ظنه إرادة الشارع بهذا اللفظ ما هو موضوع له دون التجوز والاستعارة ثم بسط الكلام فى تأييده وذكر الاختلافات الواقعة فى الرواية

(١) قلت: من هنا يشرع كلام الشارح السخاوى. راجع شرحه ص ٢٢٥ طبع القديم ولكن.

بالمعنى وذكر في حملتها. وقيل لا يجوز إبدال اللفظ المرادف له بخلافه به لم قال والمعتمد الأول وهو الذي استقر عليه العمل بمعنى ما ذكره صاحب الألفية. وهذا الذي ذكره السخاوى صريح في أن التفصيل بين العالم وغيره عند المعظم منهم. وفي المعتمد بعم الإبدال باللفظ المرادف وغيره (فبالخلاف فيها شهير) قال مالك فيها روى عنه البيهقي والخطيب وغيرهما أنها لا تجوز في حديث رسول الله ﷺ خاصة ويجوز في غيره وقيل لا يجوز إبدال الصحابة لظهور الخلل في اللسان بالنسبة لمن قبلهم بخلاف الصحابة فهم أرباب اللسان وأعلم الخلق بالكلام وقيل لا يجوز إبدال الصحابة والتابعين بخلاف من كان منهم وقيل لا يجوز أن كان موجه عملاً كتخليها السلام وتحريمها التكبير وخمس يقتل في الحل والحرم وأن كان موجه عاماً جازاً بل وفي العمل أيضاً ما يجوز بالمعنى وقيل لا يجوز في الرواية والتلخيص خاصة بخلاف الألفاء والمناظرة وقيل لا يجوز في المعنى الغامض دون الظاهر وقيل لا يجوز لمن يحفظ اللفظ لزوال العلة التي رخصوا فيها بسببها ويجوز إغيره لأنه تحمل اللفظ والمعنى وعجز عن أحدهما فلزمه أداء الآخر لأنه تركه يكون كاتماً للأحكام وسيجيء ذكر هذا القول في كلام المصنف أيضاً. وقال طائفة من المحدثين والفقهاء والأصوليين من الشافعية وغيرهم لا يجوز الرواية بالمعنى مطلقاً قال القرطبي وهو الصحيح من مذهب مالك، قال ابن كثير وكان ينبغي أن يكون هذا المذهب هو الواقع ولكن لم يتفق ذلك.

(والأكثر على الجواز أيضاً) قال بعض المحققين أي من أهل الحديث والفقه والأصول ومنهم الأئمة الأربعة انتهى.

(ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة من الكتاب والسنة) للعجم بلسانهم من الفارسية والتركية والهندية وغيرها (للعارف به) أي بما ذكر من اللسانين.

(فلماذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه بالعربية أولى) قال بعض المحققين (١): وفيه أنه يجوز بل يجب أن يكون الإبدال بلغة أخرى للضرورة ولا ضرورة ههنا وأما ما قال شارح من أن الإبدال بلغة أخرى قد يكون بدون الضرورة كالتفسير الفارسية يؤلف لمن يحسن العربية وقد روى عن غير واحد من الصحابة التصريح بذلك ويدل عليه أيضاً رواية الصحابة ومن بعدهم الكلمة الواحدة بألفاظ مختلفة ففيه أن تجويز التفسير الفارسية أيضاً للضرورة وإلا فلا وجه

(١) في نسخة السيد محب الله الفضلاء مكان المحققين والمراد منه الشارح علي الشارح، راجع شرحه ص ١٤٦ طبع تركيا.

للعُدول عنها وقد ورد النهى عن التكلم بغير العربية لمن يحسنها الا على الضرورة. واما قوله وقد روى غير واحد من الصحابة التصريح بذلك اى بأن الإبدال لغة اخرى بدون الضرورة جاز فممنوع ومحتاج الى بيان ذلك واما قوله وبدل عليه ايضا رواية الصحابة ومن بعدهم القصة الواحدة بالألفاظ مختلفة فمدفوع بانه اما محمول على تعدد الواقعة او على نقل المعنى بالضرورة وقد ورد في المسئلة التصريح بأن التغيير لا يجوز الا للضرورة وهو ما رواه ابو مندة في معرفة الصحابة من حديث عبد الله بن سليمان اللبثي قال قلت يا رسول الله انى اسمع منك الحديث لا استطيع ان اروي به كما اسمع منك ازيد حرفا او انقص حرفا فقال اذا لم تحلوا جهرا لم تحرموا حالا واصهتم المعنى فلا بأس فذكر ذلك المحسن فقال لولا هذا ما حدثنا ومن الغرائب ان الشارح جعل هذا الحديث متمسكا لدعواه وغفل عن اليهود من عدم الاستطاعة ووجود الإصابة وما في معناه ثم مع هذا قال فلا بأس انتهى.

اقول كلام المتقدمين يدل على ان الجواز غير مطلق مقيد بالضرورة. ففى شرح الألفية للسخاوى والشيخ ابن الصلاح فى التصنيف المدون قطعا قد حذر بالمهمة ثم المعجمة اى منع تغيير اللفظ الذى اشتمل عليه واثبات لفظ آخر بدله بمعناه بدون اجراء اختلاف منه ولا نسلم اجراء غيره لكون المشقة فى ضبط الألفاظ والجمود عليها التى هى معول الترخيص منتفئة فى الكتب المدونة يعنى كما هو احد الأقوال فى القسم الأول المحكى فيه المنع لحافظ اللفظ و ايضا فهو ان ملك تغيير اللفظ فلا بأس بالتغيير تصنيف غيره وهذا قد يؤخذ منه اختصاص المنع بما اذا روينا التصنيف نفسه او نسخته اما اذا نقلناه الى تخارجنا و اجزائنا فلا اذا التصنيف حينئذ لم يتغير وهو مالكا، لتغيير اللفظ. اشارة الى ابن دقيق العيد وأقره شيخنا وهو ظاهر وان لازع المؤلف فيه انتهى.

فقد وقع الاختلاف فى ان النقل بالمعنى من الكتب المؤلفة اذا نقلت الى التخارج والاجزاء صحيح او لا ومعلوم انه لا ضرورة فى النقل بالمعنى مع وجود العوالب التى يسهل منها النقل باللفظ. فالوكان النقل بالمعنى مقيدا بالضرورة لما وقع الاختلاف فى النقل الى التخارج والاجزاء وايضا جعل العلة المشقة فى ضبط الألفاظ على قول من يمنع النقل لحافظ اللفظ يدل على ان النقل عند من قال بالمنع مطلقا غير مختص بالمشقة فى ضبط الألفاظ (١)، وايضا جعله مالكا تغيير اللفظ مع عدم الضرورة وجعل مدار المنع على تغيير تصنيف الغير يدل على ان المنع غير مختص

(١) قلت: لم يوجد في نسخة السيد محب الله قوله: فى ضبط الألفاظ.

(وقيل انما يجوز في المفردات دون المركبات) لاحتياجها الى زيادة تغيير (وقول النبا يجوز لمن يستحضر اللفظ لتمكن من التصرف فيه وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنى لفظه وبقى معناه مرتسما في ذهنه فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضرا لفظه) قال بعض المحققين : وهذا القول عندي هو الاولى حتى منى الاولى لأن المرء ولو كان في غاية من الفصاحة لا ينهض الى التغيير عن الفاظ من اوتى جوامع الحكم بها يودى معناها اجمع بحيث لا يزيد ولا ينقص (١) لا سيما وهو مفوت للتبرك بالفاظ صاحب الشريعة ومفتوح لأبواب الشك والشبهة في موارد السنة انتهى اقول لو تم الدليل الذي ذكره لدل على عدم الجواز مطلقا لأن شرط الجواز عدم الزيادة والنقص ثم دعوى عدم تصور التعبير بدون الزيادة والنقص ممنوع عند الجمهور لا بد له من دليل نعم قد تكون الزيادة والنقص من العالم لكن العبرة لغلبة الظن ثم ان اراد بقوله هو الاولى ان الاولى ان يعمل به فلا يشك فيه كما سذكره المصنف ايضا لثلاث يفتقر التبرك بالفاظ صاحب الشريعة ولا يفتح ابواب الشك والشبهة في موارد السنة وان اراد انه الحق منى سائر المذاهب حتى من مذهب الجمهور فقد عرفت عدم التمام لدليله . (وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ، ان الاولى ايراد الحديث بالفاظه دون التصرف فيه) كما قال الحسنى وغيره لأن ذلك ان يحدث بالفاظ فقط (وقال القاضي هياض ينهض سد باب الرواية بالمعنى لثلاث يتسلط منى لا يحسن) الرواية بالمعنى ولا يقدر على وفاء شروطها (ممن) ببيان لقوله منى لا يحسن (بظن) بصيغة المهنى للفاعل (انه يحسن) وليس كذلك ، ويمكن ان يكون قوله بصيغة المهنى للفاعل على انه يحسن والمجهول اى لثلاث يتسلط منى لا يحسن حال كونه ممنى بظن الناس انه يحسن بخلاف من ليس للناس في شأنه حسن ظن اذ لا يقول الناس روايته فلا يقع له تسلط .

(كما وقع لكثير من الرواة قد يسا وحديثا فلان يحفى المعنى) ذكر هذا الكلام استطرادى بأدنى مناسبة (بأن كان اللفظ مستعملا بقلة) اشارة الى ان الاحتياج الى الكتب المصنفة فى شرح الغريب باعتباره الخفاء فى مفردات الألفاظ . واما الخفاء فى مركباتها فسيأتى بيانه لقوله وان كان اللفظ مستعملا بكثرة الى آخره (احتيج الى الكتب المصنفة فى شرح الغريب) وهو فى مفهوم يصح جهله للمحدثين خصوصا وللعلماء عموما و يجب ان يتثبت فيه و يتحرى . سئل الإمام احمد عن (١) قلت : الشارح القاري كتب بعد هذا : " بل لا يتصور ان يكون مساويا لها في الجلاء والخفاء " الخ حذفها العلامة السندي . راجع شرح الشيخ على القاري ص ١٤٢ طبع تركيا .

حرف من غريب الحديث فقال سلوا من اصحاب الغريب فإني اكره ان انكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن . ونظيره ما روى عن ابراهيم التيمي ان ابا بكر رضي الله عنه سئل عن قوله تعالى وفاكهة وابنا فقال اى سماء تظلنى و اى ارض تقلنى اذا قلت فى كتاب الله مالا اعلم .

(ككتاب ابى عبيد) بالنصغير (القاسم بن سلام) بفتح مهملة وتشديد لام (وهو) اى كتابه مع انه تعب فيه جدا فإنه اقام فيه اربعين سنة بحيث استغنى واجاد بالنسبة لمنى قوله (غير مرتب وقد رتبه الشيخ موفق الدين بن قدامة) بفتح قاف و دال مهملة (على الحروف واجمع منه) اى من كتاب بن سلام او كتاب ابن قدامة (كتاب ابى عبيد الهروى وقد اعنتى به) اى بكتاب الهروى (الحافظ ابو موسى المدينى) بفتح فكسر (فنقب) التنقيب التنقيب عن الشى والبحث فيه عليه متعلق بمعرضها على سبيل التضمنين لأن التنقيب يتعدى بهى (واستدرك) اى زاد عليه اشياء فانت الهروى (والزحشرى كتاب سماه الفايق حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الأثير فى النهاية وسماه سهل الكتب تناولوا مع اعواز قلل فيه) مصدر اعوزه اى احوجه مع فقدان الاستيفاء فى مواضع قليلة ثم لخصه الحافظ جلال الدين السيوطى رحمه الله وزاد اشياء وسماه الدر النثير فى تلخيص نهاية ابن الأثير ثم الف المحدث الفاضل الشيخ محمد طاهر النهرى فى مجمع البحار وجمع فيه بين ما فى النهاية وبين فوائد كثيرة من كتب اخرى بحيث صار كتابه اجمع الكتب المؤلفة فى هذا الفن .

(وان كان اللفظ مستعملا بكثرة لكن فى مدلوله) اى مدلول الحديث التركيبى (دقة) اى خفاء (احيى الى الكتب المصنفه فى شرح معانى الأخبار و بيان المشكل) عطف على شرح الغريب متنا و شرح معانى الاخبار شرحاً (١) (وقد اكثر الأئمة من التصانيف فى ذلك كالطحاوى والخطابى وابن عبد البر وغيرهم ثم الجهالة بالراوى) اى بذاته او صفاته (وهى السبب اللامع فى الطعن وسببها) قال بعض المحققين :- الأظهر ترك الواو ليكون على وفق قواعده فيما سبق ثم المخالفة الى آخره وفيما سياتى ثم سوء الحفظ ويمكن ان يكون الواو شرحاً و مزجها الكتاب بمنى الكتاب لعدم التمييز بينهما على وجه التصواب انتهى (٢) (امران احدهما ان الراوى قد تكثر نعوته) كانه اراد بالنعوت مما يدل على الذات سواء كان باعتبار معنى اولاً ولذا قال (منى اسم او كنية او لقب او

(١) قال فى شرح الشيخ التارى: عطف على شرح الغريب متنا وعلى شرح شرحا. راجع شرحه ص ١٤٩ -

(٢) المراد منه الشارح القارى. راجع شرحه ص ١٤٩ طبع تركيا .

صفة او حرفة او نسبة) وفي نسخة او نسب . وارهذه مائنة الخلو (١) والمجموع بهان النعوت فلا يضرا افراد كل منها وجمع النعوت و قيل المراد من اسماء او كنى او القاب و يرد عليه انه يخرج ما اذا كان له اسم واحد و كنية واحدة وهكذا مع وجود الجهالة هناك (فمشتهر) اى الراوى (فى شى منها فمذكر بغير ما اشتهر به) اى من النعوت مما يعلم به فيخرج عنه التدليس كذا قال بعض المحققين موافقا لبعض الشارحين و فيه انه اذا كانت النعوت مما يعلم بها لا يكون الذكر بها سبها للجهالة و ان اريد الغم فى الجملة فهو محقق فى التدليس ايضا . والحق ان التدليس بذكر الشيخ بغير ما اشتهر به يكون سبها للجهالة فلا وجه لاجراجه (لغرض من الاغراض) ككون ذلك الراوى ضعيفا او صغير السن بالنسبة اليه فيجب ان لا يعرف او يكون الفاعل لذلك مقل الشيوخ فيظهر بذلك كثرتهم (فيظن انه آخر فيحصل الجهالة بحاله و صنفوا فيه اى فى هذا النوع) اى فى بوانه و قيل اى فى شان ازالته (الموضح) بالتخفيف و يجوز تشديده (لأوهام الجمع والتفريق) والموضح اسم جنس لكل ما صنف فى هذا النوع اى ما يوضح أوهاما ناشية من الجمع اى جمع الصفات فى رجل والتفريق اى تفريقها بحيث يوجد كل منها فى رجل آخر (اجاد فيه) اى فى بيان هذا النوع المسمى بالموضح (الخطيب) و صنف فيه كتابا كبيرا اسماء الموضح لأوهام الجمع والتفريق فهذا الاسم لكتاب الخطيب ايضا كما انه للنوع مطلقا (وسبقه اليه عهد الغنى) وفى نسخة ابن سعيد المصرى وهو الازدى سمي كتابه ابصاح الأشكال (ثم الصورى) تلميذ عهد الغنى و شيخ الخطيب (ومن أمثلته) اى هذا النوع (محمد بن السائب بن بشر الكلبي) نسبه بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر و سماه بعضهم حماد بن السائب) بناء على ان له اسمين او على ان حماد لقب له (وكناه بعضهم ابا النصر) بالصاد المهملة (و بعضهم ابا سعيد و بعضهم ابا هشام فصار يظن انه جماعة) لعدم شهرته الا بالاسم الأول (٢) (وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئا من ذلك) المذكور من الأسماء غير الأول المشتهر به فيلقب عليه الحال .

(والأمر الثانى ان الراوى قد يكون مقلدا من الحديث فلا يكتر الأخذ) اى اخذ الحديث عنه فيصير مجهول الذات (و قد صنفوا فيه) اى فى هذا النوع او يمين قل الأخذ عنه (الوحدان) بضم الواو

- (١) قلت : من قوله كأنه اراد الي هنا من عبارة الشارح القارى . وكتب بعد هذا : فاندفع ما قيل ان الاصوب هو الواو ليكون المجموع بيان النعوت لانها بأنواعها بيان لها . و قلت : ومن قوله قيل الخ الى "مع وجود الجهالة هناك" من عبارة الشيخ على القارى رح . راجع شرحه ١٥٠ طبع تركيا .
- (٢) قلت : فى نسخة السبد بحسب الله صاحب العلم : "لعدم شهرته بالاسم الاول" و ترك لفظ لا .

وسكون المهمة جمع الواحد والمراد مني الوجدان المؤلفات التي في شأن المقل من الحديث (وهو) أي المقل من الحديث وقال بعض الشارحين أي هذا النوع (من لم يرو عنه الواحد) من الصحابة والتابعين ومن بعدهم يريد أن المراد بالمقل من الحديث ههنا ما ذكره لأن مدار الجهالة عليه والافيين المقل من الحديث وبين ما عرفه به عموم وخصوص من وجه لجواز أن يكون حديثه للرجل قليلاً ويكون الراوى عنه ذلك الحديث متعدداً وجواز أن يكون حديثه كثيراً والراوى عنه واحداً كما جاز أن يكون حديثه واحداً والراوى عنه واحداً (ولو سمي) قيدا لقوله قد يكون مقلاً كما قال بعض المحققين (١) و لقوله فلا يكثر الأخذ عنه بمعنى المقل لا يكثر الأخذ عنه ولو كان مسمى اولاً لم يروى مني لم يرو عنه إلا واحد مقل الحديث سمي اولاً بسم (فمن جمعه مسلم) في كتابه المسمى كتاب المنفردات والموحداً (والحسنى بن سفيان وغيرهما أولاً يسمى).

قال بعض المحققين: اعلم أن المقل قد يكون مسمى أو غير مسمى ويفهم ذلك من الوصلية الدالة على أن الجزء أولى بنقيض الشرط فيجب أن يحمل قوله أو لا يسمى على من لا يكون مقلاً ويجعل عطفاً على قوله قد يكون مقلاً لثلاث بصير لغوا مسدداً (٢) أقول هذا على تقدير أن يجعل قوله ولو سمي قيدا لما ذكره أو لقوله فلا يكثر الأخذ عنه أمّا لو جعل قيدا لقوله من لم يرو عنه الواحد ويجعل قوله أو لا يسمى عطفاً على قوله فلا يكثر الأخذ عنه كما في بعض الحواشي أي المقل أما أن لا يكثر الأخذ عنه أو لا يسمى والمقل الذي قل الأخذ عنه من لم يرو عنه إلا واحد ولو سمي فلا لغوية* نعم يرد عليه حينئذ الاعتراض الآخر الذي أشار بعض المحققين أيضاً وهو أن عدم النسوبة قد يكون لكون الراوى مقل الحديث وقد يكون لأغراض آخر فيحتاج إلى الجواب بأن قسم المقل من الحديث ما لا يكون مسمى لكون مقل الحديث فذكره أولاً ثم أشار إلى عموميه وهذا وإن كان تكلفاً إلا أنه لا يرد عليه ما يرد على ما ذكره بعض المحققين وهو أن الأولى للشارح على تقدير عطف قوله أو لا يسمى على قوله قد يكون مقلاً أن يجعل سبب الجهالة ثلاثة أقسام لا قسمين ومع هذا الأولى في توجيه هذه العبارة ما ذكره بعض المحققين كما لا يخفى. بقي أن للجهالة سبب آخر وهو أن لم يوثق مع كون الراوى عنه اثنان فصاعداً ويكون مسمى ولم يكثر نعوته ولعل مراد المصنف بقوله وسببها إسران أن سببها المذكور في المتن

(١) في نسخة السيد محب الله: بعض الفضلاء والمراد منه الشارح القاري. راجع شرحه ص ١٥١.

(٢) المراد من هذا القائل الشيخ على القاري. راجع شرحه ص ١٥١، طبع تركيا.

* قلت لم يوجد هذا اللفظ "الغوية" في نسخة الأصل.

امران (اختصاراً) علة (من الراوى عنه) اى على الراوى الأول (كقوله الخبرنى فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان و يستدل على معرفة اسم المبهمة بوروده من طريق آخر مسمى و) صنفوا (فيه) اى فى معنى ايهمة (المبهمة) اى المصنفات التى صنفوها فيمنع ايهمة ولم يسم فى الحديث اسناداً او مقنا من الرجال والنساء وهو فى هاهل الف فيه غير واحد من الحفاظ وكتاب ابى القاسم بن بشكوال اجمع مصنف فيه (١) (ولا يقبل حديث المبهمة ما لم يسم لأن شرط قبول الخبر عدالة رواه) وكذا ضبطهم (ومعنى ايهمة اسم لا يعرف عينه فكيف عدالة) وضبطه (وكذا لا يقبل خبره لو ايهمة) على بناء المجهول (بلفظ التعديل كأن يقول الراوى عنه) اى على المجهول (الخبرنى الثقة لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره) قال بعض المحققين (٢): فإن قلت الظاهر من عبارة المتن ان الواو هى الداخلة على الواصلة فما وجه جعل لو شرطية محذوف الجزاء وجعل المجموع عطفاً على ما قبله قلت لعل وجهه ان الحكم الثانى اى عدم قبول حديث المبهمة بلفظ التعديل المختلفى وقوله على الأصح قيد له ولواحقى عبارة المتن على ظاهره توهم ان المجموع مختلفى وقوله على الأصح قيد لهما انتهى و لعل مراده ان التوهم على تقدير جعل لو شرطية دون التوهم على تقدير كونها وصلة والا فالتوهم متحقق فى الحالتين كما لا يخفى.

(و هذا) اى الحكم الثانى (على الأصح) فى المسألة وتقدم بيان من المختلف فيه فى بحث المرسل (ولهذه النكتة) اى العلة المتقدمة (لم يقبل المرسل ولو أرسله العدل جازماً فيه) اى بأنه قول رسول الله ﷺ (لهذا الاحتمال) اى احتمال ان يكون مجروحاً عند غيره وذكره تأكيداً وإلا فيخفى عنه قوله فيما قبل ولهذه النكتة (وقيل يقبل تمسكاً بالظاهر اذا الجرح بخلاف الأصل) وهذا القول مذهب علمائنا الحنفية كما تقدم (وقيل ان كان القائل عالماً) اى مجتهداً كمالك والشافعى رحمهما الله تعالى (اجزأ ذلك فى حق من يوافقه فى مذهبه) اى فى حق مقلديه فى مذهبه وعله ابن الصلاح بأنه لا يورد ذلك احتجاجاً بالخبر على غيره بل يذكر لأصحابه قهراً للحجة عنده على الحكم وقد عرف من روى عنه واختاره امام الحرمين ورجحه الرافعى فى شرح المسند (وهذا) اى القول الأخير (ليس من مباحث علوم الحديث) والسما ذكره استطراداً (والله الموفق)

(١) من قوله وهو فن جليل الى هنا من عبارة الشارح القاري رج. راجع شرحه ص ١٥٢-

(٢) فى نسخة المخدم: بعض الفضلاء. والمراد منه الشيخ على القاري - وحذف العلامة السندي هذه العبارة منه: قلت لعل وجهه ان الحكم الاول اى عدم قبول حديث المبهمة اذا لم يكن بلفظ التعديل اتفاقى والثانى اى عدم قبول الخ. راجع شرحه ص ١٥٢ طبع تركيا.

(فإن سمي للراوى وانفرد) راوٍ (واحد) بالرواية (عنه فهو مجهول العين كالمبهم) فى الحكم فلا يقبل حديثه وقيل يقبل مطلقا وقول ان كان المنفرد بالرواية عنه لا يروى الا على عدل كبن مهدي ويحيى بن سعيد قبل و الا فلا وقيل ان كان مشهورا فى غير العلم كالزهد ونحوه يخرج عن اسم الجهالة و يقبل حديثه والافلا (الا ان يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح فيقبل وكذا اذا زكاه من ينفرد عنه اذا كان متأهلا لذلك) قيد لتوثيق غير من ينفرد عنه ومن ينفرد عنه معا فالدفع ما قال التلميذ: قد يقال ما الفرق بين من ينفرد عنه وبين غيره حتى يشترط تأهل المنفرد للتوثيق دون غير المنفرد انتهى ثم ان الجمهور اطلق رد مجهول العين حتى قال ابن كثير: المبهم الذى لم يسم او من يسمى ولا يعرف عينه لا يقبل روايته احد علمناه نعم اذا كان فى عصر التابعين والقرون المشهودة لأهلها بالخير فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها فى مواطن انتهى وقال ابن المواق لا خلاف اعلم لأحد من أئمة الحديث فى رد المجهول الذى لم يرو عنه الا واحد وانما يحكى الخلاف عن أئمة الحنفية انتهى واستثنى يحيى بن القطان ما اذا زكى مع راويه الواحد احد من أئمة الجرح والتعديل ونحوه قال ابن عبد البر الذى اقوله ان من عرف بالثقة والأمانة والعدالة لا يضره اذا لم يرو عنه الا واحد. واختار المصنف هذا الاستثناء الا انه اكتفى بتزكية المتأهل ولم يشترط كون المزكى من أئمة الجرح والتعديل ولا كونه للراوى معروفا بالعدالة والثقة ولا به من ان يحمل اطلاق من اطلق على الاستثناء اذ لا يخفى قبول رواية الثقة مطلقا سواء كان من روى عنه واحدا او اكثر فا لاختلاف الذى اشار اليه المصنف بقوله على الأصح بالنظر الى انه بعضهم شرط العدد فى التزكية او ان الاختلاف فى تعيين المستثنى. فاستثنى يحيى بن القطان ما اذا زكى احد من أئمة الجرح والتعديل واستثنى ابن عبد البر ما اذا كان الراوى معروفا بالثقة والعدالة والمصنف ما اذا كان المزكى متأهلا للتزكية وجعله الأصح وعلى الاستثناء يتمشى تخريج الشيخين فى صحيحهما لجماعة افردهم العراقى بالتأليف. فمنهم من اتفقا عليه حصين بن محمد الأنصارى المدنى ومن انفرد به البخارى جوهرية او جارية بن قدامة وزيد بن رباح المدنى وعبد الله بن ودبة الأنصارى وعمرو بن محمد بن جبير بن مطعم والوليد بن عبد الرحمن الجارودى ومن انفرد به مسلم جابر بن اسماعيل الحضرمى وخباب المدنى صاحب المقصورة حيث انفرد عن الأول الزهرى وعن الثانى ابو حمزة نصر بن عمران الضمى وعن الثالث مالك و عن الرابع ابو سعيد المقبرى وعن الخامس الزهرى وعن السادس ابنه المنذر وعن السابع ابن وهب وعن الثامن عامر بن سعد بن ابو وقاص فإنهم مع ذلك موثقون لم يتعرض احد من أئمة الجرح

والتعديل لأحد منهم بتجهيل نعم جهل أبو حاتم محمد بن الحكيم المروزي الأحول أحد شيوخ البخاري في صحيحه والمنفرد عنه بالرواية لكونه لم يعرفه ولكن يقال معرفة البخاري به التي اقتضت له روايته عنه ولو انفرد به كافية في توثيقه فضلاً عن أن غيره قد عرفه أيضاً كذا في شرح الألفية للسخاوي. (١)

ثم قول ابن المواق وأما بحكي الخلاف هي أبي حنيفة رحمه الله بصيغة الحصر منظور فيه ففي شرح الألفية للسخاوي قيل هذا القسم يعني مجهول العين مطلقاً من العلماء من لم يشترط في الراوي مزبداً على الإسلام وعزاه ابن المواق للحنفية حيث قال: انهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد وبين من روى عنه أكثر من واحد بل قولوا رواية المجهول على الإطلاق انتهى وهو لازم كل من ذهب إلى أن رواية العدل بمجرد ما روى تعديل له بل عن النووي في مقدمة شرح مسلم لكثير من المحققين الاحتجاج به انتهى عبارة شرح الألفية بل نسبة قبول رواية المجهول مطلقاً إلى الحنفية أيضاً فيه كلام سنذكره آنفاً إن شاء الله تعالى وإن كان الإطلاق روايه الحنفية وأما القول مطلقاً مذهب ابن حبان حيث قال للعدل من لم يعرف الجرح إذا التجريح ضد للتعديل ففيه لم يخرج فهو عدل حتى يبين جرحه إذا لم يكلف الناس ما غاب عنهم وقال في ضوابط الحديث الذي يحتاج به ما ملخصه أنه هو الذي يعرف راويه من أن يكون مجروحاً أو فوقه مجروح أو دونه مجروح أو كان سنده مرسلًا أو منقطعاً أو كان المتن منكراً انتهى.

ثم استثنى من أن يكون من لم يرو عنه إلا واحداً مجهول العين من عرفه العلماء فقد نقل الخطيب أنه قال في الكفاية: - المجهول عند أصحاب الحديث من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ولم يعرف حديثه إلا من جهة واحد واستثنى أيضاً إذا كان من لم يرو عنه إلا واحد معروف في قبيلته فقد قال ابن مسعود الدمشقي الحافظ أنه برواية الواحد لا يرتفع عن الراوي اسم الجهالة إلا أن يكون معروفاً في قبيلته أو يرى عند آخر ثم أن يكون من لم يرو عنه إلا واحداً مجهول العين مختلف فيه فإن ابن خزيمة ذهب إلى أن جهالة العين برواية واحد مشهور وكذا ابن رشيد قائل بأن رواية الواحد للثقة يخرج عن جهالة العين إذا سماه ونسبه إلا أنه يوافق الجمهور في عدم قبول روايته.

(أو أن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق) قال التلميذ قيد هما ابن الصلاح بكونهما

(١) راجع فتح المغيث شرح الفية الحديث للحافظ السخاوي طبع الحجر من ١٣٥-١٣٦- قلت: تدكان بعض الاغلاط في النقل عنه وقد صححتها من فتح المغيث المنقول عنه.

عدلين حيث :- قال ومعنى روى عنه عدلان فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة اهلى جهالة العين .
وقال الخطيب اقل ما يرفع الجهالة رواية اثنين مشهورين بالعلم والمصنف اعمل ذلك انتهى .
ثم الظاهر من اظهار ان معطوف على سمي فلا يظهر اعتبار التسمية ههنا وجودا ولا
عدما بل الظاهر حينئذ هو الإطلاق (١) وبمحتمل ان يجعل حطفاً اعلى قوله الفرد كما هو ظاهر عبارة
المحقق فيكون التقدير او ان سمي و روى عنه الثمان بدون كلمة ان فيلزمه اعتبار التسمية فيه ايضاً
ومما يدل على اعتبار التسمية ان مطلق الراوى المنفرد مجهول العين سمي او لم يسم فذكر التسمية
فيه مشعر باعتباره فيها هو نوطته له ويدل عليه ايضاً انه قسم بعضهم المجهول الى ثلاثة
اقسام :- مجهول العين والحال معاً كعنى رجل والعين فقط كعنى اللقمة على القول بالاكتفاء به
وكعنى رجل من الصحابة والحال فقط كمن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق . والظاهر ان المراد
بمجهول الحال ههنا ما هو مجهول فقط فلا يدخل فيه غير المسمى لأنه مجهول العين والحال معاً
(فهو مجهول الحال) اى من العدالة وضدها مع عرفان عينه برواية اثنين (عنه وهو المستور) .
(وقد قيل روايته) اى المستور (جماعة) منهم ابو حنيفة ^{عليه السلام} (بغير قيد) يعنى بعصر دوط
عصر ذكره السخاوى . وقيل اى بغير قيد التوثيق وعدمه وفيه اله اذا وثق لمخرج عن كونه
مستورا فلا يتجه قوله بغير قيد . ثم ان المصنف بفصل بين فسمى مجهول الحال وهما مجهول الحال
باطناً وظاهراً . ومجهول الحال فى الباطن فقط لا اشتراكهما فى الحكم الذى ذكره وهو مجهول
جماعة للرواية .

(و ردها الجمهور) لكن من قبل الثانى اكثر من قبل الأول فقد رأى حجة الثانى بعض
من منع الأول ومنهم سليمان بن ابوب الرازى وابوبكر بن فورك . وقال الشيخ ابن الصلاح
يشبه ان يكون العمل على هذا الراى فى كثير من كتب الأحاديث المشهورة فى غير واحد من الرواة
الذى تقدم العهد بهم وتعدت الخبرة الباطنة بهم فاكتفى بظاهرهم .

ثم فى كون المستور شاهداً للقسمين كما اختار المصنف اختلاف فإن بعضاً من الأئمة
كالنخوى فى تهذيبه و تبعه عليه الرافعى ثم النووى تلخص الثانى باسم المستور وقال امام الحرمين
من لم يظهر منه نقيض العدالة ولم يتفق البحث فى الباطن على عدالة لأجل الاختلاف فى تفسير

(١) قال الشيخ ابوالحسن الصغير السندى فى بهجة النظر - على قوله: او ان روى عنه : الظاهر لفظاً
ان يكون هذا عطفاً على قوله "فان سمي" والاقترب معنى عطفه على قوله "انفرد" اذ التسمية
معتبرة هنا ايضاً والتقدير وان سمي و روى عنه . راجع شرحه ص ٨٥ طبع الحجر . قلت هذا التجزير
كأنه توضيح لما كتب صاحب الامعان فتفكر . ابوسعيد السندى .

المستور وقع الاختلاف في ان قول ابي حنيفة رحمه الله قبول القسمين مطلقا او القسم الثاني فقط فالمفهوم من اكثر الكتب الأول. وفي شرح جمع الجوامع للعراقي اذا تقرر اشتراط العدالة ترتب حل ذلك رد رواية المجهول فإن الشرط لا يهد من تحققة وهو اقسام احدها من جهلت حاله باطنا لا ظاهرا وهو المستور والمشهور رد روايته وقيله ابو حنيفة رحمه الله ومن اصحابنا ابن فورك و سليم الرازي انتهى .

ثم ان بعضهم اطلق قبول ابي حنيفة رحمه الله عنه للمستور والأكثر ان على ان ابا حنيفة لما قبل ذلك في صدر الإسلام حيث كان الغالب على الناس العدالة فأما اليوم فلا يهد من التركيبة لغلبة الفسق وممن صحح القبول في القسم الثاني من مجهول الحال النووي في شرح المذهب .

(والتحقق انه رواية المستور ونحوه مما فيه الإحتمال) اي احتمال العدالة و ضدها (لا يطلق القول بردها ولا يقبولها بل يقال هي موقوفة الى استبانة حاله) من الوثيق وخبره (كما جزم به) اي بالوقف (امام الحرمين) و رأى انا اذا كنا نعتقد حل شيء بمعنى مما لا دليل فيه بخصوصه بل المجرى على الإباحة الاصلية فروى لنا مستور تحريمه انه يجب الانكفاف مما كنا نستعمله الى تمام البحث عن حال الراوى قال وهذا هو المعروف من هادتهم وشبهتهم وليس ذلك حكما منهم بالخطر المرتب على الرواية وانما هو توقف في الأمر فالوقوف عن الإباحة يتضمن الاحتياط وهو في معنى الخطر وذلك مأخوذ من قاعدة في الشريعة ممهدة وهي الوقوف عند بد و ظهور الأصل الى استبانتها فإذا ثبتت العدالة فالحكم بالرواية اذ ذاك ولو فرض فارض الياس حال الراوى والياس عن البحث عنها بأن يروى بمجهول اسم يدخل في خيار الناس ويعز العثر عليه فهذه مسألة اجتهادية عندى والظاهر ان الأمر اذا انتهى الى الياس لم يجب الانكفاف والقلب إلى الإباحة كراهية كذا ذكره السخاوى رحمه الله. (١)

(ونحوه قول ابن الصلاح) فيمن جرح بجرح خير مفسر بأن لم يذكر سببه بل اقتصر على مجرد فلان ضعيف او نحوه .

(ثم البدعة) اي بالاعتقاد و اما بالجوارح فهي الفسق السابق حكمه (وهي السبب التاسع من اسباب الطعن وهي) الاظهر ترك الواو هنا او من قوله وهي السابق (اما ان تكون

(١) قلت : من قوله و رأى انا اذا كنا الخ الى هنا منقول من فتح المغيث شرح الالفية للحافظ السخاوى راجع شرحه ص ١٣٨ طبع الحجر بكنو .

بمكفر) ضبط بالشديد أى بما ينسب إلى الكفر و أمّا الشديد فتبر لاهت (كأن يعتقد ما يستلزم الكفر) سواء مما اتفق على التكفير بها كالقول بحلول الألوهية أو يختلف فى التكفير بها كالقول بخلق القرآن كذا قال بعض الشارحين.

وفى شرح المنار لمصنفه :- وصح عن أبى يوسف أنه قال ناظره أبا حنيفة رحمه الله فى مسألة خلق القرآن سنة اظهر فائق رأى و رايه على ان من قال بخلق القرآن فهو كافر وصح هذا عن محمد رحمه الله (١) قالوا هذا منقول عنه بطريق الآحاد فلا يقال به اليوم لاشتهار القول منهم بأن لا تكفروا اهل قهلتكم وقد شرطوا هذا فى طريق السنة والجماعة انتهى.

قال القلميذ فى التكفير باللازم كلام لأهل العلم انتهى وفى بعض الحواشى قلت :- الحق فى المسئلة ان اللازم ان كان بيّنا والتزمه صاحب ذلك الاعتقاد كان كفرا انتهى وقال الهامى فى حاشية شرح الألفية قال شيخنا يعنى المصنف من المعلوم ان كل فرقة ترد قول مخالفها و ربما كفر به فينبغى التحرى فى ذلك والذي يظهر ان يحكم بالكفر على من كان الكفر صريح قوله وكذا من كان لازم قوله و عرض عليه والتزمه اما من لم يلتزمه و ناضل عنه فإنه لا يكون كافرا ولو كان اللازم كفرا انتهى.

(او بمفسى) غير الكفر بقربه المقابلة والا فالفسق اعم (فالأول لا يقبل صاحبها الجمهور) قدم المفعول اهتماماً بشأن عدم قبول روايه صاحب الهدية (وقيل يقبل مطلقاً) حكى الخطيب فى الكفاية و جماعة من اهل النقل والمتكلمين أن اخبار اهل الأهواء كلها مقبولة وان كانوا كفارا و فساقا بالتأويل (وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل) وان استحله كالخطاياه لم يقبل وهم قوم ينسبون الى ابن الخطاب وهو رجل كان بالكوفة يعتقد ان علياً الإله الأكبر و جعفر الصادق الإله الأصغر. تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

قيل ان الخطاياه لا يشهدون بالزور فإنهم لا يجوزون الكذب بل من كذب عندهم فهو مجروح خارجة عن درجة الاعتبار رواية وشهادة. فإذا سمع بعضهم بعضاً قال شيئاً عرف انه ممن لا يجوز الكذب فاعتمد قوله لذلك. وشهد بشهادته واجيب بأن ما بنوا عليه شهادتهم

(١) قلت: هذا النقل قد أورده فخر الإسلام البزدوي (المتوفى ٨٢٢هـ) فى أصوله أيضاً وكتب بعد هذا: ودلت المسائل المتفرقة عن أصحابنا فى المبسوط وغير المبسوط على أنهم لم يميلوا إلى شيء من مذاهب الاعتزال وإلى سائر الأهواء الخ. راجع أصول البزدوي ص ٤٠ طبع اصح المطابع بکراتشي السند.

اصل باطل فوجب رد شهادتهم لاعتمادهم اصلا باطلا وان زعموا انه حتى كذا ذكره السخاوى (١) في شرح الألفية. ثم ان ابن الصلاح لم يحكم فى عدم قبول روايته منى اعتقد حل الكذب والله تعالى اعلم .

(والتحقق انه لا يرد كل مكفر بهدعة لأن كل طائفة تدعى ان مخالفتها مهتدعة وقد نبألغ فنكفر مخالفتها فلو اخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف) ورد روايتهم . قال بعض الشارحين (٢) :- وانت خبير بأن المعتبر ما هو فى نفس الأمر من الهدعة المكفرة لا عند المخالفة فلا يلزم تكفير اهل الحق ولا رد روايته انتهى .

اقول الهدعة المكفرة فى نفس الأمر هى انكار امر معلوم من الدين ضرورة فكون المعتبر الهدعة المذكورة هى مذهب الشارح وقد اعترف الشارح بذلك أنه لا يلزم عليه محذور وانما يلزم المحذور على تقدير كل مكفر بهدعة ولا يخفى انه لو رد رواية كل منى نسب الى الكفر بهدعة يلزم تكفير جميع الطوائف فالاستلزام الذى ذكره المصنف واضح لا غبار عليه .

(فالاعتماد ان الذى رد روايته بسبب الهدعة منى انكار امرا متواترا منى الشرع معلوماً من الدين بالضرورة) كالصلوات الخمس والحج (وكذا منى اعتقد عكسه) فإن اعتقد العكس مستلزم للإنكار المذكور (فأما منى لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه) اى مع عدالته (فلا مانع من قبول ما لم يكن داعيا الى بدعته ولا يكون روايته مما يقوى بدعته لأن بدعته منى لم يكن بهذه الصفة منى قبيل القسم الثانى والمراد بالتقوى ما عدا الهدعة بقرينة السياق فإن الكلال فى المبتدعة .

(١) قلت : الحافظ السخاوى كتب قبل هذه العبارة شارحا لقول الألفية : (للشافعى اذ يقول اقبل من غير خطائية ما نقلوا) لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقتهم ونص عليه فى الام والمختصر قال لانهم يرون شهادة احدهم لصاحبه اذا سمعه يقول لى على فلان كذا فيصدق به يمينه او غيرها ويشهد له اعتمادا على انه لا يكذب . وكتب بعد سطر :- بل قال الشافعى فيما رواه البيهقى فى المدخل والخطيب فى الكفاية ما فى اهل الاهواء قوم اشهد بالزور من الرافضة . فاما ان يكون اطلق الكل واراد انبعض او اطلق فى اللفظ الاول البعض لكونهم اسوأ كذبا واراد الكل وكذا قال ابو يوسف القاضى اجيز شهادة اصحاب الاهواء اهل الصدق منهم الا الخطائية والتدريية الذين يقولون ان الله لا يعلم الشئ حتى يكون رواه الخطيب فى الكفاية . وبعد هذا اورد هذا التحقيق المنقول بقوله . على ان بعضهم ادعى ان الخطائية لا يشهدون بالزور السخ . راجع فتح المغيث للحافظ السخاوى ص ١٤٠-١٤١ طبع الحجر بلكنو .

(٢) قلت : ان العلامة القارى اورد هذه العبارة بطريق النقل حيث قال : وقال شارح وانت خبير بان المعتبر ما هو فى نفس الامر الخ - لم اقف من هذه الشارح؟ لعله يكون وجهها كجراتيا وهو اقدم من القارى والسندى وشرحه ليس بموجود عندي الى الان . والله اعلم . ابو سعيد السندى .

(والثاني وهو من لا يقنضى بدعته التكفير أصلاً وقد اختلف أيضاً في قبوله ورد فقيل
يرد مطلقاً) سواء كان داعياً إلى بدعته أولاً لأنه فاسق بدعته والفقير على رد الفاسق بغير تأويل
فيلحق به المتأول فليس ذلك بعذر بل هو فاسق بقوله و تأويله ففضاعف فسقه ويستوى مع غير
المتأول في الرد كما استوى الكافر المتأول والمعاند بغير تأويل وهذا القول كما قاله الخطيب في
الكفاية مروي عن طائفة من السلف منهم مالك، وتبعه أصحابه وكذا جاء عن أبي بكر الهافلاني
وانتاعه بل نقله الآمدي عن الأكثرين وجزم به ابن الحاجب كذا ذكره للسخاوي (١).
قال ابن الصلاح (وهو بعيد) مباعد للشايخ من أئمة الحديث فإن كتبهم طائفة بالرواية عن المبتدعة
غير الدعاء وفي الصحيحين كثير من إجادتهم في الشواهد والأصول انتهى (٢).

(و أكثر ما علل به) أي ما يقال في الاستدلال عليه بمعنى الأكثر قوة من جملة الأدلة
فلا يرد أن هذا دليل واحد فما معنى أكثرية واجيب أيضاً بأن المراد أن كثرة استدلالهم فيما
بينهم بهذا الدليل (أن في الرواية عنه ترويجاً لأمره و تنويهاً) أي تفخيماً (بذكره و على هذا
فينبغي أن لا يروى عنه مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع) يحتمل أن يكون مراده ما اشتهر إليه
السخاوي (٣) أن مقتضى هذا الدليل أن لا يكون عدم قبول الرواية من المبتدع مطلقاً بل يكون
تفصيلاً كما مال إليه ابن دقيق العيد وهو أن لا يقبل عنه ما يشاركه فيه غير مبتدع المحمداً لبذعته
واطفاء لناره و يقول مالا يشاركه فيه أحد ولا يوجد إلا عند ذلك المبتدع لأنه عارض ترويج
أمره مصلحةً تحصيل ذلك الحديث و نشره المتقدمة على الاحتراز عنه. ويحتمل أن يكون مراده
ما حملاه عليه بعض المحققين وهو أن مقتضى هذا الدليل عدم قبول ما شاركه غير مبتدع وهو
مقبول، و اورد عليه بعض المحققين أن الترويج والتنويه بهما لم يشاركه غير مبتدع أكثر و اشد
بما شاركه (٤) (وقيل يقبل مطلقاً) داعياً كان أولاً وخصه بهما إذا كان المروي يشمل على ما ترد

(١) راجع فتح المغيث للحافظ السخاوي طبع الحجر ص ١٤٠ - قلت : أن القاضي السندي نقل منه بتغيير وحذف.

(٢) قلت قد نقلها أيضاً الحافظ السخاوي في ذلك الموضع فراجع.

(٣) عبارته هكذا : قلت وإلى هذا التفصيل مال ابن دقيق العيد حيث قال : - أن وافقه غيره فلا يلتفت

إليه هو إخماد البدعة واطفاء لناره لأنه كان يقال كما قال رافع بن أشرس من عقوبة الفاسق المبتدع

أن لا تذكر محاسنه وأن لم يوافق أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه

وتجرزه عن الكذب واشتهاره بالتدين وعدم تعلق ذلك الحديث بدعته فينبغي أن تقدم مصلحة

تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة أهائمه واطفاء بدعته اهـ. راجع فتح المغيث ص ١٤٠

قلت هذه العبارة واضحة في المقصود. أبو سعيد السندي.

(٤) المراد من بعض المحققين الشارح القاري راجع شرحه ص ١٥٨ طبع تركيا.

به بدعته إيمده حبيبه على التهمة جزماً وكذا لمحصه بهمهم بالبدعة الصادرة كالنسيم سراء الغلاة فيه وغيره فإنه كثير في القامعين والهاهم فلورده حديثهم للذهب جملة على الآثار النبوية ونس ذلك مفسدة بينه اما البدعة الكبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والخط على الشيعين ابى بكر وعمار رضى الله تعالى عنهما فلا ولا كرامة قاله الذهبى وقال الشيعى الغالى فى زمنى السلف وعرفهم من تكلم فى عثمان والزبير وطلحة وطائفة ممن حارب عليا رضى الله تعالى عنهم والغالى فى زماننا و عرفنا هو الذى كفر هؤلاء السادة و تبرأ من الشيعين فهذا ضال مقرر النهى .

(الا ان) وفى نسخة اذا (اعتقد حل الكذب) قال بعض المحققين وفيه اله اذا اعتقد حل الكذب صار كافراً والمفروض ان بدعته ليس مما يقتضى الكفر انتهى (وقيل يقبل من لم يكن داعية اى داعيا الى بدعته) والقاء للنقل من الوصفية الى الاسمية لأنه جعل فيها بينهم اسماً لمن يدعوا الى بدعته و تعديته بالى باعتبار معناه الاصل او القاء للمبالغة والمراد المعنى الوصفى لكن يرد عليه ان ذلك مخصوص بصيغة المبالغة ويحتمل ان يكون الداعية مصدراً كالطائفة فالكلام من قول زيد عدل و السام قيد بالمبالغة لأن كل صاحب بدعة يدعو الى بدعته والمراد من يظهره بلسان القائل فهو مبالغ التسمية الى غيره (لأن تزيين بدعته) و رغبته فى اتباع الناس لها هو عليه (قد يحمل على تحريف الروايات و تسويتها على ما يقتضيه مذهبه) فلما وجد فيه سبب القول و او فى الجملة لم يوثق على حديث النهى ^{عليه السلام} مطلقاً فاندفع ما قاله بعض المحققين وغيره ان مفاد التعليل المذكور عدم قبول ما يقوى مذهبه والمقصود انه مردود مطلقاً (وهذا) اى القول الاخير (فى الأصح) قال ابن الصلاح و هذا المذهب اعدل المذاهب و اولها و هو قول الأكثر من العلماء وفى اصول الامام فخر الإسلام حل الهوى : فأما صاحب الهوى فان اصحابنا رحمهم الله عملوا بشهادتهم الا الخطاوية لأن صاحب الهوى وقع فيه لاعتقدهم وذلك بصدده على الكذب فلم يصلح شبهة و تهمة الا منه تدبر بتصديق المسمى اذا كان ينتحل بدعته فيهم الباطل والزور مثل الخطاوية وكذلك من قال بالإلهام انه حجة يجب ان لا يجوز شهادته ايضاً و اما فى باب السنن فإن المذهب المختار عندنا ان لا يقبل رواية من انتحل الهوى والبدعة و دعى الناس اليه حل هذا ائمة الفقه والحديث كلهم لأن الحاجة والدعوة الى الهوى سبب داع الى القول فلا يوثق على حديث النهى ^{عليه السلام} و ليس كذلك الشهادة فى حقوق الناس لأن ذلك لا بهو الى الزور فى ذلك الباب فلم يرو شهادته فإذا صح هذا كان صاحب الهوى بمنزلة الفاسق فى باب السنن والأحاديث انتهى .

(و اغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية) من غير تفصيل بين ما يقوى بدعته و بين ما لا يقوى ولو فعل لكان خريباً فقد تقدم انه قبل برد مطلقاً . ثم ان الشارح قال الحرب في دعوى الاتفاق المذكور ولم يقل انه اغرب في دعوى حكمه اتفاقاً مع انه ادعاه ايضاً حيث قال الداعية الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند ايمتنا قاطبة لا اعلم بينهم فيه اختلاف انتهى لانه لم ينفرد بهذا فقد حكى بعض اصحاب الشافعي رحمه الله انه لا خلاف بين اصحابه انه لا يقبل الداعية والخلاف بينهم فيمنع لم يدع الى بدعته كذا في بعض الحواشي (نعم الاكثر على قبول غير الداعى الا ان يروى ما يقوى بدعته فيرد) حيثل على المذهب المختار يعنى ان ابن حبان ادعى الاتفاق على القبول من غير تفصيل مع ان في كون القبول مذهب الاكثر تفصيلاً (و به) اى بهذا المذهب المختار (و صرح الحافظ ابو اسحاق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني) بضم جيم وسكون واو وفتح زاي (شيخ ابى داود والنسائي) قدم ابا داود ولم يلحقه في الشرح بعد تمام المتن لتقدم رتبته في نقد كتابه اى الجوزجاني و في نسخة في كتاب معرفة الرجال يحتمل الحركات الثلاث فقال في وصف الرواة (فمنهم زائف) اى مائل (عن الحق اى عن السنة صادق اللهجة فليس فيه) اى في دونه (حيلة الا ان يوجد منه حدائمه مالا يكون منكراً اذا لم تقويه بدعته) قال العلم هذا ظاهر هذا قبول رواية المبتدع اذا كان ورعاً فيها هذا للبدعة صادقاً ضابطاً سواء كان داعية او غير داعية الا فيما يتعلق بدعته انتهى ولعل الشارح حمل كلامه على غير الداعى لأن عدم قبول الداعى معلوم مقرر داخل التقييد بما لم يقويه بدعته من كلام الجوزجاني وغير الداعى من المعلوم المقرر (وما قاله معجده لأن العلة التي بها يرد حديث الداعية) وهى ما ذكره بقوله لأن تزيب بدعته الخ (و ارادة فيها اذا كان ظاهر المروى يوافق مذهب المبتدع ولو لم تكن داعية والله تعالى اعلم .

(ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب الطعن والمراد به) اى بسىء الحفظ من (وفي نسخة ما فالضمير في به راجع الى سوء الحفظ (لم يرجح) بتأليف الجميع اى لم يقلب (جانب اصحابه على جانب مخالفه) قد تقدم ما يتعلق به عند قوله في تعداد وجرد الطعن او سوء حفظه وهو اى سوء الحفظ على قسمين (ان كان لازماً للراوى في جميع حالاته من غير عروض سبب) سوء حفظه على بعض اوقائه (فهو الشاذ على رأى) بعض اهل الحديث فالشافع رواية سىء الحفظ والمذكر رواية ناسخ الغلط والفاسق .

وقال البخاري في حاشية شرح الألفية :- المذكر اسم لما خالف فيه الضعيف الذي ينجبر وهذه بمثله أو تفرد به الاضعف الذي لا ينجبر وهذه همتاءة مثله. والشاذ اسم لما خالف فيه اللينة الاوثى أو تفرد به الحنفيف الضبط اى الذى ينجبر وهذه همتاءة مثله ثم ان حديث سىء الحفظ قد ينضم اليه مع سوء الحفظ وجه ضمني اخر غير المخالفة فهل هو منكر ام شاذ؟ اختار البخاري الاول. قال في حاشية شرح الألفية ما حاصله ان حديث كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم اذا اكله غضب الشيطان. وقال عايش ابن آدم حتى اكل الجديد بالخلق منكر لتفرد ابي ركير به وهو غير ضابط فانه صدوق بخطيء كثيرا وهو وان كان فى عدد من ينجبر لكنه لما اتى بهذا المتن الركيك الألفاظ البعيد من القواعد كان كأنه خالف من هو اقوى منه ووجه بعده من القواعد وركاكة الفاظه ان الشيطان لا يغضب من مطلق حياة ابن آدم بل من حياته مسلما مطعما وليهما فإله حلل غضبه بجمع الجديد والعتيق ويجرد دخول زمان هذا على الآخر كاف من غير احتياج الى اكله له انتهى .

ثم انه قال ما حاصله ان وجه كون هذا الحديث منكرا محتمل ان يكون ما ذكره ويحتمل ان يكون ركاكة معناه و عدم انطباعه على محاسن الشريعة اى فقط معنى غير انضمام ضعف الراوى ولا يخفى انه مؤيد لما سبق فى بحث المنكر ان حديث من يقبل تفرد قد يكون منكرا اذا كان بعيدا من العقل (او) كان سوء الحفظ (طارئا اى حادثا متجدداً) (على الراوى اما لكبره) اى لطول عمره (او لذهاب بصره) وقد كان متعودا بالإعانة فيما يرويه بالنظر الى كتبه فلا يرد ان ذهاب البصر مما يقوى الحفظ للسلامة من الخواطر الحادثة من التواظر (او لاحتراق كتبها) او اغتراقها او استراقها فقوله (او عدمها) تعميم بعد تخصيص (بأن كان يعتمد ما فرجع الى حفظه فساء علة لكون ذهاب البصر وما عطف عليه سببا لسوء الحفظ و اشارة الى ان طربان الحفظ لا يكون لسبب عدم الكتب اصلاً بل لسبب تقدمها بعد حصولها فالمراد بالعدم معنى قوله او عدمها ان يصير معدوما بعد حصولها لا العدم مطلقا (فهذا هو المختلط) اى الحديث المختلط فهو صفة الحديث ولو بحذف المضاف كما ان الشاذ صفة له وهذا اولى من ابقاء قوله فالمختلط على ظاهره وجعل قوله فالشاذ بمعنى فالراوى للشاذ فإنه مع كونه بخلاف الاصطلاح لا يلائم قوله فيما سبقت والثالث المنكر على رأى والرابع والخامس مع مقابلة الشاذ بهذا المعنى للمنكر بالمعنى المذكور فى ذلك الكلام فقول بعض المحققين فى حل قوله فهو الشاذ اى الراوى المذكور

بل حديثه الشاذ وفيه ان المختلط صفة الراوى على ما يقتضيه كثرة قواهم المختلط فلان انتهى
منظور فيه من وجهين المختار كون قوله هو الشاذ صفة للراوى والاعتراض على كونه صفة
للحديث.

(والحكم فيه) اى فى المختلط (ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميز لنا) بأن علمنا
انه قبل الاختلاط والا فهو مغمى فى نفسه (قبل وما حدث به بعد الاختلاط) لم يقبل (و اذا
لم يتميز بتوقف) بصيغة المجهول فيه (وكذا من اشتبه الامر فيه) اى كما يتوقف فيمن اشتبه
امر حديثه بأن لم يتميز ما حدث به قبل الاختلاط بما حدث به بعده وتوقف فيمن اشتبه امره بنفسه
بأن اشتبه انه مختلط او لا واشتبه ابتداء اختلاط كسعيد بن ابى عروبة فقد اختلف فى ابتداء اختلاطه
فقال رحيم اختلط سنة خمس و اربعين ومائة وحكى عن عبد الوهاب الحقاى ان اختلاطه كان
فى سنة ثمان و اربعين ومائة وقبل سنة ثلاث و اربعين ومائة فاندفع ما قال التلميذ: هذا اللفظ
فيه ابهام لأن ظاهر السوق انه لحديث المختلط و لفظه من لحن يعقل فلا يصلح للحديث و ان
استعملها فومنى يعقل فيكون قد انتقل من الحديث الى الراوى فليس بظاهر انتهى.

ثم ان بعض المحققين قال فى تفسير قوله وكذا من اشتبه الامر:- فيه اى اشتبه انه مختلط
او لا ولم يدر انه حدث قبل الاختلاط او بعده انتهى ولا يخفى ان المراد بقول المصنف
اذا لم يتميز ما لم يدر انه حدث قبل الاختلاط او بعده فكيف يفسر به ما شبه بقوله واذا لم يتميز:
(والسما يعرف ذلك باعتبار الآلهذين منه) اى باعتبار انهم متى اخذوا و ابن اخذوا فمنهم
من سمع قبل الاختلاط ومنهم من سمع بعده ومنهم من سمع فى الحالين مع التمييز بأن قال بعد
ما اختلط او قبله كما قال الحلبي او غيره او بدون التمييز فن اختلف فى اخذه عطاء ومن سمع منه
قبل الاختلاط شعبة وسفيان الثوري ومن سمع منه بعد الاختلاط جرير بن عبد الحميد ومن سمع
منه فى الحالين معا ابو حنيفة فلم يحتاج بحديثه وقدمه ابن الصلاح فى كتابه ومن تبعه كالعراقى فى
القيته كثيرا من المختلطين مع بيان حال من سمع منهم فى اراد الاطلاع عليه فليرجع الى ذلك
الكاتب ثم رد حديث من سمع بعد الاختلاط استثنى منه ما اذا حدث فى حال الاختلاط بحديث
وانفق انه كافى حدث به فى حال صحته فلم يخالفه فلا بد يقبل وعليه بمحمل كما ذكرنا واما وقع فى
الصحيحين او احدهما من التخريج لم يوصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه الا بعده
فلانما يعرف على الجملة ان ذلك مما ثبت عند المخرج انه من قديم حديثه ولو لم يكن من سمعه
قبل الاختلاط على شرطه ولو ضمهما معتبرا بحديثه فضلا عن غيره لحصول الأمن به عن
التغيير.

و مما ينبغي ان يعلم ان السخاوى وغيره ذكروا ان حقيقة الاختلاط فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال اما بخرف او ضرر او مرض او عرض من موت ابن او سرقة مال كالمسعودي او ذهاب كتب كاتبة لبيعة او احتراقها كاتبة الملقن ولا يخفى ان مقتضى هذا ان لا يكون الاختلاط مختصا بمن كان مطعونا بسوء حفظه و يكون متحققا فى فاحش الغلط والمغلل ايضا بل كون كل من يكون سوء حفظه طاريا مختلطا ايضا محل نظر.

فوائد:- الأولى قال الحافظ السيوطى رحمه الله فى شرح التقريب:- شر الضعيف الموضوع وهو امر متفق عليه وبه المتروك ثم المعلن ثم المدرج ثم المقلوب ثم المضطرب كذا رتبته شيخ الإسلام. يريد المصنف. ثم قال وقال الخطابى شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول وقال الزركشى فى مختصره ما ضعفه لعدم اتصاله سبعة اصناف شرها الموضوع ثم المدرج ثم المقلوب ثم المنكر ثم الشاذ ثم المعلن ثم المضطرب انتهى. قلت وهذا ترتيب حسن وينبغي جعل المتروك قبل المدرج وان يقال فيها ضعفه لعدم الاتصال شره المعضل ثم المنقطع ثم المدلس ثم المرسل وهذا واضح ثم رأيت شيخنا الامام الشمنى نقل قول الجوزقانى: المعضل اسوء حالا من المنقطع والمنقطع اسوء حالا من المرسل ونعقبه بأن ذلك اذا كان الانقطاع فى موضع واحد والا فهو يساوى المعضل انتهى كلام السيوطى.

الثانية:- قال ابن الصلاح:- اذا اردت رواية الحديث للضعيف بغير اسناد فلا تقل فيه:- قال رسول الله ﷺ وكذا وما اشبه هذا من الألفاظ الجازمة بأنه ﷺ قال ذلك. وانما تقول فيه:- روى عن رسول الله ﷺ وكذا او بلغنا عنه كذا وكذا او ورد عنه او جاء عنه او روى بعضهم وما اشبه ذلك وهكذا الحكم فيما يشك فى صحته وضعفه وانما تقول قال رسول الله ﷺ فيما ظهر لك صحته بطريقه الذى او ضحناه او لا والله اعلم انتهى.*

الثالثة:- قال ابن الصلاح فى كتابه والسخاوى فى شرح الألفية ما بجمعه:- يجوز عند اهل الحديث وغيرهم التساهل فى رواية ما سوى الموضوع من غير تبين لضعف حيث اقتصر على سباق اسناده فيما سوى الأحكام الشرعية من الحلال والحرام وغيرهما والعقائد كصفات الله تعالى وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعيان وسائر فنون الترغيب والترهيب وسائر ما لا يتعلق له بالأحكام والعقائد انتهى.

* راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح ص ٩٤ طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

الرابعة :- قال ابن الصلاح :- إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف فلك ان تقول هذا ضعيف وتعني انه بذلك، الاسناد ضعيف وليس لك، ان تقول هذا ضعيف وتعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك، الإسناد فقد يكون مروياً بإسناد آخر صحيح يشبه بمثله الحديث بل يتوقف جواز ذلك على حكم امام من أئمة الحديث بانه لم يرو بإسناد يشبه به او بانه حديث ضعيف او نحو هذا مفسراً وجه القدر فيه فإن اطلق ولم يفسر فذبه كلام يأتي ان شاء الله تعالى فاعلم ذلك، فإنه مما يغلط فيه والله اعلم.*

الخامسة: قال السخاوى فى شرح الألفية :- اذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول بعمل به على الصحيح انه ينزل منزلة التواتر فى انه بنسخ المقطوع به ولهذا قال الشافعى رحمه الله فى حديثه لا وصية لوارث انه لا يثبت له اهل الحديث ولكن العامة ثلثته بالقول وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً للوصية.

السادسة: قال السخاوى :- احتج احمد رحمه الله بالضعيف حيث لم يكن فى الهاب خبره و تبعه ابو داود وقدماه على الرابعة القياس انتهى.

ومنى توبع لىء الحفظ بمعتبر واحدا كان او متعددًا فإنه يكفى لجبر ضعف متن بصالح الاعتبار وجود متابع معتبر فى طريق واحد صرحوا به كان (يكون فوقه او دونه لأمثله. قال المصنف اذا تابع لىء الحفظ شخص فوقه انتقل بسبب ذلك الى درجة ذلك الشخص و ينتقل ذلك الشخص الى اهل من درجة نفسه التى كان فيها حتى يرجع على مساويه من غير متابعة من دونه انتهى.

ثم المراد بمثله ان يكون مثله فى الاعتبار لا فى درجته والالزم اذا كان عمرو دون زيد مثلاً ان يعتبر متابعة زيد لعمرو دون عمر لزيد مع ان القوة حاصلة فى الوجهين فى مرتبة واحدة فقله كأف يكون فوقه او مثله اى كان يكون المتابع فوق لىء الحفظ فى الدرجة او مثله أن يكون منى يعتبر به كما يكون منى تابعه ممن يعتبر به وهذا كما قال السخاوى فى شرح قول صاحب الألفية :- فإن يكن شورك منى يعتبر به فتابع مفسراً لقوله معتبر به أن لم يهتم بكذب و ضعف اما بسوء حفظه و غلطه او نحو ذلك، حبشاً بجىء ايضاحه فى مراتب الجرح او فوقه من هاب اولى انتهى.

و قول التلميذ المراد بقوله او مثله اى فى الدرجة من السند لا فى ضعفه انتهى غير ان اذ

لا عبرة بالرتبة السندية وإنما المدار عندهم على الرتبة الوصفية المعتبرة عندهم للإعتبار والمثابة ولأنه لا يصح على ما ذكره قول المصنف رحمه الله أنقل بسبب ذلك إلى درجة ذلك الشخص. فالمراد بالفوقية والمثابة مهنا في الصفة لا في السند لكن المثابة في أصل صفة الاعتبار لا في رتبته (وكذا) المختلط الذي لا يتميز ما حدث ذكره مع كونه في سوء الحفظ لكونه أهد ضعفا مما لا يكون سوء حفظه بالاختلاط. فالمراد بسوء الحفظ الذي عطف عليه ما ليس مختلطا بقربنة المقابلة.

وقال بعض المحققين: ويمكن أن يقال المختلط الذي يتميز لا يحتاج في قوله إلى مثابة. فلا يجوز إجراء سوء الحفظ في المتن على إطلاقه فعطف الشرح عليه المختلط المذكور ليعلم أن المراد بسوء الحفظ القسم الأول انتهى.

أقول لو تم ما ذكره لم يكن سوء الحفظ على الإطلاق من أسباب الضعف مع أن عبارة المصنف بخلافه. فالحق أن المختلط الذي يتميز غير داخل في سوء الضبط بل المختلط اصطلاحاً لا يكون إلا غير مميز. وقول المصنف الذي لا يتميز صفة كاشفة لا مقيدة والله تعالى أعلم.

وكذا (المستور) والإستاد (المرسل) أي راوى الإسناد فإن قوله الآتي صار حديثهم قربة على أن المراد ذاك لأنفس الإسناد (و) كذا (المدلس) إذا لم يعرف المحذوف منه أما لو عرف عمل فيه بحسب حاله من عدالة وجرح. ثم إن أمثلة رواية المستور الذي توبع بمعتبر كثيرة لا يحتاج إلى ذكرها وأما الباقي فثال سوء الحفظ ما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعبه عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني فزارة تزوجت على ثعلبة فقال رسول الله ﷺ أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكِ ثَعْلَبِيْنِ قَالَتْ نَعَمْ قَالَ فَأَجَازَ قَالَ الترمذي هذا حديث حسن وفي الباب عن عمر و أبي هريرة و عائشة و أبي جرد و ذكر جماعة غيرهم وعاصم بن عبيد الله قد ضعفه الجمهور و صفوه بسوء الحفظ وعاصم بن عبيدة عن شعبه للرواية عنه وقد حسن الترمذي حديثه هذا لمجهته من غير وجه ومثاله المختلط الذي لا يتميز ما رواه الترمذي أيضا من طريق يزيد بن هارون عن المسعودي عن زياد بن علامة قال صلى بنا المغيرة بن شعبه فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسبح من خلفه فأشار إليهم أنه قوموا فلما فرغ من صلاته سلم و سجد سجدة السهو وسلم وقال هكذا صنع رسول الله ﷺ قال الترمذي هذا حديث حسن. والمسعودي اسمه هبة الراسمي وهو ممن ضعف بالاختلاط وكان سمع يزيد بن هارون بعد أن اختلط وإنما وصفه بالحسن لمجهته من وجه آخر.

ومثالي المرسل ما رواه الترمذى من طريق عمرو بن مرة عن البختري عن علي بن النعمان رضي الله عنه قال لعمر في العباس رضي الله تعالى عنهما ان عم الرجل صنوا ابوه وكان عمر تكلم في صدقه. قال الترمذى هذا حديث حسن واهوالبختري اسمه سعيد بن فيروز ولم يسمع من علي فالإسناد منقطع ووصفه بالحسن لان له شواهد مشهورة من حديث ابى هريرة رضي الله عنه وغيره.

ومثال المدلس ما رواه الترمذى ايضا من طريق يحيى بن سعيد عن المثني بن سعيد عن قتادة بن عبد الله بن بريدة عن النعمان رضي الله عنه - المومن يموت بعرق الجبهة. قال الترمذى هذا حديث حسن وقد قال بعض اهل العلم لم يسمع قتادة عن عبد بن بريدة. قال المصنف ولو صح انه سمع منه فقتادة مدلس معروف بالتدليس وقد روى هذا بصيغة العنعنة والما وصفه بالحسن لأن له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وغيره (صار حديثهم حسناً) اي لغيره لالذاته بل وصفه بذلك) باعتبار المجموع من المتابع والمتابع (بكسر اللام في احدهما وفتحها في الآخر) لأن كل واحد منهما احتمال كون روايته صوابا او غير صواب (قوله احتمال مبتدا وقوله (علي سواء) محبره ولك ان تجعل احتمال منصوبها على نزع الخافض اي في احتمال كما في نسخة وفي نسخة احتمال بصيغة الماضي (فإذا جاءت من المعبرين) اي من يعتبر بهم (رواية موافقه لاجدهم ورجح) بصيغة الفاعل والمفعول (احدا الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك اي مجيء الرواية من المعبرين والتبرجيع الحاصل به على ان الحديث محفوظ فارقتى منى درجة التوقف الى درجة للقول والله تعالى اعلم) اعلم ان التعريف الذي اشار اليه المصنف للحسن لذاته او الحسن لغيره مأخوذ من كلام ابن الصلاح رحمه الله وقد ذكر اهل الفن للحسن تعريفات كثيرة ذكر ابن الصلاح جملة وذكر ما فيها ثم ذكر ما اختاره رحمه الله في تعريفه فلنذكر كلامه ليكون على ذكر منكر فنقول قال ابن الصلاح رحمه الله رويانا عن ابى سليمان الخطابي رحمه الله انه قال بعد حكايته ان الحديث ينقسم الى الاقسام الثلاثة التي قدمنا ذكرها الحسن ما عرفه مخرجه واشتهر رجاله قال وعليه مدار اكثر اهل الحديث وهو الذي يقبل اكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء ورويانا عن ابى عيسى الترمذى رحمه الله انه يريد بالحسن ان لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون حديثا شاذا يروى من غير وجه نحو ذاك وقال بعض المتأخرين الحديث فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن وبصلاح للعمل به.

قلت كل هذا مبهم لا يشفى العليل ولهم فيما ذكره الترمذى والخطابي ما يفصل الحسن

من الصحيح وقد امكن للنظر في ذلك البحث جامعاً بين اطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فتدفع الى واتضح ان الحديث الحسنى قسمان :- احدهما الحديث لا يخلو رجال اسناده من مستور لم يجهت اهل بيته غير انه ليس مغفلاً كثير الخطاء فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث اى لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق و يكون متي الحديث مع ذلك قد عرف بان قد روى مثله او نحوه من وجه آخر او اكثر حتى اعتضد بمقابلة من تابع رواه على مثله او بها له من شاهد وهو ورود حديث اخر بنحوه فيخرج بذلك عن ان يكون هاذا و منكراً وكلام الترمذى على هذا القسم يقتزل القسم الثانى ان يكون رواية من المشهورين بالصدق والأمانة غير انه لم يبلغ درجة الصحيح لكونه يقتصر عنهم فى الحفظ والإتقان فهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديث منكر او يعتبر فى كل هذا مع سلامة الحديث من ان يكون شاذاً و منكراً سلامته من ان يكون معللاً. وعلى القسم الثانى يقتزل كلام الخطابى و هذا الذى ذكرناه جامع لما تفرق فى كلام من بلغنا كلامه فى ذلك وكان الترمذى ذكر احد نوصى الحسنى و ذكر الخطابى النوع الآخر مقتصر على كل واحد منهما على ما رأى انه بشكل معرضاً عما رأى انه لا بشكل او انه الخفى عن البعض و ذهل والله اعلم انتهى.

ثم اعلم ان المصنف ذكر انه متى توبع سىء الحفظ و من عطف عليه صار حديثهم حسناً لا لذاته ولم يذكر فاحش الغلط وكثير الغفلة والفاستى يخرج حديثه بالمقابلة عن الضعف فهل فاحش الغلط وكثير الغفلة الذين حد احاديثهما منكراً مثل الفاسق او مثل سىء الحفظ ومن عطف عليه مقتضى ما ذكره المصنف الثانى حيث قال كما نقل عنه السبوطى فى شرح القريب قد ميز الترمذى الحسنى عن الصحيح بشيئين احدهما ان يكون راويه قاصراً عن درجة راوى الصحيح بل و راوى الحسنى لذاته و هو ان يكون غير متهم بالكذب فيدخل فيه المستور والمجهول ونحو ذلك و راوى الصحيح لا بد و ان يكون ثقة و راوى الحسنى لذاته لا بد وان يكون موصوفاً بالضبط ولا يكفى كونه غير متهم قال ولم يعدل الترمذى عن قوله ثقات و هى كلمة واحدة الى ما قاله الا لإرادة قصور رواية عن وصف الثقة كما هى عادة اللفاء الثانى يجيبه من غير وجه انتهى.

وقال المصنف ايضاً كما نقل عنه السبوطى فى شرح نظم الدرر و اما الترمذى فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث بدلول انه لم يعرف الصحيح ولا الحسنى المتفق على كونه حسناً بل المعروف عنده وهو وهو الحديث المستور على ما فهمه ابن الصلاح لا بعده كثير من

اهل الحديث من قبيل الحسنى وليس هو فى التحقيق عند الترمذى مقصورا على رواية المستور بل يشترك معه للضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطاء وحديث المختلط بعد اختلاطه والمذلس اذا عنى وفى اسناده القطار خفيف فكل ذلك، عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهى ان لا يكون فيهم من يتهم بالكذب ولا يكون الاسناد شاذا وان يروى ذلك الحديث او نحوه من وجه آخر فصاعداً ثم مثل لكل نوع من ذلك وذكر فى امثله الموصوف بالغلط والخطاء من قال فيه انه كبير الغلط والضعف جدا وكذا هو مقتضى كلام السخاوى فإن ما تقدم آنفا من هوارته فى بحث المتابعة بقضيه وكذا ما ذكره عند قول صاحب الألفية. وقال الترمذى ما سلم على الشذوذ مع راو ما اتهم بالكذب حيث قاله فشملى ما كان بعض روايه سوء الحفظ لم يوصف بالغلط او الخطاء او مسطورا لم ينقل فيه جرح ولا تعديل وكذا اذا نقل اولم يترجح احدهما الآخر او مذكرا بالعنعنة او مختلطا بشرطه لعدم منافاته لاعتراط نفي الاتهام بالكذب انتهى.

و صرح الهقاعى الثانى وقال العراقى فى شرح الألفية ليس كل ضعف فى الحديث يزول بمجيئه من وجه بل ذلك يتفاوت فنه ضعف يزيله ذلك، بان يكون ضعفه ناشيا من سوء حفظ راويه مع كونه من اهل الصدق والديانة وكذلك اذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك ومن ذلك ضعف يزول بذلك كالضعف الذى ينشأ من كون الراوى متبها بالكذب او كون الحديث شاذا وقال الهقاعى فى حاشيتها قوله كالضعف الذى ينشأ الى آخره مراده والله اعلم بالشاذ ههنا ما راويه ضعيف بعيد عن درجة من يمتنع به وهو الذى قال انه الشاذ المنكر انتهى.

و يؤيده كلام ابن الصلاح فإنه وصف المستور براو لم يتحقق اهليته غير انه ليس مغفلا كثير الخطاء فيها يرويه ولا هو متهم بالكذب فى الحديث. فعلم ان من كان مغفلا كثير الخطاء لا يعتبر بروايته كما لا يعتبر برواية من هو متهم بالكذب و يؤيده ايضا ما نقله السيوطى فى شرح نظم الدرر عن المصنف انه قال بعد ما تكلم فى تمثيل حديث موصوف بالضعف وان كثرت طرقه بحديث الاذنان من الراس. وينبغى ان يمثل فى هذا المقام بحديث من حفظ على معنى اربعين حديثا فقد نقل الذوى اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه.

قلت لكن اشار السلفى فى الاربعين إلى بلدانيه الى صحته وكذا الحفاظ هيد القادر الرهاوى فإنه أخرجه ايضا فى الأربعين ثم قال ان الأحاديث الضعفاء اذا انضم بعضها الى بعض مع كثرة

تعاخذ و تقامح أحدثت قوة وصارت كالاشتهار والاستفاضة الذين يحصل بهما العلم فى بعض الأمور لكنى قال الحافظ ابن حجر فى الأربعين المهابذة اتفاق الأئمة على تضعيفه اولى من اشارة السلفى الى صحته. قال المنذرى:- لعل السلفى كان يرى ان مطلق الأحاديث الضعيفة اذا انضم بعضها الى بعض أحدثت قوة. قال الحافظ ابن حجر لكنى تلك القوة لا تخرج هذا الحديث عن مرتبة الضعيف. والضعف بتفاوت فلذا كثرت طرق حديث رجيع على حديث فرد فيكون الضعيف الذى ضعفه ناشئ عن سوء حفظ رواته اذا كثرت طرق ارتقى الى مرتبة الحسن والذى ضعفه ناشئ عن تهمة او جهالة اذا كثرت طرق ارتقى عن مرتبة المردود والمنكر الذى لا يجوز العمل به بحال الى مرتبة للضعف الذى يجوز العمل به فى فضائل الأفعال النعمى.

ثم ان مقتضى قول المصنف فى هذه العبارة والذى ضعفه ناشئ عن تهمة او جهالة ان المجهول لا يصير حديثه صحيحاً بمجرد وجه آخر و مقتضى العبارة المتقدمة التى نقلها عن المصنف فى شرح التقريب ان المستور والمجهول متساويان فى صيرورة حديثهما صحيحاً بمجرد من وجه آخر.

وقال بعض المحققين عند قول المصنف فإن نحف الضبط فهو الحسن لذاته لا لشيء خارج فكل من الحسن لا لذاته والصحيح لا لذاته انما يحصل بكثرة للطرق الا ان راوى الصحيح ظاهر العدالة و راوى الحسن مستور العدالة. وبشكل على هذا قول النووى:- حديث من حفظ على امعى او بعين حديثاً ورد من طرق كثيرة بروايات متووعات وانفق الحفاظ على انه حديث ضعيف وان كثرت طرقه. و يؤيده ما قال الحافظ المنذرى:- انه ليس فى جميع طرقه ما يقوى ويقوم بها الحجة اذ لا يخلو طريق منها ان يكون فيها مجهول او معروف مشهور بالضعف. و مما ينبئ ان يعلم ان الحديث المعلق لا يصير بمجرد من وجه حسناً كما هو مقتضى كلام ابن الصلاح المتقدم.

وقال السخاوى فى شرح الألفية:- واما مطلق الحسن فهو الذى اتصل سنده بالصدوق الضابط المنقح غير تامهما او بالضعيف بهما عدا الكذب اذا اعتضد مع خلوها عن الشذوذ والعلة. وقال القاضى بدر بن جماعة فى المنهل الروى لو قبل الحسن كل حديث خال عن العلة وفى سنده المتصل مستور له به شاهد او مشهور قاصر عن درجة الإتيان لكان اجمع لى حدوده واقرب مما حاولوه واجصر منه انتهى.

واعترض المصنف على تعريفه بان نفى العلة لا يصح هتاً لان الضعيف فى الراوى علة فى الخبر

وعتلة المدلس حلة في الخبر وجهالة حال الراوى حلة في الخبر ومع ذلك فالترمذى يحكم على ذلك كله بالحسن اذا جمع الشروط التي ذكرها يمكن دفعه بأن مراد القاضي بدر بالعلة المعنى المشهور بين اهل الحديث وهى الأسباب المخفية الغامضة القادحة في الحديث مع ان ظاهره السلامة لا المعنى الآخر الذى قد يطلق عليها وهى ان تكون عبارة عن الأسباب القادحة في الحديث المخرجة من حال الصحة الى حال الضعف مطلقا.

(ومع أرتدائه إلى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته) قال التلميذ :-
مقتضى للنظر انه ارجح من الحسن لذاته لأن المتابع بكسر اللام اذا كان معتبرا فحديثه حسن وقد انضم اليه المتابع بالفتح انتهى.

وفيه ان المراد من يصلح ان يخرج حديثه للاعتبار والمتابعة والاستشهاد وانه شامل لمن قدح فيه بقادح ولا يلزم من الاعتبار بهذا المعنى ان يكون حديثه حسنا.

(وربما توقفت بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه) فوالله :- الأولى قال ابن الهمام في التحرير حديث الضعيف للفسق لا يرتقى بتعدد الطرق الى الحجية وغيره مع العدالة يرتقى. وهذا للتفصيل اصح منه الى الموضوع فلا لوجود الرد بالفسق وبالتعديل لا يرتفع بخلافه بسوء الحفظ لأنه يوهم للغلط والتعدد يرجح انه اجاد فيه فيرتفع السالع انتهى.

الثانية :- قال البقاعي :- الضعيف الواهى اى الذى لا يعتبر به ربما كثرت طرقة حتى اوصلته الى درجة راوية المستور والسيء الحفظ بحيث ان ذلك الحديث اذا كان مرويا باسناد آخر فيه ضعف قريب محتمل فإنه يرتقى بمجموع ذلك الى رتبة الحسن وقد جعلنا مجموع تلك الطرق الواهية بمنزلة الطرق الذى فيها ضعف يسير فصار ذلك بمنزلة طريقين كل منهما ضعفه يسير والله اعلم .

الثالثة :- قال السخاوى فى شرح الألفية :- يعمل بالحديث للضعيف ان كان فى موضع احتياط كما اذا ورد حديث ضعيف بكرهه بعض اليهود او الأنكحة فإن المستحب كما قال النووى ان يقتزه عنه لكنه لا يجب و يمنع ابن العربى السالكى العمل بالضعيف مطلقا و لكنه حكى النووى فى عدة من تصانيفه اجماع اهل الحديث وغيرهم على العمل به فى الفضائل ونحوها خاصة فهذه ثلاثة مذاهب. افاد شيخنا ان محل الاختلاف منها حيث لم يكن الضعف شديدا وكان مندرجا تحت اصل عام حيث لم يتم على المنع منه دليل اخص من ذلك، العموم ولم يعتقد عند العمل بثبوته انتهى.

قال بعض المحققين في الحسن ذاته:- وكأن المراد بشديد الضعف ان لا يخلو طريق من طرقه عن كذاب او متهم بالكذب انتهى وما يقرب منه عن تحرير ابن الهيثم لكن تقدم عن شرح الآلية السيوطي فيما نقل عن المصنف رحمه الله ارتقى عن مرتبة المردود المذكر الذي لا يجوز العمل به بحال.

وقال السيوطي عند قول الامام النووي في التقريب:- يجوز العمل بها سوى الموضوع في غير صفات الله تعالى والأحكام كالللال والحرام وغيرها وذلك كالقصص وفضائل الأعمال والمواظ وغيرها مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام:- لم يذكر ان الصلاح والمصنف هنا وفي سائر كتبه لما ذكر سوى هذا الشرط وهو كونه في الفضائل ونحوها.

وقال شيخ الإسلام له ثلاثة شروط احدها ان يكون الضعف غير شديد فيخرج من الفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه نقل العلائي الاتفاق عليه. الثاني ان يندرج تحت اصل معمول به الثالث ان لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط انتهى. (١)

ثم ان الشيخ ابن حجر قال في شرح القصيدة الحمزية في شرح الأبيات المتعلقة بشي الخلب ما حاصله:- وما ينبغي ان يستحضر ان كل حديث ورد في المناقب يعمل به. قال بعض حفاظ المؤرخين اتفاقا كالفصائل انتهى.

(وقد القى ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد) الذين عليهما مدار هذا الفن لكون العمدة في هذا الفن هي البحث عما يتعلق بهما وهذا ما يتعلق بالإسناد من حيث ينتهي الى النهى عليه السلام والصحابي وغيرها.

(ثم الأسناد وهو الطريق الموصلة الى المتن والمتن هو غاية ما ينتهي اليه الإسناد من الكلام) قول:- التعريفان لفظيان فلا يلزم من اخذ كل من المتن والإسناد في تعريف الآخر دور. (٢) وقال التلميذ ما حاصله ان لفظ الغاية زائدة فإن ما ينتهي إليه الإسناد حرف اللام من

(١) قلت: من قوله لم يذكر ابن الصلاح الي قوله الاحتياط كله من عبارة العلامة السيوطي ذكرها بعنوان "تنبيه" والعبارة الاولى من متن التقريب للامام النووي. راجع التدريب شرح التقريب للسيوطي ص ١٩٦ طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

(٢) قلت: ان الشارح القاري اجاب اولا بأن المراد بالطريق حكايته على حذف مضاف أو بأنه اشار الى انه يطلق على المحكي ايضا. والظاهر ان يقال المراد بالطريق المعنى اللغوي وبالإسناد المعنى الاصطلاحي فلا دور. وورد بعد هذين الجوابين جوابا ثالثا بقوله: وقيل: التعريفان لفظيان الخ كما جاء به العلامة السندي. وقلت وقد جاء العلامة القاري عبارة التلميذ ايضا كما جاء بها الشارح العلامة السندي. راجع شرح القاري ص ١٩٤ طبع تركيا.

قوله ﷺ من جاء منكم الجمعة فليغتسل مثلاً لا القول المذكور بل هو نفس ما ينتهي إليه الإسناد انتهى.

وقد يجاب بأن ما ينتهي إليه الإسناد مثلاً قول الصحابي قال رسول الله ﷺ كذا وغايته أى الغرض منه قول رسول الله ﷺ فزيادة لفظ الغاية اشعار باختيار المذهب الثانى من المذهبين الذين ذكرهما صاحب الخلاصة حيث قال اختلفوا فى متن الحديث اهو قول الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا او هو مقول رسول الله ﷺ فحسب انتهى ثم الكلام فى قوله غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام اعم من كلام الرسول ﷺ او الصحابي او من بعده ويدخل فيه فعل الرسول ﷺ وتقريره لأنهما وإن لم يكونا قول الرسول لكنهما قول الصحابي او من بعده.

(وهو) أى الإسناد (اما ان ينتهى الى النبى ﷺ ومقتضى لفظه) أى لفظ الإسناد او المتن (اما نصريحاً او حكماً) تمييزان او حالان او مصدران أى ينتهى انتهاء مصرحاً او فى حكم المصرح به (ان المنقول بذلك الإسناد) الظاهر ان قوله ومقتضى لفظه بصيغة اسم المفعول مبتدأ وإن مع ما دخل عليه خبره وجعل بعضهم ان المنقول الى آخره مفعولاً لمقتضى لفظه ومقتضاه ان يكون مقتضى على صيغة اسم الفاعل عطفاً على قوله ان ينتهى الى النبى ﷺ وفى بعض النسخ لأن المنقول الى آخره فقوله مقتضى لفظه بصيغة المفعول عطفت على القول المذكور من قوله ﷺ او من فعله أو من تقريره بدل من النبى ﷺ ومن للتعيين او تمييز من نسبة الانتهاء الى النبى صلى الله عليه وسلم بدخول من كما فى قولهم لله دره من فارس وعز من قائل وهذا باعتبار المتن وأما باعتبار الشرح فالأمر ظاهر لأنه خبر لأن المنقول هذا وقد اشار المصنف الى تعريف المرفوع بحيث لا يشك من اقسامه شئ مما ذكره غيره فى المرفوع .

قال الجمهور :- المرفوع ما اضيف الى النبى صلى الله عليه وسلم قولاً او فعلاً وقيل او تقريراً او همة سواء أضافه صحابي او تابعى او من بعده حتى يدخل فيه قول المخرج ولو تأخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن المشهور هو القول الأول واختاره المصنف وزاد قيد التقرير كما هو مذهب البعض وترك قيد الهمة اذ الهمة خفية لا يطلع عليها الا بقول او شغل .

(مثال المرفوع من القول تصريحاً ان يقول الصحابي) مساحمة اذ المرفوع ما قاله او ما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم على اختلاف المذاهب المتقدمين لأن يقول اللهم أن يجعل بمعنى القول وهو معنى القول فيرجع الى ما يقول (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا وحدثنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا أو يقول هو) أى الصحابي (أو غيره) من التابعين ومن دونه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا ونحو ذلك) كأخبرني وغيره من صيغ الآداء (ومثال المرفوع من الفعل تصريحاً أن يقول الصحابي رابى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا أو ترك كذا أو يقول هو) أى الصحابي (أو غيره) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً أن يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو يقول هو أو غيره فعل فلان) أو فعل بصيغة المجهول كأكل الضيب على ما يده رسول الله صلى الله عليه وسلم (بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكر) بصيغة المجهول أو المعلوم والأول أولى لنصته في إفادة العموم بخلاف المعلوم لا احتمال أن لا يذكر القائل كما احتمال أن لا يذكر هو أو غيره (الكاره) أى النبي صلى الله عليه وسلم لذلك الفعل الذى فعل بحضرة (ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً) تأكيد لقوله حكماً (ما يقول الصحابي) ما موصولة أو موصوفة (١) وإن كان الموافق لقوله السابق أن يقول أن يجعل مصدرية لئلا يلزم المسامحة السابقة (الذى لم يأخذ عن الإسرائيليات) أى من كتب بنى إسرائيل أو من أفواههم وهو احتراز من الصحابي الذى عرف بالنظر فى الإسرائيليات كعبد الله بن سلام وعبدة الله بن عمرو بن العاص فإنه كان حصل له فى وقعة البرموك كتب كثيرة من أهل الكتاب فكان يخبر بها فيها من الأمور الغيبات حتى كأن بعض أصحابه زبها قال حدثنا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا تحدثنا من الصحيفة (٢) لقوله لا يكون من المرفوع حكماً لقوة الاحتمال ولعلمهم رضى الله عنهم حملوا النهى من الأخذ من بنى إسرائيل على حياته صلى الله عليه وسلم خوفاً من تشعب الأمور قبل تقرير الدين ودخول اللبس على الناس أو محل آخر كتخصيصه بمن لم يكن راسخاً فى الإيمان ولهذا قال المصنف رحمه الله فى فتح الهارى فى أواخر شرحه للبخارى بعد أن ذكر بعض ما ذكره بعض أصحاب الشافعى رحمه الله فى الزجر عن استيفاء الكتابين والأولى فى هذه المسئلة الفرق بين من لم يتمكن و يصبر من الراسخين فى الإيمان فلا يجوز النظر فى شيء من ذلك بخلاف الراسخ فيجوز ولا سيما عند الاحتياج إلى الرد على الخالف ويدل على ذلك نقل الأئمة قديماً وحديثاً من التوراة والزمامم اليهود بالتصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم بما يستخرجون من كتابهم ولو لا اعتقادهم جواز النظر لما فعلوا وتواردوا عليه انتهى. (ملا مجال للاجتهاد فيه) مقول القول (ولاله) أى الحديث (تعلق بهيان

(١) أى الحديث الذى يقول الصحابي أو حديث يقول فيه الصحابي.

(٢) قلت: كل هذا من كلام السخاوي وقد ذكره الشارح القاري أيضاً بالحوالة.

لغة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق) كالإخبار عن أول ما خلق وغیره من الأخبار المتعلقة بها مخلق ابتداء قبل خلق السموات والأرض - بل قبل آدم وأولاده (و أخبار الأنبياء عليهم السلام أو الآتية) أي الأمور المستقبلية (كالملاحم) جمع الملحم وهو المقتل والمراد بها الحروب لاشتباك الناس فيها كالسدى للحمية أو كثرة لحوم القتلى فيها (والفتن) جمع الفتنة وهي أعم من قبله (وأحوال يوم القيامة) أي مواقفها وأحوالها (وكذا الأخبار عما يحصل فيه ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص) بخلاف بيان مطلق الثواب والعقاب في فعل الخير والشر لأن للاجتهاد فيه مدخلا (والما كان له حكم المرفوع لأن الخبره بذلك) كأن أي بما ذكر من الأخبار المتعلقة بالأمور الماضية (بقتضى خبره (١) وما لا مجال للاجتهاد فيه بقتضى موقفا للقاتل) فيه تعميم بعد التخصيص فلا يرد ما قيل أنه لو جعل الجملة الأولى عامة بحيث يشمل صورته الاجتهاد به أيضا بأن يقول لأن خبره بشئ يقتضى أمّا كونه من عند نفسه أو من مخبر لم يلزم استدراك قوله وما لا مجال للاجتهاد فيه إلى آخره (ولا موقف للمصاحبة) وفي نسخة للمصاحبي (إلا النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني) بقوله لم يأخذ عن الأسرانيات فتعين القسم الأول وهو النبي صلى الله عليه وسلم (وإذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع) أي حكما (سواء كان مما سمعه منه بخبر واسطة أو عنه بواسطة) وإنما خبر به في الأول وبه في الثاني لأن كلمة من الاتصال وكلمة عن الانقطاع فإذا قيل سمع منه لا يكون سماعه بواسطة ويحتمل أن يكون بواسطة وإذا قيل عنه يكون بواسطة ويحتمل أن لا يكون بواسطة (ومثال المرفوع من الفعل حكما أنه يفعل المصاحبي ما لا مجال للاجتهاد فيه فينزل) بتشديد الزاي المفروحة (على أنه ذلك) أي الفعل (عنده من النبي صلى الله عليه وسلم) قال بعض الشارحين واستشكل عليه بأنه يجوز فعل المصاحبي ما لا مجال للاجتهاد فيه بسماعه منه صلى الله عليه وسلم لا لأنه صلى الله عليه وسلم فعله فلا يكون مرفوع الفعل انتهى. (٢)

ويمكن الجواب بما تقرر عندهم من القاعدة أن المحتمل للأسان يعطى له حكم الفعل

(١) بكسر الموحدة وقوله موقفا بضم ميم وكسر قاف مخففة أو مشددة أي معلما ومطلقا كذا ذكره الشارح القاري راجع شرحه ص ١٦٨ طبع تركيا.

(٢) قلت هذا الاشكال ذكره الشارح القاري عن بعض الشراح راجع شرحه ص ١٦٩ طبع تركيا.

الذى هو اقل رتبة و اما جواب بعض المحققين (١) بأن المراد من المثال ان فعل الصحابي المذكور لا يكون من تلقاء نفسه بل مأخوذ منه صلى الله عليه وسلم اعم من ان يكون مستفادا من قوله صلى الله عليه وسلم او فعله فكما ترى لأن المصنف لم يمثل بالمثال المذكور المطلق المرفوع حكما بل لمرفوع الفعل حكما.

(كما قال الشافعي رحمه الله في صلاة على كرم الله وجهه في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركوعين) قال الهنائي :- ان قوله في الكسوف وهم والبا هو في الزلزلة فقد روى البيهقي في السنن والمعرفه عن الشافعي رحمه الله فيها بلغه عن هناد عن عاصم الاحول عن نخبمة عن علي بن ابي طالب انه صلى في الزلزلة تسعة ركعات في اربع سجعات لخمس ركعات و سجدتين في ركعة و ركعة و سجدتين في ركعة قال الشافعي رحمه الله ولو اتي هذا عن علي بن ابي طالب فله به وهم يثبتونه ولا يأخذون به و اما الكسوف فقد روى ان في ركعة اكثر من ركوعين عن النبي صلى الله عليه وسلم من عدة طرق فلا يحتاج فيه الى التمسك بفعل علي بن ابي طالب مع ترك ذكر الطرف الذي ذكرها عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف .

(و مثال المرفوع من التقرير حكما ان يخبر الصحابي الهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا) اي بالإضافة الى زمنه صلى الله عليه وسلم لا الى حضرته فانه مرفوع من التقرير حقيقة كقوله كنا ناكل لحوم الاضاحي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم (فانه يكون له حكم الرفع) على الصحيح الذي عليه الاعتماد وبه قطع الحاكم وغيره من ائمة الحديث و قال الاسماعيل انه موقوف والصواب الاول (من جهة ان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك) اي على ما فعله اصحابه في زمانه (لتوفر دواعيهم على سؤاله صلى الله عليه وسلم) وفي نسخة السؤال عن امور دينهم (ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي) وفي نسخة تواتر الوحي اي تناهيه (فلا يقع من الصحابة فعل شيء) ففتح الفاء ويجوز كسرهما (ويستمررون عليه) على ذلك الفعل (الا وهو غير ممنوع الفعل وقد استدل جابر وابو سعيد رضي الله تعالى عنهما على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان العزل مما ينتهي عنه لنهى عنه القرآن

(١) المراد منه الشارح القاري وقد اجاب بعد ذكر الاشكال من بعض الشراح " وهو مدفوع بان المراد من المثال ان يكون فعل الصحابي له حكم المرفوع بأن لا يكون من تلقاء نفسه لاشتراط ما لا مجال للاجتهاد فيه بل يكون مأخوذاً منه عليه الصلوة والسلام وهو اعم من ان يكون مستفادا من قوله او فعله او تقريره صلى الله عليه وسلم - راجع شرحه ص ١٦٩ طبع تركيا ابو سعيد السندي .

وبلتحق بهنولى حكماً ما ورد بصيغة الكتابة فى موضع الصبغ للصريحة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم
يعنى ما ورد بالصبغ الذى كنى بها اصحاب الحديث عن قولهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما
لكونه رواه بالمعنى او المختصراً وغير ذلك . قال ابن الصلاح :- حكم ذلك عند اهل العلم حكم
المرفوع ومقتضاه الاتفاق وقد صرح به النووي (كقول التابعى عن الصحابي يرفع) اى الصحابي
الحديث (او رفعه او مرفوعاً) (او برويه او بنميه) على وزن يرمى اى ينسبه وبسنده (او رواية
او يبلغ به او رواه) كحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما الشفاء فى ثلث شربة
عسل وشرطة محجم وكية نار والنهى امتى عن الكى رفع الحديث . وكحديث مالك عن ابى حازم
عن سهل بن سعد قال كان الناس يومرون ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى فى
الصلاة قال ابو حازم لا اعلم الا انه ينمى ذلك . وروى مسلم من روايه ابى الزناد عن الاعمش
عن ابى هريرة رضي الله عنه يبلغ به :- الناس تبع لقريش .

(وقد يقتصرون على القول مع حذف القائل ويكررون القول ويريدون النبى صلى الله
عليه وسلم كقول ابن سيرين عن ابى هريرة رضي الله عنه قال قال تقاتلون قوما الحديث) لئلا يصغار
الاعين تسوقولهم ثلاث مرات حتى تلحقوهم بجزيرة العرب فاما فى الساقه الاولى فهنجو من
هرب واما فى الثانية فهنجو بعض و يهلك بعض واما فى الثالثة فيصطلمون او كما قال . صغار
الاهلئ الترك واصطلم اى هلك .

(وفى كلام الخطيب انه) اى الاختصار على القول مع حذف القائل و ارادة النهى صلى الله
عليه وسلم (اصطلاح اهل البصرة) اذا روى عن محمد بن سيرين عن ابى هريرة رضي الله عنه فلا يكون
الحديث مرفوعاً اذا تكرر القول الا اذا روى اهل البصرة عنه عن ابى هريرة رضي الله عنه قال موسى
بن هارون اذا قال حماد بن زيد والهريريون قال قال فهو مرفوع وقال الخطيب عقيب نقله
قلت للبرقاني احسب ان موسى على بهذا القول احاديث ابن سيرين خاصة فقال كذا يجب قال
الخطيب و يحقق قول موسى ما قال محمد بن سيرين كل شيء حدثت عن ابى هريرة فهو مرفوع .
قال السخاوى فى شرح الألفية وذا اى الحكم بالرفع فيما يأتى عن ابن سيرين بتكرير . قال لخاصة
عجيب لتصريحه بالتمعيم فى كل ما رواه عن ابى هريرة رضي الله عنه هل لولا ثبوت هذا القول عنه
لم يسمع الجزم فى ذلك . اذ مجرد التكرير من ابن سيرين وغيره على الاستعمال وان كان جانب
الرفع اقوى لقد وجدنا الكثير مما جاء عن غير ابن سيرين كذلك جاء نصريح الرفع فى رواية
اخرى انتهى .

(ومن الصبيغ المحتملة قول الصحابة من السنة كذا فالأكثر على ان ذلك مرفوع) قال التلميد ومن الوجوه المرجحة لأنها سنة النبي صلى الله عليه وسلم اذا قالها كبار الصحابة كأبي بكر رضي الله عنه مثلاً اذ ليس قبله الا سنة للنبي صلى الله عليه وسلم ومنها ان يرد في مقام الاحتجاج لأن الصحابة والمجاهدين لا يقلدون مجتهداً آخر فصرف الى سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

(ونقل ابن عبد البر فيه) اى فى قول الصحابي المذكور (الاتفاق) وكذا اطلق الحاكم والبيهقي اتفاق اهل النقل على الرفع وقال السخاوي وخص ابن الاثير نفى الخلاف أبى بكر الصديق رضي الله عنه خاصة اذ لم يتأمر عليه احد غير النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره فقد تأمر عليهم ابو بكر وغيره (وقال) اى ابن عبد البر فى مسألة التامى (واذا قالها) اى جملة من السنة كذا (غير الصحابي فكذلك) اى مرفوع حكماً بالاتفاق (ما لم يصفها) اى السنة (الى صاحبها كسنة العمرين) اى اى بكر وعمر وغلب عمر لكونه الخلف وأخضر (وفى نقل الاتفاق نظر فعن الشافعي رحمه الله تعالى) الفاء للتعليل اى لأن عنده (فى اصل المسئلة قولان) فإنه يرى فى القديم ان ذلك مرفوع اذا صدر عن الصحابي او التابعي ثم رجع عنه وقال فى الجديد ليس بمرفوع كذا قال بعض الشارحين (١) (وذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر الصيرفي) صاحب الدلائل (من الشافعية واهو بكر الرازي) صاحب شرعة الإسلام (من الحنفية وابن حزم من اهل الظاهر) هم جماعة داود الظاهري وهم الذين لا يؤلون الأحاديث بل يجرونها على ظاهرها (واحتجوا بأن السنة تتردد بين النبي صلى الله عليه وسلم واتباعه) من الخلفاء الراشدين فقد سماها النبي صلى الله عليه وسلم سنة فى قوله عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى ومع التردد لا يمكن الجزم بالرفع فهو غير مرفوع لأنّ العدم هو الأصل ومع وجود الاحتمال لا استدلال. قال بعض الشارحين (٢) هذا الاحتمال وان قيل به فى الصحابي فهو فى التابعي اقوى ولذلك اختلف الحكم فى الموضعين انتهى و فيه ان الاختلاف فى الصحابي والتابعي كليهما كما هو مقتضى اطلاق المصنف قوله وذهب الى انه غير مرفوع الى آخره و يؤيده ما نقل بعض الشارحين بنفسه عن الشافعي حيث قال فإنه يرى فى القديم ان ذلك مرفوع اذا صدر عن الصحابي او التابعي الى آخره كما تقدم.

(١) المراد منه الشيخ على التارى راجع شرحه ص ١٤٢
(٢) وفى نسخة السيد محب الله. العارفين بكان الشارحين. والمراد منه الشيخ على القاري. راجع شرحه ص ١٤٢ طبع تركيا.

(و احيوا بأن ارادة غير للنبي صلى الله عليه وسلم بعيد) و غلبة الظن كالمسألة (وقد روى البخاري في صحيحه) بمنزلة التعامل لقوله بعيد (في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته) أي ابن عمر وسالم (مع الحجاج) بن يوسف أمير عبد الملك بن مروان قيل قتل الحجاج مائة و عشرين ألفاً من الصحابة والسادة والصالحين صبراً غير ما قتل منهم في المحاربة (١) (حيث قال له) أي سالم حقيقة و ابن عمر حكماً (ان كنت تريد السنة فهجرج) مع التفعيل أي هاجر (بالصلاة) والقصة على ما نقل السخاوي عن البخاري ان الحجاج عام نزل ابن الزبير سأل عبد الله يعني ابن عمر رضي الله عنهما كيف تصنع في الموقف يوم عرفة فقال سالم ان كنت تريد السنة فهجرج (٢) بالصلاة يوم عرفة فقال ابن عمر صدق انهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة انتهى .

(قال ابن الشهاب فقلت سالم افعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال) أي سالم (و هل يعنون أي السلف بذلك) أي السنة (الأسنة ﷺ فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة) النبوية الذين اشتهروا في الآفاق وكانوا ينتهون إلى قولهم و افتائهم وهم ابن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر و هروبة بن الزبير و خارجة بن زيد و سليمان بن يسار و عبد الله بن عتبة بن مسعود و السامع أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف و قال ابن المبارك سالم يعني عبد الله بن عمر و قال أبو الزناد أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام .

فائدة :- ما ذكر من انهم سبعة هو المشهور و بلغ بهم يحيى بن سعيد اثني عشر فنقص وزاد فقال فقهاء المدينة اثنا عشر سعيد بن المسيب و أبو سلمة و القاسم بن محمد و سالم و ضمرة و زيد و عبد الله و هلال بن عبد الله بن عمر بن الخطاب و إبان بن عثمان بن عفان و قبيصة بن دويب و خارجة و اسماعيل بن زيد بن ثابت .

(واحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يرون بذلك إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم و اما قول بعضهم اذا كان أي الحديث الذي عبر عنه بالسنة مرفوعاً فلم لا يقولون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني لو كان لقالوا فيه فجوابه انهم تركوا الجزم بذلك القول تورعاً و احتياطاً في الرواية و من هذا) أي مما ترك فيه الجزم

(١) قلت : هي عين عبارة الشارح القاري رح .

(٢) من التهجير بمعنى التكبير إلى كل صلواة كذا في التاج . أبو سعيد السندي .

تورها (قول ابى قلابه) بكسر القاف وتخفيف اللام (عن الن من سنة اذا تزوج) اى احد (البكر على الثيب اقام عندها سهماً اخرجاه) اى الشبخان (فى الصحيح قال ابو قلابه لو شئت لقلت ان أنساً رفعه الى النبى صلى الله عليه وسلم اى لو قلت (لم اكذب) بالتخفيف وقول بالتشديد مجهولاً اى لم النسب الى الكذب (لأن قوله من السنة هذا (اى للرفع) معناه لكن ايراده بالصيغة التى ذكرها الصحابى اولى ومن ذلك) اى من الصيغ المحتملة للرفع والوقف (قول الصحابى امرنا بكنا او نهينا عن كذا) بالبناء للمفعول فيهما كقول ام عطية رضى الله تعالى عنها امرنا ان نخرج فى العيدين العواتق وذوات الخدور وامر الخوض ان يعتزلن مصلى المسلمين ونهينا عن الباع الجنائز (فالخلاف فيه كالخلاف فى الذى قبله) اى فى قوله من السنة كذا وهو ان الوقف مذهب البعض والرفع مذهب الأكثر الذى هو الصحيح كذا قال بعض الشارحين (١) وبعض المحققين (لأن مطلق ذلك) اى ما ذكر من الأمر والنهى (ينصرف بظاهره الى من له الأمر والنهى وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف) وفى نسخة مخالفهم (فى ذلك) اى فى كونه مرفوعاً (طائفة) منهم الإسماعيل (وتمسكوا باحتمال ان يكون المراد غيره) اى غير النبى صلى الله عليه وسلم (كأمر القرآن او الاجماع او بعض الخلفاء أو الاستنهاط) أى الاجتهاد.

(واجهوا بأنّ الأصل) فى الأمر (هو الأول) وهو أمره صلى الله عليه وسلم لما ذكر (وما عداه محتمل لكنه بالنسبة اليه) اى الى الأصل الذى هو الأول (مرجوح) لكونه تبعاً والأول أصله (وايضاً فهو كان فى طاعة رئيس اذا قال) فاعله ضمير من (أمرت) بصيغة المجهول (لا يفهم منه ان أمره الا رئيسه) اى غير رئيسه فإلا بمعنى غير على ما هو مذهب البعض فهما لم يكن الا تابعة لجمع منكور غير محصور والظاهر ان يقال يفهم منه ان أمره ليس الا رئيسه (واما قول من يقول) تمسك على عدم الرفع محتمل ان يظن (اى الراوى (ما ليس بأمر) فى نفس الأمر (أمر) (فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور) الأولى مذكور كذا قال بعض المحققين (٢) (فيما اوضح) اى الراوى (فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وهو) اى احتمال الظن (احتمال ضعيف لأن الصحابى عدل) تمنعه عدالته عن عدم الإحتياط (عارف باللسان) تمنعه معرفته عن الخطأ فى الفهم (فلا يطلق) اى الصحابى ذلك (أى الأمر) (إلا بعد التبعة) .

(من ذلك) اى من الصيغ المحتملة (قوله) اى الصحابى (كنا نفعل كذا) او نقول او

(١) المراد منه الشارح القارى راجع شرحه ص ١٤٢ طبع تركيا

(٢) المراد منه الشيخ على القارى فى شرحه

نرى كذا (فله حكم الرفع ايضاً) على ما اختاره المصنف وان كان في المسئلة اختلاف كما سيجيء (كما تقدم) .

فإن قلت ان كان المراد من قوله ومن ذلك قوله كذا نفعل كذا لفعل المقيّد بزمان النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يصح حمله من الصيغ المحتملة وقد عدّ فيما تقدم من المرفوع حكماً وان كان المراد من كذا نفعل مجرداً عن القيد المذكور فلم يتقدم .

قلنا لاختار الشق الثاني ومعنى قوله فله حكم الرفع ايضاً كما تقدم ان المجرد من القيد له حكم الرفع حال كونه مثل ما تقدم من القيد الذي له حكم الرفع لأن كون حكم هذا المجرد الرفع هو المتقدم وان كان الشايع في امثال هذه العبارة الثاني ثم ان ما اختاره المصنف في هذه المسئلة اختاره شيخه العراقي فإنه قال في ألفيته قلت لكن جعله مرفوعاً الحاكم والرازي ابن الخطيب وهو القوي (١) وفي شرحه للسخاوي زاد النووي انه ظاهر استعمال كثير من المحدثين واصحابنا في كتب الفقه واعتمده الشيخان في صحيحهما وأكثر منه البخاري (٢) وقال الجمهور من المحدثين واصحاب كتب الفقه والأصول انه موقوف وبه جزم ابن الصلاح في كتابه والخطيب في كتابه وبعضهم جعلوا القسمين اعني المقيّد بعصر النبي ﷺ وغير المقيّد به كليهما موقوفين ففي المسئلة ثلاثة اقوال الرفع مطلقاً الوقت مطلقاً التفصيل وفيها رابع ايضاً وهو تفصيل آخر بين أن يكون ذلك الفعل مما لا يخفى غيباً مرفوعاً أو بخفي كتمول بعض الأنصار وكنا نجامع فنكسل ولا لغسل فموقوف وبه قطع الشيخ ابراهيم الشيرازي وكذا قاله ابن السمعاني وحكاى النووي في شرح مسلم عن آخرين وخامس وهو انه ان اوردته في معرض الاحتجاج فمرفوع والا فموقوف حكاه القرطبي .

(١) قلت : من قوله : قلت من عبارة الالفية : "قلت لكن جعله" حصة المصراع الثاني من البيت والبيت ١٠٩ هكذا :- مرفوعاً الحاكم والرازي - ابن الخطيب وهو القوي . ويقول في شرحه : اي وقول الصحابي كذا نرى كذا او نفعل كذا او نقول كذلك ونحو ذلك ان كان مع تقييده بعصر النبي صلى الله عليه وسلم والذي قطع به الحاكم وغيره من اهل الحديث وغيرهم ان ذلك من قبيل المرفوع وصححه الاصوليون الامام فخر الدين والسياف الامدي واتباعهما . قال ابن الصلاح : وهو الذي عليه الاعتماد . راجع الالفية وشرحها للحافظ العراقي ص ٦١ الجزء الاول ، الطبعة الاولى بمصر .

(٢) راجع فتح المغني للحافظ السخاوي ص ٤٤ تحت عنوان فروع - طبعة اللكنو الهندية . قلت : ومن قوله : ففي المسئلة ثلاثة اقوال الخ كل هذا من عبارة الحافظ السخاوي في فتح المغني . راجع ايضاً ص ٤٤ ابو سعيد السندي .

وسادس وهو انه ان كان قائله من اهل الاجتهاد فوقوف والا فرفع وسابع وهو الفرق بين كنا نرى وكنا نفعل بأن الأول مشتق من الراى فيحتمل ان يكون مستندة تنصيصة او استنباطا. والسيف الآمدى ومن تبعه كابن الحاجب جعلوا للقسمين محتجا به الا الههم جعلوا المدار على ان قول الراوى كنا نرى ونفعل ونحوه ظاهر فى انه قول كل الامة (ومن ذللك ان يحكم الصحابى على فعل من الافعال بأنه طاعة لله او لرسوله او معصية كقول عمار) بفتح مهملة وتشديد ميم (من صام اليوم الذى يشك) بصيغة المجهول (فيه) اى فى الهه مع شعبان او من رمضان (فقد عصى ابا القاسم) كنيته عليه السلام باسم ولد القاسم (فلهذا حكم الرفع ايضا لأن الظاهر ان ذللك لما تلقاه) اى اخذه الصحابى عليه السلام بسبب نسبة الطاعة او المعصية الى الله والرسول بخلاف الحكم بمطلق الثواب والعقاب فإنه كالحكم بالطاعة او المعصية بدون النسبة الى الله تعالى او رسوله عليه السلام (او ينتهى غاية الإسناد الى الصحابى) اى يبلغ غاية الإسناد الى الصحابى بأن يكون غايته اذ لا يصح القول بانتهاء غاية الإسناد التى هى الصحابى اليه او المراد بغاية الإسناد المتن ومعنى انتهائه الى الصحابى عدم توسطه رفع المتن الى رسول الله عليه السلام بهته وبعث الصحابى (كذللك) اى مثل ما تقدم فى كون اللفظ) اى لفظ الإسناد والتمن (يقتضى التصريح) جعل للتصريح هنا مفعول يقتضى بخلافه فيما سبق فإنه تمييز او حال او نحوهما (أن المنقول هو من قول الصحابى او من فعله او من تقريره ولا يجىء فيه) اى فى هذا المقام (جميع ما تقدم هل معظمه) او أكثره اذ لا يجرى فيه ما ذكر فى القول والفعل والتقرير حكما وايضا اذا قيل عن التامع عند ذللك الحديث برفعه او نحوه فهو مرفوع ايضا كما اذا قيل عن الصحابى صرح بذلك ابن الصلاح ومن تبعه وايضا كما اذا قيل عن الصحابى لا يجىء ما ذكر آخره وهو ان يحكم الصحابى على فعل من الافعال بأنه طاعة لله او لرسوله او معصية (والتشبيه لا يشترط المساواة من كل جهة) وفى نسخة من كل وجه اى هل فيها بقصد.

(ولما كان هذا المختصر شاملا لجميع انواع علوم الحديث استطردت منه الى تعريف الصحابى) قيل هذه العبارة غير ظاهرة المعنى والأحسن ان يقول بدلهما اوردت تعريف الصحابى بالاستطراد كذا قال بعض المحققين (من هو) بدل من تعريف الصحابى اى جواب من هو والظاهر ما هو لأن كلمة ما للسؤال عن الباهية دون من كذا قال بعض العارفين. (١)

(١) المراد منه الشارح القارى. والعبارة السابقة: قيل هذه العبارة غير ظاهرة الخ قد نقلها الشارح على القارى ايضا. ولكن لم يعلم من القائل المحقق لهذا القول وفى ظنى المراد منه الشيخ وجيه الدين الكجراتى الشارح لشرح النخبة. وهذا الشرح نادر ليس موجود عندى الى الان. ونسخته المطبوعة القديمة موجودة عند صديقى مولانا عبدالرشيد النعمانى السندى (من الواردين) بكراتشى السندى.

(فقلت و هو) اى الصحابي (من لقي النبي ﷺ) اى رأى النبي ﷺ او رآه النبي ﷺ (مومنا به) قال البخارى دخل فيه من رأى وآمن به من الجن لأنه ﷺ بعث اليهم قطعاً وهم مكلفون وفيهم العصاة والطائعون (ومات على الإسلام ولو تخللت ردة فى الأصح) قال بعض المحققين اى على مقتضى مذهب الشافعى رحمه الله ومن تبعه من ان الارتداد لا يبطل الأعمال الا بموته على الكفر و اما فى مذهبننا المقرر من ان الردة تبطل ثواب جميع الأعمال ولو رجع الى الإسلام وانه يجب عليه اعادة الحج فإنه فرض عمري فتبطل صحبته بالردة فلا يكون صحابياً الا ان حصلت له رؤية ثالثة و عليه الامام مالك انتهى ثم انه لم يقبله بالبائع لأن هذا التقييد شاذ كما قال المصنف اذ هو يخرج نحو محمود بن الربيع الذى عقل من النبي ﷺ حجة و هو ابن خمس سنين مع عدم اياه فى الصحابة. و اما الصبى غير المميز كعبدالله بن الحارث و عبدالله بن ابي طلحة الانصارى وغيرهما ممن جنكته النبي صلى الله عليه وسلم ودعاه و محمد بن ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنهما المولود قبل الوفاة النبوية بثلاثة اشهر و ايام فهو وان لم يصح نسبة الروية اليه صدق ان النبي صلى الله عليه وسلم رآه و يكون صحابياً من هذه الحيثية خاصة و عليه مشى غير واحد ممن صنف فى الصحابة رضى الله عنهم بخلاف السفاقي شارح البخارى (١) فإنه قال فى حديث عبدالله بن ثعلبة بن مغيرة و كان النبي صلى الله عليه وسلم قدم مج وجهه عام الفتح ما نصه ان كان عبدالله هذا عقل ذلك او عقل عنه كلمة كانت له صحبة والا كانت له فضيلة و هو فى الطهقة الأولى من التابعين و اليه ذهب العلائى حيث قال فى بعضهم لا صحبة له بل ولا روية وحديثه مرسل و هو وان سلم الحكم لحديثهم بالإرسال فإنهم من حيث الروية اتباع لكونه ممنوع فى نفسه الصحبة اصلاً مخالفاً للجمهور كما ذكره البخارى رحمه الله.

(والمراد باللقاء ما هو اهم منه المجالسة والمماشة و وصول احدهما الى الآخر) تقسيم بعد التخصيص (وان لم يكلمه) اى احدهما الآخر (ويدخل فيه روية احدهما الآخر) اى حال حياته وإلا فلو رآه بعد موته فلمس صحابى على المشهور كما سيحىء ولولحظة فإنه صلى الله عليه وسلم كما صرح به بعضهم اذا رآه مسلم او رأى مسلماناً لحظة طبع على الاستقامة لأنه بالإسلامه معيى " للقبول فاذا قابل ذلك النور العظيم اشرق عليه فظهر اثره على قلبه و جوارحه (سواء

(١) قلت : لم اقبل على احواله الا ما كتب فى كشف الظنون : وشرح الامام عبد الواحد بن التين بالتناء المثناة ثم بالياء السفاقي المتوفى سنة ؟ راجع كشف الظنون تحت الجامع الصحيح للبخارى ج ١ ص ٣٦٥ الطبعة الاولى .

كان ذلك بنفسه أو غيره) أى سواء نظر إليه قصدًا أو قصد رويته غيره وراه تبعًا لوقوع نظره عليه اتفاقًا من غير قصد وسواء كان رويته أحدهما للآخر بنفسه بأن يكون هو نفسه باعثًا على الروية أو كان غيره بأن يكون الهاك ذلك الغير والا فالروية بالغير مما لا معنى له قال التلميذ قوله غيره أى بأن يكون صغيرًا فيحمل إلى النهى صلى الله عليه وسلم النهى والمراد أنه دخل فى اللقاء والتعريف كل فرد من أفراد رويته أحدهما الآخر فلا يختص بروية النهى عليه السلام بل يدخل فيه من رآه النهى صلى الله عليه وسلم ولم يره هو كائن أم مكنوم ولا يخرج من رآه لحظة أو رآه غيره ولم يره بنفسه فلا يرد أن اللقاء منحصر فى روية أحدهما الآخر فما معنى الدخول. (والتعبير باللقى أولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النهى صلى الله عليه وسلم لأنه يخرج) أما من الخروج ففاعله ابن أم مكنوم ولفظة به مقدرة أو من الإخراج فالابن مفعول ولا تقدير (ونحوه من العميان) بضم العين (وهم صحابة بلا تردد) وإنما قال أولى لأنه يمكن أن يراد به رأى للنهى صلى الله عليه وسلم رآه بالقوة أو بالفعل والأعمى فى قوة من يرى بالفعل .

قال العراقي هكذا أى يلفظ من رآه أطلقه كثير من أهل الحديث ومرادهم بذلك مع زوال المانع من الروية كالعنى انتهى . (١)

أو يقال أن ذكر الروية بناء على الغالب (٢). وقال بعض المحققين :- ويمكن أن ينزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ويقال المراد به رأى النهى صلى الله عليه وسلم من حصل روية النهى صلى الله عليه وسلم وهو يشمل الطرفين انتهى .

أقول إذا نزلناه منزلة اللازم يكون النهى صلى الله عليه وسلم فاعلا له فلا يشمل إلا من رآه النهى صلى الله عليه وسلم .

(واللقى فى هذه التعريف كالجنس فيشمل المحدود وقولى مومنا كالفصل) إنما قال كالجنس وكالفصل لما مرّ فى تعريف الصحيح يخرج من حصل له اللقاء المذكور فى حال كونه كافرا وكان الأولى أن يترك قوله به .

(١) وعبرة الحافظ العراقي بعد هذا : والا فمن صحبه النهى صلى الله عليه وسلم ولم يره لعارض بنظره ككاتب أم مكنوم ونحوه معدودون فى الصعابة بلا خلاف. قلت وقد ذكر الحافظ العراقي فى شرح معرفة الصحابة تحقيقا نيقا فى تأليف العلماء فى معرفة الصحابة أن شئت التحقيق. فراجع شرح اللفية له - ج ٤ ص ٢٨ الطبعة الأولى .

(٢) قلت : هذا جواب الشارح القاري رح. راجع شرحه ص ١٤٤

(و قوله به فصل ثان) يخرج من لقيه مومنا لكنه بغيره من الأنبياء عليهم السلام و لعله اراد بقوله المومني من آمن مني من الأنبياء لا المومني بالمعنى العرفي والا فيرد ما قال التلميذ ان كان المراد بقوله مومنا بغيره الله مومن بأن ذلك الغير نبي ولم يومن بما جاء به كأهل الكتاب من اليهود فهذا يقال له مومني فلا يدخل في المومني حتى يخرج بقوله و ان كان المراد مومنا بما جاء به غيره من الأنبياء فذلك مومني ان كان لقاءه بعد البعثة و ان كان قبلها فهو مومني باله سيبويه و سيذكره الشارح بعد هذا انتهى بنوع اختصار.

وقال بعض العارفين قلت لختار شقا آخر وهو ان المراد من آمن بغيره من الأنبياء مجعلا ولم يطلق على ما جاء به الأنبياء مفصلا كأكثر أهل الكتاب جهلا واما غيرهم ممن يكون كفرهم به صلى الله عليه وسلم عنادا فقد اخرج بالفصل الأول وهو قوله مومنا انتهى (١) ولعل مراده من لقيه قبل البعثة او في اول زمان النبوة والا فبعد ما اشتهر النبوة لا شبهة في الحكم بكفر الجاهل والمعاند.

(لكنه هل يخرج) اي الفصل الثاني (من لقيه مومنا بأنه سيبويه ولم يدرك البعثة) يكسر الموحدة كحبر الرايب (وفيه نظر) اي تردد كما صرح به النووي فمن اراد اللقاء حال نبوته حتى يكون مثله صحابا عنده يخرج عنه ومن اراد اعم من ذلك يدخل . قال التلميذ قوله وفيه نظر اي محل تأمل . قال المصنف قلت مرجحا أحد جانبي هذا للتردد ان الصحبة وعدمها من الأحكام الظاهرة فلا تحصل الا عند مقتضاها في الظاهر و حصولها له في الظاهر يتوقف على البعثة انتهى ويمكن ان يجعل النظر بمعنى الاعتراض و وجه النظر هذا الوجه الذي ذكره للترجيح.

(و قوله و مات على الإسلام فصل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مومنا و مات على الردة كعبيد بالتصغير (بن جحش) بفتح جيم وسكون مهملة (وابن خطل) بفتح معجمة فهملته قتل وهو معلق باستار الكعبة . قال السخاوي ومقبس بن صباية بفتح المهملة (٢) وفي حاشية التلميذ قال المصنف وكذا من روى عنه لم مات مرتدًا بعد وفاته كربيعة بن امية بن خلف فإنه لقيه مومنا و روى عنه واستمر الى خلافة عمر رضي الله عنه وارتد ومات على الردة انتهى و وقع في مسند احمد حديث الأخير . قال السخاوي وقد قال شيخنا ما نصه و اخرج حديث مثل هذا ينبغي مطلقا

(١) قلت : المراد من بعض العرفاء الشيخ على القاري . راجع شرحه ص ١٤٨

(٢) راجع فتح المنيث للحافظ السخاوي ص ٣٤ طبع الحبر . قلت : وفي هذا الباب ابحاث لطيفة للحافظ السخاوي اراجع شرحه .

فى المسانيد وغيرها مشكل ولعل من اخرجها لم يقف على قصة ارتداده. (١)
 (وقولى ولو تخلصت ردة) مهتدا وخبره قوله (بين لقيه مومنا به و بين موته على الإسلام)
 او الخبر محذوف اى قولى المذكور موجه (فإن اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الإسلام فى
 حياته ام بعد موته وسواء لقيه ثانيا ام لا) خلافا لنا (وقولى فى الأصح اشارة الى الخلاف فى
 المسألة وبدل على رجحان الأول قصة الأشعث بن قيس فإنه كان ممن ارتد واتى به الى ابي بكر الصديق
 اسيراً فعاد الى الإسلام فقبل) اى ابو بكر (منه ذلك) اى الإسلام (وزوجه) اى ابو بكر (معه) لما
 رأى من حسن إسلامه (ولم يتخلف احد عن ذكره فى الصحابة ولا عن تخريج احاديثه فى المسانيد
 وغيرها) قال بعض المحققين وفيه انه كان ينبغي ان لا يكون فى المسألة خلاف مع انه خلاف
 ذلك، فلعل من ذكره فى الصحابة غفل عن ارتداده او لكونه فى طبقة الصحابة ومنه خرج
 حديثه فيحتمل ان يكون من الجهل بحاله او روى حديثه الذى نقل عن غيره من الصحابة أو على
 قول من يجوز التحمل فى الكفر والأداء فى الإسلام والا فقد صرح فى شهادته الاولى بالجهة عن
 كتب الحنفية انه يهطل ما رواه المرتد لغيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يرويه عند بعد
 ردة .

وقال الحلبي فى حاشيته شفاء القاضى اخرج للأشعث هو لاء الأئمة السفة و احمد فى المسند
 وقد صرح بانه صحابى وهذا انما يتمشى عند من يقول ان الردة انما تحبط بشرط ان تتصل
 بالموت اما من يقول ان الردة تهطل وان لم تتصل فلا بعد وهذا القول قول ابي حنيفة رحمه الله
 وفى عبارة الشافعى رحمه الله ما يدل على هذا كذا قال بعض مشايخى لكن الذى حكاه الرافعى
 عن الشافعى رحمه الله انها انما تحبط بشرط اتصالها بالموت والله اعلم انتهى .

اقول جواز التحمل فى الكفر والأداء فى الإسلام قول علمائنا الحنفية وفى التجهير لابن
 امير الحاج شرح تحرير ابن الهمام :- والإسلام كذلك اى ومنها كون الراوى مسلماً حين الأداء
 القول رواية جهير فى قراءته اى انه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فى المغرب بالطور فى
 الصحيحين مع ان سماعه اياها منه صلى الله عليه وسلم انما كان قبل ان يسلم لهما جاء فى فداء أسارى

(١) قلت : ان الحافظ السخاوي كتب بعد هذا: فان ارتد ثم عاد انى الاسلام لكن لم يره ثانيا بعد
 عوده فالصحيح انه معدود فى الصحابة لاطباق المحدثين على عبد الاشعث بن قيس ونحوه كقصة بن
 سيرة ممن وقع له ذلك فيهم و اخرج احاديثهم فى المسانيد وغيرها وقيل لا. ان شئت التفصيل
 فراجع شرحه ص ٣٤٠ . ابوسعيد السندى.

بدر ولعدم الاستفسار عن مروه هل تحمل في حال الكفر أو الإسلام ولو كان تحمله حالة الإسلام شرطاً لاستفسار ولو استفسر لنقل ولم ينقل انتهى وهكذا في التفسير شرح التحرير.

وفي الهدايح وأما الهلوع والإسلام والحربة والعدالة فليست من شرائط التحمل بل شرائط الأداء حتى لو كان وقت التحمل صبيحاً عاقلاً أو عبداً أو كافراً أو فاسقاً بلغ الصبي واعتق العهد واسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند القاضي تقبل شهادتهم انتهى.

وما في الولوالجية لا ينال في هذا الجواز فإن عهارتها هكذا رجل سمع ثانياً ثم ارتد الراوى والعباذ بالله تعالى ليس له أن يروى عنه لأنه يسند الحديث إليه وهو في الحال ليس بأهل للرواية عنه فلا يروى عنه انتهى ومقتضى هذه العبارة عدم قبول رواية المرتد حالي الارتداد بعد ما أسلم وتاب نعم من لقيه صلى الله عليه وسلم مسلماً ثم ارتد وعاد إلى الإسلام بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ليس بمصحح عند علمائنا الحنفية يمكن تسليمه.

في التحبير شرح التحرير:- وأما لو لقيه مسلماً ثم ارتد وعاد إلى الإسلام بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وكفرة بن هبيرة والأشعث بن قيس ففيه نظر والأظهر النفي لصحبه لأن صحبة النبي صلى الله عليه وسلم من أشرف الأعمال وحيث كانت الردة محطة للعمل عند أبي حنيفة رحمه الله ونص عليه الشافعي رحمه الله في الأم فالظاهر أنها محطة للصحة المتقدمة. وذهب شيخنا الحافظ إلى أن أصبح أن اسم الصحبة باق للراجع إلى الإسلام سواء رجع إلى الإسلام في حياته أم بعده وسواء لقيه ثانياً أم لا والأول أوجه دليلاً انتهى.

ثم إن السخاوى قال في شرح الألفية:- وهل يدخل من رآه موقفاً قبل أن يدفن كما وقع لأبي ذؤيب الهذلي للشاعر إن صبح قال العز بن جماعة لا، هل المشهور وقال شيخنا أنه محل النظر والراجع عدم الدخول. والأبعد من انفق أن يرى جسده المكرم وهو في قبره المعظم ولو في هذه الأعصار وكذلك من كشف له عنه من الأولياء فرأه كذلك على طريق الكرامة إذ حجة من الصحبة لمن رآه قبل دفنه أنه مستمر الحياة وهذه الحياة ليست دنيوية وإنما هي أخروية أثبت لا يتعلق بها أحكام الدنيا فإن الشهادة أحياء ومع ذلك فإن الأحكام المتعلقة بهم بعد القتل جارية على سنن غيرهم من الموقى انتهى. (١)

وقال العلائي أنه لا يبعد أن يعطى حكم الصحبة لشرف ما حصل له من رويته صلى الله عليه وسلم قبل دفنه وصلاته عليه قال وهو أقرب من عد المعاصر الذي لم يره أصلاً فيهم

(١) راجع فتح المغيث ص ٣٦٨ طبع الحجر

او الصغير الذى ولد فى حياته (١) و جزم البلقينى بأنه بعد صحاها لحصول هرف الروبة و ان فاته السماع قال وقد ذكره فى الصحابة الذهبى فى التجريد و ما جنح اليه شيخنا (٢) من ترجيح عدم دخوله قد سبقه اليه الزركشى فقال للظاهر انه غير صحابي انتهى وعلى هذا فيزاد فى التعريف قبل انتقاله منه للدنيا وكذا لا يدخل منه رآه فى المنام كما جزم به البلقينى ثم شيخنا بل جزم البلقينى بعدم دخول منه رآه ليلة الإسراء يعنى من الملائكة والأنبياء عليهم السلام ممن لم يبرزالى عالم الدنيا و بهذا القيد دخل فيهم عيسى بن مريم عليه السلام ولذا ذكره الذهبى فى التجريد و تبعه شيخنا و وجهه باختصاصه عن غيره من الأنبياء بكونه رفع على احد القولين حيا وبكونه ينزل الى الأرض فيقتل الدجال ويحكم بشريعة محمد ﷺ فهذه الثلاث يدخل فى تعريف الصحابة رضى الله تعالى عنهم وجعل بعضهم دخول الملائكة فيهم مبنيا على انه هل كان مبعوثا اليهم ام لا وعلى الثانى مشى الحلیمی واقره البيهقى فى الشعب بل نقل الفخر الرازى فى اسرار التنزيل الإجماع عليه و حكاه هو والبرهان النسفى فى تفسيرهما و توزعا فى ذلك، و رجح التقي السهكى مقاله محتجا بها بطول شرحه، قال شيخنا وفى صحة بناء دخولهم فى الصحابة على هذا الأصل نظر لا يخفى وما قاله ظاهر لكنه خالفه فى الفتح حيث مشى على البناء المشار اليه انتهى كلام السخاوى.

ثم ان الذى اختاره المصنف رحمه الله من الاكتفاء بمجرد اللقاء ولو لحظة و ان لم يقع معه ﷺ مجالسة ولا مكاملة هو الذى ذهب اليه جمهور المحدثين و بعض الأصوليين وممى نص على الاكتفاء بمجرد الروبة احمد و ابن المدينى وتبعهما تلميذهما البخارى و ذهب اكثر الأصوليين و بعض المحدثين الى انه لا يكفى فى كونه صحابيا مجرد الروبة بل لا يكون كذلك الا ان طالع صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته معه و عن ابن المسيب انه لا يعد صحابيا الا من قام مع رسول الله ﷺ سنة او سنتين او غزاه مع غزوة او غزوتين. قال ابن الصلاح وكأن المراد بهذا ان صحح عنه راجع الى المحكى عن الأصوليين ولكه فى عبارته ضيق يوجب ان لا يعد من الصحابة جرير من الصحابة جرير بن عبد الله الهجلى رضى الله عنه و من شاركه فى فقد ظاهر ما اشترط فيهم ممن لا نعلم خلافا فى عدمهم من الصحابة انتهى وهو ظاهر توقفه فى صحته عن سعيد وهو كذلك

(١) قلت: ان عبارة العلائى المذكورة ايضا فى شرح السخاوى وكتب بعد هذا: وكذا قال البدر الزركشى ظاهر كلام ابن عبد البر نعم لانه اثبت الصحبة لمن اسلم فى حياته و ان لم يره فيكون من رآه قبل الدفن اولى و جزم البلقينى النخ. وقد ترك الشارح السندى هذه العبارة. راجع شرح الالفية للحافظ السخاوى طبع الحجر ص ٣٦٩

(٢) اي الحافظ ابن حجر العسقلانى وهو شيخ الحافظ السخاوى رح.

فتمد الخرجه ابن سعد عن الواقدي وهو ضعيف في الحديث كذا ذكره السخاوي في شرح الألفيه (١)
 (لئيهان أحدهما لا يخفاء في رجحان ربه من لازمه صلى الله عليه وسلم وقاتل) قال
 بعض العارفين (٢) الأظهران يقال أو قال (معهم) أي حقيقة أو حكما (أو قتل) أي معه كذلك (تحت رابته)
 أي علم نصرته (على من لم يلزمه أو لم يحضر معه مشهدا أو على من كلمه يسيرا) أي زمانا يسيرا
 أو كلاما قليلا. (أو ما شاء قليلا) (أو رآه على بعد أو في حال اللطفولية) قد تقدم تفصيل حكم
 ما وصل منها حد التمييز وما ليس كذلك (وإن كان شرف الصحبة حاصلا للجميع ومن ليس له
 منهم) أي من الصحابة (سماع منه) أي من النبي ﷺ (فحديثه مرسل من حيث الرواية) قال المصنف
 وهو مقبول إلا خلاف والفرق بينه وبين التامهي حيث اختلف فيه مع اشتراكهما في احتمال الرواية
 عن التامهي أن احتمال رواية الصحابي عن التامهي بعيد بخلاف احتمال رواية التامهي عن الصحابي
 فإنها ليست بعيدة قال التلميد قال المصنف وبلغز به فيقال حديثه مرسل يخرج به بالإتفاق (وهم
 مع ذلك معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الرواية. ثانيهما يعرف كونه صحابيا بالتواتر)
 كأي بكر الصديقين رضي الله عنهما بقوله تعالى إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا وسائر
 العشرة لكن الفرق بين الصديقين رضي الله عنهما وغيره أن من أنكر صحبة الصديق كفر (٣) لاستلزام الكفر
 صحبه أنكار نص القرآن بخلاف من أنكر صحبة غيره فإنه لا يكفر (أو الاستفاضة أو الشهرة)
 ذكرها بعد الاستفاضة مبنى على مذهب من غير بينهما بأن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول
 والمشهور ما سبق ذكره في المتن أو بكيفية أخرى (أو إخبار بعض الصحابة) بأنه صحابي (أو بعد
 ثقات التامهي) إياه في الصحابة رواية أو كثرة (أو إخباره عن نفسه) بأنه صحابي. قبله ابن الصلاح
 وغيره أن يكون معروف العدالة (إذا كانت دعواه ذلك) منصوب على المفعولية أي ادعاه
 ما ذكر من كونه من الصحابة لا مرفوع على البدلية والآن كان المناسب تلك (تدخل تحت
 الإمكان) فإنه إذا لم يدخل تحت الامكان كما إذا ادعاه بعد مضي مائة سنة من حين وفاته صلى الله

(١) قلت: ما ذكره العلامة السندي هنا ناقلا عن شرح السخاوي كله تلخيص من كلامه وإن شئت
 التفصيل فراجع فتح المغيث شرح الألفية ص ٣٦٩

(٢) المراد منه الشيخ علي القاري راجع شرحه ص ١٨٠ طبع تركيا. في نسخة المخدم: بعض المحققين
 مكان بعض العارفين.

(٣) قلت: إن العلامة المخدم محمد جعفر البوبكانسي السندي الذي هو كان من تدعاء فقهاء السند
 وكان من اعلام القرن العاشر الهجري اتى بتكفير من أنكر صحبة الصديقين في فتاواه - المتانة في
 مرمة الخزانة المطبوعة بتحقيقه. أبو سعيد السندي.

عليه وسلم فإنه لا يقبل وإن كان قد ثبت عدالة لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح رأيكم ليحكم هذه فإنه على رأس مائة سنة لا يبقى أحد ممنى على ظهر الأرض يريد انهمزام ذلك القرن قال ذلك في سنة وفاته. (١)

قال للعراقي والمصنف ولهذه النكتة لم يصدق الأئمة أحدا ادعى الصحة بعد الغاية المذكورة وقد ادعاهما جماعة فكذبوا وكان آخرهم رتن الهندي لأن الظاهر كذبهم في دهوهم. (٢)

قال السخاوي قيل فيه دلالة على موت الخضر عليه السلام واجيب عنه بأن الخضر كان من ساكني البحر فلم يدخل في العموم وقيل معنى الحديث لا يبقى ممنى تروله أو تعرفونه فهو عام أريد به الخصوص وقالوا خرج عنه عيسى عليه السلام مع كونه حيا لأنه في السماء لا في الأرض.

(وقد استشكل هذا الأخير) وهو إخباره عن نفسه بأنه صحابي (جماعة ممن حيث أن دعواه ذلك نظير دعوى ممن قال أنا عدل ويحتاج جواب هذا الاستشكل أو الكلام فيه بأنه مندفع أولا (إلى تأمل) ثم إن هذا الإشكال إنما يرد على من أثبت الصحة بإخباره عن نفسه مطلقا أما إذا قيل بكونه لمعروف العدالة فلا. ثم إن لمعرفة الصحة ضابطة يعرف بها كثير من الصحابة ذكرها المصنف في الإصاهاة فمن أراد الاطلاع عليها فليراجعها.

(أو ينتهي غاية الاسناد) تقدم الكلام فيه (إلى التامع) وهو ممن لقي الصحابي كذلك وهذا متعلق باللقاء وما ذكر بعد أن المشار إليه بذلك اللقاء وما ذكر معه القيود المذكورة في تعريف الصحابي (الاقيد الإيمان به) أي النبي ﷺ وذلك أي الإيمان جعل خاص بالنبي ﷺ فلا يمكن أن يكون مأخوذا في التامع الإيمان بمن لقيه (وهذا) أي التعريف للتامع (هو المختار) قال بعض المحققين وبه يندرج الإمام الأعظم في سلك التابعين فإنه قد رأى انس بن مالك وغيره من الصحابة على ما ذكره الشيخ الجوزي في أسماء رجال القراء والإمام التورمشتي في تحفة المسترشدين وصاحب مرآة الجنان وغيرهم من العلماء المتبحرين انتهى (خلافا لمن اشترط في التامع طول الملازمة أو صحة السماع) أي صحة مصحوبة بالسماع فلم يسمع منه الحديث لا يكون تابعيا. وفي بعض النسخ أو صحة السماع يعني ثبوت السماع. فالخلاص واحد والتميز أي

(١) قلت: إن شئت التفصيل فراجع فتح المغيث للحافظ السخاوي ص ٣٤٢ طبع الحجر.

(٢) كتب الحافظ السخاوي بعد نقل هذه العبارة ولا شك أن دعوى مالا يمكن يقدح في العدالة فاشتراطها يغني عن ذلك. راجع شرحه لللفية ص ٣٤٢

من التمييز وهو الأربعة والخمسة مما قبل فيه انه اقل من صحة السماع. والمفهوم من كلام العراقي ان المخالفة للجمهور اثنان حيث قال في شرح الألفية :- اختلفت في حد التابعي فقال الحاكم وغيره ان التابعي من لقي واحدا من الصحابة او اكثر وعليه عمل الأكثرين ولكن ابن حبان يشترط ان يكون رآه في سنن من يحفظ عنه فإن كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عبرة برويته كخلف بن خليفة فإنه عده في اتباع التابعين وان كان رأى عمران بن حصين لكونه كان صغيرا (وقال الخطيب) التابعي من صحب الصحابي والأول اصح انتهى.

(وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة اختلفت في الحاقهم بأي القسمين) اي قسمي الصحابة والتابعين بمعنى ذكرهم مع هؤلاء او هؤلاء على ما سيحقق المصنف او يكونهم داخلين في قسم عند بعض وفي قسم عند آخرين على ما ادعى عياض وغيره وهم المخضرمون بالخاء والضاد المعجمتين وفتح الراء اسم منقول من خضرم عما ادركه اي قطع وقيل بكسر الراء من خضرم آذان الابل قطعها او ذلك ان اهل الجاهلية ممن اسلم كانوا يخضرمون آذان الابل ليكون علامة الإسلام ان غير آذان الابل وللفتح من اجل انهم خضرموا اي قطعوا عني نظرائهم من المسلمين حيث عاصروا الصحابة ولم يحصل لهم روية النبي ﷺ (الذين أدركوا الجاهلية) صغارا كانوا او كهارا والجاهلية ما قبل البعثة سموا بذلك لكثرة جهالتهم وقيل ما قبل فتح مكة لزوال امر الجاهلية حين خطب رسول الله ﷺ يوم الفتح واهطل امور الجاهلية الا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة (والإسلام) اي نفس الإسلام في حياته صلى الله عليه وسلم او بعده او زمن الإسلام وكونهم مسلمين ماخوذ حينئذ من المقام (ولم يروا النبي ﷺ) او رآوه لكنهم غير مسلمين وقت الروية لترددهم بين الطبقتين اي الصحابة للمعاصرة والتابعين لعدم الروية (فعدهم ابن عبد البر في الصحابة) اي في طبقتهم وفي اثناء ترجمتهم مع انهم ليسوا منهم (وادعى عياض وغيره) اخذا من عدمهم فهما بين الصحابة ان ابن عبد البر يقول انهم (صحابة وفيه نظر لأنه) اي ابن عبد البر (افصح) اي صرح (واوضح في خطبة كتبه بأنه انما اوردتهم في طبقة الصحابة وذكرهم معهم ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لأهل القرن الأول) اي من اهل الإسلام سرآء شرفوا برويته صلى الله عليه وسلم اولاً كالمخضرمين.

(والصحيح انهم معدودون في كهار التابعين) والظاهر انهم كلهم ادركوا الصحابة ولهذا جزم المصنف بما ذكره واجتماع ان يكون بعض المخضرمين لم يلق صحابيا اصلا مجرد احتمال عقلي كما ذكره بعض المحققين (سواء عرف ان الواحد منهم كان مسلما في زمن النبي ﷺ

(كالتجاشي) يفتح النون و تخفيف الهاء على الأصح وكاويس القر في سيد التاهين على ما ورد في حقه (أولا لكفى ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسوا كشف له عن جميع من في الأرض -رأهم) اى تفصيلا لا مجملا (فينفى ان يعد من كان مومنا به اى منهم من في حياته صلى الله عليه وسلم اذ ذاك) اى وقت الإسراء وهو ظرف لقوله مومنا به (و ان لم يلاقه) ذلك الواحد في الصحابة لحصول الروية من جانيه صلى الله عليه وسلم).

قال التلميذ قبل الذى ذكره المصنف فيما تقدم من ان الصحبة (١) من الأحكام الظاهرة بدل على انه لو ثبت لا يدل على الصحبة لأن ما فى عالم الغيب لا يكون حكمه حكم ما فى عالم الشهادة .

قال بعض المحققين :- قلت الحق إن الأمور الحاصلة له صلى الله عليه وسلم بالكشف حكمها حكم الأمور الحاصلة له بالعيان ولا علاقة لما ذكره فى الصحبة بهذا لأن ذلك فى الظاهر الذى يقابل الاعتقاد والله اعلم (٢).

أقول كون حكم الأمور الحاصلة (٣) بالكشف له صلى الله عليه وسلم وبالعيان واحدا فى حصول العلم اليقونى بهما مسلم و اما كون حكمهما واحدا فى حصول الصحبة بالرؤية الحاصلة بهما فمحل تأمل و مقتضى عدم فرق المحدثين بين من آمن من المخضرمين بالنبي صلى الله عليه وسلم الى وقت الإسراء ومن آمن بعده (٤) عدم اتحاد الحكم ان ثبت الكشف بروية جميع ما (٥) فى الأرض تفصيلا ثم لا يخفى تأييد ما تقدم من ان الصحبة من الأحكام الظاهرة فحصولها فى الظاهر بتوقف على الهمزة لما ذكره التلميذ ولو تأييدا (٦) ثم ان ما تقدم من السخاوى من ان المصنف لا يقول بصحبة من رآه صلى الله عليه وسلم ميتا قبل الدفن والا يعد من كشف له من الأولياء على طريق الكرامة ومن ان البلقونى جزم بعدم دخول من رآه ليلة الإسراء من الأنبياء والملائكة عليهم السلام فى الصحابة (٧) يؤيد ما ذكره التلميذ ايضا نوع تأييد.

- (١) وفى نسخة المخدم: الصحابة مكان الصحبة. والصحيح ما فى الاصل. ابوسعيد السندى.
- (٢) قلت القائل الشارح القاري رح وقد ذكره بعد فقل عبارة التلميذ. راجع شرحه ص ١٨٨ طبع تركيا.
- (٣) وفى نسخة المخدم اقول كون الامور الحاصلة الخ وليس فيه لفظ "حكم"
- (٤) فى نسخة المخدم ومن آمن من بعده بزيادة "من".
- (٥) فى نسخة المخدم: من مكان ما.
- (٦) فى نسخة المخدم: ولو تأييدا ما بزيادة "ما"
- (٧) فى نسخة المخدم: "الصحابي" بالافراد.

ثم ان الصحابة رضى الله تعالى عنهم على طبقات باعتبار سبقهم الى الاسلام والهجرة او شهود المشاهد الفاضلة وكذا التابعون طباق (١). وقد اختلف في كلام من اعتنى بذكر طبقات الصحابة والتابعين في العدد فقسم الحاكم في علوم الحديث الصحابة الى اثني عشر طبقة ومنهم من زاد على ذلك وابن سعد جعلهم سبع (٢) طبقات وقسم الحاكم في علوم الحديث التابعين الى خمس عشر طبقة وجعلهم مسلم في كتاب الطبقات ثلاث طباق وكذا فعل ابن سعد في الطباق وربما بلغ بهم اربع طباق وسنذكر الطبقات مفصلاً ان شاء الله تعالى في الخاتمة.

(فالقسم الأول مما تقدم ذكره من الأقسام الثلاثة وهو) اى القسم الأول (ما ينتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم غاية الإسناد) اى من ينتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم نهاية اسناد رجال ذلك المتن فإن المرفوع وقسمه من اوصاف المتن (٣) وفي نسخة الهه بعد قوله غاية الإسناد وهو تأكيد لقوله الى النبي صلى الله عليه وسلم هو (المرفوع سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل) وهو اعم من ان يكون مرفوعاً او موقوفاً (او لا) بأن يكون منقطعاً. قيل فى العبارة مساعدة فإن المنقطع والمنقطع اسمان للمتن حقيقة وقد جعلهما اسمين للإسناد (والثاني الموقوف وهو ما ينتهى) اى اسناده (الى الصحابي) متصلاً كان او منقطعاً (والثالث المقطوع وهو) اى عند الإطلاق لما سيجيء (ما ينتهى الى التامى ومن دون التامى) اى حديثه (من اتباع التابعين فمن بعدهم فيه اى فى التسمية مثله اى مثل ما ينتهى الى التامى) تفسير لقوله فيه مثله لا مثله فقط ولذا ذكر فى التفسير قوله (فى تسمية جميع ذلك مقطوعاً) واعاد ذكر التسمية اوضحها والسبب فى ذلك قوله من دون التامى بحديثه لأن مثل ما ينتهى الى التامى الذى هو المتن الحديث واو صدر قوله مثله بمثل التامى لم يخرج الى تقدير الحديث (وان شئت قلت موقوفاً على فلان) اى ان شئت قلت فى التامى ومنه موقوفاً على فلان كما فى الخلاصة، الموقوف عند الإطلاق ما روى عن الصحابة من قول او فعل او نحو ذلك، متصلاً او منقطعاً وقد يستعمل فى غير الصحابي مقيداً بمثل وقف معمر على همام انتهى (فحصلت الفقرة فى الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع) ووضح الثوري من يعرفهما (فالمنقطع من مباحث الإسناد كما تقدم) وفيه نظر لأن مقتضى ما تقدم ان المنقطع هو المتن الذى حصل الحفظ من آخر اسناده بشرط عدم التوالى كونه من مباحث

(١) فى نسخة المخطوط "طبقات".

(٢) فى نسخة المخطوط خمس فكان "سبع" والله اعلم.

(٣) فى نسخة المخطوط: من اقسام المتن.

المتن و ايضاً بتمتضيه قوله فيها سبق وقد انقضى ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد (والمقطوع من مباحث المتن كما ترى وقد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا و بالعكس تجاوزا عن الاصطلاح) اى تجاوزا عنه الى ارادة المعنى اللغوى (و يقال للأخيرين اى الموقوف والمقطوع (الأثر) والفقهاء تدبستعملون الأثر فى كلام السلف وقد تقدم بعض ما يتعلق بتحقيقه فى اول الكتاب فى قوله الخبر اما ان يكون له طرق الخ .

(والمسند فى قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع صحابى بسند ظاهره الاتصال بقولى مرفوع كالجنس وقولى صحابى كالفصل يخرج ما رفعه التامى فإله مرسل او من دونه فإنه معضل او معلق) او لمنع الخلو وإلا فقد مر انه يمكن اجتماعهما . وينهى ان يذكر المنقطع ايضاً فإن قلت يخرج ما رفعه التامى ومنه قوله بقره ظاهره الاتصال ايضاً فهو مستغنى عن تفهيد المرفوع بإضافته الى الصحابى قلت لا بأس بأن يكون الثانى مستغنياً عن الأول .

(وقولى ظاهره الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع) كالمرسل الجلى (ويدخل ما فيه الاحتمال) اى احتمال الانقطاع لكنه غير ظاهر كالمرسل الخفى (وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من هاب الأولى وبفهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع الخفى كنعنة المدام والمعاصر الذى لم يثبت لقيه) وهو المرسل الخفى (لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً لإطباق الأئمة الذين خرجوا) بتشديد الراء بمعنى اخرجوا (المساليد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلاً الى صحابى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذه الموافقة مبنية على أن معنى قوله عن شيخ يظهر سماعه ما يكون ظاهره السماع والأفلاو حمل على معنى ما يتبادر منه وهو أن يكون سماعه عن الشيخ ظاهراً يكون تعريف الحاكم مخصوصاً بمقتضى السند فلا يدخل فيه ما فيه الانقطاع الخفى فلا يتم القول بالموافقة إلا أن يحمل الموافقة فى الجملة .

(واما الخطيب فقال المسند المتصل فعلى هذا) اى على تعريفه (الموقوف اذا جاء بسند متصل يسمى عنده مسنداً لكنه قال ان ذلك قد يأتى) قد اما للتقليل او للتحقيق العرف فعلى الأول قوله (بقلة) تأكيد وعلى الثانى تاسيس وفى بعض النسخ قد يأتى لكن بقلة فقد للتحقيق لا للتقليل اذ لا معنى ح للاستدراك الا أن يحمل القلة على نهايتها بقريفة القنوين .

ثم ان عبارة الخطيب هكذا وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن استناده متصل بين رواه وبين من أسند عنه إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي صلى الله عليه

وسلم لمخالفة القهى ومقتضاه ان القليل استعمال المسند فى المتصل الغير المرفوع لا يجىء
هذا المتصل فى نفسه فقوله لكنه قال ان ذلك قد باتى بطلان لا يخلو حتى شئ إلا أن يراد به
ايضا إثبات استعمال المسند فى المتصل الغير المرفوع لا اثباته فى نفسه.

(واهل ابيه هذا البر حيث قال :- المسند المرفوع ولم يتعرض للإسناد) قال ابن الصلاح
وذكر ابو عمر بن عبد البر الحافظ ان المسند ما رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وقد
يكون مفصلاً وقد يكون منقطعاً انتهى وهذا تعرض لمعوم المسند المتصل وغيره فنفى التعرض
اما باعتبار أنه لم يتعرض له فى التعريف فإن قوله قد يكون متصلاً وقد يكون منقطعاً خارج
حتى التعريف واما باعتبار أنه لم يتعرض لتقييد المسند بالمتصل بل حممه له وللمنقطع (فإنه
يصدق على المرسل والمفضل والمنقطع اذا كان المثنى مرفوعاً ولا قائل به) يريد ان تعريف الخطيب
بأنه يصدق على الموقوف المتصل وهذا ابعد لأنه يشمل المرسل والمفضل والمنقطع.
وقد يقال ان الخطيب صرح بأن أكثر استعمالاتهم للمسند فى المرفوع المتصل وقد يستعملونه
فى المتصل الغير المرفوع والأمر كذلك فى الواقع فلا يبعد فى كلامه (فإن قلّ حده اى
عده رجال السند فإما ان ينتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك العدد القليل بالنسبة الى
صفه آخر أو اسانيد آخر يرد به او بها ذلك الحديث بعينه بعدد كثير او ينتهى الى امام من
الامة الحديث ذى صفة عليه كالحفظ والفقہ) فى نسخة التوقظ بدل الفقہ (والضبط والتصنيف
وغير ذلك من الصفات المتضمنة للترجيح كشعبه ومالك، والثورى والشافعى والبخارى ومسلم
ونحوهم) الأول وهو ما ينتهى الى انبى عليه السلام العلوى بضمحتين فتشديد (المطلق) اى على الإطلاق
لا بالنسبة الى شخص من رجال السند فقط (فإن اتفق ان يكون سنده صحيحاً كان الغاية القصوى
والأفضولة العلوية موجودة) وجوداً بعبارة به ولو فى الجملة (سالم بكن) اى الحديث او
اصناده (موضوعاً فهو كالمدم) فلا اعتداد به اصلاً. وفى الكلام اشارة الى دفع سوال مقدر
تقديره ان قلّة العدد يوجد فى الموضوع مع عدم اطلاق العلوى المطلق عليه فكيف صح اطلاق
قوله فالأول العلوى المطلق ووجه الدفع أن الموضوع فى حكم المعدوم فلا يدخل فى قليل العدد.
ثم ان غير المصنف كالحاكم والى والى قيد العلوى بما اذا لم يكن ضعيفاً حتى اذا
كان اقرب الإسناد مع ضعف الرواة لا يسمى علواً عندهم كما أنه لا يسمى علواً عند المصنف
وغيره اذا كان اقرب مع كونه بعض الرواة وضعيفاً.

ثم اعلم ان اصل الإسناد خصيصة فاضلة من محصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة قال ابن المبارك الإسناد من الدين لو لاه لقال من شاء ما شاء (١). قال بقية ذاكرت حماد بن زيد بأحاديث فقال ما أجودها لو كان لها أجنحة يعني الأسانيد. وطلب العلوية امر مطلوب وشاكر مرغوب. قال أحمد بن حنبل طلب العلوية عن سلف وعن ابن معين لما قيل له في مرضه الذي مات فيه ما تشتهي قال بيت خال و اسناد حال. قال الجزري وقد رحل جابر بن هب الله الأنصاري رضى الله عنهما من المدينة الى مصر في طلب حديث واحد.

(والثاني العلو النسبي) بكسر النون وسكون السين سمي به لكونه بالنسبة الى شخص من رجال السند لا مطلقا (وهو) اى الثانى (ما يقل العدد فيه الى ذلك الإمام ولو كان العدد من ذلك الإمام الى منتهاه كثيرا) لأن الحديث يحصل له بقلة العدد الى ذلك الإمام رفعه بالنسبة الى السند الآخر الذى وحد فيه الكثرة الى ذلك الإمام (وقد عظمته رغبة المتأخرين فيه) اى فى تحصيل علو الإسناد مطلقا (حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث اهتموا الاشتغال بما هو اهم منه) اى من العلو وهو تتبع الأحوال والحفظ والإتقان (و انما كان العلو مرغوبا فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطاء لأنه من راو او من رجال الإسناد الا والخطاء جازل عليه فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز) اى تجويز الخطاء (وكلما قلت اى الوسائط منه قلت) اى المظان. منها الللايات للمخارى وغيره والثنائيات فى مؤطاء الإمام مالك والوحدان فى حديث الإمام ابى حنيفة. قال السخاوى لكن الأخير بسند غير مقبول اذ المعتمد انه لا رواية له عن احد من الصحابة.

(فإن كان فى النزول مزبة لهست فى العلوكأن يكون رجاله اوثق منه او احفظ اوافقه او الاتمال فيه اظهر فلا تردد فى ان النزول حينئذ اول وأما من رجح النزول مطلقا واجتج بأن كثرة البحث عن رجال الإسناد المتكثر يسبب النزول (تقتضى المشقة) اى الزائدة (فمعظم الأجر) فإن الأجر على قدر المشقة لما روى افضل العبادات اجزاها اى اصعبها (فذلك ترجيح بأمر اجنبى عما يتعلق بالتصحيح والضعيف) وهذا بمثابة من يقصد المسجد للجماعة فسلوك الطريق البعيدة لتكثير الخطاء رغبة فى تكثيره الأجر و ان ادى سلوكها الى فوات الجماعة التى هى المقصود. وذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى صحته و بعد الوهم وكلما

(١) قلت : هذه العبارة مأخوذة من علوم الحديث لحافظ ابن الصلاح بتغيير يسير. راجع مقدمة الحافظ ابن الصلاح ص ٢٣١ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

كثير رجال الإسناد و تطرق اليه احتمال الخطاء والخلل وكلها قصر السند كان أسلم والله أعلم
كذا حقق السخاوي.

ثم ان العلو على قسمين علو مسافة وهو قلة الوسايط و علو صفة والقسمان اللذان ذكرهما
المصنف لعلو المسافة وجعل في كتاب ابن الصلاح له قسما ثالثا وهو العلو بالنسبة الى رواية
الصحيحين او احدهما او غيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة (١). وقيد في الألفية بالنسبة الى الكتب
الستة. وهذا القسم الثالث لم يفرد المصنف رحمه الله بكونه لا يخرج عن القسمين الأولين اما
علو الصفة و يسميه المصنف رحمه الله بالعلو المعنوي فقد قسمه ابن الصلاح قسمين :- احدهما
علو الإسناد في احد روايه بالنسبة لراو آخر متأخر للرواية عنه اشترك معه في الرواية من شيخه
يعينه كإسناد البخاري الى الهبا الى الهقاء السبكي او التقى او النجم بن رزين او غيرهم ممن هو
في طبقتهم اعلى من اسناده الى عائشة بنت عبد الهادي وإن اشترك الجميع في روايتهم له عن الحجار
لتأخر وفاة عائشة عن الجميع و ثانيهما علو الإسناد بسبب قدم السماع لأحد روايه بالنسبة لراو آخر
اشترك معه في السماع من شيخه و كثير من هذا يدخل في النوع المذكور قبله وفيه مالا يدخل
في ذلك بل يمتاز عنه مثل ان يسمع شخصان من شخص و سماع احدهما من صتين سنة مثلا
وسماع الآخر من اربعين سنة فإذ تساوى السند اليهما في العدد فالإسناد الى الأول الذي تقدم
سماعه اعلى.

قال ابن الصلاح :- و اما ما رويناه عن الحافظ ابى الطاهر السلفي رحمه الله من قوله في آيات
له :- بل علو الإسناد بين اولي الخلف ظ والإتقان صحة الإسناد
وما رويناه عن الوزير نظام الملك من قوله "عندي ان الحديث العالي ما صح عن رسول الله ﷺ
وان بلغت روايه مائة" فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو لمتعارف اطلاقه بين عمل الحديث
والها هو علو من حيث المعنى فحسب والله اعلم انتهى. (٢)

(و فيه اي في علو النسبي المرافقة وهي الوصول الى شيخ احد المصنفين) لا إلى شيخ شيخه

(١) قلت: ان الحافظ ابن الصلاح كتب بعده هذه العبارة: وذلك ما اشتهر آخر من الموافقات والابدال
والمساوات والمصافحة وقد كثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع ومن وجدت هذا النوع
في كتاب ابن بكرة الخطيب الحافظ و بعض شيوخه و ابو نصر بن ماكولا و ابو عبد الله الحميدي
وغيرهم من طبقتهم ومن جاء بعدهم. راجع لتفصيل الموافقة والبدل وغيرهما علوم الحديث احافظ
ابن الصلاح ص ٢٣٣. طبع المكتبة العلمية.

(٢) راجع علوم الحديث لابن صلاح ص ٢٣٤ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

فإنه البديل كما سيأتي. قال بعض المحققين (١) و هل يجب كون الوصول الى شيخ المصنف في الموافقة او بكفى الوصول الى شيخ امام معتبر من ائمة اهل الحديث فيه تردد والعمارة صريحة في الأول وكذا الكلام في الأقسام الثلاثة الباقية انتهى (من غير طريقه اى الطريق التى تصل الى ذلك المصنف المعين) وبشروط في الموافقة ان يكون العدد فيه اقل من العدد في الطريق الذى يوجد ذلك المصنف فيه صرح به ابن الصلاح (٢) و يفهم من كلام الشارح (٣) في التمثيل (مثاله روى البخارى) اى فى صحيحه كما فى نسخة (عن قتيبة) بالتصغير وهو شيخه (عن مالك) حديثا فلو رويناه على صيغة المجهول او المعلوم (عن طريقه) اى البخارى (كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولو رويناه ذلك الحديث بعينه من طريق ابى العباس) اى من طريق يصل الى ابى العباس السراج بتشديد الباء بائع السراج او صانعه وهو امام جليل وكان مستجاب الدعوة كان للميز البخارى وقد روى البخارى عنه و مسلم و هاشم بعد البخارى سبعا وخمسين سنة (عن قتيبة مثلا لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخارى فى شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد اليه وفيه اى علو النسبى الهدل) سمي هدلا لوقوع راو فى طريقه بدل الراوى الذى اوردته احد المصنفين. قال السخاوى اى مع علو بدرجة فأكثر (وهو الوصول الى شيخ شيخه) او فوقه (كذلك) اى من غير طريق ذلك المصنف بل بطريق آخر اقل عددا منه (كان يقع لنا ذلك الإسناد بعينه) اى اسناد ابى العباس المتقدم غير منتهى الى قتيبة (من طريق آخر الى القعنبي) بفتح القاف و سكون العين المهملة و فتح النون بعده موحدة ثم باء نسبة (عن مالك فيكون القعنبي هدلا فيه من قتيبة) والقعنبي ليس شيخا من البخارى فحصلت الموافقة مع شيخ شيخه وهو مالك (و اكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو) اى يكون الوصول الى شيخ احد المصنفين او شيخ شيخه مع العلو (والافاسم الموافقة والبديل واقع بدونه) اى وان لم يكن الحكم يكونهما فى العلو باعتبار الأكثرية بل بمعنى حصرهما فيه كما هو المقيد فهو باطل لأن اسم الموافقة والبديل واقع بدونه بأن يكون التساوى فى الطريقين او النزول فى غير طريق احد المصنفين.

(١) المراد منه الشيخ على القارى. راجع شرحه ص ١٩٦ طبع تركيا.

(٢) قلت: عبارة المقدمة هكذا: اما الموافقة فهي ان يقع لك الحديث عن شيخ مسلم فيه مثلا عاليا بعدد اقل من العدد الذي يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ اذا رويته عن مسلم عنه.

راجع علوم الحديث (المقدمة) للإمام ابن الصلاح ص ٢٣٣-

(٣) فى نسخة المخدم: الشيخ مكان الشارح.

قال العراقي (١) وفي كلام غير ابن الصلاح إطلاق اسم الموافقة والبدل مع عدم العلو فإن هلا قالوا موافقة عالية وبدلا عاليا وقيد ابن الصلاح إطلاقهما بالعلو ولو لم يكن عالياً فهو ايضاً موافقة وبدل لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبدل لعدم الالتفات اليه،
(وفيه اي في العلو النسبي المساواة) قال تلميذه و تقدم ان العلو النسبي ان ينتهي الإسناد الى امام ذي صفة عالية وهذه المساواة ليست كذلك، اي بالتفسير والعشمل الآتين فحقها ان تكون من افراد العلو المطلق (وهي استواء عدد الإسناد من الراوي الى آخره اي الإسناد العلو النسبي) مع اسناد احد المصنفين (اي مع عدد رجاله بينه وبين النبي ﷺ وبين صحابي او تابعي او من دونه صرح بهذا التعميم ابن الصلاح (٢)) كأن يروى النسائي مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه احد عشر نفساً اي ولو رويناه ذلك، الحديث بإسناد النسائي مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه اكثر من احد عشر نفساً فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر الى النبي ﷺ فيقع بيننا فيه وبين النبي ﷺ احد عشر نفساً فتساوى النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة رجال ذلك الإسناد الخاص وكونهم في اعلى الرتبة وفيه اي في العلو النسبي ايضاً المصافحة وهي الاسواء مع تلميذ ذلك المصنف) فيعلو طريق ذلك، المصنف عن المساواة (على الوجه المشروح اولاً) في المساواة في تصوير رواية النسائي مثلاً. قال للتلميذ اذا كانت المصافحة ما ذكر فلم تدخل في تعريف العلو النسبي كما تقدم في المساواة انتهى.

(ومميت مصافحة لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلافوا ونحو في هذه الصورة كأننا لقينا النسائي) لمساواتنا مع تلميذه (فكأننا صافحناه ويقابل العلو) مفعول مقدم (باقسامه المذكورة النزول فيكون كل قسم من اقسام العلو يقابله قسم من اقسام النزول) وتفصيلها يعلم من تفصيل اقسام العلو (خلافاً لمن زعم ان العلو قد يقع غير تابع للنزول) ولعله اراد بالزاعم الحاكم بناء على ما يفهم من ظاهر كلامه فإنه قال في علوم الحديث :- لعل قائلاً يقول :- النزول ضد العلو فمن عرف العلو فقد عرف ضده وليس كذلك فإن للنزول مراتب لا يعرفها إلا اهل الصنعة انتهى. وانما قلنا بناء على ما يفهم من ظاهر كلامه لأنه قال اي الصلاح

- (١) قلت: ان الحافظ العراقي ذكر كلام الغير بعد ذكر كلام ابن الصلاح وكتب بعد قوله " أو بدلا عالياً " كذا رأيت في كلام الشيخ جمال الدين الظاهري وغيره الخ. والشارح العلامة السندي غيره تغيراً بصيراً. راجع شرح الالفية للحافظ العراقي ج ٣ ص ١٠٢ الطبعة الاولى بمصر.
(٢) راجع علوم الحديث (المقدمة) ص ٢٣٣ بتحقيق الشيخ نور الدين عتر.

إن قول الحاكم ليس لفيما لكون النزول ضد العلو على الوجه الذي ذكرته بل لكونه يعرف بمعرفة العلو. قال و ذلك ياتى بما ذكره في معرفة العلو فإنه قصر في بيانه و تفصيله و ليس كذلك ما ذكرناه فإنه مفصل تفصيلا:- منها المراتب النزول انتهى.

و ذكر بعض المحققين (١):- انه قال محش لكن صرح ابن الصلاح في المقدمة بأن العلو المقابل للنزول السبا هو العلو النسبى و يمكن ان يكون قول الشارح (٢) خلافا لما زعم الخ إشارة الى ذلك انتهى.

اقول لم يصرح ابن الصلاح بما ذكره بل صرح بخلافه فإنه قال:- و اما النزول فهو ضد العلو وما من قسم من اقسام العلو الخمسة الا و ضده قسم من اقسام النزول فهو اذا خمسة اقسام و بعض (٣) تفصيلها بدرك من تفصيل اقسام العلو على ما نحو ما تقدم شرحه انتهى و جعل اول اقسام العلو من الاقسام الخمسة العلو المطلق و علمه فهم الحصر المذكور مما قال ابن الصلاح بعد ذكر المصافحة. ثم اعلم ان هذا النوع من العلو و هو تابع النزول اذ لا نزول ذلك الإمام في اسناده لم نل انت في اسنادك و كنت قد قرأت همرو على شيخنا المكثري ابى المظفر عبد الرحيم بن الحافظ المصنف ابى سعيد السمعاني رحمه الله تعالى في اربعى ابى البركات العراقى حديثا ادعى فيه انه كان سمعه هو او شيخه من البخارى فقال الشيخ المظفر ليس ذلك، بهال ولكنه للبخارى نازل و هذا حسن لطيف بخدش وجه هذا النوع من العلو والله تعالى اعلم انتهى لكن فيه اختصاص المصافحة بتعبية النزول في ذلك السند لا تخصيص الفرد النسبى مطلقا بالنزول المسحوف عنه و هو نزول بسند (٤) آخر قل عدد رجال السند العالى بالنسبة اليه. ثم ان السخاوى قال و انزل ما فى الصحيحين مما وقفت عليه ما بينهما وبين النبى ﷺ فيه لمائة و ذلك فى غير حديث كحديث ثوبة كعب فى تفسير برآة و حديث بعث ابو بكر لأبى هريرة فى الحج فى برآة ايضا و حديث من اعتق رقبة فى الكفارات ثلث و الإيمان و الذور فى باب قول الله او تحرير رقبة و حديث انه صلى الله عليه وسلم طرق عليا و فاطمة فى المشيئة و الإرادة من التوحيد و اربعتهما فى البخارى و حديث النعمان

(١) قلت : المراد منه الشارح القاري رح ، وكتب بعد قوله إشارة الى ذلك : فيكون حينئذ بالنسبة الى افراد الراوى. راجع شرحه ص ١٩٩ طبع تركيا.

(٢) كذا فى الاصل و فى نسخة المخدوم : الشيخ مكان الشارح.

(٣) ليس فى نسخة المخدوم لفظ "بعض" وكذا ما اورده الحافظ السخاوى. والعبارة متحدة.

راجع فتح المغيث للحافظ السخاوى.

(٤) فى نسخة المخدوم : سند بدون الجارة.

الحلال به و حديث عدى بن كعب لا يحتكر الا خاطيء وهما فى مسلم هل فيه التساهيات وافردا الضياء فى جزء النهى (١)

(فإن شارك الراوى منه روى عنه فى امر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل السه) أى العمر . قال بعض المحققين :- وفى معناه العلم انتهى (٢) (واللقى) أى السه واللقى كلاهما مثالان لأمر من الأمور المتعلقة بالرواية ولا يلزم منه عدم كفاية واحد من هذين الأمرين بل مقتضى هذه العبارة الكفاية كما لا يخفى . فقول بعض المحققين أى اللقى كما صرح السخاوى ولعله اتى بالواو نظرا للغالب والا فربما يكتفى باللقى انتهى (٣) لا يخلو عن نظر نعم لو كان العبارة فإن شارك الراوى ومنه روى عنه فى السه واللقى لكان قوله موجها . ثم ان ابن الصلاح قال وهم أى الاقران المقاربون فى السه والإسناد وربما اكتفى الحاكم أبو عبد الله فيه بالتقارب فى الإسناد أى الأخذ عن المشائخ وان لم يوجد التقارب فى السه انتهى فظاهره عدم اكتفاء التقارب فى السه (وهو الأخذ عن المشائخ) أى كل من الراوى ومن روى عنه اخذ عن المشائخ (التى اخذ عنها الآخر) والمراد بالمشارك فى السه به واللقى المقاربه كما قال الحاكم انما القريبون اذا تقارب بينهما وإسنادهما (فهو النوع الذى يقال روايه الأقران) الاقران صرفع باعتبار المتن مجرور باعتبار الشرح وهذا النوع على قسمين مديج ولهر مديج مثال الأول سباني واما الثانى فقال ابن الصلاح مثاله رواية سليمان التيمي عن مسعر وهما قريبان لافعلم لمسعر رواية عن التيمي انتهى وقال العراقى فى النكت على كتاب ابن الصلاح ما حاصله ان مثال الذى ذكره المصنف رحمه الله أى ابن الصلاح لبس بصحيح فقد روى مسعر ايضا عن سليمان التيمي كما ذكره الدارقطنى فى كتاب المديج والمثال الصحيح رواية زائدة بن قدامة عن زهير فإن الحاكم قال لا احفظ ازهير عن زائدة رواية يزيد بن عبد الله بن اسامة عن ابراهيم بن سعد قال الحاكم لا احفظ لإبراهيم بن سعد عنه رواية لأنه أى الراوى حينئذ أى وقت النشارك يكون راويا عن قريبته وهو نوع مهم وفائدة ضبطه الامن الزيادة فى الإسناد او ابدال الواو بعض ان كان بالنعنة ذكره السخاوى (وان روى كل منهما) أى القريبين (عن الآخر فهو المديج) يضم الميم وفتح الموحدة المشددة آخره جيم (وهو اخص من الأول) أى روايه الأقران (فكل مديج

(١) قلت: فتش هذه العبارة فى فتح المنيث تحت عنوان: اقسام العالي من السند والنازل ص ٣٣ فهذا بحث طويل لم يتيسر لى مطالعته لضيق الوقت . أبو سفيان السفدي .

(٢) المراد منه الشارح القاري . راجع شرحه ص ٢٠٠ طبع تركيا .

(٣) المراد منه الشارح القاري رج . راجع شرحه ص ٢٠٠

أقران وليس كل أقران مدبجاً قال ابن الصلاح :- مثاله في الصحابة :- عائشة رضي الله تعالى عنها و
أبو هريرة رضي الله عنه روى كل واحد عن الآخر وفي التابعين :- رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز
ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري وفي اتباع التابعين :- رواية مالك عن الأوزاعي ورواية
الأوزاعي عن مالك وفي اتباع الأتباع رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني ورواية علي
عن أحمد النهمي (١).

(وقد صنف الدارقطني في ذلك) أي في المديج كتاباً حافلاً في مجلد وسماه به (وصنف)
أبو الشيخ الأصبهاني) وفي نسخة بالفاء وتقدم ضبطه في أول الكتاب (في الذي قبله) أي في الأقران
لكن في قسم منه وهو غير المديج .

(وإذا روى الشيخ عن تلميذه صدق أن كل واحد منهما يروي عن الآخر فهل يسمى
مدبجاً فيه بحث) أي تردد أو فحص وفتيش . (والظاهر لا لأنه) أي روايته الشيخ عن تلميذه (من)
رواية الأكار عن الأصاغر) وقد تقدم اشتراط القرينين في المديج موافقاً لأهل الحديث كالحاكم
وإبن الصلاح أو المراد ما قال بعض المحققين أن روايته الشيخ عن تلميذه لو كانت من قبيل
المديج لم يبق الأمتياز بينه وبين روايته الأكار عن الأصاغر فيختلط الاصطلاحان (٢) لكن يرد عليه
أن كون هذه الرواية من قبيل المديج لا يقتضي عدم الامتياز أصلاً بل يكون حينئذ بين المديج
وبين روايته الأكار عن الأصاغر عموم وخصوص من وجه ولا بأس به فإن روايته الأقران مع
المديج أيضاً كذلك .

(والتدريج مأخوذ من دياجة الوجه) يعني الحدين يقال لهما الديهجتان وهما متساويان
(فيقتضي أن يكون ذلك) أي المديج (مسقوياً من الجانبين) بحسب اللغة والظاهر مراعاة المعنى
اللغوي لم يجمع أفراد المعنى المصطلح عليه (فلا يجيء فيه) أي في ما ذكر من رواية الشيخ مع تلميذه
(هذا) أي التدريج أو المديج .

قال العراقي في نكته على كتاب ابن الصلاح :- أن تقييد المصنف أي ابن الصلاح للمديج
بالقرينين إذا روى كل واحد منهما عن الآخر تبع فيه الحاكم في علوم الحديث وما قصره الحاكم
وتبعه ابن الصلاح على أن المديج رواية القرينين ليس على ما ذكره وإنما المديج أن يروي كل
من الراويين عن الآخر سواء كانا قرينين أم كان أحدهما أكبر من الآخر فيكون رواية أحدهما

(١) راجع علوم الحديث للحافظ ابن صلاح ص ٢٤٨ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

(٢) قلت : هذا توضيح ما قال الشارح القاري في شرحه . راجع شرحه ص ٢٠٠ طبع تركيا.

عن الآخر من رواية الأكاير عن الأصاغر فإن الحاكم نقل هذه التسمية عن بعض شيوخه من غير أن يسريه والمراد به الدارقطني فإنه أحد شيوخه وهو أول من سماه بذلك فيما أعلم وصنف فيه كتابها حاشيا سماه المديج في مجلد واحد وعندي به نسخة صحيحة ولم يبق في ذلك يكون بينهما قريبن ثم قال العراقي في وجه التسمية لم أر من تعرض لها قال إلا أن الظاهر أنه سمي به لحسنه لأنه لغة الزين والرواية كذلك إنما تقع لنكتة يعدل بها عن العلو إلى المساواة أو النزول فيحصل بذلك الإسناد تزيين. قال ويحتمل أن يكون سمي بذلك لنزول الإسناد فيكون ذمًا من قولهم رجل مديج قبيح الوجه والهامه حكاه صاحب المحكم وقد قال ابن المديني والمستمل النزول شوم وقال ابن معين الإسناد النازل خدرة في الوجه قال وفيه بعد والظاهر الأول قال ويحتمل أن يكون أن القريبن الواقعين (١) في المديج في طبقة واحدة بمنزلة واحدة مشبهان (٢) بالخدين إذ يقال لهما الديهجتان كما قاله الجوهري وغيره وقال هذا المعنى متجه على ما قاله ابن الصلاح والحاكم أن المديج يختص بالقريبن ومن هنا ظهر أن ما في بعض الحواشي معترضًا على قول المصنف فيه نظر ثم هذا البحث غير متجه (٣) لأن المديج يعتبر فيه ما يعتبر في الأقران و زيادة و مما اعتبر في القريبن التشارك في السن واللقى فإن كان ذلك قد حصل فلا كلام أنه يسمى مديجًا ولا فلا وجه لتسميته بذلك انتهى منشاءه عدم الاطلاع على كلام العراقي في النكت.

(وان روى الراوى عنه هو دونه في السن وفي اللقى او في المقدار) في بعض الحواشي الظاهر أن أوقيه مانعة خلو لا مانعة جمع فثال الأول والثاني رواية كل من الزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى عن تلميذهما مالك بن انس الإمام المشهور ورواية أبي القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهرى عن تلميذه الحافظ أبي بكر الخطيب وكان إذا ذاك امامًا ومثال القدر دون السن رواية مالك و ابن أبي ذيب عن شيخهما عبيد الله بن دينار و أشباهه ومثال القدر والسن معًا رواية كثير من الحفاظ والعلماء عن تلامذتهم كعبد الغنى بن سعيد عن محمد بن علي الصوري انتهى (فهذا النوع هو رواية الأكاير عن الأصاغر) - ونوع مهم تدعو لفعله المصنف العلية والألفظ الزكية و لذا قيل لا يكون الرجل محدثًا حتى يأخذ عنه فوقيه ومثله ودونه.

(ومنه أي من جملة هذا النوع وهو اخص من مطلقه رواية الآباء عن الأبناء) وفائدة

(١) في نسخة المخدم أن يكون القريبن الواقعين في المديج الخ.

(٢) في نسخة المخدم: مشبهين.

(٣) في نسخة المخدم: متوجه.

لهذه الآ من من ظن التعريف الناهى عن زعم كون الابن ابا فى حق ابيه مثلا وفيه امثلة كثيرة كرواية
 عمر بن الخطاب عن ابيه هبة الله رضى الله تعالى عنهما وكرواية هباص عم النبى ﷺ عن الفضل
 حديث الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة وكروايته ايضا عن ولده الحبر هبة الله رضى الله تعالى عنهم
 ذكره السخاوى والصحابى عن الناهى كرواية انس عن كعب الأحبار (والشيخ عن تلميذه) كرواية
 البخارى عن ابى العباس السراج (ونحو ذلك) كرواية التابعين عن الأتباع كالزهرى عن مالك (وفى
 عكسه) أى رواية الراوى عنى فوفقه فى احد الأمور الثلاثة المذكورة وهو المعبر عنه برواية
 الأصاغر عن الأكابر (كثرة) لا يحتاج الى بيان امثلتها بسببها (لأنه) أى العكس (هو الجادة) بتشديد
 الدال أى الطريقة. قال صاحب الصحاح الجادة معظم الطريق (المساوكة الغالبة وفائدة معرفة
 ذلك) أى رواية الأكابر عن الأصاغر (التميز بين مراتبهم وتنزيل الناس منازلهم) السامور بقوله
 صلى الله عليه وسلم نزلوا الناس منازلهم لأن الأغلب كون المروى عنه اكبر او افضل فلو لا المعرفة
 المذكورة يتوهم كون المروى عنه ههنا ايضا كذلك فتجهل بذلك منزلتها و ايضا رفع توهم
 القلب فى السند (وقد صنف الخطيب فى روايته الآباء عن الأبناء تصنيفا وافرد جزء لطيفا فى
 روايته الصحابة عن التابعين ومنه) أى من العكس (من روى عن ابيه عن جده) كهز بن
 حكيم عن ابيه عن جده وكعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وقد تقدم ما يتعلق بترجمته
 الأخير فى بحث الصحيح (وجمع الحافظ صلاح الدين العلائى) منسوب الى العلا ففتح المهملة
 (عن المتأخرين مجلدا كبيرا فى معرفة من روى عن ابيه عن جده عن النبى ﷺ وقسمه)
 أى هذا النوع (اقساما فنه) أى من ذلك النوع (ما يعود الضمير فى قوله عن جده على الراوى
 كالمثال الأول لأن ابا حكيم معاوية هو المراد بجده وهو جد هز) ومنه ما يعود الضمير فيه
 على ابيه كالمثال الثانى على المختار كما تقدم (وبين ذلك وحقيقه وخروج فى كل ترجمته
 حديثا من مرويه وقد لخصت كتابه المذكور وزدت عليه) أى على تراجم كتابه (تراجم كثيرة
 جدا) بكسر الجيم وتشديد الدال مهالفة فى الكثرة (واكثر ما وقع فيه) أى فى هذا النوع
 ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء اربعة عشر ابا) وهو رواه الحافظ السمعانى فى الذيل. قال
 الخبرنا ابو شعاع عمر بن ابى الحسنى البسطامى الامام بقراءتى و ابو بكر محمد بن على بن باسر
 الحبانى من لفظه قال حدثنا السيد ابو محمد الحسين بن على بن ابى طالب من لفظه يابخ قال
 حدثني سهدى والدى ابو الحسنى على ابن أبى طالب سنة ست وستين وأربع مائة قال حدثني
 أبو طالب الحسنى بن هبة الله سنة اربع وثلثين واربع مائة قال حدثني والدى ابو على هبة الله بن

محمد قال حدثني أبي محمد بن عبيد الله قال حدثني أبي عبد الله بن علي قال حدثني أبي علي بن الحسين قال حدثني أبي الحسين بن جعفر قال حدثني أبي جعفر الملقب بالحجة قال حدثني أبي عبيد الله قال حدثني الحسين الأصغر قال حدثني أبي علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ ليس الخبر كالمعاينة.

(وان اشترك اثنان) أي في الرواية (عن شيخ وتقدم موث أحدهما على الآخر) أي يكون بين وفائيهما تعاقد شديد فحصل بينهما إمد بعيد صرح بذلك ابن الصلاح (فهو السابق) أي باعتبار أحدهما (والملاحق) باعتبار الآخر. والمراد أن هذا النوع يسمى السابق والملاحق والتقدير ذوالسابق والملاحق. وفائدة ضبطه الأمي من ظني سقوط شيء في إسناد المتأخر وتفقد الطالب أي تفهمه في معرفة العالي والنازل، والأقدم من الرواية عن الشيخ ومن به ختم حديثه أي حديث الشيخ وتقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب.

(وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك) أي من التعاقد بين وفائيهما أو تقدم موث أحدهما على الآخر أو مما ذكر من السابق والملاحق أي مما بينهما (ما) أي التعاقد الذي (بين الراويين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة و ذلك) أي بيانه (أن الحفاظ السلفي) بكسر السين وفتح اللام و بالفاء منسوب إلى سلفه بعض أجداده ومعناه مقطوع الشقة (سمع منه أبو علي البرداني) بفتح الموحدة والراء (أحد مشايخه) أي مشايخ السلفي (حديثاً و رواه) أي البرداني (عنه) أي عن السلفي (ومات) أي البرداني (على رأس خمس مائة ثم كان آخر أصحاب السلفي بالسماع سبطه) أي ولد ولده (أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته) أي السبط (سنة خمسين و ستمائة ومن قديم ذلك) أي هذا النوع (أن البخاري حدث عن تلميذه أبي العباس السراج الشيباني في التاريخ وغيره ومات البخاري سنة ست وخمسين ومائتين وآخر من حدث عن السراج أبو الحسين أحمد بن أبي نصر محمد بن أحمد النيسابوري الزاهد (الخفاف) بفتح المعجمة وتشديد الفاء صانع الخلف أو يابعه (ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاث مائة وغالب ما يقع من ذلك أن الشيخ السموع منه قد يتأخر بعد موث أحد الراويين عنه زماناً حتى يسمع منه بعض الأحداث) جمع حدث بالفتح وهو حديث السني (و يمشي بعد السماع منه دهرًا طويلاً فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة والله الموفق) (وان روى الراوي عن اثنين متفقين الاسم) فقط (أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع النسبة) أي مع الاتفاق في أحد هذه الأمور (ولم يتميزا بها يخص كلا منهما) أي لم ينكر معه شيء يتميز به عنهما بترك معهما في الاسم من اسم أب أو غيره (فإن كانا

ثقتين لم يضر) لحصول المقصود وهو كونه ثقة. قال التلميذ فهم منه ألها إذا كانا غير ثقتين
 فإنه يضر وهو الصحيح (ومنى ذلك) أى بما اتفقا فى الاسم فقط (ما وقع فى البخارى فى
 روايته عن أحمد غير منسوب) أى لم يذكر معه ما يميز به (عن ابن وهب فإنه أما أحمد
 بن صالح أو أحمد بن عيسى أو عن محمد) عطف على أحمد (غير منسوب عن أهل العراق
 فإنه أما محمد بن سلام) بفتح ميملة ولام مخففة (أو محمد بن يحيى الذهلى) بضم المعجمة
 وفتح الهاء ومثال ما اتفق اسمائهم واسماء آبائهم الخليل بن أحمد ستة:- الأول الخليل بن أحمد
 بن عمرو بن تميم النحوى صاحب العروض روى عن حاصم الأحول ذكره ابن حبان فى الثقات،
 والثانى الخليل بن أحمد أبو بشر المزنى روى عن السعير والثالث الخليل بن أحمد بصرى أيضا
 يروى عن عكرمة والرابع الخليل بن أحمد بن الخليل أبو يوسف السجزي الفقيه الحنفى قاضى
 سمرقند والخامس الخليل بن أحمد أبو سعيد الهسنى القاضى المهلبى والسادس الخليل بن أحمد الشافعى
 ومثال ما اتفق اسماءهم واسماء آبائهم وأجدادهم أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة معاصرون
 فى طبقة واحدة فالأول أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادى الثانى أحمد بن جعفر بن
 حمدان بن عيسى السقطى البصرى الثالث أحمد بن جعفر بن حمدان الدينورى الرابع* أحمد بن
 جعفر بن حمدان الطرطوسى. ومثال ما اتفق اسماءهم واسماء آبائهم ونسبهم محمد بن عبد الله
 الأنصارى. الأول القاضى أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصارى البصرى شيخ البخارى
 والثانى أبو سلمة محمد بن عبد الله بن زياد الأنصارى (وقد استوعبت ذلك) أى هذا النوع (فى
 مقدمة شرح البخارى) المسمى بفتح الهاء (ومنى أراد لذلك ضابطا كلها بمقاز به أحدهما عن
 الآخر فهاتحدهما أى الراوى أحدهما) بأن يكون تلميذ أحدهما دون الآخر أو يكون للتلميذ
 ألها لكى له بأحدهما زيادة اختصاص كالأزمة أو بلد أو قرية ليس للآخر (يتبين المهمل) أى
 هذا ضابطه أو فعليه بمعرفة اختصاصه أو فليعلم أنه بإختصاصه إلى آخره. قال التلميذ الفرق
 بين المهمل والمهمل أن المبهمل لم يذكر له اسم والمهمل ذكر اسمه مع الاشتباه (ومنى لم يبين
 ذلك أو كان مختصا بهما معا فإشكاله شديد فيرجع) على بناء المجهول (فيه إلى القرائن والظن الغالب)
 الوصف يأتى فإن الظن هو الطرف الراجح (وان روى عن شيخ) أى ثقة عن ثقة (حديثا و
 جحد الشيخ مرديه فإن كان) أى جحدته (جز ما كأن بقول) أى الشيخ (كذب على أو ما رويت له هذا

* قلت: من قوله "الأول" إلى ههنا تركت فى نسخة الأصل من سهو الناسخ واورثها من نسخة السيد
 محب الله صاحب العلم ونسخة المخدوم محمد هاشم التتوي.

ونحو ذلك) كالمسألة هنا من حديثي ونحوه (فإن وقع منه) أي من الشيخ (ذلك) أي الجحد على سبيل الجزم أعاد الشرط للتاكيد (رد ذلك) الخبر الكذب واحد منهما لا يعينه (فإن الشيخ كان بأقل اعتماد على روايته وإن كان منه مسوى عنه فلا رواية (ولا يكون رد ذلك الخبر قادحاً) في الروايات الهامة (في واحد منهما يعينه للتعارض) إذ ليس أحدهما أولى بقبول ما يتضمن الجرح من الآخر احتمالاً (أو كان جمده احتمالاً كأن يقول ما اذكر هذا) أي هذا الحديث أولاً اعرفه أو نحوه كلا إذ ذكر في حديثه مما يقتضي جواز أن يكون نسبه (قول ذلك) الحديث (في الأصح) فهو مذهب جمهور أهل الحديث وأكثر لفقهاء والمتكلمين (لأن ذلك) يحمل على لسان الشيخ والحكم للذاكر إذ المتيقن مقدم على النافي والجزم على المتردد (و قول لا يقبل) القائل أبو يوسف منه ائمتنا . في التوضيح الظن من الراي بأن انكر الرواية صريحاً كحديث أبا امرأة لكحك الحديث رواه سليمان بن موسى عن الزهري عن عائشة رضي الله تعالى عنها وقد انكر الزهري لا يكون جرحاً عند محمد رحمه الله تعالى لقصة ذي الدين ولأن الحمل على لسانه أولى منه تكذيب الثقة الذي يروى عنه و يكون جرحاً عند أبي يوسف لأن عباراً قال لعمر أما تذكر حيث كنا في أهل فاجنتك فمعمكت في التراب فذكر ذلك ، لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أما كان بكفيك خربتان فلم يذكر عمر عليه السلام فلم يقبل قول عبار انتهى (لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث بحوث إذا ثبت الأصل الحديث ثبت رواية الفرع فكذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليه وتعماله في الغير) وفي كثير من النسخ في التحقيق ولعل التقدير في تحقيق النفي يعني وقد انكره أصله فلا يقبل حديثه .

(وهذا) أي للقول (متعقب) أي معترض (بأن عدالة الفرع تقتضي صدقه وعدم علم الأصل لا ينافيه فالمتيقن مقدم على النافي وأما قياس ذلك بالشهادة على الشهادة) بأن تكذيب الأصل للفرع جرح للفرع في الشهادة فكذا في الرواية (ففاسد) لأنه قياس مع الفارق (لأن شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية فافتراقاً) فلانها تقبل مع القدرة على رواية الشيخ وهو الأصل (وفيه أي هذا النوع صنف الدارقطني كتاب من حدث ونسي) أي الكتاب المسمى بهذا الاسم ومنه مع مدخولها مسفوع في المتن مجرور وفي الشرح (وفيه) أي الكتاب المذكور (ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حدثوا بأحاديث أولاً فلما عرضت أي الأحاديث (عليهم لم يتذكروها لكنهم لا اعتمادهم على الرواة عنهم) من جهة تحقيق شرائط الرواية فيهم (صاروا يرونها) أي تلك الأحاديث (عن الذين رووها عنهم عن أنفسهم)

أى وأوبا رواها لها عن أنفسهم فلمس قوله عن أنفسهم تأكيداً لقوله عنهم بل لسوق الإسناد عن تلك الرواة إلى أنفسهم وقوله عنهم لتعيين الرواية (كحديث سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة رضي الله عنه مرفوعاً فى قصة الشاهد واليمين) وهو أن النبى ﷺ قضى بالشاهد واليمين وبهذا أخذ الشافعى رحمه الله إذا كان للمدعى شاهد واحد يحلف المدعى فيكون حلفه بمنزلة شاهد آخر. (قال عبد العزيز بن محمد الدراوردى) بفتح أوله بعده راء فواو مفتوحة فراء ساكنة بعده دال فهاء نسبه (حدثنى به درهم بن أبى عبد الرحمن (١) وفى نسخة بن أبى عبد الرحمن عن سهيل (قال أى الدراوردى) فلقبك سهيلاً فسأله عنه) أى عن الحديث (فلم يعرفه) بل تردد فيه (فقلت ان ربعة حدثنى عنك هكذا فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثنى ربعة عنى أنى حدثته عن أبى به قال التلميذ :- ان كان هذا لفظة القصة من غير تصرف فكان حق سهيل ان يقول حدثنى الدراوردى عن ربعة عنى أبى حدثته عن أبى انتهى .

(ونظائره كثيرة . و ان اتفق الرواة فى اسناد من الأسانيد فى صبيغ الأداء كسمعت فلانا قال سمعت فلانا او حدثنا فلان وغير ذلك ، من الصبيغ) قال الحاكم ومنه النوعان ان يكون الفاظ الأداء فى جميع الرواة الدالة على الاتصال و ان اختلفت بأن قال بعضهم سمعت وبعضهم أخبرنا وبعضهم حدثنا (او غيرها من الحالات القولية كسمعت فلانا يقول أشهد بالله لقد حدثنى فلان الى آخره) قال السخاوى وكحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ رضي الله عنه انى أحبك فقل فى دهر كل صلوة اللهم اعنى على ذكرك و شكرك الحديث . فقد تسلسل بقول كل من رواية و أنا أحبك . فقل انتهى . قلت وقع لى هذا الحديث مسلسلاً ايضاً باثنين وعشرين واسطة الى النبى ﷺ لكن لفظ الحديث فى روايتى يا معاذ انى أحبك . فقل اللهم اعنى على ذكرك و شكرك وحسن عبادتك (او الفعلية) كقول مقبدة بالزمان كحديث تسلسل قص الأظفار يوم الخميس او المكان كالحديث المسلسل بإجابه الدعاء فى الملغزم اولاً (كقوله) الراوى (دخلنا على فلان فأطعمنا ثمرا الى آخره او القولية والفعلية معاً كقوله حدثنى فلان و هو أخذ بالحديث قال آمنت بالقدر الى آخره فهو المسلسل) بفتح السين و هو فى اللغة اتصال الشئ ببعضه وبعض ومنه

(١) هو شيخ لامام الأئمة أبى حنيفة و امام دار الهجرة مالك رح و يقال له ربعة الراى باسكان البهمة لكثرة اجتهاده ومثالة رأيه واسم أبيه فروخ وكنيته ابو عبد الرحمن قال المخدوم ابو الحسن الصغير السندى فى بهجة النظر : وفى بعض النسخ ربعة بن عبد الرحمن ومو غلط من الناسخ . قلت : ان فى نسخ الامعان جاء هكذا : ربعة بن عبد الرحمن وأنا بدلته الى أبى عبد الرحمن . ابو سعيد السندى .

سلسلة الحديث. قال السخاوى ومن فضيلة التسلسل الاقتداء بالنبي ﷺ فعلا ونحوه والاشتمال على مزيد الضبط من الرواة (١) (وهو من صفات الإسناد وقد يقع التسلسل فى معظم الإسناد) أى أكثره (كالحديث المسلسل بالأولية) وهو حديث عهد الله بن عمرو بن العاص الراجحون برحمهم الرحمن المسلسل بأولية وقعت لجل رواه حيث كان أول حديث سمعه كل واحد منهم من شيخه (لأن السلسلة تنتهى فيه إلى سفيان بن عيينة) وفى نسخة فقط (ومن رواه مسلسلا إلى منتهاه) وهو الصحابى الراوى هذا الحديث (فقد وهم) أى غلط (وصيغ الأداء) أى أداء الرواية (المشار إليها) بقوله سابقا فى صيغ الأداء (على ثمان مراتب:- الأولى سمعت وحدثنى) وإن كان بينهما فرق كما سياتى ولذا قدم أحدهما على الآخر وكذا الكلام فى قوله (ثم أخبرنى وقرأت عليه) وهى المرتبة الثانية والمراد فى المرتبة الأولى اللفظين المتقدمين وهى الثانية اللفظين المتأخرين والما كان كذلك لأن المرتبة الأولى ما يدل على السماع ههنا الشيخ وسمعت وحدثنى كذلك والمرتبة الثانية ما يدل على القراءة على الشيخ لأنها دون قراءة الشيخ على خلاف مشهور فيه ولأن الإخبار يحتمل الإشارة والكتابة ولعدم حصره فى المشافهة وأخبرنى وسمعت عليه دالان على القراءة على الشيخ (ثم قرئ عليه وأنا اسمع وهى الثالثة) لعدم المخاطبة فهى احتمال عدم التثبوت والغفلة ثم الهاتى وهى الرابعة لأنها تحتمل الإجازة لأنها فى عرف المتقدمين بمعنى الإخبار وفى عرف المتأخرين الإجازة (ثم ناولنى وهى الخامسة) لما سياتى أنها أرفع الواع الإجازة (ثم شافهنى أى بالإجازة وهى السادسة) لأن مطلق الإجازة المتلفظ بها دون المناولة (ثم كتب إلى أى بالإجازة وهى السابعة) لأن الإجازة المكسوبة بها دون المتلفظ بها (ثم عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسمع والسماع والإجازة ولعدم السماع أيضا وهذا مثل قال فلان وذكر فلان وروى فلان) بدون الجار والمجرور وأما معهما مثل قال لى فلان فمثل حدثنا فى أنه متصل لكنهم كثيرا ما يستعملونها فهما سمعوه فى حالة المذاكرة دون التحديث بخلاف حدثنا. واعلم أن مراتب الأداء كما هى لبيانها كذلك أقسام التحمل والأخذ ولم يعد المصنف فى المتن ولا فى شرحه هذه الأقسام وإن أشار إلى ثاليتها فى المتن وإلى كلها فى الشرح ونحن نعدها مفصلا فى آخر هذا البحث إن شاء الله تعالى (فاللفظان الأولان من صيغ الأداء وهما سمعت وحدثنى صالحان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ) سواء قراءة من كتاب أو حفظ (وتخصيص التحديث

(١) راجع فتح المغيث شرح الالفية للمحافظ السخاوى بحث المسلسل على صفحة ٣٥١ وما بعدها طبع المعجر وهو بحث طويل لائق لطالب الحديث.

بما سمع من لفظ الشيخ هو الشايخ بين اهل الحديث اصطلاحاً ولا فرق بين التحديث والإخبار من حيث اللغة وفي ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد) ولعل التكلف هو ان الإخبار مأخوذ من الخبرة وهو الاختيار وفي القراءة على الشيخ معنى الامتحان موجود وهو انه هل يقرره ام لا. وقال ابن دقيق العيد:- حدثنا يعني في العرض بعيد من الوضع للغوى بخلاف الخبرنا فهو صالح لما حدث به للشيخ ولما قرئ عليه فأقر به فلفظ الإخبار اهم من التحديث فكل تحديث إخبار ولا ينعكس انتهى وعلى هذا فوجه تخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ ظاهر لغة وللتمايز بينه وبين الإخبار خص الإخبار بما قرئ على الشيخ لكن جعل شاملاً لما قرر الشيخ و لم يقرره وان لم يكن عاماً من حيث اللغة (لكن لما تقرر في الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية فتقدم على الحقيقة اللغوية) فإذا قال المحدث حدثنا او خبرنا يحمل على معناها الاصطلاحى المتقدم (مع ان هذا الاصطلاح) وهو الفرق (انما شاع عند المشاركة ومن تبعهم) وهو مذهب الاوزاعى وابن جريج والإمام ابى حنيفة فى احد قوايه والإمام الشافعى ومسلم بل قيل انه مذهب اكثر المحدثين منهم ابن وهب المصرى والنسائى.

(واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الإخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد) وجواز اطلاقهما فى القراءة على الشيخ معا وقد قيل ان هذا مذهب الحجازيين والكوفيين وقول الزهرى ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد فى آخرين من المتقدمين وهو مذهب البخارى وجماعة اجلاء من المحدثين ومنع احمد بن حنبل والنسائى على المشهور وابن المبارك اطلاق مطلق التحديث والإخبار على القراءة على الشيخ قال الخطيب وهو مذهب خلق من اصحاب الحديث.. وقال القاضى انه الصحيح فالمعنى الواحد عندهم اختصاصها بما يسمع من الشيخ لكن لا يمكن حمل عبارة المصنف فى الشرح عليه لأنه اسند المعنى الواحد الى غالب المغاربة وهم قائلون بالعميم.

(فإن جمع الراوى اى اتى بصيغة الجمع فى الصيغة المرتبة الأولى) وهى سمعت وحدثنى وفى بعض النسخ بصيغة الأولى و كان المراد جنس الأول (فيشتمل الأولين جميعاً كأن يقول حدثنا فلان او سمعنا فلانا يقول فهو دليل على انه سمع منه) (مع غيره) وقد يكون النون للعظمة لكن بقلة واكثر ما يقول المفرد حدثنى (واولاها) وهى سمعت بخصوصه (اى صيغ المراتب (اصرحها) اى اصرح بصيغ الاداء قال بعض المختصين الاظهر تفسير كلا الضميرين بصيغ الاداء والثانى بالمراتب للشأنية على عكس ما فعله المصنف الا ان اول المراتب هو مجموع سمعت وحدثنى

لا سمعت وحده الذى هو المراد ههنا انتهى (فى سماع قائلها لأنها لا تحتمل الوساطة) بخلاف حدثنى فإنها تحتمل الوساطة (كقول الحسن البصرى حدثنا ابن عباس) رضى الله تعالى عنهما على متبع البصرة أى ظهرها فإنه لم يسمع من ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ولأن حدثنى قد يطلق فى الإجازة تدليلاً بخلاف سمعت .

فإن قبل مقتضى ما ذكره ههنا أن لا يكون حدثنى نصاً فى السماع بل محتملاً له فينأى ما تقدم ويرد بصيغة تحتمل السماع كعنه وقال إلا اذا صرح بالتحديث قلت لما كان إطلاق حدثنى فوما لا يحتمل السماع بعيد جداً جعله فيما تقدم مصرحاً فى الحديث . ثم انهم قد اختلفوا فى ايها أرجح؟ فاختار الخطيب وتبعهم المصنف وهو المختار أن أولها سمعت لما سبق من الأدلة . وقال بعضهم حدثنى لدلالته على أن الشيخ رواه الحديث وخاطبه به . قد سأل الخطيب شيخه البرقاني عن اللكثة فى عدوله عن حدثنى واجازنى الى سمعت حين التحديث عن أبى القاسم الأبيدولى فقال لأن أبا القاسم كان مع ثقته وصلاحه حسيراً فى الرواية فكنت اجلس حيث لا يرانى أو لا يعلم بحضورى فلهذا أقول سمعت لأن قصده فى الرواية إنما كان الى شخص معين .

(و أرفعها مقداراً ما) يقع (فى الإملاء) يعنى أن السماع من لفظ الشيخ أما إملاء على الطالب وهو يكتب وأما سرداً والأول هو الأرفع فإذا قال حدثنى الشيخ إملاء فهذا أرفع سرية من أن يقول سمعت الشيخ (لما فيه) أى فى الإملاء (من التثبت والتحفظ) فهو أهد من الفقهاء وأقرب الى التحقيق .

(والثالث من صيغ الاداء وهو اخبرنى والراجع) وهو قرأت عليه (لأنه قرأ بنفسه على الشيخ) وهو يسمع سواء كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أولاً ولكن ممسك أصله هو أو ثقة غيره أن لم يكن القارى يقرأ فيه وعلى هذا عمل كافة الشيوخ وأهل الحديث . وقال ابن الصلاح أنه المختار وقال الشيخ زين الدين العراقي وهكذا أن كان ثقة من السامعين يحفظ ما يقرأ على الشيخ والحافظ له مستمع غير غافل عنه فذاك . كاف أيضاً وسواء اعترف الشيخ فقال نعم أو سكته ولا مانع من السكوت كخوفه من المخالفة كما فى كتاب ابن الصلاح والألفية وتزويد النووى والتحرير لابن الهمام وفصول الهدايع للفتاوى خلافاً لبعضهم وهو بعض الظاهرية فى جماعته عن مشايخ العراق فى أن إقراره شرط وكذا فى التحبير شرح التحرير وبه قطع الشيخ أبو اسحق الشيرازى وأبو الفتح سليم الراوى وأبو نصر بن الصباغ من الفقهاء الشافعيين والأول الصحيح هذا

فى كتاب ابن الصلاح والأول الصحيح كذا فى كتاب التمهيد. فائدة: أكثر المحدثين يسمي القراءة عرضاً من حيث أن القارى يعرض على الشيخ ما يقرأه كما يعرض القرآن على المقرئ لكن قال فى شرح البخارى بين القراءة والعرض عموم وخصوص لأن الطالب إذا قرأ كان اعم من العرض وغيره ولا يقع العرض إلا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعرض به الطالب اصله شبهه معه أو غيره بحضوره فهو المحض من القراءة انتهى.

(فإن جمع كأن بقول أخبرنا أو قرأنا عليه) وفى نسخة صحيحة بالواو لكنها بمعنى أو (فهو) كالخامس وهو قرئ عليه (والا اسمع) فى الإطلاق فيها قرئ على الشيخ وهو يسمع وإن كان الخامس مختصاً به وأخبرنا ونحوه يقال فيها قرأ بنفسه أيضاً (وعرف من هذا أن التمهيد يقرأ لمن قرأ خبر من التمهيد بالإخبار لأنه الفصح بصورة الحال. تنبيه: القراءة على الشيخ أحد وجوه التحمل والأخذ (عند الجمهور) هل عند الكل على ما ذكره العراقي قال والمخالف لا يعتد به فى نقض الإجماع من السلف كأبى حاصم النبيل فيها حكاه الرامهرمزي عنه (١) والوكيع قال ما أحدث حديثاً قط عرضاً وعنه محمد بن سلام أنه أدرك الإمام مالك بن أنس والناس يقرؤن عليه فلم يسمع منه لذلك وكذلك هو الرامهرمزي بن سلام الجمهور لم يكتب بذلك فقال مالك أخرجه عنه. (وأبعد من أنى ذلك مع أهل العراق وقد اتفق النكار الإمام مالك وغيره من المدعيين عليهم) أى على العراقيين بذلك (حتى بالغ بعضهم) أى بعض المدعيين (فرجحها) أى القراءة على الشيخ على السماع من لفظ الشيخ وذهب جم (أى كثير) منهم البخارى وحكاه أى البخارى (فى أوائل صحبه عن جماعة من الأئمة) فإنه قال فى كتاب العلم فى الباب السادس سمعته أبالك وسفهان أى القراءة على العالم وقراءته سواء (أى أن السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعنى فى الصحة والقوة) تفسير لما بعده وهو قوله (سواء والله تعالى أعلم).

قال ابن الصلاح والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ والحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثابتة وقد قيل أن هذا مذهب جمهور أهل المشرق انتهى وهو المختار عند المصنف ولذا عد الألفاظ الدالة على السماع من لفظ الشيخ من المرتبة الأولى والقراءة عليه من المرتبة الثانية وللإمام أبى حنيفة رحمه الله فى هذه المسئلة قولان. فى تحرير ابن الهيثم ورجحها أى القراءة على الشيخ أبو حنيفة قال قراءة الشيخ من كتاب خلافاً للأكثر لزيادة عنايته بنفسه فيزداد ضبط المتن

(١) كذا فى عبارة الحافظ العراقي فى شرح ألفيته. وكان فى اصل النسخة: "الهراني" لعله غلط والصحيح ما كتبه. راجع شرح الألفية للحافظ العراقي، ج ٢ ص ٥١ طبع بمصر.

والسند و منه يتساويان لأن حدث من حفظه رجع التهي أي التحديث من حفظه على قراءة القاري عليه وفي النوازل وروى نصير على خلف من أبي سعيد الصغاني قال سمعت أبا حنيفة وسفيان يقولان القراءة على العالم والسماع منه سواء التهي وفي أصول السرخسي أن كان روى على حفظ لا عن كتاب فقراءته أقوى لأنه يتحدث به حقيقة وإن كان يروى عن كتاب فالخالفان سواء في معنى التحديث هما في الكتاب ألا ترى أن في الشهادة لا فرق بين أن يقرأ من عليه الحق ذكر إقراره عليك وبين أن يقرأ عليه ثم يستفهمه هل يقرأ بجميع ما قرأه عليك فيقول نعم و لكل واحد من الطريقتين يجوز أداء الشهادة وباب الشهادة اضيق من باب رواية الخبر وكان المعنى فيه أن نعم جواب مختصر ولا فرق في الجواب بين المختصر والمتسع فيصير ما تقدم كالعادة في الجواب كله التهي . (والإتياء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى الإخبار إلا في حرف المتأخرين فهو أي الإتياء بمعنى الإجازة كمن لأني أي في حرف المتأخرين الإجازة . نفل التلميذ عن المصنف أنه قال :- والطبقة المتوسطة بين المتقدمين والمتأخرين لا يذكر في الإتياء إلا مقيدا بالإجازة فلما كثر واشتهر استغنى المتأخرون عن ذكره (وعنونة المعاصر) سواء لم يلقى منها أم لا وعنونة مصدر مصنوع كالسملة والحمدلة من عنونة الحديث إذا رويته بلفظ من غير بيان التحديث والإخبار والسماع (محمولة على السماع) بخلاف غير المعاصر لأنها تكون رسالة إن كان تابعيا أو منقطعة) إن كان من بعده فشرط حملها على السماع فهو المعاصرة هذه زيادة مستغنى عنها وإنما ذكرته لارتباط قوله (إلا المدلس) لأنها أي العنونة منه ولو كان معاصرا ليست محمولا على السماع (وقبل بشرط) في حمل عنونة المعاصر على السماع (فهو لقاها) أي الشيخ والراوي عنه (ولو مرة) واحدة يحصل الأمن في باقي معنونه عن كونه من المرسل الخفي لما تقدم أنه يلزم من عدم سماع من لقي مرة في معنونه أن يكون مدلسا والمسئلة مفروضة في غير المدلس بخلاف من لم يلتق لأن التدليس يختص بمن روى عن حرف لقاءه إياه فلما إن حاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي وهو أي الاشتراط المذكورة هو المختار تبعا لعل بن المديني والبخاري وغيرهما من النقاد يضمن النون وتشديد القاف أي حذف المعدولين ومقتضيهما وإنما ذكر المذهب الأخير بقوله قيل مع أنه المختار عنده كما يدل عليه قوله من المختار ولذا أبدى المصنف رحمه الله في شرحه عند قوله ومن ثم قدم صحيح البخاري إشارة إلى أنه قول البصري وإن كان مختارا والأول قول الجمهور ولذا قال ابن الصلاح كلوا ابن عبد البر يدعى الإجماع على ذلك القول الأول .

(و اطلقوا المشافهة فى الإجازة الملقظ بها تجوزا قال بعض المحققين اى استعمالوا شافهنى بالإجازة الموضوع لأجزته لك فى اجزته لفلان من طريق الاستعارة حيث استعمل ما وضع لإجازة الحاضر فى اجازة الغائب بعلاقة الإذن و هذا معنى قوله تجوزا انتهى و هذا مخالف لما فى شرح الألفية للسكاوى حيث ذكر فيه معنى جامع معناه و بعضهم اى بعض المحدثين لم يقتصر على ما مضى كالحاكم حيث اتى بلفظ موهم تجوزا فيها اجازة فيه شبهة شفاهاً و هو الخبرنا فلان مشافهة او شافهنى فلان انتهى فإن هذه العبارة تدل على ان شافهنى انما استعمله ما استعمله تجوزا فى إجازة الحاضر فالصحيح ان يعمل التجوز فى اطلاق المشافهة فى إجازة الحاضر والتجوز فى اطلاق المكاتبة فى الإجازة المكتوب بها) اى تجوزا بأن شافهنى فلان و امثاله يشمل المشافهة بالتحديث والإخبار ايضاً وكذا كتب لى او الى فلان و امثاله من اخبارنا فلان مكاتبة او فى كتابه و فى يشمل للكتابة إليه بذلك الحديث بعينه فتخصيصها ببعض افراد ما وضع له و هو المشافهة بالإجازة و مكاتبتها استعمال العام فى الخاص تجوزا او لعمومها نص الحافظ ابوالمظفر الهمداني فى جزء فى الاجازة له على المنع من إطلاقهما فى الاجازة لأنهما المشاهد والمكاتبة بالتحديث والإخبار ما حكينا عن السكا حرف ان التجوز فى استعمال شافهنى فى الاجازة لا فى استعمال شافهنى وبالإجازة فيهما وكذلك التجوز فى استعمال كتب لى فى الاجازة لا فى استعمال كتب لى بالإجازة فيهما و صرح به ما ذكره بعد العبارة التى حكينا عنه حيث قال عطفنا على قوله فيما اجازة فيه شبهة بلفظ شفاهاً و فيها اجازة به شبهة بكتاب اخبارنا فلان كتابة أى مكاتبة أو فى كتابه او كتب له او الى . و حكى الشق الثانى عن ابى نعيم فقال ابن التجارى انه كان يقول فى الإجازة حدثنى فلان فى كتابه وقال إنه كثيراً ما يقول اخبارنا أبو الميمون ابن راشد فى كتابه وكتب الى جعفر الخدرى وكتب ابو العباس الاصم انتهى فقد صرح بأن الذى يطلق فى إجازة المكفوازه بها كتب الى بالإجازة و هكذا كان يستعمل أبو نعيم فقول بعض المحققين اى استعمالوا فشافهنى بالإجازة الخ لا يخلو عن نظر .

(و هى) اى المكاتبة (موجودة فى عبارة كثير من المؤرخين بخلاف المتقدمين فإنهم انما يطلقونها) اى المكاتبة (فيها كتبه الشيخ من الحديث الى الطالب سواء اذن) اى الشيخ (له) اى الطالب (فى روايته) يشمل اضافته الى الفاعل أو المفعول (ام لا) يعنى سواء انضم اليه الإجازة ام (لا فيها إذا كتب إليه بالإجازة فقط) و صورة انضمام الإجازة ان يكتب الشيخ شيئاً من حديثه بخطه او بأمر غيره فيكتب عنه بإذنه سواء كتب أو كتب عنه إلى غائب أو حاضر

عنده و يقول أجزته لك ما كتبه لك ونحو ذلك. وهي شبهة بالمناولة المقترنة بالإجازة في الصحة والقوة. واعلم ان الإجازة في اللغة تبيح لمعان منها للهور والإباحة وعلى الثاني ينطبق الاصطلاح فإلها في الاصطلاح اذن في الرواية لفظا أركانها يفيد الإخبار الاجمالي وقال للقطب القسطلاني انها مشتقة من التجوز وهو التعدى فكان الراوى عدى روايته حتى أوصلها للمروى عنه وقال ابو عبد الله محمد بن سعيد الحجاج اشتقاقها من المجاز فكان القراءة والسماع هو الحقيقة وما عداه مجاز ويقع أجزته متعديا بنفسه وبحرف الجر. وأركانها أربعة المجيز والمجاز له والمجاز واللفظ الدال الإجازة ولا يشترط فيها القول وهل يشترط علم المجيز والمجاز له بما يجاز عنه عامة المحدثين لا. وقال ابن الصلاح إنما يستحسن الإجازة اذا كان المجيز عالما بما يجيز والمجاز له من اهل العلم لأنها توسع وترخص بجاهل له اهل العلم لمسهس حاجتهم إليها والبالغ منهم في ذلك فجعله شرطا فيها وحكاها ابو العباس الوليد بن بكر السالكي عن مالك عليه السلام وقال الحافظ ابو عمر والصحيح أنها لا يجوز إلا لباهر بالصناعة وفي شيء معين لا بشكل إسناده انتهى.

وعند الإمام ابو حنيفة ومحمد رحمه الله يشترط علم المجاز له بما يجاز واختلفت التفرج عن ابى يوسف رحمه الله في اصول الإمام السرخسي و شرط الصحة في الإجازة والمناولة ان يكون ما في الكتاب معلوماً للمجاز له مفهوماً وأن يكون المجيز من اهل الضبط والإتقان فقد علم جميع ما في الكتاب وإذا قال ح أجزته لك ان تروى عنى جميع ما في هذا الكتاب كان صحيحا والأحوط للمجاز له ان يقول عند الرواية أجازنى فلان وإن قال اخبرنى وهرجائز ايضا وليس ينبغى له أن يقول حدثنى فإن ذلكا يخص بالإسماع ولم يوجد والمناولة تأكيد الإجازة ليستوى الحكم فيها إذا وجد جميعا أو وجد في الإجازة وحدها فأما إذا كان المستجيز غير عالم بما في الكتاب فقد قال بعض مشايخنا ان على قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تصح هذه الإجازة وعلى قول ابى يوسف رحمه الله تصح على قياس اختلافهم في كتاب القاضى الى القاضى وكتاب الرسالة فإن علم الشاهد بها في الكتاب شرط في قول أبى حنيفة رحمه الله ولا يكون شرطا في قول ابى يوسف رحمه الله لصحة أداء الشهادة. قال رضى الله تعالى عنه والأصح عندى ان هذه الإجازة لا تصح في قولهم جميعا لأن ابا يوسف رحمه الله استحسن هناك لأجل الضرورة. فالكتاب تشتمل على اسرار لا يربد الكتاب والمكروب إليه ان يفتى عليها غيرهما و

ذاك لا يوجد في كتب الاخبار. ثم الخبر اصل الدين امر عظيم وخطب جسيم فلا وجه للحكم
لصححه النحمل فيه قبل ان يصير معارفاً مفهوماً انتهى.

ثم ان اللفظين الذين ذكرهما المصنف وهما شافهني وكتب الى مستعمل اي في الإجازة
بجازا كما ذكره والمستعمل فيه حقيقة الصوغ المشتق منها كأخبرته وأجزت له وقد علم مما ذكره
المصنف ان من ألفاظ الإجازة عند المتأخرين هي وانأني ويستعمل فيها ايضاً حدثنا وأخبرنا
مقبداً بهما بهين الواقع كأن يقول أخبرنا او حدثنا إجازة او فوياً أجازني او فوياً اذن لي او فوياً
اطلاق لي. واما استعمال حدثنا وأخبرنا مطلقاً بدون قيد فمنوع على الصحيح المختار عند جمهور
القوم على ما في كتاب ابن الصلاح والألفية وشروحها مطلقاً سواء كان الإجازة مع المناولة او
بدونها وجوز ابن شهاب ومالك كما حكاه عنه الخطيب في الإجازة مع المناولة وهو اللاتي
بمذهب من يرى العرض في المناولة كعرض السماع. وقد حكى هذا المذهب عن الإمام مالك،
وأئمة المدنيين كأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أحد الفقهاء السبعة وابن شهاب
وربيعة الرأي ويحيى بن سعد الأنصاري وعلي جماعة من المكابن كعبد الجبار وأبي الزبير ومسلم
الزنجي وابن عيينة ومن الكوفيين كعقبة واهرامهم النخعي والشمسي ومن البصريين كإبراهيم
وإبن القاسم ومن الشاميين والخراسانيين جماعة من مشايخ الحاكم وجوز هذا الإطلاق بمعنى
إطلاق حدثنا وأخبرنا بعضهم في الإجازة المجردة ايضاً نعم أحمد بن حنبل فمعه روى الكتاب
بعضه قراءة وبعضه تحديداً وبعضه مناولة وبعضه إجازة إله يقول في كله أخبرنا وعليه هو
الإطلاق المذكور في الإجازة المجردة الى ابن جريج وجماعة من المتقدمين وحكاها صاحب
الوجدادة علي مالك واهل المدينة وقيل انه مذهب عامة حفاظ الأندلس ومنهم ابن عبد البر
فيقولون فيها بجاز حدثنا وأخبرنا وعليه عيسى بن مسكين قال الإجازة راس مال كبير وجاز ان
يقول فيه حدثني وأخبرني وقال ابو مروان الطبري له ان يقول في الإجازة بالمعنى حدثني وذهب
الى جرازه وكذلك امام الحرمين والحكيم الترمذي في نوادر الأصول وكذا ابو عبد الله محمد
بن عمران المرزباني فيضم الزاي واهو نعم الأصفهاني الحافظ جواز إطلاقي أخبرنا خاصة. وحكى
الخطيب ان المرزباني هو بذلك، وكذا نقل ابن طاهر ثم الذهبي في ميزانه علي الخطيب انه
حاجب اها نعم ايضاً فقال رأيت لأبي نعم اشياء يتساهل فيها مثل ان يقول في الإجازة أخبرنا
من غير بيان هل ادخله لذلك ابن الجوزي ثم الذهبي في الضعفاء وقال انه مذهب رواه هو وغيره
قال وهو ضرب من التدليس.

قال السخاوي في شرح ألفية العراقي قلت اما حوب الأول فظاهر لكونه لم يبين اصطلاحه و اكثر مع ذلك منه بحيث ان اكثر ما اورده في كتبه بالاجازة لا بالسماع و انضم الى ذلك انه رمى بالاعتزال و بأنه يضع الخبرة و فيه التعبد و لا يزال يأكل و يشرب و اما ثاليهما فبعد بان اصطلاحه لا يكون تدليسا و كذلك قال ابن دحية معظم الله وجه من يعيه بهذا بل هو الامام عالم الدنيا. و قال شيخنا الهم و ان عابوه بذلك فجاب عنه بانه اصطلاح له خالف فيه الجمهور فإنه كان يرى ان يقول في السماع مطلقا سواء قرأ بنفسه او سمع من لفظ شيوخه او بقراءة غيره على شيوخه حدثنا باللفظ التحديث في الجميع و يخص الاخبار بالاجازة لهما صرح هو باصطلاحه حيث قال اذا قلت اخبرنا على الاطلاق من خبر ان اذكر فيه اجازة او كتابة او كتب لي او اذن لي فهو اجازة او حدثنا فهو سماع و يقوى التزامه لذلك انه اورد في مستخرجه على ماوم التحديث للمحاكم هذة احاديث رواها عن الحاكم باللفظ الإخبار مطلقا. و قال في آخر الكتاب الذي رويته عن الحاكم بالاجازة فإذا اطلق الإخبار على اصطلاحه عرف انه اراد الاجازة فلا اعتراض عليه من هذه الجهة بل ينهي ان ينه على ذلك. لئلا يعترض عليه انتهى و مع كونه يبي اصطلاحه فقد قال ابن النجار انه انما يفعله نادرا لاستغنائه بكثرة المسموعات التي عنده فقد قرأت مستخرجه على مسلم لهما وجدت شيئا فيه بالاجازة الا مواضع بسيرة حدثنا عن الأصم و آخر عن خزيمة و عن غيره و كذا اعتذر عنه غيره بالنذور و كلام المنذري ايضا مشعر به فإنه قال هذا لا ينقصه شيئا اذ هو يقول في معظم تصانيفه اخبرنا فلان اجازة. قال و على تقدير ان يطلق في الاجازة اخبرنا بدون بيان فهو مذهب جماعة فلا يبعد ان يكون مذهبا له ايضا انتهى كلام السخاوي. (١)

و في التعبير شرح التحرير ممزوجا مع مثله :- ثم المستحب للمجاز في ادائه قوله اجازني و يجوز اخبرني و حدثني مقيدا بقوله اجازة او مناولة او اذنا او مطلقا عن القيد شيء من ذلك. و على هذا الشيخ ابو بكر الرازي والقاضي ابو زيد و فخر الاسلام و اخوه و قيل يمنع حدثني لاختصاصه بسماع العتيق و لم يوجد في الاجازة والمناولة و لا يمنع من اخبرني و على هذا شمس الأئمة للسرخسي. و قال ابن الصلاح :- والمختار الذي عليه عمل الجمهور والورع المنع من ذلك من اطلاق حدثنا و اخبرنا ونحوهما من العبارات و تخصيص ذلك بهارة مشعر به بأن يقيد هذه العبارات كما تقدم انتهى.

(١) راجع فتح المنيث شرح الالفية للحافظ السخاوي، طبع الحجر ص ٢٢٣ ابو سعيد السندي.

(واشترطوا في صحة الرواية بالمناولة اقترانها) أى اقتران المناولة (بالاذن بالرواية و هى)
 أى المناولة (إذا حصل هذا للشرط أرفع النواع الاجازة لها فيها) أى فى المناولة (من التعيين
 والتشخيص) أى تعيين المجاز و تشخيصه (و صورتها ان يدفع الشيخ اصله او ما يقوم مقامه
 للطالب) من الفرع المقابل بأهله المقابلة المعتبرة (او بحضور الطالب اصل الشيخ)
 فبعضه عليه و سماه غير واحد من الأئمة عرضا و قال النووي رحمه الله و يسمى هذا عرض
 المناولة و ما تقدم عرض القراءة لتمييز احدهما عن الآخر فإذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ
 تأمله و هو حارف متيقظ لعلم صحته و عدم الزيادة فيه او النقص منه او بتركه تحت يده فبهر عليه (١)
 بالمقابلة و نحوها ان لم يكن حارفاً متيقظاً كل ذلك كما صرح به الخطيب على سبيل الوجوب
 (ويقول) أى الشيخ (له فى الصورتين) أى صورتى الدفع والإحضار (هذه) أى هذا الكتاب و انت لثانيه
 الخبر و هو قوله (روى عن فلان او سماعى) عن فلان (فاروه عنى) او اجزئت لك روايته عنى
 (و شرطه ايضا ان يمكنه) أى الشيخ الطالب (منه) أى من اصله او فرعه (اما بالتمليك) وهو
 اعلى و فى معناه اما الوقف عليه او على العام والنظر له (او بالعارية لينقل منه) بنفسه او بغيره
 (ويقابل عليه والا ان ناوله واسترده فى الحال) الظاهر ان شرطه فالصواب فإن الفاء و
 ايضا يلزم الاستدراك و ان قرء بالفتح على انها مصدرية أى بأن ناوله لم يتوجه ما ذكر الا انه
 غير ظاهر كذا قال بعض العارفين (٢). ويمكن ان يجعل قوله ان ناوله واسترده على تقديره الشرطية
 بدلا من قوله والا فإنه فى قوة ان ناوله ولم يمكنه فلا يلزم الفاء ولا استدراك وفى نسخة واما
 ان ناوله الى آخره وهو ظاهر (فلا يعين ارفعته) لعدم احتواء الطالب عليه و غيبته عنه و يجوز
 للطالب روايته اذا وجد ذلك الاصل او مقابلا به و غالب على ظنه سلامة من التغيير (لكن لها)
 مطلقا او فى الكتاب الشهير كالمخارى مثلا على ما قال ابن كثير (زيادة مزية على الاجازة المعينة
 عند اهل الحديث حديثا وقد بسا خلافا لجماعة من المحققين فإنهم قالوا لا فائدة فى هذه المناولة)

(١) اقول : ان الشارح القاري قد نقل هذا التحقيق بعينه بحواله الامام النووي وفيه : فيمن عليه الخ
 مكان فيمر عليه. راجع شرح القاري ص ٢١٤ طبع تركيا. ابو سعيد السندي.

(٢) المراد منه الشيخ علي القاري حيث قال : وفى نسخة واما ان ناوله وهو ظاهر و ان شرطية واما
 ترديد شارح بقوله الظاهر ان ان شرطية فالصواب ان بالفاء و ايضا يلزم استدراك. و ان قري بالفتح
 على انها مصدرية أى بأن ناوله لم يتوجه ما ذكر الا انه غير ظاهر. والاولى بدون الفاء غير ظاهر
 والظاهر من كلامه انه ضبط واما بكسر الهمزة فوق فيما وقع والله سبحانه اعلم. راجع شرح القاري
 ص ٢٢٤ طبع تركيا. ابو سعيد السندي.

ولا تأثير لها. ثم ان ادوية المزية هي الأرفعية فكيف يثبت هذه الزيادة مع نفى الأرفعية اللهم الا أن يقال لا يازم من نفى تبين الأرفعية عدم ثبوت لفص الأرفعية. وفي نسخة فلا يبين لها زيادة مزية على الاجازة المعولة ومهناه ما قال ابن الصلاح وسبقه القاضي حياض لأنه لا يكاد يظهر في هذه المناولة حصول مزية على الاجازة المجردة الواقعة في كتاب معين (وهي) أي الاجازة المعولة (ان يميزه الشيخ برواية كتاب معين) كأن يقول للمجازله اجزت لك، روايه البخاري او ما اشعمل عليه فهو مهني هذه او يقول له وقد ادخله خزائنه كنهه او وجميع هذه الكتب نبي (وم يعين له كنهه روايه له) في بعض الحواشي ظاهره بأن هذا التعيين شرط في صحة الرواية بالاشارة وهو كذلك، فلا بد من تعيين انه يرويه بالقراءة او السماع او الاجازة والمناولة انتهى ولا يخفى ان هذا الاشتراط غير مذكور في الكتب المتداولة بل ظاهر اختلافهم في جواز اطلاق حديثنا وأخبرنا غير مقيّد بالاجازة في الإجازة وإطلاق قولهم إذا قال المحبر لك ان تروي عنى جميع ما في هذا الكتاب كان صحيحاً عدم الاشتراط.

(وإذا خلعت المناولة عن الإذن) بأن يذاوله الكتاب و يقول هذا منى حديثي أو مناصي ولا يقول اروه عنى او اجزت لك، روايه ونحو ذلك لم يعتبر بها عند الجمهور من الفقهاء والأصوليين، وطائفة من أهل العلم صححوها و اجاز والرواية بها. قال ابن الصلاح هذه اجازة مختلة لا تجوز الرواية بها قال وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذين اجازوها و سوغوا الرواية بها انتهى (١).

وفي المحدث الفاضل:- وقال غيره من المتأخرين ممن يقول بالظاهر اذا دفع المحدث الى الذى يسأل ان يحدث كتابا ثم قال وقد قرأته ووقفت على ما فيه وقد حدثني بجميعه فلان بن فلان على ما في هذا الكتاب سواء حرفا بحرف فإن للمقول له ما وصفنا ان يرويه منه سواء اذا اعترف له بها وصفنا ان يقول قد اجزت لك ان ترويه او يقول له ذلك لأن الغرض السامع المخبر الا ترى ان رجلاً لو سمع من رجل حديثاً ثم قال له المحدث لا أجهل لك ان ترويه عنى كان ذلك لغوا وللسماع ان يرويه اجازة المحدث له او لم يجهزه فهكذا ايضا اذا اخبر انه قد قرأ ووقفت على ما فيه وأنه قد سمعه منى فلان كما في الكتاب

(١) قلت ان الحافظ ابن الصلاح كتب بعد هذا: وحكى الخطيب عن طائفة من اهل العلم أنهم صححوها وأجازوا الرواية بها. راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح. ص ١٥٠. نشر مكتبة النمنكاني بالمدينة المنورة.

لم يحتج ان يقول اروه عنى ولا قد أجزته لك ولا يضره ان يقول لا تروه عنى ولا ان يقول
لست أجزه بل روايته عنه فى كلتى الحالين جائزة. وإن قال المحدث قد أجزت لك ان تروى
هذا الكتاب عنى ولم يقل له فإنى قد سمعته من فلان كما فيه أو على ما وصفنا أو قال قد أجزت
لك ان ترويه عنى عن فلان ولم يزده على هذا القول شيئاً لم ينفعه ذلك اذ يمكن ان يكون
بين المحدث وبين ذلك الفلان الميثب اسمه فى الكتاب رجل آخر وليس هذا كقول المحدث
حدثنا فلان عن فلان فإنه لا يمكن ان يكون بينهما رجل ورجلان انتهى.

(وجنح) أى مال وفى نسخة واحتج (من اعتبرها الا ان مناوئته) أباه أى مناولة الشيخ
الطالب بقرم مقام (ارساله إليه بالكتاب من بلد الى بلد وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة)
المجردة بأن يكتب إليه ولا يقول أخبرتك لك ما كتبت لك أو نحو ذلك جماعة من الأئمة
بل كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم ايوب السخيتاني ومنصور والليث بن سعيد وغير واحد
من الشافعيين وهو الصحيح المشهور بين اهل الحديث (او لم يقترن ذلك بالإذن بالرواية كأنهم
اكتفوا فى ذلك بالقرينة) وهى أنه لا فائدة فى ارسال الكتاب سوى الإذن بالرواية فكما صح
الرواية بالكتابة المجردة صح بهذا.

(ولم يظهر لى فرق قوى بين مناولة الشيخ بالكتاب من يده للطالب وبين ارساله إليه بالكتاب
من موضع الى آخر اذا خلا كل منهما عن الإذن به) لأن الظاهر ان فائدة الإرسال والمناولة
هو الإذن بالرواية لا مجرد اعطاء الكتاب.

قال بعض المحققين لكن قد قال فى كتابه الشيخ ارساله الى الطالب قرينة قوية على الإذن
بخلاف مناوئته الكتاب وهو فى يده انتهى وقد استقر عمل اهل الحديث على جواز هذه الإجازة
وجواز الرواية والعمل بها وإن خالف فيه جماعة من اهل الحديث والفقهاء والأصوليين.
واعلم ان الإجازة مع قطع النظر عن كوالها مقرونة مع المناولة اولا ثمانيه انواع اولها وهو
أرفعها الإجازة المعينة وهى عبارة عن تعيين المجاز والمجاز له وقد مر ذكرها الثانى ان يمين
المجاز له دون المجاز به كأن يقول اما بخطه او لفظه او بأحدهما أجزت لك او لكم جميع
مسموعاتى او مر وباتى وما أشبه ذلك وهو ايضا قهله الجمهور رواية وعملاً إلا أن الخلاف
فى هذا النوع اقوى وأكثر قاله ابن الصلاح وفى اصول السرخسى فأما اذا قال المحدث أخبرتك
لك ان تروى عنى مسموعاتى فإن ذلك غير صحيح بالاتفاق وقد نقل عن بعض أئمة التابعين

ان سائلا سألته الإجازة بهذه الصفة فتعجب وقال لأصحابه هذا يطلب منى أن اجيز له ان يكذب على . وبعض المتأخرين جرزوا ذلك على وجه الرخصة لضرورة المستعجلين ولكن فى هذه الرخصة سد باب الجهد فى الدين وفتح باب الكسل فلا وجه المصبر إليه انتهى .

وفى التحرير لابن الهمام ومنه اى ومن الإجازة المجردة عن المناولة إجازة ما صح من مسموعاتى قبل بالمنع والأصح الصحة انتهى . ثم ان فى هذه الإجازة يجب كما قال الخطيب على المجاز له التفحص من اصطلح الراوى من جهة العدول والإثبات فما صح عنده من ذلك جاز له ان يحدث به وهذه الإجازة مثل قول الرجل وكلنك ، فى جميع ما صح عندك انه ملك لى ان تنظر فيه على وجه الوكالة المفوضة فإن هذا ونحوه عند الفقهاء من اهل المدينة صحيح ومتى صح عنده ملك للمؤكل كان له التصرف فيه فكذلك فى هذه الإجازة المطلقة متى صح عنده شئ من حديثه جاز له ان يحدث به . ثم ان باقى الأنواع لم يبق له الجمهور الا الثامن وقسم من السادس وميشير المصنف فى منته وشرحه الى اربعة منها ونحو نذكر هنالك ما يتعلق بهذه الأربعة ثم نذكر القسمين الباقيين .

(وكذا اشترطوا الإذن فى الوجادة هى مصدر مولد لوجد يجد غير مسموع من العرب العرباء انشاء من المولدين فى تفريقهم بين مصادر وجد للتمييز بين المعانى المختلفة كوجد الضالة وجدا لا ومطلوبه وجودا فولدوا هذا المصدر الخاص بهذا المعنى المصطلح (وهى ان تجد احاديث بخط تعرف كانه فتقول وجدت بخط فلان) او قرأت بخط فلان او فى كتابه بخط فلان حدثنا وتسوق الإسناد والمثنى او بخط فلان عن فلان وتذكر الهاقين وهذا الذى عليه العمل قديما وحديثا وهو من باب المنقطع والمرسل غير انه اخذ شوا من الاتصال بقوله وجدت بخط فلان واطاله قوم فلم يجوزوا الاعتماد على الخط واشترطوا اليقنة على الكتاب برويته وهو يكتب ذلك او بالشهادة عليه انه خط للاشتهاء فى الخطوط بحيث لا يتميز احد الكتابين عن الآخر . قول ابن الصلاح انه غير مرضى لندرة اليبس وإذا وجدت (١) حديثا فى تاليف شخص وليس بخطه فالك ان تقول ذكر فلان او قال فلان او أخبرنا فلان أو ذكر فلان وهذا منقطع لم ياخذ شوا من الاتصال وهذا كله اذا وثق بانه خط المذكور او كتابه فإن لم يكن كذلك فليقل بلغنى عن فلان او نحو ذلك . ثم ان جماعة من المحققين تسهلوا فى ايراد ما يبدونه بخط الشيخ

(١) من هذا الى قوله بلغنى عن فلان كله من كلام الحافظ ابن الصلاح لكن الحافظ اوردته بصيغة الغائب والعلامة السندى بصيغة الخطاب . راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح ص ١٥٨ طبع المدينة المنورة .

بلفظ عن ونحوها كقال اذ كثر رواية بهز عن أبيه عن جده فيما قبل من صحيفة وكذا قال شعبة في رواية ابى طلحة بن فافع بن جابر و صالح جوزة وغيره في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فإن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص لم يسمع غالب حديثه من جده انما وجد كتابه فحدث به وكذا قال ابن المدبني في رواية وائل بن داود عن ولده بكير ومثله. قال الجمهور في رواية محزمة بن بكير عن أبيه وكذا قيل ان الحكم بن مقسم لم يسمع من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما سوى اربعة احاديث والباقي كتاب والذي عليه الجمهور منع هذه الألفاظ وانما الجائز فيها ان يقول وجدت بخط فلان كذا او قرأت بخط فلان كذا او نحوه. ثم انه لا يشترط المعاصرة في الوجداء وتكون فيما لا بدركة اصلاً.

(ولا يسوغ فيه) اي الوجداء اطلاق أخبرني (بمجرد ذلك) اي ما ذكر من الوجداء اما لو قهد كأخبرني فيما قرأت بخطه او بقراءتي بخطه ونحوه لم يكن محل لخلاف كذا في بعض الحواشي (الا إذا كان له منه اذن بالرواية عنه و اطلق قوم ذلك) اي أخبرني ونحوه. قال ابن المدبني حدثنا ابو الوليد الطيالسي حدثنا صاحب لنا من اهل الرى ثقة يقال له ابرمس قال قدم علينا محمد بن اسحق فكان يحدثنا عن اسحق بن راشد فقدم علينا اسحق فجعل يقول لنا الزهري قال فقلت له اين لقيته قال لم لقاه مررت ببيت المقدس فوجدت كتابا له لكن روى عن اسحق بن راشد ايضا انه قال بعث محمد بن علي الزهري فقال يقول لك ابو جعفر استعرض بإسحق خيرا فإنه من أهل البيت. قال المصنف رحمه الله وهذا يدل على انه لقي الزهري (فغلطوا) بتشديد اللام اي نسوا الى الغلط. قال ابن الصلاح و جازف بعضهم فأطلق فيه حدثنا وأخبرنا فالنكر ذلك على فاعله (وكذا) اشترطوا الإذن في (الوصية بالكتاب وهي ان يوصي) بالتخفيف او التشديد (عند موته أو سفره) الخافا له الموت (اشخص معين بأصله او بأصوله) اي من كتب الحديث (فقد قال قوم من الأئمة المتقدمين يجوز له ان يروي تلك الأصول عنه بمجرد هذه الوصية) لأن في دفعه له نوعا من الإذن وشهها من العرض والمناولة.

حكى ان ابا قلاية عبدالله بن يزيد الحرابي البصري احد الأعلام من التابعين أوصى عند موته وهو بالشام اذ هرب اليها لما اريد القضاء بكنهه الى تلميذه ايوب السخيتاني ان كان حيا والا فلتحرق وتفلت وصيته وجيء بالكتب الموصى بها الى الشام لأيوب الموصى له وهو بالبصرة وأعطى في كرابها مائة وعشرين درهما ثم سأل ابن سيرين هل يجوز له الحديث بذلك فأجازه و يقال ان ايوب قد سمع تلك الكتب خبر انه لم يكن يحفظها فلذلك استغنى ابن سيرين في

التحديث منها وبدل لذلك ان ابن سيرين ورد منه كراهة الرواية من الصحف التي ليست مسموعة فقال ابن عون قلت ما تقول في رجل يجد الكتاب يقره او ينظر فيه قال لا حتى يسمعه من ثقة.

(و ابى ذلك) اى جواز الرواية بالوصية المجردة (الجمهور) قال الخطيب لا فرق بين الوصية بها و ابتياعها بعد موته فى عدم جواز الرواية الا على سبيل الوجادة قال وعلى ذلك ادركنا كافة اهل العلم و تعقب المصنف تبعاً لابن ابي الدم حمل الرواية بالوصية على الوجادة قال وهو غلط ظاهر اذا لرواية بالوجادة لم يختلف فى بطلانها بخلاف الوصية وهى على هذا ارفع مرتبة من الوجادة فلا خلاف واستشكله السخاوى بانه قد عمل بالاجادة جماعة من المتقدمين (الا ان كان له منه اجازة وكذا اشترطوا الإذن بالرواية فى الإعلام وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة باننى اروي الكتاب الفلانى عن فلان فإن كان له) اى الطالب (منه) اى منى الشيخ (اجازة) اعتبر) اعتبر ذلك الإعلام (والا فلا صبرة بذلك) اى الإعلام . اختلف فى جواز الرواية بمجرد الاعلام فجوز الرواية به كثير من المحدثين الفقهاء والاصوليين منهم ابن جريج وعبد الملك بن عبد العزيز فإن ابن ابي الزناد على ما حكى عنه الواقدي قال شهدت ابن جريج جاء الى هشام بن عروة فقال الصحيفة التى اعطيتها فلانا حديثك قال نعم قال الواقدي سمعت ابن جريج يقول بعد حدثنا هشام و منهم عبدالله بن عمر العمرى والزهرى وعبد الملك بن حبيب من المالكية وابن الصباغ والصحيح ان لا يجوز الرواية الا بمجرد الاعلام وبه قطع الشافعية واختاره المحققون لأنه قد يكون سماعه ولا ياذن فى الرواية لتحليل بعرفه (كالإجازة العامة) اى كعدم اعتبار الإجازة العامة (فى المجاز له لا) اى لو لم يسمع عدم اعتبار الإجازة العامة (فى المجاز به) مع تعيين المجاز له هى القسم الثانى من الإجازة التى ذكرنا فيما قبله وهى معتبرة عند الجمهور . والإجازة العامة فى المجاز له سواء عين المجاز به او اطلق . وهى القسم الثالث من الأقسام الثمانية واختلف فيها قال الى الجواز مطلقا الخطيب وابن مندة و جماعة و خص جواز التعميم بالموجود القاضى ابو الطيب طاهر الطبرى ومال ابن الصلاح الى الإبطال و قال لم نرو لم نسمع عن احد ممن يقتدى به انه استعمل هذه الإجازة فروى بها ولا على الشرذمة المستأخرة الذين سوغوها والإجازة فى اصلها ضمنت و تزدد بهذا الزرع والاسترسال ضعفا كثيرا لا ينهى احتسابه انتهى (١) . (كان يقول اجزئ لجمع المسلمين او لعمى أدرك حياى أو لأهل

(١) راجع علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح ص ١٣٤ نشر النمنكاني بالمدينة المنورة . والتحقيق السابق من هذا ايضا اورده الحافظ ابن الصلاح وبدل عبارته ولخصه القاضي العلامة الشارح . ابو سعيد السندي .

الأقليم الفلاني أو لأهل الهلدة الفلانية وهو) أي الأخير (أقرب إلى الصحة لقرب الانحصار) أي التعميم الذي معه وصف حصر أقرب إلى الجواز عند مجزئ الإجازة العامة مما ليس به وصف حصر لها قاله ابن الصلاح بل قال القاضي عياض لم يثبت أصبب يبرئ بروي جواز الإجازة الخاصة اختلافاً في جوازه لانحصاره بالوصف فهو كقوله لأولاد فلان أو اخوته (وكذا الإجازة) أي لا تعتبر (المجهول) أو بالمجهول نحو اجزت لك باهر مسعوداني (كأن يقول بهما أو بهما) قال التاميز تقدم أن المجهول من لم يسم والمجهول من يسمو ولم يبرز انتهى فالأول كأن يقول اجزت محمد بن خالد الدمشقي وهناك جماعة مشتركة في هذا الاسم ولم يعلم المراد منه بقرينة أما إذا علم المراد منه بقرينة بأن قول اجزت لمحمد بن خالد بن علي بن محمود الدمشقي مثلاً بحيث لا يلتبس فقال اجزت لمحمد بن خالد فالظاهر صحة هذه الإجازة وإن الجواب يخرج على المسؤول عنه كما قال العراقي والثاني كأن يقول اجزت لجماعة من الناس ثم إن الإجازة للمجهول أو بالمجهول هي القسم الرابع من الأقسام الثمانية الإجازة (وكذا الإجازة) أي لا تعتبر (للمعدوم) كأن يقول اجزت لمي سيولد فلان) قال ابن الصلاح هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره لأن الإجازة في حكم الإخبار فكما لا يصح الإخبار للمعدوم لا تصح الإجازة (١)

(وقد قيل) والقائل أبو بكر بن أبو داود السجستاني (٢) وأبو عبد الله ابن مندة (إن عطفه على موجود صحيح كأن يقول اجزت لك ولمي سيولد لك) وكقوله اجزت لفلان ولولده وحقه ما تضافوا قال النووي وغيره الأقرب الجواز وقد شبهه بالوقف على المعدوم إذ قد يغتفر بهما ما لا يغتفر استقلالاً (والأقرب عدم الصحة أيضاً) ولعل وجهه ما ذكره ابن الصلاح من أن الإجازة في حكم الإخبار سواء عطف على موجود أم لا ثم إن الإجازة للمعدوم وهي القسم الخامس من الأقسام الثمانية.

(١) قلت: نص عبارته هكذا: وذلك هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره لأن الإجازة في حكم الإخبار جملة بالمجاز علي ما قدمناه في بيانه صحة أصل الإجازة فكما لا يصح الخ وكتب بعد هذا: ولو قدرنا أن الإجازة إذن فلا يصح أيضاً ذلك للمعدوم كما لا يصح الإذن في باب الوكالة للمعدوم. راجع علوم الحديث ص ١٤١.

(٢) قال الحافظ العراقي تحت النوع السادس من أنواع الإجازة الإجازة للمعدوم: وقد فعله أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني وقد مثل الإجازة، فقال: قد اجزت لك ولأولادك ولجبل الجبل - يعني الذين لم يولدوا بعده. راجع شرح الألفية للناظم العراقي ج ٢ ص ٤٢ الطبعة الأولى بمصر - أبو سعيد السندي.

(وكذا) أى لا يعتبر (الإجازة أموجود او معدوم علقته بمشبهه الغير كأن يقول اجزئت لك) او لم يولد لك (ان شاء فلان او اجزئت لمي شاء فلان) مثل بالمثاليين اشارة الى ان التعاريف بمشبهه الغير لا يشترط ان يكون بمشبهه التعاريف بل يكفى وجود معناه (الا ان يقول اجزئت لك) وفى نسخة الا ان يقول ومؤداها واحد (ان شئت) الاستثناء منقطع لأنه ليس تعليقا بمشبهه الغير بل بمشبهه المجاز له . ثم ان التعاريف بمشبهه المجاز له على قسمين احدهما ان يكون المجاز له هو الذى عاق الاجازة بمشبهه معينة وهو الذى استندنا به فى الظهور فيها الجواز على ما اختاره العراقى والمصنف والثانى ان يكون ذاك المجاز له مبهوما كأن يقول مي شاء ان اجزئت له او اجزئت لمي شاء وهذا غير جائز على المختار كالمعلق بمشبهه الغير مطلقا وجوز القاضى الامام ابو يعلى الخطيبى و ابو الفضل محمد بن عهده الله المالكي كليهما وقد تبين هنا القسم السادس من الاقسام الثمانية الإجازة وهو الاجازة المعلقة بمشبهه المجاز له او الغير .

(وهذا) أى ما ذكره من عدم اعتبار الإجازات المذكورة (على الأصح فى جميع ذلك) وقد جوز الرواية فى جميع ذلك سوى المجهول ما لم يتبين المراد منه الخطيب (فاعل جوز) (حكاة) الخطيب (على جماعة من مشايخه) (١) واستعمل الإجازة للمعدوم من القدماء ابو بكر بن ابى داود و ابو عهده الله بن مندة (بفتح ميم و سكون نون) واستعمل المعلقة منهم ايضا ابو بكر بن ابى عهده الله (بفتح معجمة و سكون تحتية و فتح مثناة) (و روى بالإجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ فى كتاب و ترتيبهم على حروف المعجم) أى ترتيب على حروف الفهجي (لكثيرهم وكل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضى لأن الإجازة الخاصة المعينة مختلف فى صحتها اختلافا قويا عند القدماء وان كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين فهى دون السماع بالإتفاق) فى الاتفاق نظر فإن تقي بن مخلد و تبعه ابنه و جفيدة ابن عهده الرحمن قالوا هما سواء وقال ابو بكر بن خزيمة الإجازة والمناواة عندى سواء فى الصحيح الا ان قول تقي بن مخلد و مي تبعه على المبالغة و قول ابى بكر بن خزيمة على التشبيه بالبلغ أى كالسماع (فكيف اذا حصل فيها) أى فى الإجازة (الاسترسال المذكور فإنها ازداد ضعفا لكنها فى الجملة) أى ران كانت غير معتبر كالأجازة العامة فى المجاز له و كالأجازة للمجهول (خير من ايراد

(١) كما صرح به الحفاظ ابن الصلاح حيث يقول : وذكر (الخطيب) انه سمع ابا يعلى بن الفراء الجنبلى وأبا الفضل بن عمرو المالكى يجيزان ذلك . واجمع علوم الحديث ص ١٤٠ طبع النمى .
ابو معيد السندى .

الحديث (مغلا) أى ما سقط من إسناده شىء طائفاً بذكر الخاص و أريد العام والمراد أنها خير من إيراد الحديث مغلا ان توالى الاجازات الغير المعبرة و من إبراده مرصلا او منقطعا ان لم تنوال والله اعلم.

وقد جاء او ان القسمين السابقين الذين لم يذكرهما المصنف من الاقسام الثمانية الاجازة فتقول السابق الإذن بها صحيحه والاصحح بطلانه و يضر معاصرى عرض قد اعطى الاجازة كذلك الى سألته. التاسع الاجازة بها اجيز الشيخة لمخاضة كأن يقول اجزت لك ما اجزى لى وما ابيح لى روايته واختلف فيه فقبل انه لا يجوز لان الاجازة ضعيفة فيقوى طوعها بالإجماع اجازتين والاصحح الذى عليه العمل الاعتماد عليه.

ثم ان اقسام التحمل والاختصاص الثمانية دلى ما ذكره ابن الصلاح (١) ومن تبعه سماع لفظ الشيخ والقراءة عليه والاجازة والمناولة والمكاتبه و ادلام الشيخ والوصية بالكتاب والوجادة والمصنف جعل الصيغ الاداء ثمانية مراتب جعل المرتبة الاولى منها القسم الاول من اقسام التحمل وهو سماع لفظ الشيخ وذكر له لفظين سمعت و حدثنى وجعل للقسم الثانى من اقسام التحمل وهو القراءة عليه ثلاث مراتب احدها ان يكون الراوى قاريا عليه وذكر له لفظين اخبرنى و قرأت عليه الثانى ان يكون سامعاً لى يقرأ عليه وجعل له لفظين قرئ عليه و انا اسمع منه واخبرنا بصيغته الجمع الثالث أن يكون دالا على القراءة مع احتمال غيره كلاجازة وجعل له لفظة الهائى وجعل المرتبة الثانية منه ما يكون محتمل و للقسمين المذكورين للتحمل مع احتمال ما دواهما احتمالا مرشوها وجعل كهذه المرتبة لفظة عنى وقال ونحوها وجعل المرتبة الخامسة للقسم الرابع من اقسام التحمل وهو المناولة والمرتبة السادسة والسابعة للقسم الثالث من اقسام التحمل وهو الاجازة ولم يدخل الاقسام الأربعة الباقية فى مرتبة من المراتب الثمانية الا انه ذكر فى المتن عدم العبرة الباقية فى مرتبة من المراتب الثمانية الا انه ذكر فى المتن عدم العبرة بالثلثة الاخيرة منها وهى لإعلام الشيخ والوصية بالكتاب والوجادة بدون الاجازة واعلم لاجل هذا لم يجعل الصيغ الدالة عليها داخله فى مراتب الصيغ و اما المكاتبه وهى القسم الخامس من اقسام التحمل فلم يذكرها المصنف فى المتن لأن المكاتبه التى هى محاسن اقسام التحمل غير الاجازة المكشوب بها المذكورة فى المتن لأن الاجازة المكشوب بها عبارة عن ان يكون

(١) ان شئت التفصيل فراجع المقدمة (علوم الحديث) للحافظ ابن صلاح ص ١٣٤ الطبع المذكور.

الإجازة مكتوبة لا المروى. والمكانة أن يكون المروى مكتوباً نعم يجتمعان فيها إذا كان كتابه المروى مقرونة مع كتابه الإجازة وقد أشار المصنف الى هذا القسم في الشرح بقوله بخلاف المتقدمين الخ في حل قول المتن والمسكوبة في الإجازة المكتوب بها وبقوله وجنح من اعتبرها الى مناولته اياه بقوم مقام ارساله بالكتاب من بلد الى بلد وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الأئمة الخ في حل قول المتن واشترطوا في صحة المناولة الخ والمكانة صحيحة معبرة على الصحيح المشهور عند اهل الحديث وان لم تكن مقترنة مع الإذن بالرواية كما اشار اليه المصنف بقوله وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الأئمة الى آخره.

(ثم الرواة ان انفقت اسماءهم واسماء آباءهم فصاعداً كأجدادهم واجداد اجدادهم (واختلف اشخاصهم) المراد بالرواة جنس الراوى وهو اذا تكرر فى اسنادين مع اتفاق الاسم و اسم الأب فتارة يتحد فيها وتارة يختلف فانفاق اسماء الرواة واسماء آباءهم لا يستلزم اختلاف اشخاصهم مثال ما اتفق اسماءهم واسماء آباءهم الخليل بن احمد فإنه اشترك فيه ستة رجال كما تقدم فى المهمل ومثال ما اتفق اسماءهم واسماء آباءهم احمد بن جعفر بن حمدان فإنه اشترك فيه أربعة كما تقدم فى البحث المذكور (سواء اتفق فى ذلك الثمان منهم ام اكثر وكذلك اذا اتفق اثنان فصاعداً فى الكنية) كما تقدم فى ضمن اسماء الخليل فإن أبا سعيد كنية للخليل الرابع والخامس كما تقدم فى بحث المهمل (والنسبة) كما تقدم فى ضمن اسماء الخليل ايضا واتفاق للبصرى للخليلين ومثال الجمع بينهما ابو عمران الجوني بفتح الجيم وسكون الواو ثم نون احدهما عهد الملك بن حبيب التاهي والثاني موسى بن سهل البصرى. ومنه اقسامه ان يتفق الاسم فقط ويقع فى السند ذكر الاسم فقط مهماً من غير ذكر ابيه وكذلك ان يتفق الكنية ويذكر بها فى الإسناد من غير تعوز بتميز بها (فهو النوع) الذى يقال له المتفق والمفترق اى المتفق من وجه وهو اللفظ والمفترق من وجه وهو المعنى المراد.

(وفائدة معرفته خشية ان يظن الشخصان شخصاً واحداً) اى ازالة خوف هذا الظن (وقد صنف فيه) اى فى هذا النوع (الخطيب كتابها سماه الموضح لأوهام الجمع والتفريق جافلاً) اى جامعاً (وقد تلخصه وزدته عليه شيئاً كثيراً وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل) اى فى بيان سبب الطعن وإن لم يسم مهماً اى المذكور بتعوض متعددة من غير تمييز لاما صر قريبا من قوله فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل فإنه عين هذا لا عكسه (لأنه بخشى منه أن يظن الواحد الثنين وهذا بخشى منه أن يظن الاثنان واحداً).

(وان انفقت الأسماء) أى أسماء الرواة مطلقاً شاملاً الآباء والأجداد وكذا الألقاب والكنى والألقاب (لخطا واختلاف لفظا) سواء كان مرجع الاختلاف النقط او الشكل (فهو) أى هذا النوع (المؤلف والمختلف) أى هذا المسمى بهذا الاسم فإنه مؤلف بإعتبار الخط و مختلف بإعتبار النطق (و معرفته من مهمات هذا الفن حتى قال على بن المدينى أشد التصحيف ما يقع فى الأسماء و وجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده) فلا يخلط منه العقل بخلاف التصحيف الذى يوجد فى متن الحديث فإن للقياس مدخلا فيه وقد يفتنه عليه بالسابق واللاحق (وقد صنف فيه) أى المؤلف والمختلف (أبو أحمد العسكري لكن) لا استقلالاً بل (اضافته الى كتاب التصحيف له) المذكور فيه تصحيف المبتون والأسماء لا الأخير فقط (ثم أفرد هـ) أى تصحيف الأسماء (بالتأليف عهد الغنى بن سعيد فجمع فيه كتابين كتاب فى مشبه الأسماء وكتاب فى مشبه النسبة وجمعه شيخه) أى شيخ عهد الغنى (الدارقطنى فى ذلك) أى فى هذا النوع (كتابا حافلاً) ان كان جمعه بعد تأليف تلميذه عهد الغنى فوجه التأخير ظاهر وإن كان قبله فتأخيره لتأخير ما عطف عليه وهو قوله (ثم جمع الخطيب ذيلاً ثم جمع الجميع) أى جميع ما ذكر من الذيل وما قبله (أبو نصر بن ماكولا فى كتابه الاكمال على تأليف عهد الغنى (واستدرك)) أى أبو نصر بن ماكولا (عليهم على جمع من ذكر فى كتاب آخر جمع فيه أوامهم و هيئها و كتابه هذا من اجمع ما جمع فى ذلك وهو عمدة كل محدث بعده وقد استدرك عليه) أى على أبى نصر (أبو بكر بن لقطه) قد مر ما يتعلق به فى اول الكتاب (ما فاته) أى أتى ما فاتها نصر (وتجدد) أى واتى بها تجدد بعده (من الأسماء فى مجلد ضخم ثم ذيل عليه) أى على مستدرك أبى بكر (منصور بن سليم) بفتح السين (فى مجلد لطيف وكذلك) و فى نسخة صحيحة وكذا (أبو حامد ابن الصاهونى وجمع الذهبى فى ذلك النوع مختصراً جداً اعتمد فيه على الضبط بالقلم فكثرت فيه الغلط والتصحيف) من النسخ بعده (المياثن لموضوع الكتاب وقد بسر الله موضوعه) أى بتوضيح كتاب الذهبى (بكتاب سميت به بصير المنته بتحرير المشبه وهو مجلد واحد و ضبطه بالحروف على الطريقة المرضية) وهو ان يكتب مثلاً بالخاء المهملة او بالخاء المعجمة مع كتب الحركات والسكنات ايضاً بخلاف ضبط القلم الذى هو غير مرضى لانه يجر الى الالتباس وهو أن يكتب الخاء مثلاً بالنقط والخاء بدونها مع الحركات ايضاً بمجرد القلم من دون بيان فتح وضم وكسر وسكون (وزدت عليه شيئاً كثيراً مما أهمله او لم يقف عليه والله الحمد على ذلك .

(وان اتفقت خطأ ونطقا واختلفت الآاء نطقا مع اثنتانها) أى اتفاق الآاء خطأ محمد بن عقيل بفتح العين و محمد بن عقيل بضمها الأول نيسابورى والثانى فريابى بكسر فاء وسكون راء وتحتية بعدها الف فموجدة بعدها باء النسبة منسوب الى فرياب مدينة بهلاد الترك قد يحذف الياء الأولى بمعنى فيقال فريابى وقد ينسب اليها بائهاها يعنى باثبات الياء الأولى فيقال فريابى وهما مشهوران (وطبقتهما متقاربة) أى يقرب عصرهما وسبغى معنى الطبقة (او بالعكس كأن تختلف الاسماء نطقا وتأنف خطأ ويتفق الآاء خطأ ونطقا كشریح بن النعمان بضم النون وسريج بن النعمان كذلك الأول هاشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعى يروى عنه عنى كرم الله وجهه والثانى بالسين المهملة والجيم وهو من شيوخ البخارى فهو) أى ما ذكر من الاتفاق المذكور و عكسه هو النوع الذى يقال له (المتشابه) أى فى الرسم وفى بعض نسخ المتن عبارة زائدة بعد هذا الكلام وهى (وكذا) من نوع المتشابه (ان وقع ذاك) أى ان وقع ذلك الاتفاق كما فى نسخة خطأ ونطقا (فى الاسم واسم الاب والاختلاف) نطقا لا خطأ (بالنسبة) أى فى النسبة كما فى نسخة انتهى (وصنف فيه الخطيب كتابا جابلا أسماء تليخص المشابه ثم ذيل عليه ايضا بما فاتته اولاً وهو كثير الفائدة ويتركب منه و مما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق بين اسماء الرواة أى فى الخط والنطق او فى الجملة (والاشتباه) بين اسمائها أى يكون بينهما نوع اتفاق بحيث يشبه احدهما بالآخر مع تحقق الاختلاف فى الجملة وعدم تحقق الاشتباه فى الواقع لاحتمال الاتفاق مع الاختلاف وفى نسخة والاشتباه فاولمخ الخلو (فى الاسم) أى اسم الراوى (واسم الاب) مثلاً ان حمل الأول على الاتفاق فى الخط والنطق فالاتفاق بالنسبة الى ما لا يتغير فيه والاشتباه بالنسبة الى ما فيه تغيير. وقال بعض المحققين (١) الجار يتعلق بالمصدرين لفظاً ونشراً مرتها انتهى وفيه ان تعميم الاستثناء المذكور بقوله (الا فى حرف او حرفين وأكثر بقوله من احدهما) أى احد الاسمين من اسم الراوى وشبهه (او منهما) يقتضى كون الاتفاق بالنسبة الى احدهما سواء كان اسم الراوى او اسم الاب والاشتباه والنسبة الى الآخر او الاشتباه بالنسبة الى ما فيه الاستثناء أى ما كان كما يدل عليه الامثلة ولو كان الجار متعلقاً بالمصدرين على طريق اللف والنشر المرتب لتعين كذا. ن الاتفاق بالنسبة الى اسم الراوى والاشتباه بالنسبة الى اسم الاب (وهو) أى هذا النوع (على قسمين لأنه اما ان يكون الاختلاف بالتغيير مع ان عدد الحروف ثابتة) الظاهر ثابت وعلته اكتساب موضوعه الثابت من المضاف إليه

(١) المراد منه البشارح القاري. راجع شرحه ص ٢٢٤ طبع تركيا.

(فى الجهتين) أى فى جهتي اسم الراويين (او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض) أى فى عدد الحروف (ففى امثلة الأول محمد بن سنان بكسر السين المهملة ونونين بينهما الف) وقد ضبط بالانصراف وعدمه وهم أى المسمون بهذا الاسم جماعة منهم العوفي بفتح العين والواو ثم القاف نزل فى العوفة بطن من عبد القيس فنسب اليها (شيخ البخاري و محمد بن سيار بفتح السين المهملة و تشديد الباء التحتية و بعد الألف راء) قيل ان الباء مشددة فليستا مساويين فى العدد . قال بعض المحققين (١) و هو خطأ إذ الباء المشددة لا تعد اثنين بخلاف المدغمة مع ان التساوى فى عدد الرسم صادق عليه أقول الجواب هو الذى ذكره بقوله مع ان التساوى الخ فى عدد الرسم و أما الجواب الأول ففيه أنه لا بد من بيان الفرق بين الباء المشددة والمدغمة و على تقدير تسليم الفرق لا بد من بيان إحداهما لا تعد اثنين والثانية تعد و كلاهما غير ظاهرين (وهم) أى المسمون به (ايضا جماعة منهم البيهقي) بفتح أوله منسوب إلى بهامة (شيخ عمر بن يونس و منها) أى و من أمثلة الأول (محمد بن حنين بضم الحاء المهملة و نونين الأولى مفتوحة بينهما باء نحتية تسمى بى روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما و غيره و محمد بن جبير بالجيم أى المضمومة) بعدها باء موحدة (أى مفتوحة و آخر راء و هو محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور ايضا . و من ذلك معرف بن واصل بضم مهم و تشديد راء مكسورة (كوفى مشهور و مطرف بن واصل بالطاء بدل للعين شيخ آخر يروى عنه ابو حذيفة النهدي) بفتح النون و سكون الهاء (و منه ايضا احمد بن الحسين صاحب ابراهيم بن سعد و آخرون) أى المسمون بأحمد بن حسين صاحب ابراهيم و آخرون (و احمد بن حسين مثله) أى مثل احمد بن الحسين (لكثير بدل الميم باء تحتانية و هو شيخ بخارى) بالوصف (يروى عنه عبد الله بن محمد البيهقي) بكسر الموحدة و سكون المثناة التحتية ثم كاف مفتوحة و نون ساكنة بعدها دال (و من ذلك) أى القسم الأول (حفص بن ميسرة) بفتح مهم و سكون تحتية و فتح سين مهملة و راء بعدها هاء (شيخ مشهور من طبقة مالك و جعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله بن موسى الكوفي الأول بالحاء المهملة) أى المفتوحة و الفاء الساكنة (و بعدها صاد مهملة و اثنان بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء) فيه ان عدد جعفر زائد على عدد حفص فالصواب انه من امثلة القسم الثاني كما صرح به السخاوى فى شرح الألفية الا ان يقال ان صورة

(١) المراد منه الشارح القاري . راجع شرحه ص ٢٢٤ طبع تركيا .

الصاد في الخط صورة الحرفين فكأن المصنف نظر إلى أن عدد الحروف واحد في صورة الخط فعده من القسم الأول .

(ومن أمثلة الثاني عهد الله بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الأذان) أى رأى كوفية الأذان فى المنام و ذكره صلى الله عليه وسلم فقررره (واسم جده عهد ربه وراوى حديث الوضوء) واسم جده ثعلبه وفى نسخة صحبة عاصم (وهما الصاريان و عهد الله بن يزيد بزيادة يا تحية مفتوحة) فى أول الاسم الأب والزاى (والزاى مكسورة وهم جماعة منهم فى الصحابة الخطمى) يفتح الحاء المعجمة وميم نسبة لخطمه يطن من الأوس صحابى شهد الحديبية وهو ابن سهمة عشر سنه كذا قال صاحب المشكوة فى أسماء رجاله وفى الإصاهة شهد به الرضوان وهو صغير و قال أبو حاتم روى عن النبى ﷺ وهو صغير (يكلى) بالتشديد والتخفيف (أبا موسى و حديثه فى الصحيحين) منهم القارى (بالتخفيف لقول النبى ﷺ عقب قراءته لقد ذكرنى آبه كنت أنسيتها كما سيجى أو بالتشديد منسوب الى قارة قهله كما قال بعض العارفين (١) و بعض المحققين (له ذكر فى حديث عائشة رضى الله تعالى عنها (وقد زعم بعضهم اله) القارى (الخطمى) كذا قال بعض المحققين (وفيه نظر) ذكر التلمهذ أن المصنف رحمه الله قال فى تقرير هذا التمسك من زعم أن القارى هو الخطمى بأن القارى كان صغيرا فى زمن النبى ﷺ فكيف يكون مذكورا ووجه النظر أنه لو كان صغيرا لما ذكر فى حديث عائشة رضى الله تعالى عنها فى الصحيح وهو أن النبى ﷺ سمع صوت قارى فقال صوت من هذا فقالوا صوت عهد الله بن يزيد الأصارى فقال رحمه الله لقد ذكرنى آبه كنت أنسيتها انتهى مع تفاوت فى نقل الحديث فإنى نقلته باللفظ الذى ذكره المصنف فى الإصاهة ولا يلحقى أن لفظه فكيف يكون مذكورا لا معنى له فى التمسك اذا المطلوب كون القارى هو الخطمى لا كونه غير مذكور فى حديث عائشة رضى الله تعالى عنها فكان ينبغي ترك هذه اللفظة حتى يكون حاصل التمسك أن القارى لما كان صغيرا يجوز أن يكون الخطمى الذى هو صغير أيضا وحاصل الاعتراض أنه ليس بصغير فهو غير الخطمى لأنه صغير لكن مهنى هذا التمسك والنظر كليهما على كون الخطمى صغيرا فى حياة النبى ﷺ كما نقلناه عن الإصاهة وأما على تقدير كونه شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة سنه كما نقلناه عن أسماء الرجال لصاحب المشكوة فجواز كون القارى هو الخطمى متجاء بالاجازة الى هذا الجواز وأورد على

(١) المراد منه الشيخ علي القارى راجع شرحه - ص ٢٢٩ طبع تركيا.

قوله لو كان صغيرا لهما ذكره في حديث عائشة رضى الله تعالى عنها الخ انه لا يلزم من كونه صغيرا كونه في سن لا يكون قاهلا للقراءة حتى يلزم عدم ذكره في الحديث.

(ومنها) اى ومن امثله الثانى (عبدالله بن يحيى وهم جماعة) وعبدالله بن نجى بضم النون وفتح الجيم وتشديد الياء تاهى معروف يروى عن على كرم الله وجهه (فيه اشارة الى ماسر من ان العبرة لصورة الخط فإن يحيى يزيد على نجى فى الرسم لا فى عدد الحروف المفوظة) او يحصل الإتفاق فى الخط والنطق لكن يحصل الاختلاف والاشتباه (وفى بعض او الاشتباه ولا وجه له الا ان يقال الاختلاف بالنظر الى ذات الاسماء والاشتباه بالإضافة الى من يشتبه عليه فأو للتبويح فلا ينافيه كون الاختلاف مأخوذا فى الاشتباه بين الأسماء اذ مقتضى الاشتباه ان لا يكون بينهما اتحاد من كل وجه (بالتقديم والتأخير) معطوف فى المتن كما اشار اليه المصنف فى الشرح بتقدير الاشتباه على الاشتباه السابق فإن الاشتباه لكون الاختلاف مأخوذا فيه ههنا بسبب التقديم والتأخير وفى السابق بسبب نفس الحروف ان كان الاختلاف فيها سوى الحرف او الحرفين بالنقطة وكمفواتها ان كان بالحركات) اما فى الاسمين جملة اى جميعا وسمى المشتبه المقلوب وفائدة ضبطه الأمن من توهم القلب) وهذا النوع مما يقع فيه الاشتباه فى الذهب لا فى الخط وذلك ان يكون اسم احد الراويين كاسم ابى الآخر خطأ ولفظا واسم الآخر كاسم ابى الأول فينقلب على بعض اهل الحديث كما انقلب على البخارى ترجمة مسلم بن الوليد فجعله الوليد بن مسلم كالوليد بن مسلم الدمشقى المشهور (او نحر ذلك كأن يقع التقديم والتأخير فى الاسم الواحد فى بعض حروفه بالنسبة الى ما يشبهه به مثال الأول) اى التقديم والتأخير فى الاسمين (الأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود وهو ظاهر ومنه عبدالله بن يزيد ويزيد بن عبدالله (ومثال الثانى) اى التقديم والتأخير فى الاسم الواحد (أيوب بن سيار) بفتح سين مهملة وتشديد تحتية و آخره راء (وأيوب بن يسار) بفتح تحتية وسين مهملة مخففة (الأول مدنى مشهور ليس بالقوى) فحديثه ضعيف (والآخر مجهول) فحديثه ايضا ضعيف هذا. ثم انه ذكر بعض العارفين فى حل قوله و يتركب منه و مما قبله أنواع يعنى ان المتشابه مركب من المؤلف والمختلف ومما قبله أعنى المتفق والمفترق حيث اعتبر فيه اتفاق الأسماء خطأ واختلافها لفظا مع ابتلائها خطأ فيتركب منها فقوله أنواع خبر مهتدا محذوف أى المتشابه أنواع. قول ابن الصلاح وغيره هذا النوع يتركب من النوعين الذين قبله وهما المتفق والمفترق والمؤلف والمختلف انتهى كلام بعض العارفين و

بعض المحققين قال و يتركب منه اى من نوع المتشابه و مما قبله اى من نوع المؤلف والمختلف
انواع و قال فى توجيه بعض العارفين و هو خطأ فاحش يظهر لمن تأمل فيه وفيها قبله و اما
نسبته الى ابن الصلاح وغيره فما اظنه صحيحاً انتهى.

اقول ظاهر عبارة المتن و إن كان مساعداً لتوجيه بعض المحققين لكن يجب عمل عبارته
على ما ذكره بعض العارفين لموافقته كلام ابن الصلاح وغيره له و حوالته على ابن الصلاح
رائجة ففى كتاب ابن الصلاح النوع الخامس والخمسون نوع يتركب من النوعين الذين قبله وهو
ان يوجد الاتفاق المذكور فى النوع الذى عرفناه (١) آنفاً فى اسمى الشخصيتين او كنيتهما التى
عرفاهما ويوجد فى نسبهما او نسبتهما الاختلاف والابتلاف المذكوران فى النوع الذى قبله او
على العكس من هذا بأن يختلف و يأنلف اسمائهما و يتفق نسبتهما او نسبهما اسما او كنيته انتهى
عبارته (٢) ثم ان تركيب الأنواع الذى ذكره المصنف من المتشابه و من المؤلف والمختلف خفى
لا تفاوت بين المتشابه و بين هذه الأنواع الا فى استثناء حرف او حرفين او التقديم والتأخير
و بهذا الاستثناء والتقديم والتأخير لا يحصل لهذه الأنواع مناسبة أكثر المؤلف والمختلف من
مناسبة المتشابه ولا يحسن القول بل لا يصح بالمتركب من المتشابه و من المؤلف والمختلف
الابان باخذ المتركب حظاً من مناسبة كل منهما لا يكون لهما فيها بينهما و اما تركيب المتشابه
مما ذكره بعض العارفين فجلى كما لا يخفى.

(خاتمة) اى هذه المسائل الآتية خاتمة يختم بها مسائل الكتاب بعون الملك الوهاب
(و من المهم) عند المحدثين معرفة طبقات الرواة و نوابذته الأئمة من تداخل المشبهين بالثنائية
و يحتمل الجمع كالمثقفين فى اسم و كنية او نحو ذلك كما فى المتفق والمفترق .

(و إمكان الاطلاع على تبين التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنونة) هل هى محمولة
على السماع اولا (والطبعة) فى اللغة القوم المتشابهون و فى اصطلاحهم (جماعة اشتركوا فى السمع)
واو تقريباً كما صرح به السخاوى (و لقاء المشايخ) اى الأخذ عنهم فلما ان يكون شيوخ هذا
شيوخ ذلك او بمائل ويقارب شيوخ شيوخ هذا شيوخ ذلك و ربما اكتفوا بالاشتراك فى السمع
وربما يكون احداً المشتركين فيه شيخاً الآخر (وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين الإعتبارين

(١) قلت: فى نسخة المطبوعة للمقدمة: "فرغنا منه" موضع "عرفناه" راجع المقدمة ص ٣٣١ -
لشر النمنكاني.

(٢) راجع الصفحة المذكورة من ذلك الكتاب.

كأنس بن مالك فإنه من حيث ثبوت صحبه للنبي ﷺ بعد في طبقة العشرة مثلا ومن حيث صغر السن بعد في طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة وبعد السن ﷺ في طبقة العشرة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره ومن نظر إليهم باعتبار قدر زائد كالسابق الى الإسلام او شهود المشاهد الفاضلة كهدر واحد وبيعة الرضوان (جعلهم طبقات و الى ذلك جنح اى مال صاحب الطبقات ابو عبدالله محمد بن سعد البغدادي و كتابه اجمع ما جمع في ذلك) اى في ذلك الباب من استيعاب الأصحاب فجعلهم خمس طبقات الأولى البدريون الثانية من اسلم قديما ممن هاجر عامتهم الى الحبشة وشهدوا احدا فما بعدها الثالثة من شهد الحديق فما بعدها الرابعة مسلمة الفتح وما بعدها الخامسة الصبيان والأطفال سواء حفظ عنه وهم الأكثر ام لا وجعلهم الحاكم اثنا عشر طبقة من تقدم اسلامهم بمكة كالحلفاء الأربعة ثم اصحاب دار الندوة ثم مهاجرة الحبشة ثم اصحاب العقبة الأولى ثم الثانية (وأكثرهم من الأنصار ثم اول المهاجرين الذين لقوه بقبا قيل دخول المدينة ثم اهل بدر ثم المهاجرين بين بدر والحديبية ثم اصحاب بيعة الرضوان ثم من هاجر بين الحديبية وفتح مكة كخالد بن الوليد رضى الله عنه ثم مسلمة الفتح كعاوية وأبيه ثم الصبيان والأطفال الذين رأوه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهم كالسائب بن يزيد و ابى الطفيل.

(وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم باعتبار الأخذ على بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ايضا ومن نظر إليهم باعتبار اللقاء) اى من حبشية كثرت وقلته واخذهم عن الأقدمين من الصحابة ومن بعدهم (قسمهم الى الطبقات كما فعل ابن سعد) حيث جعلهم ثلث طبقات. وقال الحاكم في علوم الحديث هم خمسة عشر طبقة آخرهم من لقي النس بن مالك من اهل البصرة ومن لقي عبدالله بن اوفى من اهل الكوفة ومن لقي السائب بن يزيد من اهل المدينة والطبقة الأولى من روى عن العشرة المبشرة بالساعة منهم ولكل منهما اى من الناظرين او النظيرين وجه.

(ومن المهم ايضا معرفة (مواليدهم) جمع مولد او ميلاد كما تقدم فى بحث السقط الواضح (وولياتهم) بفتح الواو و الفاء والياء مخففات كما تقدم فى البحث المذكور وهى وما قبله فردان من التاريخ اذ حقيقة الإعلام بالوقت الذى ضبط به الوفيات والمواليد (لأن معرفتها يحصل الآن من دعوى المدعى للقاء بعضهم) اى بعض الرواة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم (وهو فى نفس

الأمر ليس كذلك) وقد ادعى قوم الرواية على قوم فنظار المحققون في التاريخ فظهر لهم زعموا الرواية منهم بعد وفاتهم كما تقدم في بحث السقط الواضح (ومن المهم أيضا معرفة الدالهم) يضم أوله جمع بلد و أوطانهم (وتؤيدنه الأدلة من تداخل الاسمين إذا انفقا) لكن افتراقا في النسب وفي نسخة بالنسب ففهمتين ويمكن أن يكون بكسر أوله جمع نسبة و يؤيده ما في نسخة بالنسبة أي نسبتها إلى بلديهما المختلفين.

(و) من المهم أيضا معرفة (أحوالهم تعدبلا وتجربا) وفي نسخة جرحا (و جهالة لأن الراوى إما أن يعرف عدالته أو يعرف فسقه أو لا يعرف فيه شيء من ذلك ومن أهم ذلك بعد الإطلاع على نقص الجرح معرفة مراتب الجرح لأنهم قد يجرحون) من التفعّل أو ينسبون إلى الجرح وفي نسخة يجرحون (سكون الجيم وفتح الراء) الشخص بهما يستلزم رد حديثه) بل يستلزم رد بعضه أو لا يستلزم شيئا من ذلك (وقد بينا أسباب ذلك) أي الجرح (فيما مضى وحصرناها أي الأسباب) في عشرة و تقدم شرحها مفصلا أو الغرض هنا ذكر الألفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب وللجرح مراتب ستة (١) على ما ذكر السخاوى في شرح الألفية (أسوءها الوصف بها دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير (بأفعل كاذب الناس و كذا قولهم إليه المنتهى في الوضع وهو ركن الكذب ونحو ذلك) كمنع الكذب ومعدنه فهذه المرتبة الأولى (ثم) يليها المرتبة الثانية وهو قولهم (دجال أو وضاع أو كذاب لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها و) كذا بضع و يكذب فإنهما دالتان على ملازمة الوضع والكذب ثم يليها المرتبة الثالثة وهي فلان يسرق الحديث لأنها كما قال الذهبي أهون من وضعه واختلافه في الإثم إذ سرقة الحديث أن يكون محدث بفرد محدث فيجىء السارق ويدعى أنه سمعه من شيخ ذلك المحدث قال السخاوى قلت أو يكون الحديث عرف براوى فبضمه لراوى غيره ممن شاركه في سببه انتهى و فلان يتهم بالكذب أو بالوضع وساقط هالك و ذاهب الحديث ومتروك ومتروك الحديث وتركوه ولا يعتبر به ولا يعتبر بحديثه وليس بالثقة وليس بثقة أو غير ثقة ولا مأمون ونحو ذلك ثم يليها الرابعة وهي فلان رد حديثه وردوا حديثه وسردود الحديث وضعت جانا وواه مرة وقد طرحوا حديثه وأرم به ومطرح ومطروح الحديث و فلان لا يكتب حديثه أي

(١) قلت: في شرح الألفية للناظم مراتب الفاظ التجريح على خمس مراتب وجعلها ابن أبي حاتم وقبعه ابن الصلاح أربع مراتب ويقول السخاوى: وهي أيضا ست النخ. راجع شرحه ص ١٦٠ طبع الحجر. أبو سعيد السندي.

لا احتجاجة ولا اعتباراً ولا يحل كتنب حديثه ولا يحل الرواية عنه وليس بشيء ولا شيء وفلان لا يساوى فلساً ولا يساوى شيئاً ونحو ذلك وما ادرج في هذه المرتبة ليس بشيء هو المعتمد وان قال ابن القطان ان ابن معين اذا قال في الراوى ليس بشيء السامع يريد انه لم يرو حديثاً كثيراً ثم تلى هذه مرتبة خامسة وهى فلان ضعيف ومنكر الحديث او حديثه منكر وله ما ينكر او منكر او مضطرب بالحديث او واهٍ وضعفه ولا يحتاج به ثم بلى هذه مرتبة سادسة وهى فلان فيه مقال او ادنى مقال او فلان ضعيف وفيه ضعف وينكر بمعنى مرة و يعرف اخرى وليس بذلك وليس بالثقة والقوى وليس بحجة او ليس بمعدة او ليس بمأمون او ليس من اهل العباد ونحوه ليس من جمال المجامل وليس من سمات المحامل والخيار البعير وكذلك لا يقع بحديثه او ليس بالمرضى و ليس بمحمدوله و ليس بالحافظ او غيره اوثق منه وفي حديثه شيء ومجهول وفيه جهالة ولا ادرى ما هو او للضعف ما هو يعنى ليس بمعيد عن الضعف وطعنوا فيه ومطمون وفيه وفلان ونزكوه بنون وزاى طعنوا فيه وفلان سىء الحفظ ولين الحديث وفيه لين. قال الدارقطنى اذا قلص فلان لين لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط به عن العدالة وفلان تكلموا فيه ونحو ذلك وكذا سكتوا عنه وفيه نظر من غير البخارى واما البخارى فهما داخلان عنده فى المرتبة الرابعة لانه لورعه قتل ان يحكم بكذبه الراوى وهلاكه ونحوهما بل قال ابن كثير الهما ادنى المنازل عند البخارى واوردهما.

والحكم فى المراتب الأربع انه لا يحتاج لواحد من اهلها ولا بسقشه ولا يعتبر به وفي المرتبتين الأخيرتين ان يخرج حديث اهلها للأعتبار هكذا قال السخاوى فى شرح الألفية. ولا يخفى ان قوله او ليس بثقة او غير ثقته ولا مأمون فى المرتبة الرابعة مناف بظاهره لانه ليس بمأمون فى المرتبة السادسة اللهم الا ان يكون المراد ان لفظة لا مأمون مع ليس بثقة او غير ثقته من المرتبة الرابعة ووجهه من المرتبة السادسة فعلى هذا فهى ليس بالثقة معروفة وليس بثقة منكراً فرق اذ عد فى الألفية ليس بالثقة معروفاً بلا عطف ولا مأمون عليه من المرتبة الرابعة والمصنف اشار الى المرتبتين الأولىين كما تقدم ثم قال اشارة الى المرتبة السادسة بقوله (وأسهلها) اى الألفاظ الدالة على الجرح قولهم فلان (لهن وسىء الحفظ او فيه ادنى مقال ثم) اشار الى ما بين الأولىين والسادس من المراتب بقوله (بين اسوء الجرح واسهل مراتب لا يخفى فتوهم متروك او ساقط او فاحش الغلط او منكر الحديث اشد من قولهم ضعيف او

ليس بقوى او فيه مقال) جعل قولهم منكر الحديث اشد في الجرح من قولهم ضعيف الذي هو من المراتبة الخامسة وبما يوهم بأن منكر الحديث من المراتب التي لا يخرج حديثها للاعتبار و قال السخاوى فى شرح الألفية بعد ما ذكر ان منكر الحديث من المراتبة الخامسة وان حكم المرتبةين الأخيرتين ان يخرج حديثهما للاعتبار لكن قال السخاوى كل من قلت فيه منكر الحديث لا يخرج به وفى لفظ لا تجل الرواية عنه و صنيع شيخنا يشعر بالمشى عليه حيث قال فقولهم متروك او ساقط او فاحش الغلط او منكر الحديث اشد من قولهم ضعيف او ليس بالقوى او فيه مقال ولكن يساعد كونها من الآتى بعدها قول الشارح فى مخربجه الأكبر للإحياء وكثيرا ما يطلقون المنكر على الراوى لكونه روى حديثا واحدا ونحوه قول الذهبى فى ترجمة عهده الله بن معاوية الزهري مع الميزان قولهم منكر الحديث لا يعنون به ان كل ما رواه منكر بل اذا روى الرجل جملة و بعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث انتهى كلام السخاوى (١) ثم ان العراقى فى شرح الألفية جعل مراتب الجرح خمسة وجعل المرتبتين الأوليين مرتبة واحدة ثم كون له ما يتكر او مناكير مقتضيا لترك رواية الراوى الا استشهدا محل توقف بل الراجح خلافه قال السخاوى فى شرح الألفية ان ابن دقيق العيد قال فى شرح الالهام قولهم روى مناكير لا يقتضى بمجرد ترك روايته جمعى تكثر المناكير فى روايته وينتهى الى ان يقال فيه منكر الحديث لأن منكر الحديث وصف فى الرجل يستحق به فى الترك لحديثه والعبارة الأخرى لا تقتضى الديمومة كقوله قد قال احمد بن حنبل فى محمد بن ابراهيم التميمى روى احاديث مناكيرة وهو ممن اتفق عليه الشيوخان وإليه المرجع فى حديث الاعمال بالنهاية انتهى (٢)

ولا يخفى ان بعض عوارق الإلزام لابن دقيق العيد والميزان للذهبى نوع منافاة ومما يؤيده ما قلنا ان قولهم منكر او مناكير ليس مقتضيا لترك الرواية ما فى تنزيه الشريعة لابن العراق حديث من اتخذ ديبكا ابيض فى داره لم يقره الشيطان ولا السحرة ابن الجوزى من طريق حديث انس وفيه يحيى بن عتبة تعقب بان الحافظ بن حجر قال لم يهين الى الحكم على هذا المتن بالوضع فإن رشيد بن سعيد ووالده على بن المدينى ضمه لهما ولكن لم يبلغ اسما الى ان يحكم على حديثهما بالوضع ، وعهده الله بن صالح صدوق فى نفسه الا ان فى حديثه مناكير . قلت وقال الذهبى فى الميزان روى عنه البخارى فى الصحيح الا انه بدلس فقول نعم ثنا عهده الله ولا ينسبه

(١) راجع فتح المغيث للحافظ السخاوى طبع الحجر ص ١٦٢

(٢) راجع شرح الألفية للحافظ السخاوى ص ١٦٢

وهو هو. وبالجملة ما هو بدون لعيم بن حماد ولا اسماعيل بن اويس ولا سويد بن سعيد وحديثهم في الصحيحين ولكل منهم مناكير بغتفر في كثرة من روى انتهى فقد حكم بقبول رواية عبد الله بن صالح مع قول المصنف فيه ان في حديثه مناكير الا ان كلمة ولكل منهم مناكير بغتفر في كثرة من روى. قد يتوهم منه ان قولهم له مناكير السبا لا يضر قبول الرواية اذا كان روايات من طعنك به كثيرة و يؤيده ما ذكرنا ان الوهم ولسكارة الحديث متشاركان في كوايهما من اسباب الطعن و ان كان الوهم اخف من السكارة كما ان قولنا له مناكير يدل على وقوع الاحاديث المنكرة منه كذلك قولنا له اوهام بدلى على وقوع الأوهام منه ولا دلالة للفظين على الاعتبار بلسكارة الحديث والرهيم فلو كان الأول من الفاظ الجرح لكان الثاني ايضا كذلك مع انه قال في تقريب التهذيب له اوهام في مثل حماد بن ابي سليمان وامثاله ممن لم يخلف احد يعتمد به في قبول روايته. ثم ذكر السخاوى في شرح الألفية ومما ينه عليه انه ينبغي ان يتأمل اقوال المزيكين ومخارجها فقد بقولون فلان ثقة او ضعيف ولا يريدون به انه ممن يحتاج بحديثه ولا ممن يرد و السبا ذلك بالنسبة لما قرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال كأن يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه و يقرن بالضعفاء فيقال ما تقول في فلان و فلان (١) فيقال فلان ثقة يريد انه ليس من لمط ما قرن به فإذا مثل عنه بمفرده بين حاله في المتوسط وامثلة ذلك كثيرة لا تطول المذكورها ومنها قال عنه ان الدارمى سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه كيف حديثهما فقال ليس به بأس قلت هو احب اليك او سعيد المقبرى قال سعيد او ثق والعلاء ضعيف فهذا لم يرد به ابن معين ان العلاء ضعيف مطلقا بدليل قوله انه لا بأس به و انما اراد انه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبرى وعلى هذا يحمل اكثر ما ورد من اختلاف كلام ائمة الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في آخر فينبغي لهذا حكاية اقوال الجرح والتعديل بتصويبها ليهتمين ما لعله خفى منها على (٢) كثير من الناس وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده كما هو احد احتمالين في قول الدارقطنى في الحسن بن خفيص بالمعجمة انه منكر الحديث وفي مواضع آخر انه متروك (٣) و ثابتهما عدم تفرقة بين اللفظين بل هما عنده من مرتبة واحدة انتهى (٤)

(١) قلت: قد جاء في شرحه لفظ فلان ثلاث مرات. والله اعلم.

(٢) ليس في الاصل منها. وقد ذكره في شرح السخاوى المنقول عنه.

(٣) ليس في الاصل لفظ "انه" في شرح السخاوى موجود.

(٤) راجع فتح المغيث للحافظ السخاوى ص ١٦٣ طبع الحجر.

(ومعنى المهم ايضاً معرفة مراتب التعديل) وهى ستة على ما ذكره السخاوى فى شرح الألفية واربع على ما ذكره العراقى فى الألفية (١) (وارفعها) اى ارفع مراتبها (الوصف ايضاً) اى كما سبق فى الجرح بما بدلى على المبالغة و اصرح ذلك وهى المرتبة الاولى (التعمير بافعال كأولئك الناس او اليك الناس او اليه المنتهى فى التثنية) وهل يلحق بها مثل قول الشافعى فى ابن مهدي لا اعرف نظيره فى الدنيا محتمل ثم يليه ما هو المرتبة الاولى عند بعضهم قوله (٢) فلان لا يسأل على مثله وهو ذلك (ثم) يليها المرتبة الثالثة وهى مرتبة الاولى عند الذهبى فى مقدمة مهزاله وتبعه العراقى فى الألفية ولم يذكر المرتبتين المتقدمتين على هذه المرتبة وهى (ما تأكد بصفة) من الصفات الدالة على التعديل اى التوثيق فإن الدلالة على مجرد العدالة دون الضبط غير كاف وذلك بأن تكرر بعينه (او صفتين) اى متغايرتين فالأول (كثرة ثقة) ام الحمل للمبالغة كرجل عدل او يحذف مضاف اى ذر ثقة والثقة العدل الضابط (او ثمة ثبت) قال السخاوى يسكون الموحدة الدائمة القلب واللسان والكتاب والحجة واما بالفتح فما ثبت فيه الحديث مسموّه مع اسماء المشاركين له فيه لأنه كالحجة عند الشخص سبحانه وسماه غيره (٣) والثانى مثاله ما ذكره بقوله (او ثقة حافظ) او ثقة ثمة وعكسه او لم يثبت حجة وما ذكره المصنف بقوله او عدل ضابط هل هو من هذا القبيل والمرتبة الرابعة التى سبقت ظاهراً كلام المصنف الأول و عليه حمل السخاوى كلام المصنف ومقتضى النظر الثانى اذ ليس فى عدل ضابط بحسب مقتضى اللفظ ما يدل على اكثر من ثقة ويمكن حمل كلام المصنف على هذا بأن يكون قوله ثم ما تأكد بصفة او صفتين اشارة الى المرتبة الثالثة وقسم من الرابعة او نحو ذلك) والحاصل ان التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالى منه وعلى هذا فما زاد فيه على مرتبتين مثلاً يكون اعلى منها كنقول ابن سعد فى شهبة ثقة مامون ثمة حجة صاحب حديثه. قال السخاوى واكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عينة حدثنا عمرو بن دينار وكان

(١) حيث يقول: مراتب التعديل على اربع أو خمس طبقات. ثم ذكر فى التفصيل اربع طبقات. راجع شرح الألفية للحافظ العراقى المجلد ٣ ص ٢ ج ٢ الطبعة الاولى. ونقول الحافظ السخاوى: تحت عنوان مراتب التعديل. وهى ستة وقد استلحقها الخ. راجع شرحه ص ١٥٩ طبع الهند القديم. ابو سعيد.

(٢) قلت: قل هذا من عبارة شرح السخاوى. وفيه "نولهم" مكان "نوله".

(٣) راجع فتح المغيث للحافظ السخاوى ص ١٠٠ طبع الجوز. وفيه "لسماء" باللام مكان الباء. والله اعلم.

ثقة ثقة تسع مرات و كأنه سكت لا نقطاع نفسه انتهى (١) ثم تليها المرتبة الرابعة وهي ما وردت
بصفة تدل على التوثيق كثرة أو ثبت أو كأنه مصحف أو متقن أو حجة أو امام أو لصية ما يدل على
الضبط (كضابط و حافظ الى العدل فإن مجرد الوصف بكل منهما غير كاف في الاحتجاج
بحديثه مفردا و الظاهر ان مجرد الوصف بالإتقان مثل الوصف بالضبط اذا هما متقاربان لا يزيد
الإتقان على الضبط سوى اشعاره بمزيد الضبط و صنيع ابن أبي حاتم يشعر به فإنه قال اذا قيل
لواحد انه ثقة أو متقن ثبت فهو مملئ يحتاج بحديثه حيث اردف المتقن ثبت المتقن للمعالة بدون
او التي عبر بها في غيره انتهى. (٢)

ثم ان الحجة اقوى من الثقة كما يقتضيه كلام أبي داود و ذلك ان الآجری سأنه هو
مليمان بن هبة شرحبيل فقال ثقة بخطي كما بخطي الناس. قال الآجری نقلت هو حجة قال الحجة
احمد بن حنبل وكذا قال عثمان بن أبي شيبة في احمد بن عبد الله بن يونس ثقة وليس بحجة
وقال ابن معين في محمد بن اسحاق ثقة وليس بحجة ولى ابن اويس صدوق وليس بحجة
وكان لهذه النكته قدمها الخطيب حيث قال ارفع العبارات ان يقال حجة أو ثقة (٣). ثم يليها
المرتبة الخامسة وهي قولهم ليس به بأس أو لا بأس به عند غير ابن معين فان ابن معين قال
مى اقول فيه لا بأس به ثقة وغيره عبد الرحمن بن ابراهيم رحيم فان اباذر الدمشقي قال قلت
لعبد الرحمن ما تقول فى على ابن حوشب لفرارى قال لا بأس به قال قلت ولم لا تقول ثقة
قال قد قلت لك انه ثقة و قولهم صدوق او مأمون او خيار او خيار الخلق (و يليها مرتبة
سادسة) وهي محلها الصدوق و روى الناس عنه او يروى عنه او الى الصدوق ما هو يعنى ليس به عبد
من الصدوق و كذا شيخ وسط او وسط بدون شيخ او شيخ فقط و صالح الحديث و يعتبر به و
يكتب حديثه و مقارب الحديث بكسر الراء اى حديثه مقارب الحديث غيره من الثقات و مقاربه يفتح
الراى اى حديثه يقاربه حديثه غيره أو جيد الحديث أو حسنه أو قرب حديثه أو صويله أو صدوق
ان شاء الله تعالى و ارجو ان ليس به بأس ان المصنف اشار الى المرتبة الاولى والثالثة الى نوع
من الرابعة بما تقدم و الى المرتبة السادسة بقوله (و ادناها) اى ادنى مراتب التعديل (ما اشع

(١) راجع شرح السخاوي ص ١٥٤ طبع الحجر.

(٢) قلت: هذه من عبارة الحافظ السخاوي في شرح الالفية. راجع شرحه ص ١٥٤ طبع الحجر.

(٣) قلت: كل هذا من قوله ثم ان الحجة اقوى الخ الي هنا من عبارة شرح الالفية للحافظ السخاوي.
اجمع شرحه ص ١٥٤ طبع الحجر.

بالقرب) أو يكوله قريبا (من أصل الفخريج) وفي نسخة من أهل التخريج والظاهر أنه تصحيف
 فإن الأشباه تنوين بأصداها (كشيوخ و يروي حديثه و يعتبر به ونحو ذلك) من العبارات
 المذكورة في المرتبة السادسة ثم أشار إلى المرتبة الرابعة والخامسة بقوله و بين (ذلك مراتب
 لا يخلو لم أن الحكم في أهل هذه المراتب الإحتجاج بالأربعة الأولى منها و أما التي بعدها
 فإنه لا يمتنع بأحد من أهلها لكون الفاظها لا تشعر بحد شرطية الضبط بل بكتب حديثه و يعتبر
 قال ابن الصلاح و أن لم يستوف للنظر المعرف يكون ذلك المحدث في نفسه ضابطا مطلقا
 واحدنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره كما تبين
 في بيان طريقة الاعتبار في محله ثم أن السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها وفي
 بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار و ضبطهم لوضوح أمرهم فوهم. قال السخاوي و إلى هذا
 أشار الذهبي بقوله أن قولهم لهم و حجة و إمام و ثقة و مدقق من عبارات التعديل التي لا نزاع
 فيها و أما صدوق و ما بعده يعني من أهل هاتين المراتبتين الأخيرتين فمختلفات فيها و هي الحفاظ
 هل هي ثوبتي أو ثلثي و بكل حال فهي منخفضة عن كال مرتبة الثوبتي و مرتفعة عن رتب
 التجريج انتهى. (١)

و هذه أي المسائل الآتية بعد ذلك و هي قبول التزكية من حارف بأسبابها إلى آخره
 أحكام تتعلق بذلك) أي بما ذكر من مسائل الجرح والتعديل و أنواعها (ذكرتها هنا لتكملة
 الفائدة فأقول نقول) بالثلاثين و الثاني و في نسخة مصححة و يقبل (التزكية) من حارف بأسبابها
 لا من غير حارف) تصحيح بما علم ضمنا ليرتبط به قوله لا يركى بمجرد ما يظهر له ابتداء
 من غير ممارسة و اختيار و كذا الحكم في التجريج كما صرح به (ولو كانت التزكية صادرة
 من ذلك واحد على الأصح) ولو كان امرأة أو عبدا و إن اختلف فيها (٢) (خلاف لمن شرط
 أنها لا تقبل إلا من الذين اتفقوا لها بالشهادة) أي بالتزكية في الشهادة كما في كلام ابن الصلاح
 و غيره كذا قال بعض المحققين (٣) و يدل عليه قوله في الأصح أيضا إذا اختلف في الشهادة و أما

(١) قلت: من قوله: ثم أن الحكم في أهل النج في أهل النج إلى هنا عبارة الحفاظ السخاوي في شرح الالفية و عبارة
 الحفاظ ابن صلاح نقلها الحفاظ السخاوي. راجع شرحه ص ١٠٩ طبع الخيرة. أبو سعيد السندي.

(٢) في نسخة القاضي أبو بكر عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة و غيرهم أنه لا يقبل تعديل النساء لا في الرواية
 وفي الشهادة، واختار القاضي أنه يقبل تزكية المرأة و إنما في الرواية والشهادة. راجع شرح النخبة
 للشيخ علي القاري، الطبعة الأولى ص ٢٣٦

(٣) المراد منه الشيخ علي القاري. راجع شرحه ص ٢٣٦

التزكية في الشهادة فالأصح فيها أن معدل الشهادة يجب أن يكون اثنين كما ذكره المصنف و قال بعضهم يكفي معدل واحد. قال بعض المحققين ونقل عن أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله الاكتفاء بالواحد في التزكية في الشهادة وكذا في الرواية التي (١) وهو المفتى به عند علمائنا الحنفية كما في كتب الفتاوى.

(و الفرق أن التزكية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدل والشهادة تقع) من الشاهد عند الحاكم و تزكية الشاهد في معنى الشاهد على زكاته فلا بد من العدد (فافترقا ولو قيل بفصل) بالتخفيف والتشديد أي بفرق و يميز (بين ما إذا كانت التزكية في الراوى مستندة من المزمكي إلى اجتهاده أو إلى النقل عنه لكان متجها) وفي نسخة متخرجاً بصيغة اسم الفاعل من باب التفعيل من الخروج قال بعض المحققين (٢) والظاهر أنه تصحيف وفي تصحيحه تكلف (لأنه) أي التزكية وذكر لأنها بمعنى التعديل (أن كان) التقسيم (الأول) وهو المستند إلى الاجتهاد (فلا يشترط العدد) لأنه حينئذ يكون بمنزلة الحاكم حيث يحكم بإجتهاده ورأيه لا ينقله عن أحد (٣) (و أن كان الثاني وهو المستند إلى النقل (فيجوز فيه الخلاف و يتهيأ بما ذكرنا أنه) أي الثاني (أيضاً لا يشترط العدد فيه) أن عدم الاشتراط في الثاني لا الأول على الأصح (لأن أصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا فيما تفرع عنه) أي ما يترتب عليه من التزكية بمعنى لا يشترط العدد في قول الخبر فلم يشترط في جرح و تعديله بخلاف الشهادة والله أعلم.

قال بعض المحققين (٤) وبفهم من قوله وتبين الخ أن قوله لكان متجها ليس بمرضى عنده بل المرضى عنده أن الواحد يكفي في الاجتهاد والنقل والله أعلم انتهى (٥) أقول لا منافاة بين قوله لكان متجها و بين قوله وتبين إلى آخره إذ مقتضى الأول الاختلاف في النقل و مقتضى الثاني الاكتفاء بالواحد على الأصح ولا مخالفة بينهما.

(و ينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ فلا يقبل جرح من شرط فيه فجرح إما من مفعول للمصدر المضاف إليه و يجرح فاعل لا شرط وفيه عائد للموصول أو من فاعل

(١) المراد منه الشارح القاري. راجع شرحه ص ٢٣٦

(٢) المراد منه الشيخ علي القاري. راجع شرحه ص ٢٣٦

(٣) قلت: كل هذا أورده الشارح القاري أيضاً وهذه عبارته. أبو سعيد السبكي.

(٤) المراد منه الشارح القاري راجع شرحه ص ٢٣٤

(٥) قلت: إلى هنا كل هذا من عبارة الشارح القاري. راجع شرحه ص ٢٣٤

للمصدر و فخرج منه وضع الظاهر بوضع الفاعل المستتر في افراط العابد الى من وفيه عائد الى الراوى المذكور فلهذا (لا يقتضى ردًا لحديث المحدث كما لا يقبل تزكية من اخذ بمجرد الظاهر فإطلاق التزكية) من غير تقييد ونحوه والقائم بهذا المنصب العظيم فايز بالشواب الجسيم والمقام الكريم . قال السخاوى رأى رجل عند موت ابن معين النبی ﷺ واحضاه مجتمعين فسألهم عن سبب اجتماعهم فقال النبی ﷺ لا صلى على هذا الرجل فإنه كان يذهب الكذب عن حديثي و نودي ابن عمه هذا الذى كان ينهى الكذب عن رسول الله ﷺ . و هو الذى وقع له انه حين لقوا لا إله إلا الله حدث بحديث منه كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة . و قبض روحه حين وصوله لا إله إلا الله و وقع له انه غسل على السرير الذى غسل عليه النبی ﷺ فنهينا له ثم نهينا .

(قال الذهبي وهو) اى الذى (منه) اهل الاستقراء التام فى نقد الرجال لم يجمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا تضعيف ثقة انتهى و لهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع على تركه) اورد عليه * أن ما يتفرع على قول الذهبي انما هو ترك حديث الرجل اذا اجتمع على تركه اثنان لا عدم الترك حتى يجمع الجميع على الترك . ولا يخفى انه ابراد قوى لا مدفع له اللهم الا ان يقال المراد انه اذا لم يجمع اثنان على تضعيف ثقة فكان اجتماع الاثنين بمنزلة اجتماع الكل ولهذا قال النسائي . الكلام الذى ذكره والا فاجتماع الكل على الترك فى غاية الندرة او يجعل المشار اليه بقوله و لهذا قبول التزكية من واحد على الأصح لا قول الذهبي فعنى التعامل حينئذ ان مقتضى قول النسائي أنه لو كان الموثق واحدا و كان ما سواه كاهم على ترك الراوى أن لا يترك ايضا لأنه لم يجمع الناس على تركه . فما قاله مبنى على قبول التزكية من واحد لكن لا يخفى ان المناسب حينئذ تقديم هذا الكلام على قوله و ينهى ان لا يقبل الجرح والتعديل الا منه عدل متيقظ الخ و كان سبب التأخر أن كلام الذهبي مرتبط بقوله و ينهى و ايضا بمنزلة التعامل لقبول التزكية من واحد إذا كان عارفا بأسبابها فإنه إذا كان قرة المزكبين و وصولهم إلى الصواب بالمرتبة التى ذكرها الذهبي تغلب على الظن غلبة تامة . بصدق المركب ولو كان واحدا فوسط هذا الكلام للذهبي بين تعامل قبول التزكية من واحد اعنى قوله لأن اصل النقل لا يشترط فيها العدد الخ و قوله و لهذا كان مذهب النسائي الخ حتى لسهه بملاحظة هذا الكلام المتوسط فى تعامل القبول المذكور بمعونة المتوسط . و للشارحين ههنا توجيهان ابعد مما ذكرنا راينا تركها احسن من ذكر .

* هذا الاعتراض قد اوردته احد من المجتنبين كما ذكره الشيخ علي القارى . واحاب عنه ايضا . راجع شرحه ص ٢٣٨ طبع تركيا .

(ولينحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فإنه ان عدل من غير
 ثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيعشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن
 أنه كاذب وان جرحه بغير تحرز) أي بغير احتياط واحتراز عن وقوع في جرح من ليس بمجربها
 او معناه بغير تحفظ فإنه يقال تحرز نفسه أي فعله في حرز (اقدم على الطعن من مسلم) يرى
 من ذلك (وسمي مجسما) أي بعلامة سوء فإن الميسم بكسر الميم آلة الكي اريد به العلامة
 الحاصلة بها مجازا يبقى عليه حاره اهدأ بحسب الظاهر وان كان يرد في الحقيقة عند الله تعالى
 (و الا فان تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا
 وتارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثير قديما وحديثا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك)
 أي بمخالفة العقيدة (فقد قدمنا تحقيق الحال برواية المتهمة والجرح مقدم على التعديل وأطلق
 ذلك جماعة) لأن مع الجراح زيادة علم لم يطلع عليه المعدل ولأن الجراح مصدق للمعدل فيما
 اخبر به عن ظاهر الحال وهو يخبر عن امر باطن خفي عن الآخر نعم ان عيّن صحتها تفاه
 المعدل فإنه متعارضان (ولكن محله ان صدر مبيها) أي مفسرا بأن يقول وجه ضعفه ان روايه
 فلان متهم بالكذب او هو سبى الحفظ مثلا كذا قال الهقاعى في حواشى شرح الألفية العراقي
 في التشبهات المذكورة بعد اتهام انواع الضعيف (من عارف بأسبابه لأن ان كان غير مفسر لم يقدح
 في من ثبتت عدالته وان صدرت من غير عارف بالأسباب لم يعتبر ايضا) ههنا مسئلتان
 الأولى اذا اختلف الجرح والتعديل قدم الجرح وقول ان كان المعدلون اكثر عددا قدم التعديل
 وقيل انهما متعارضان فلا يرجح احدهما الا بمرجح. ووجهه ان مع العدل زيادة علم وقوة
 بالكثرة ومع الجراح زيادة قوة بالاطلاع على الباطن والجميع الممكن وعند علمائنا الحنفية
 ان كان الجرح من اثنين قدم مطلقا والا فالتعديل مقدم عليه ان كان من اثنين فالجرح الثاني
 اكثر الحفاظ على قبول التعديل لا ذكر السبب وعدم قبول الجرح الا بذكر السبب. قال الخطيب
 انه الصواب عندنا وقيل بعكسه وقيل لا بد سببهما وقال امام الحرمين واختاره تلميذه الغزالي
 والإمام فخر الدين الحق ان يحكم وبقضى هما اطلقه العالم بأسبابهما .

قال السخاوى في شرح الفية العراقي واختاره القاضى ابو بكر ونقله عن الجمهور فقال
 قال الجمهور من اهل العلم اذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك ولم يوجهوا
 ذلك على اهل العلم بهذا الشأن قال والذي يقوى به عندنا ترك الكشف عن ذلك اذا كان الجراح

عالميا كما لا يجب استفسار المعدل عما به صار عنده المزمع عدلا وعمد حكاه عن القاضي ابو بكر الغزالي في المستصفى لكنه حكى عنه في المنحول خلافه وما ذكره عنه في المستصفى هو الذي حكاه صاحب المبحر (١) والآمدى كما رواه عنه الخطيب في الكفاية باسناده الصحيح واختاره الخطيب ايضا وذلك انه بعد تقرير القول الأول الذي صوّ به قال على ان نقول ايضا ان كان الذي يرجع اليه في الجرح عدلا مرضيا في اعتقاده وعماله عارفا بصفة العدالة والجرح واسما بهما عالما باختلاف الفقهاء في احكام ذلك قول قوله بعد جرحه مجملا ولا يسأل عن بهه النهى وقرب منه اعتماد قول الفقيه الموافق بتنجس الماء دون مقبول الرأية غير الفقيه فإنه لا به من ذكره السبب النهى كلام السخاوى.

وفي التوضيح وإن كان الجرح من ائمة الحديث فإن كان الطعن مجملا لا يقبل وان كان مفسرا فإن فسر بما هو جرح شرعا متفق عليه والطاعن من اهل النصيحة لا من اهل العداوة والعصية يكون جرحا والافلا انتهى (٢) والمصنف اختار في كل من المسئلتين القول الأول من الأقوال المذكورة وركب المسئلتين بحسب اختباره فحصل منه التقييد بكون الجراح عارفا بالأسباب فظاهر ان من تكلم بلا معرفة لا عبرة به ولذا قال التاج السبكي إنه لا تعديل ولا جرح من العالم فلم من كلامه ان الجرح إذا لم يكن مفسرا قدم التعديل سواء كان الجراح عالما بالأسباب أولا.

(فإن خلا المجروح عن التعديل) وفي نسخة عن تعديل (قبل) الجرح فيه (مجملا غير مبين) السبب اذا صدر من عارف على المختار لأنه اذا لم يكن معه تعديل كان في غير المجهول و اعمال قول المجرح أولى من اعماله ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف ولا يخفى إن الرد معنيين من عدم العمل به وهذا متحقق في القول بالتوقف ايضا كما لا يخفى والظاهر بعدم النسبة الى رسول الله ﷺ ولا يتوقف على هذا الظن إعمال قول الجراح اذ يكفي في اعماله عدم العمل به ولو قيل ان عدم العلم حاصل بسبب الجهالة بدون الجراح ايضا فإعماله انما

(١) هو كتاب في اصول الفقه للرازي واختصره سراج الدين محمود بن ابي بكر الارسوي المتوفى ٦٥٥ وسماه التحصيل. استعملاد المبحر من كتابين لا يكاد يخرج عنهما غالبا وهما المستصفى للغزالي والمعتمد لابن الحسين البصري. راجع كشف الظنون للجاوي.

(٢) قلت : ذكر في التوضيح بعد هذا وما ليس بطعن شرعا فمذكور في اصول البيهقي فان اردت فعليك بالمطالعة فيه. وقلت كانت في النسخ الخطية للامداني اغلاط فبني النقل فصحتها من التوضيح شرح التنقيح من النسخة الخطية لهذا الكتاب الموجودة في داركتبي. ابو سعيد السندي.

يكون الظن المذكور قلنا لا نسلم ان الإعمال بهذا المعنى أولى من الإهمال إذ في الإعمال ظن الكذب بالمسلم من غير تحقق وفي الإهمال عدم ذلك الظن فالإهمال أولى .

(تلميدية :- قد ذكروا في مسألة الاختلاف في التعديل والجرح لفظ التعديل ولا يخفى ان العدالة جزء من معنى الثقة فإن الثقة كما سبق العادل الضابط فهل مرادهم بالعادل الثقة فشمّل حكم هذه المسألة ما اذا اختلفت الرواة في الضبط وعدمه اولا محل تأمل ولم أر من صرح به فصل اى هذا البحث الآتى نوع من جنس ما تقدم في الخاتمة مفصول مما قبله لمغايرة ما بينه وبينه او يطول الفصل من ذكر المهم وهو اظهر والا فما بعده عطف على ما قبله متنا و شرحاً كما اشار بقوله :-

(فصل :- ومن المهم في هذا الفن معرفة كنى المسمين بمن اشهر باسمه وله كنية لا يؤمنه) صفة اخرى (من ان باقى فى بعض الروايات مكنيا لئلا يظن انه آخر) حلة لكون معرفتها من المهم . قال بعض المحققين (١) العلم ما يعرف به من جعل علامة عليه من الاسماء والكنى والألقاب . فالاسم ما وضع علامة على المسمى والكنية ما صدر بأب وام واللقب ما دل على رفعة المسمى او صنعة هذا ما اختاره السيد الشريف واما ما ذكره العلامة الفتازنى فالاسم اعم من اللقب والكنية وهو الذى يوافق قوله الآتى ومعرفة من اسمه كنية وهو قليل انتهى وسبجى ما يتعلق به قريبا انشاء الله تعالى والله تعالى اعلم (ومعرفة اسماء المكنيين) اى المشتهرين بالكنية (وهو عكس الذى قبله ومعرفة من اسمه كنيته) كأبى هلال وأبى حصين بفتح الحاء (وهو قليل) وفي نسخة صحيحة وهم قليل بناء على ان من جمع معنى مفرد لفظا وحمل قليل حينئذ اما لكون المرجع مفردا لفظا او لكون قليل يستوى فيه المفرد والجمع وان كان قد يقال قليلون (ومعرفة من اختلف فى كنيته وهم كثير ومعرفة من كثرت كناه كابن جريج وله كنيستان ابو الوليد وابو خالد او كثرت له وكنهه والقاب) عطف الألقاب للمنوعات تفسيري او من قبيل عطف الخاص على العام (ومعرفة من وافقت كنيته اسم ابيه) فبما اصبحت اليه الاب ونحوه (كأبى اسحاق ابراهيم بن اسحق المدنى احد اتباع القاهين وفائدة معرفته اننى الغلط عن نسبته الى ابيه فقال اخبرنا ابن اسحاق فنسب) بصيغة المجهول والنائب مناب الفاعل عائد الى من (الى النصحيح وان الصواب اخبرنا ابو اسحق او بالمعكس كاسحاق بن ابى اسحق السبيعي) بفتح السين المهملة وكسر الواو حدة بعدها تحنية

فعبين مهملة منسوب الى قبيلة من اليمن سكوا الكوفة (او وافقت كنيته كنية زوجته) فيسما اضيف اليه الـاب والـام (كأبي ابوب الأنصاري و ام ابوب صحابيان مشهوران او وافق اسم شيخه اسم ابيه كالرابع بن انس عن انس هكذا يأتي في الروايات فبطن) بصيغة المجهول (انه روى عن ابيه كما في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد (١) وهو ابره) اي يظن ان السا ابره كما ان سعدا ابو عامر في الصحيح (وليس انس شيخ الرابع والده) فالنس في المثال المذكور ليس كسعد في الصحيح (بل ابره بكري) منسوب الى بكر بن وائل (وشيخه انصاري وهو) اي شيخه (انس بن مالك الانصاري المشهور وليس الرابع المذكور من اولاده ومعرفة من نسب الى غير ابيه) اي اجنبي يسبب (كالمقداد) بكسر المهم (بن الأسود نسب الى الأسود بن) يفرث (الزهري لكونه متبناه والنبا هو المقداد بن عمرو) او نسب الى امه كبن علية (يضم مهملة وفتح لام وتشديده) وهو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم) بكسر اوله وسكون القاف وفتح المهملة (احد الثقات وعلية اسم امه اشتهر بها و كان) مع الاشتهار المستلزم لذكره (بحب ان لا يقال) وفي نسخة لا يجب ان يقال له ابن علية لأن ذكر الأم مكروه عادة او لخوف الاشتباه (ولهذا كان بقول الشافعي اخبرنا اسماعيل الذي يقال له ابن علية) والمراد بالاسم اعم من ان يكون بواسطة او هلا واسطة فشم من نسب الى جدته كعلي بن منية يضم ميم وسكون تحتية مثناة مفتوحة (او نسب الى غير ما يسبق الى الفهم كالحذاء ظاهره انه منسوب الى صناعتها) اي صناعة الحذاء بالكسر وهو النعل و رجوع الضمير اليه لأنه مفهوم من الحذاء وتأنث الضمير بتأويل الصفة او لأن النعل مؤنث سماعي (او يهملها وليس كذلك) والنبا كان يجالسهم فنسب اليهم وكسليمان النيمي) يفتح الفوقية وسكون التحتية وهو الذي قال النبي ﷺ في النور وقد سئل من السواد الأعظم مشيرا اليه انه السواد الأعظم (لم يكن من بني التميم ولكن نزل فيهم وكذا من نسب الى جدته) كأبي عبيدة بن الجراح فإنه عامر بن عبد الله بن الجراح (فلا يؤمن التماسه ممن وافق اسمه) اسم المنسوب (٢) ففعل وافق محذوف (واسم أبيه) اي اسم ابي الموافق اسم الجد المذكور كمحمد بن السائب بن بشر (٣) و ينسب إلى جده محمد بن بشر . ومما ينبغي ان يعلم ان ابن الصلاح والثوري جعلان نسب الى غير أبيه اقسامًا اربعة من نسب الى اجنبي و إلى امه و إلى جدته و إلى جده والمصنف جعله قسمًا

(١) يعني ابن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه . وقوله وهو ابره اي سعد ابره اي ابو عامر .

(٢) في نسخة المخدوم: اسم المفعول .

(٣) في نسخة المخدوم بشير في كلا الموضعين .

واحدا وهو القسم الأول من الأقسام الأربعة وجعل القسم الثاني من نسب إلى أمه وأراد به ما يشمل القسم الثالث وجعل القسم الرابع وهو من نسب إلى جده داخل فيمن نسب إلى غير ما سبق إلى الفهم فإنه منسوب إلى أبيه بواسطة إلا أن هذا النسبة لا تسوق إلى الفهم فأول القسم الثالث مهملا في كلام المصنف كما ظني بعض العارفين (و) معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه و جده كالحسين بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم وقد يقع أكثر من ذلك وهو من فروع المسلسل وقد يتفق الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب (أي مع اسم الجد واسم أبيه) وقد وقع في بعض النسخ هكذا صريحا مع اسم الجد واسم أبيه فصاعدا (كأبي اليماني الكندي) بكسر الكاف وسكون النون (وهو (زيد بن الحسين بن زيد بن الحسين) (أو) اتفق (اسم الراوي واسم شيخه وشيخه فصاعدا كعمران عن عمران الأول يعرف بالقصير والثاني أبو دجاء العطاردي يهضم العيز والثالث حصين) يهضم المهملة الأولى وفتح الثانية مصفرا الصحابي وكسليمان عن سليمان الأول ابن أحمد بن أبوب الطبراني والثاني أحمد بن أحمد الواسطي والثالث ابن هبة المرحمى الدمشقي) بكسر أوله وفتح الميم وكسرها (المعروف ابن بنت شرحبيل) يهضم الشين المعجمة وفتح الراءى وسكون الحاء المهملة بعدها موحدة مكسورة فتحية ساكنة (وقد يقع ذلك) أي اتفاق اسمه واسم أبيه واسم جده (أ) (للاوي وشيخه معا كأبي العلاء) بفتح المهملة (الهمداني) قال المصنف رحمه الله هو يعزبك الموم والذال المعجمة نسبة إلى الهلد وتسكونها وإعمال الدال نسبة إلى القبيلة ومنه أوله ما في الكتاب نقله التلميذ (العطار مشهور بالرواية عن أبي علي الأصفيهاني الحداد وكل منهما اسمه الحسين بن أحمد بن أحمد بن الحسين فافترقا في الكنية والنسبة إلى الهلد والصناعة وصنف فيه) أبو موسى المدني جزءا حافلا ومعرفة (من اتفق اسم شيخه والراوي عنه) أي عن من اتفق ليكون اسم الراوي متفقا مع اسم شيخه (وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح وقائده رفع اللبس عنه يظن أن فيه تكرارا والقلها فإذا قال مثلا تلميذ مسلم عن مسلم عن البخاري عن مسلم يظن فيه الغتان التكرار بأن يكون المراد من المسلمين واحدا والانقلاب باسم آخر باعتبار أن التلميذ كوفت يكون شيخا (في أمثلة البخاري روى عن مسلم وروى عنه مسلم فشيخه مسلم بن إبراهيم الفراديسي) بكسر الفاء ثم راء بعده الف ثم دال مهملة ثم تحتية ساكنة فسين مهملة فباء النسبة (البصري)

(١) في نسخة المندوم: أي اتفاق الاسم واسم الأب واسم الجد.

بفتح الموحدة و كسرهما (والراوى عنه مسلم بن الحجاج) بفتح اوله و تشديد الجيم الاولى
 (القشيري) بالتصغير (صاحب الصحيح وكذا وقع ذلك لعبد ابن حميد) بالتصغير (ايضا روى
 عن مسلم بن ابراهيم و روى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حدثنا بهذه الترجمة بعينها) أى
 بترجمة عبد بن حميد عن مسلم (ومنها يحيى بن أبي كثير روى عن هشام و روى عنه هشام
 فطبخه هشام بن عروة وهو من افرائه والراوى عنه هشام بن ابى عبد الله الدمشقي فيه بفتح الدال
 و سكون السين المهملين و فتح الفوقية ثم واو بعدها الف ممدودة و ياء النسبة (و منها ابن جريج
 بالجمعين مصغرا روى عن هشام و روى عنه هشام فالأعلى ابن عروة والأدنى ابن يوسف
 الصنعاني بفتح الصاد المهملة و سكون النون الأولى فعين مهملة (و منها الحكم) بفتح عين ابى
 عتيبة روى عن ابى لؤلؤ و روى عنه ابن ابى لؤلؤ فالأعلى عبد الرحمن والأدنى محمد بن
 عبد الرحمن المذكور أمثله كثيرة (و من المهم في هذا الفن معرفة الاسماء المجردة) أى
 احوالهم مع قطع النظر عن خصوصيات المذكورة فالدفع ما قال التلميذ ان كان المجرد بالمجردة
 التى لا تقيد بكونهم ثقات او ضعفا او رجال كتاب مختص فلا يظهر معنى قوله فمنهم من جمعها
 بغير قيد انتهى ولو حمل المجردة على المجرد عن الألقاب والكنى اورد ان جميع الأئمة
 الكتب الآتى خير مختص به لم يكن له لقب أو كنية كما لا يخفى .

(وقد جمعها جماعة من الأئمة فمنهم من جمعها بغير قيد) أى بكونها ثقات او ضعاف
 و اكتاب دون كتاب (كابن سعد في الطبقات و ابن ابى خيثمة) بفتح الخاء المعجمة و سكون
 التحتية و فتح المثلثة (والبخارى في تاريخهما و ابن ابى حاتم في الجرح والتعديل و منهم المرد
 الثقات كالعجلي) سكون الجيم (و ابن حبان) بكسر المهملة و تشديد الموحدة (و ابن شاهين و
 منهم من اورد المجروحين كابن عدى و ابن حبان ايضا و منهم من قيد بكتاب مخصوص
 كرجال البخارى لأبى نصر الكلاهدى) بفتح اوله (و رجال مسلم لأبى بكر بن منجويه بفتح ميم
 و سكون لون ثم جهم مضمومة بعدها واو ساكنة فتحتية فقاء ثالث مفتوحة (و رجالهما معا
 لأبى الفضل بن طاهر و رجال ابى داود لأبى على الجهاني) بفتح الجيم و تشديد التحتية بعدها
 الف و لون و ياء نسبة (وكذا رجال الترمذى والنسائي لجماعة من المغاربة) و رجال السهوية
 و صحيحين و أبو داود و الترمذى و النسائي و ابن ماجه لعبد الغنى المقدسى) بفتح الميم و سكون القاف
 و كسر الدال (في كتاب الكيال ثم هذه المزى) نسبة الى مزيه بكسر ميم و تشديد الزاى الد

بالشام (في تهذيب الكمال وقد اخصه وزدت عليه اشياء كثيرة وسميته تهذيب التهذيب وجاء مع ما العمل عليه من الزيادات قدر تلك الأصل و مع المهم ايضا معرفة الأسماء المفردة) و هي التي لم يشارك من يسمى بشيء منها غيره فيها (وقد صنف فيها الخافظ ابو بكر احمد بن هارون البرديجي) بفتح موحدة و سكون راء و كسر دال مهملة و تحميه فجهم فباء نسبة (فلذكر الهاء تعنيها عليه بعضها من ذلك قوله صفدي بن سنان بكسر السين احد الضعفاء وهو يضم الصاد المهملة وقد يدل سونا مهملة و سكون الغين المعجمة بعدها دال مهملة ثم ياء كهاء النسبة و هو اسم علم وليس هو فردا) اي شخصا واحدا كما ظنه البرديجي (فلي الجرح والتعديل لابن ابى حاتم صفدي الكوفي ولقه ابن معين) بفتح المهم (و فرق بينه وبين الذي قواه فضمنه و في تاريخ العقيل بالتصغير صفدي بن عبدالله يروي عن قيادة قال العقيل حديثه غير محفوظ انتهى و اظنه هو الذي ذكره ابن ابى حاتم يعني ووثقه و اما كون العقيل ذكره في الضعفاء فلانها هو للاحديث الذي ذكره و ليست الآفة منه الى هي من الراوى عن عنيسة بن عمار الرحمن والله اعلم .

(و مع ذلك سند بفتح المهملة والدون وزن جعفر و هو مولى زلفاع) بكسر زاي و سكون لون فوحدة (الجذامي) يضم الجهم (له صحبة و رواية والمشهور انه يكنى) بصيغة المجهول مشددا و مخففا (ابا عبدالله و هو اسم فرد لم يتسم به غيره فيها فلم يكن ذكر ابو موسى في الذيل على معرفة الصحابة لا بفتح مندة سندرا و الاسود روى له حديثا و تعقب) انه هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع) بفتح الراي و كسر الموحدة (الجيزي) بكسر الجيم و سكون التحيمة بعدها زاي منسوب الى جيزة موضع معروف بمصر (في تاريخ الصحابة الذي نزلوا مصر في ترجمة سندر مولى زلفاع وقد حررت ذلك في كتاب الصحابة و كذا معرفة الكنى المجردة) المفردة كالي العبد بن التصغير والتثنية و اسمه معوبة بن سبرة يضم المهملة وفتح الموحدة والراء لم يشارك فيها غيره (والألقاب و هي) اي الألقاب (نارة تكون اللفظ الاسم) كسفيانة على وزن مدينة مولى رسول الله ﷺ لقب بذلك لكثرة ما حملة في بعض الغزوات من سيف و ترس وغيرهما مما يعجز رفقة عن حملة (ونارة اللفظ الكنية) كابي بطن . قال (١) بعض المحققين :- وفيه ان كلا من الاسم والكنية واللقب قسمهم لثلاثة و تقدم جوازه انتهى .

(١) المراد منه الشارح القاري راجع شرحه ص ٢٤٩ طبع تركيا

اقول الذى تقدم هو بيان الاختلاف بين التفاضل والسيد الشريف وان الاسم على ما ذهب اليه التفاضل اعم من اللقب والكنية وقول المصنف ومن امه كنية مبنى على ما ذهب اليه التفاضل ولا يخلو ان مقتضاه المباشرة بين الثلاثة عند السيد الشريف وبين اللقب والكنية عند التفاضل فلا عترض ههنا على وفق التفاضل انها يندفع من قوله وهى تارة تكون بالفظ الاسم ولا يندفع من قوله وهى تارة تكون بالفظ الكنية فالجواب ان التعريف المذكور فهما سبق للاسم واللقب والكنية لا يقتضى المباشرة بين الثلاثة بل بينهما عموم وخصوص من وجه فان الاسم ما وضع علامة على المسمى سواء كان مصدرا بالآب والام او دالا على رتبة المسمى او صنعه اولا والكنية ما صدر بالآب وأم كان علامة على المسمى اولا مصدرا بالآب والام اولا فعلى هذا لا غبار على كلام المصنف فى هذا المقام وفى الساقى وليس كلامه مبنى على ما ذهب اليه التفاضل فقط.

(و تقع) اى الألقاب (مرة بسبب عامة) اى آفة كالأعمش والأعرج (او حرفة كالبنار) (و) كذا معرفة (الأنساب) وهى تارة تقع (الى القهائل) جمع قبيلة وهم بنو اب واحد و (هو) فى نسخة وهذا وهو فى نسخة وهى (فى المتقدمين اكثر) وفى بعض النسخ اكثرى (بالنسبة الى المتأخرين) قال المصنف رحمه الله لآل المتقدمين كانوا يعتنون بحفظ انسابهم ولا يسكنون المدن والقرى هالها بخلاف المتأخرين نقله التلميذ (و) تارة (الى الأوطان) جمع وطن وهو محل الاساكن من بلدة او صنعة او سكة (وهذا فى المتأخرين اكثر بالنسبة الى المتقدمين والنسبة الى الرطبة اعم من ان يكون بلاد او ضياع) جمع ضيعة وهى العقار (او سكاكا) جمع سكة وهى اوسع من الزقاق (او مجاورة) ولذلك تعدد النسبة بحسب الارتفاع والاحسن فهمى القل او يراعى الترتيب فى النسبة فيقال المصرى ثم لدمشقى مثلا ومن كان من اهل قرية من قرى بلده يجوز ان ينسب الى القرية فقط او الى البلد فقط او الى ناحية ذلك البلد او الى اقليمها ويجوز الجمع فيبدأ بالعام ثم بالخاص فيقال المصرى الصمدى المتادى المخصوص مثلا فالأخص من قرية والمنية بلدة والصمدى ناحية المنية ليحصل بالثاني فائدة لم تكن لازمة من الأول ويجوز العكس اذا المقصود التمييز وهو حاصل وكذا فى النسب الى القهائل يبدأ بالعام ثم بالخاص فيقال القرشى الهاشمى ويقع تارة (الى الصنائع) قال بعض المحققين (١) الصناعة بالفتح اخص من

(١) المراد منه الشيخ على القارى . راجع شرحه ص ٢٥١ طبع تركيا.

الحرفة لأن الصناعة لا بد من المباشرة فيها بخلاف الحرفة كذا قيل واما بالكسر فهو بمعنى الاصطلاح الناشئ عن الصفة المعنوية من العلوم العقلية والنقلية (كالخياط) والحرف كالبرزاز) بايع الازمى غير مباشرة في تحصيل وجوده من الغزل والنسيج (١) (ويقع فيها الاتفاق والاشهاد كالاسماء وقد تقع الاسباب القاهيا) اى قد يقع اللقب بصيغة النسبة كمخالد بن مخالد) يفتح ميم وسكون (القطراني) يفتح القاف والطاء المهملة (كان كوفيا يلقب بالقطواني و كان بغضب منها) . (ومن المهم ايضا معرفة اسباب ذلك اى الألقاب) تفسير لذلك وجمله بعض المحققين (٢) تفسير الأسباب حيث قال يعنى اسباب الالقاب انتهى كالضال لقب به مغوية بن عهد الكرم لضلاله في طريق مكة (والنسب) عطف على الألقاب على تقدير كوالها تفسيرها لذلك وعلى ما ذكره بعض المحققين عطف على اسباب ذلك (التى باطنها على خلاف ظاهرها) كجند بن السائب العوقى يفتح العين والواو والقاف باهلى نزل في العوكة بطون من عهد القيس فنسب اليها (ومعرفة الموالى من الأعلى) كالمعنى بالكسر والمخالف بالفتح (والاسفل) كالمعنى بالفتح والمخالف بالكسر (والاسفل بالرقى والحلالت) بكسر فسكون وهى المعاهدة والمعاهدة على العاضد والنساعد او بالإسلام كأبى على الحسنى بن عيسى كان نصرانيا واسلم على يد ابن المهارك (٣) (لأن كل ذلك) من كونه اعلى واسفل الى آخره (بطاق عليه مولى ولا يعرف تمييز ذلك الا بالتنصيص عليه ومعرفة الإخوة والأخوات وقد صنف فيه القدماء كعلى بن المدبني ومن المهم ايضا معرفة آداب الشيخ والطالب ويشتركان فى تصحيح النية) قال سفيان الثوري قلت لحبيب ابن ابي ثابت حدثنا قال حتى تجيء النية (والتطهير من اغراض الدنيا) من المال والجاه واتباع الهوى (وتحسين الخلق) وذلك ان علم الحديث علم شريف لكونه مضافا إليه صلى الله عليه وسلم فيناسب صاحبه وطالعه ان يكون موسوما بمكارم الأخلاق ومحاسن الشيم كان فيه ايضا ان لا يقوموا ولا احدهما من مجلس الحديث لقادم فقد قال المزورقى القارى لحديث رسول الله ﷺ اذا قام لأحد كنيت عليه خطيئة ومن آداها جميعا العمل بها ورد من احاديث الفضائل التى ليس فى مذهبها ما يصد عنها و (بنفرد الشيخ بأن يسمع) من الإفعال اى الطالب الحديث (إذا احتيج إليه وجوها) ان تعين عليه واستمعها ان كان ثم مثله وقال

(١) قلت: هذه عين عبارة الشارح القارى. راجع الصفحة المذكورة.

(٢) المراد منه الشارح القارى. راجع شرحه ص ٢٥٢ طبع تركيا.

(٣) كل هذه من عبارة القارى وبعد هذا: فقيل له مولى ابن المبارك. راجع شرحه. الصفحة المذكورة.

بعضهم يستحب للمتصدي باسماع الحديث ان يبلغ اربعين لأنها انتهاء الكهولة وهو حد الاستواء ومذهبي الكمال وليس رسول الله ﷺ وهو ابن اربعين. والحق ما اختاره المصنف اله منى احبب الى ما عنده اسلم له التصدي لنشره في اى سنه كان كمالك فإنه تصدى له وله ثلث وعشرون سنة وقبل سبع عشرة والشافعى اخذ عنه العلم وهو فى سنه الحداثة وهر بن العزيز لم يبلغ الأربعين وغيرهم من نشروا على ما لا يخصى ولم يبلغوا ذلك ومضى الكر التقييد بسن مخصوص القاضى عواض وبين انه كم من السلف ففى بعدهم لم ينته الى هذا السن نشر من الحديث ما لا يحصى .

(ولا يحدث ببلده فيه اولى منه) خصوصاً عند حضرته (هل يرشد اله) لأن الدين النصيحة (ولا يترك اسماع احد لنية فاسدة) اى لا يمنع من تحديث احد لكونه غير صحيح النية فإنه يرجى له صحتها بعد. قال بعض السلف طلبنا العلم لغير الله فابى ان يكون الا لله (١) (وان يتطهر طهارة كاملة) منى غسل او وضوء و يتسوك و يتطيب و يرحح لحية و يتوب لاله و يتضرع لديه . ولا يخفى ان التطهير مما يشتركان فيه لا مما يتفرد به الطالب كما صرح به النورى فى شرح صحيح مسلم (و يجلس بهوقار و سكون ولا يحدث قائماً ولا عجلاً) يفتح فكسر اى مستعجلاً فى تلفظ الحديث بحيث يمنع السامع فهم بعضه فإن كلامه صلى الله عليه وسلم كان فصلاً بل كان احياناً يكرره ثلاثاً قد روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها لم يكن النهى ﷺ بسرد الحديث كسر دكم اليها كان يحدث حديثاً لو عدّه العادّ لاحصاء او المعنى لا يحدث حال كونه مستعجلاً فى امر من اموره فإنه حينئذ يكون مشغول الهال فربما يقع خلل فى المقال (٢) (ولا فى الطريق إلا اذا اضطر الى ذلك) روى عن مالك رضى الله عنه انه كان اذا اراد ان يحدث توطأ وجلس على صدر فراشه و تمكن فى جاوسه بهوقار و هبة و حدث فقل له فى ذلك فقال احب ان اعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احدث إلا على طهارة و كان يكره ان يحدث فى الطريق او وهو قائم او يستعجل و قال احب ان يفهم ما احدث به عن رسول الله ﷺ و روى عنه انه كان يغتسل ويتجر و بتطيب (و ان يمسك على التحديث اذا خشى التغير او النسيان لمرض او هرم) يفتحين اى كبر من و ان لم يخش التغير والنسيان فحدث مع المرض وكبر السن فإن ان معين حدث عند

(١) وكتب الشارح القاري بعد هذا: وهذا هو الغالب فى علم الكتاب والسنة بأن مآلهما ونصيحتهما لصاحبهما ان يحسن حاله ويشتم بالجنون مآله - راجع شرحه ص ٢٥٥ طبع تركيا.

(٢) كل هذه من عبارة الشارح القاري . راجع شرحه ص ٢٥٥

ازعه وقد حدث بعد الإمامة جماعة من الصحابة والقاهيين وان يتخذ مجاسا لإملاء الحديث.
 (فإذا اتخذ مجلس الإملاء يكون له مستمل) من الإملاء وفي نسخة بتشديد الهمزة من
 الاستملاء فإن الإملاء والإملاء بمعنى واحد والمراد به المبلغ الحديث عند كثرة الجمع (بفظ غير
 مغفل) وان تكثر الجمع اتخذ مستملين وليكن المستمل على موضع مرتفع من كرسي أو نحوه
 والافقايها ليكون ابلغ للسامعين وعلى المستمل ان يستمع لفظ الممل فيؤدبه على وجهه من
 غير تغير. و فائدة المستمل الاغ من لم يبلغه لفظ الممل و افهام من بلغه على بعد ولم يفهمه الا
 ان من لم يستمع لفظ المستمل لا ينهى له الرواية عن الممل الا ان يبين الحال (١) كما فعله الامام
 ابو بكر بن خزيمة وغيره من الأئمة وهذا هو الأحوط والا فالذى عليه العمل ان من سمع
 المستمل دون سماع الممل جاز له ان يرويه عن الممل كالعرض سواء لان المستمل لم يحكم من بقرا
 على الشيخ و بعرض حديثه عليه ولكن بشرط ان يسمع الشيخ الممل لفظ المستمل كالقارى
 عليه ومع هذا فلهن لمن لم يسمع الا لفظ المستمل ان يقول سمعت فلانا يقول واستحسنوا
 افتتاح المجلس بقراءة القرآن العظيم تبركا فإذا فرغ القارى انصت المستمل اهل المجلس اذا
 احتجج اليه لقوله صلى الله عليه وسلم يا جرير استنصت الناس وقد قال الله تعالى لا ترفعوا اصواتكم
 فوق صوت النهى فمن رفع صوته عند حديث رسول الله ﷺ فكأنما رفع صوته فوق صوت
 رسول الله ﷺ ثم الشيخ بهممل ويدعوا ويقول الحمد لله رب العالمين اكمل الحمد على كل
 حال والصلوة والسلام الايمان الاكملان على سيد المرسلين كما ذكره الذاكرون وكلما غفل
 عن ذكره الغافلون اللهم صل عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين نهاية
 ما ينهى ان يسأله السائلون ويستحب له القاء على شيخه في حاله الرواية عنه بما هو اهل فقد
 نقل ذلك غير واحد من السلف و ينهى ان يفتح الشيخ مجلسه ويختمه بحميد الله والصلوة
 على النبي ﷺ والدعاء بما يليق بالحال وان يصلى على النبي ﷺ اذا انتهى الى ذكر النهى ﷺ
 و اذا انتهى الى ذكر الصحابة يقول رضى الله تعالى عنهم ار رضوان الله عليهم (٢).

(و ينفرد الطالب بأن يوقر الشيخ) اى يعظم من سمع منه الحديث واخذ منه العلم (و
 لا يضجره) يضم اوله اى لا يوقمه في الضجر والملافة بأن يطول عليه بل لا يتعدى القدر الذى
 (١) اى يبين الحال على وجه ان سماعه لذلك الحديث او لبعض من المستمل كما فعله الامام ابو بكر
 بن خزيمة الخ.

(٢) اقول: أكثر هذا التحقيق مأخوذ من كلام الشارح القاري بتغيير يسير. راجع شرحه طبع تركيا ص. ٢٥.

بشير الشيخ صريحا أو كناية (و ان يرشد غيره لهما سمعه) فإن كتمانها يلوم عليه صاحبه وقد ورد فيه وعيد شديد من النبي المختار صلى الله عليه وسلم من كنتم علما الجيم العجام من نار ورهما يقع فيه جهلة الطائفة لظنهم بذلك الهم بفردون به هن اضرائهم و ليس مما ينبغي ولا ينبغي ايضا ان يمنع الكتب ممن يستعيرها و روى عن مالك رحمته الله قال بركة الحديث اذاة بعضهم بعضها (ولا بدع الاستفادة الحياء) قالت عائشة رضي الله تعالى عنها نعم النساء لساء الانصار لم يكن يمنعهن الحياء ان تفقهن في دين الله (او تكبر) لان من تكبر على لعمة جرم خيراها وقد ذكر الهخارى عن مجاهد رحمته الله لا يتناول العلم مستحي ولا متكبر (و يكتب) ما سمعه تاما) ولا ينتخه فربما يحتاج الى رواية شىء مما لم يكن فوسا نتخه فيندم حيث لم ينفعه الندم (و يعتنى بالنقييد والضبط) فني اعتنى به يرجي له الترقى على اقرائه و يذكر بمحفوظه لبرسخ في ذهنه .

(و) من المهم ايضا معرفة (سنن التحمل والاداء) تختلف في سنن التحمل فقال الجمهور اقله خمس سنين (والاصح اعتبار سنن التحمل بالمميز وهو من فهم الخطاب و ود الجواب على وجه الصواب ونحو ذلك قال النووي والعراقي ان فهم الخطاب و رد الجواب كان مميزا لصحيح السماع و ان كان له دون خمس والا فلا يصح سماعه و ان كان ابن خمسين سنة . قال السخاوى من السماع التميز كان يعرف الجمرة من الثمرة ويحصل غالبا في خمسة و رهما يتخلف هل قد يحصل قبلها (هذا في السماع) دون الحضور للبركة والاجازة (وقد جرت عادة المحدثين بالحضارهم الأطفال في مجالس الحديث و يكتبون لهم انهم حضر وا لا يد من اشتهار الرواية بعد الكبر لهم في مثل ذلك (من اجازة السمع للأطفال اجازة خاصة) او عامة لأن رواية الحديث لا تصح بدون السماع والاجازة والاسماع هنا فلا بد من الاجازة ومنع قوم رواية الصبي مطاقا . قال الغزالي وهو خطاء مردود عليهم لأن الحسنين وغيرهما من تحمل حال صباه قيل الناس روايتهم من غير فوق يده ما تحمله قبل البلوغ و بعده ولذلك كان اهل العلم بحضرون الصبيان في مجالس العلم ويعتدون بروايتهم لذلك بعد البلوغ والاصح (في سنن الطالب بنفسه ان يتأهل لذلك) يعني ان المدار في سنن الطالب بنفسه ان يتأهل التأهل و بعد التأهل له كلما اسرع في الطالب فهو اولى و ان قال بعضهم يستحب كتب الحديث في العشرين و قال بعضهم في العشرة و قال بعضهم غير ذلك .

(و يصح تحمل الكافر ايضا اذا رواه بعد اسلامه) مثاله حديث جبير بن مطعم المتفق على صحته انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب بالطور وكأن جاء في فداء اسارى بدر قبل ان يسلم وكذا الفاسق من باب الأولى اذا رواه بعد توبته وثبوت عدالته (و اما الأداء فقد تقدم انه

لا اختصاص له بزمان معين بل يقيد بالاحتياج والتأهل لذلك) وهو مختلف باختلاف الأشخاص. وقال
ابن خلاد اذا بالغ الحسبين ولا ينكر عند الأربعين (وتعقب) اى اعترض عليه فى ذلك (بمعنى حدث
قيلها كالكك).

(ومن المهم معرفة صفة كتابة الحديث) اختلف الصحابة والتابعون فى كتابة الحديث فذكره
ابن عمر و ابن مسعود وزيد بن ثابت و ابو موسى الأشعرى و ابو سعيد الخدرى وآخرون من
الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين لقوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني
شيئا إلا القرآن و من كتب عني شيئا غير القرآن فليمحاه اخرجته مسلم وجوزة او نعله جماعة
من الصحابة رضى الله تعالى عنهم فمنهم عمر و على و ابيد الحسن و عهد الله بن عمرو بن العاص و
انس و جابر و ابن عباس و ابن عمر رضى الله تعالى عنهم وآخرون من السابقين واللاحقين رضوان الله
تعالى عنهم اجمعين لقوله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لأبي شاه و روى ابو داود من حديث عهد الله
بن عمر و قال كنت اكتب كل شيء اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث
وفيه انه ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له اكتب وقد اختلف فى جواب متمسك
القول الأول فقبل ان يحدث ابن سعيد منسوخ بأحاديث الاذن والكتابة وكان النبی فى الأول
لخوف اختلاطه بالقرآن فلما امر بذلك اذن فيه و جمع بعضهم بينهما بأن النهى بى حق من وثق
يحفظه و خيف اتسكاه على خطه اذا كتب والاذن فى حق من لا يوثق يحفظه كأبى شاه المذكور
و حمل بعضهم النهى على كتابة الحديث مع القرآن فى صحفهم واحدة لأنهم كانوا يسمعون ثاويل
الآية فرأى كتبوا معه فنهوا عن ذلك لخوف الاشباه. (١)

وهو (ان يكتبه) اى الحديث (مهيئا) على صيغة المفعول حال من المفعول او حال من الفاعل وكذا
قوله (مفسرا) قالوا يستحب (٢) اهالة الخط وتحقيقه دون مشقه وتعليقه والمشق خفة اليد وارسالها مع
تغيير الحروف وعدم اقامة الاسنان والتعاقب هو كما قيل خلط الحروف التى ينبغى تفريقها و اذهب
اسنان ما ينبغى اقامة اسنانه (و يشكل) على حد ينصر والشكل تقييد الاعراب (المشكل) اى المغاق
(منه و ينقطه) وهل ينقط و بشكل فى خبر المشكل ايضا او يقتصر فى الشكل على المشكل او ايهما

- (١) اقول : من قوله اختلف الصحابة والتابعون الى قوله هنا لخوف الاشتباه كل هذا من كلام الشارح
القارى رحم مع تغيير يسير. راجع شرحه ص ٢٦١ طبع تركيا. ابو سعيد السندى.
(٢) قلت : من قوله هذا الى قوله " ما ينبغى اقامة اسنانه " من عبارة الشارح القارى بعينها. وذكر هو
فى هذا المقام تحقيقا انيقا ان كنت تريد التفصيل فراجع ص ٢٦٢ طبع تركيا. ابو سعيد السندى.

النقط و يقتصر في الشكل على المشكل اقوال. قال ابن دقيق العهد ومن عادة المتقدمين ان يبالغوا في ابضاح المشكل فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطونها حرفا حرفا (و يكتب الساقط في الحاشية اليمنى) لاحتمال ان يطرأ في بقية السطر سقط آخر فيخرج الى جهة اليسار (مادام في السطر) اى سطر الساقط (بقية) من الكتابة بأن يكون بعد الساقط كلمة او اكثر الى آخر السطر (والا) بأن كان الساقط من آخر السطر (ففى اليسرى) و مفهومه انه لا يكتبه بين الأسطر وهذا الحكم ظاهره هام في الصفحتين ولعله كان دأب المتقدمين ان يجعلوا طرفى الاسطر متساويين في التوسع واما على المعتاد في زماننا ان حاشية اليمنى من الصفحة الاولى اوسع على عكس الصفحة الثانية فالحكم على التفصيل. ثم اعلم اهل الحديث والكتابة يسمون ما سقط من اصل الكتاب فالحق بالحاشية او بين السطور بالحق يفتح اللام والحاء المهملة معا اخذا من الإلحاق والزيادة قال الجوهرى اللحق بالحق بالتحريك شئ بالحق يفتح اللام والحاء المهملة معا اخذا من الإلحاق والزيادة ثم الاولى ان يكتب الساقط صاعدا الى اعلى الورقة من اى جهة كان نازلا الى اسفلها لاحتمال حدوث سقط آخر فيكتب الى اسفل فلو كتب الأول الى اسفل لم يجد للساقط الثانى موضعا يخاله في الحاشية فحالها و يكتب في انتهاء المالحق صح فقط وقيل يكتب مع صح رجع وفيه تطويل ويكره الخط للدق فإن الخط علامة فأحسنه النفع. قال بعضهم ادب ما ينفعك وقت حاجتك اليه اى وقت الكبر وضعف البصر وهذا اذا كان بغير عذر فإن كان بعد كضيق الوقت وقلة الورق الذى يكتب فيه او كان رحالا فى طلب العلم يريد حمل كتبه معه فتكون خفيفة الحمل فلا يكره له ذلك ولا ينبغي ان يصطالح مع نفسه فى كتابته سيما لا يفهمه غيره فهو وقع غيره فى حيرة كفعل من يجمع فى كتابته بين روايات مختلفة ويزم الى رواية كل راو بحرف واحد من اسمه او حرفين وما اشبه ذلك فإن تهيئ فى اول كتابته او آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس ومع ذلك فالأولى ان يجتنب الرموز وينبغي ان يجعل بين كل حديثين دائرة بفصل بينهما ويميزه واستحب الخطيب ان يكون ما بينهما خفلا اى بلا علامة وكرهوا فى الكتب فصل اسم مضاف لاسم الله تعالى منه ان كان بعده ما يذميه نحو عاصى الله ملعون بخلاف نحو سبحانه الله العظيم فلا يكره فصله فى الكتب و ان كان وصله فيه اولى. و كذلك المضاف الى اسم النبى ﷺ و أسماء الصحابة نحو سابع النبى صلى الله عليه وسلم كافر و قاتل الزبير فى النار فلا يكتب المضاف من كل ذلك فى سطر والمضاف اليه فى آخر.

وفي الخلاصة ولا يكتب المضاف في سطر والمضاف اليه في اول الآخر انتهى . وفي المنهل لابن جماعة :- ولا يكتب المضاف في سطر والمضاف اليه في اول الآخر مثل عهد الله وعهد الرحمن فيكره كتابة عهد آخر سطر ، واسم الله تعالى واسم الرحمن مع ابن فلان اول الآخر وكذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك انتهى .

و اذا كتب اسم الله تعالى اتهمه بالتعظيم كعز وجل ونحوه و يحافظ على كتابة الصلوة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها كتبه ولا يسأم من تكراره و ان لم يكن في الأصل . ومن اغفل من ذلك حرم حظا عظيما . ويصلى بلسانه على النبي صلى الله عليه وسلم كما كتبه ايضا وكذلك الترضى والترحم على الصحابة والعلماء رضى الله عنهم ورحمهم . ويكره الاقتصار على الصلوة دون التسليم والعكس . و روى ابن الصلاح عن حمزة الكتاني قال :- كنت اكتب الحديث و اكتفى بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأريت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي مالك لا تتم الصلوة على . قال :- فما كتبت بعد ذلك الا الصلوة مع التسليم . ويكره الرمز بالصلاة هل يكتب ذلك بكماله . ثم انه غلب على كتابة الحديث الاقتصار على الرمز في حديثنا واخبرنا و شاع بحيث لا يخفى فيكتبون من حديثنا ثنا او الا او دلا ومن اخبرنا انا وانها لنا . و اذا كان للحديث اسنادان او اكثر كتبوا حينئذ عند الانتقال من الاسناد ح . وقد جرت العادة بحذف قال بين رجال الإسناد في الخط ولكي يذبح للقارى التلظ بها ثم التصحيح والتمريض والتطبيب من شان المتقنين بالتصحيح كتابة صح على كلام صحيح رواية ومعنى و عرضه للشك او الخلاف والتطبيب . وقد يسمى التمريض ان يمد خط اوله كراس الصاد ولا يلقى بالممدود عليه على ثابت لفظا فاسدا لفظا او معنى او ضعيفا او ناقصا .

(وصفة عرضه) اى و من المهم صفة عرضه (وهو مقابله مع الشيخ المسمع (١) او مع ثقة غيره او مع نفسه شيئا فشيئا) على الطالب مقابلة كتابه بكتاب الشيخ الذى يرويه عنه سمعا و اجازه او بأصل اصل شيخه المقابل به اصل شيخه او بفرع مقابل بأصل السماع مقابلة معتبرة موثوقا بها او بفرع قو بل كذلك على فرع ولو كثر العدد بينهما ، اذا اغرض المطالع ان يكون كتابة الطالب مطابقا لأصل مروي به و كتاب شيخه . و قال القاضى حياض مقابلة النسخة بأصل الشيخ وتعميله لا يلد منها .

(١) كذا في الأصل ونسخة المشهور وفي المتن لشرح النخبة كذا : مقابله بأصل الشيخ المسمع او مع ثقة غيره او مع نفسه الخ . ابوسعيد السندي .

(وصفة سماعه) اى سماع الطالب او سماع الحديث (بأن لا يتشاغل بما يخل به من نسخ او حديث او نعت) بحيث يمنع مع الأمور الثلاثة فهم الحديث و اما اذا لم يمنع فيصح . وذهب الاستاذ ا- واسحاق الاسفرائنى و ابراهيم الحزبى وغير واحد من الأئمة الى منع الصحة مطلقا و ذهب موسى بن هارون الحمال الى الصحة مطلقا و هو يعهد (و وصفة سماعه كذلك) بان لا يتشاغل بما يخل به من الأمور المذكورة (و ان يكون ذاك) اى الإسماع (من اصله الذى سمع فيه او من فرع قويل على اصله) وليس له ان يحدث من اصل شيخه الذى لم يستمع او من نسخة كقولك من نسخة شيخه ولو سكنت نفسه اليها لأنه قد يكون فيها زوائد ليست فى نسخة سماعه الا ان يكون له اجازة من الشيخ بذلك الكتاب او سائر مروياته فحينئذ يجوز الرواية اذ ليس فيه أكثر من رواية لتلك الزبادات بالإجازة وهذا معنى قوله (فإن أعذر كل منهما) اى كل من الأصل وفرعه المقتال به بان غاب عنه الكتاب بإعارة او ضياع او نحوه (فليجبر بالإجازة لما خالف ان خالف وصفة الرحلة فيه حيث يبتدى حديث اهل بلده فيستوعبه ثم يرحل فيحصل فى الرحلة ما ليس عنده ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع أكثر من اعتناؤه بتكثير الشيوخ (و صفه تصنيفه اما على المسانيد بأن يجمع مسند كل صحابي على حدة) من غير نظر لصحة وضعف و مناسبة باب و فصل كمسند الإمام احمد و مسانيد الإمام ابى حنيفة رحمه الله و مسند الإمام الشافعى رحمه الله وغيرهم و منهم من يقتصر على الصالح للحجة كالضياء المقدسى (فإن شاء رتب على سوابقهم) اى من سبق من الصحابة فى الإسلام كما فعل احمد فى مسنده (و ان شاء رتب على حروف المعجم كأن يبتدأ بالهمزة و ما بعدها على ترتيبها) و اجمع ما صنف فيه كذلك المعجم الكبير للطبرانى (وهو اسهل تناولا او تصنيفا على الأبواب الفقهية) بأن يجعل عنوان الباب حكما من الأحكام كالصحيحين و كتب السنن (او غيرها) كأن يجعل عنوان الأبواب الحروف كجامع الفصول (بأن يجعل فى كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا او نفيا والأولى ان يقتصر) فيما ترتب على الأبواب (على ما صح او حسن) ولذا قدم السنن المرتب على الأبواب على المسانيد (فإن جمع الجميع فلهيئ حله للضعف او تصنيفه على العال فيذكر المتن و طريقه و بيان اختلاف نقله) كما فعل يعقوب بن شيبة فى مسنده وهو غاية فى بابه لكنه لم يكمل ونحوه الدارقطنى و كما فعل ابن حاتم فى علله المبهمة و هى اعلى مرتبة من كثرة الرواية فإن معرفته العال من الجوامع من اجل

(١) وهو فى مجلد ضخيم مرتب على الأبواب ، وشرع الحافظ ابن عبد الهادى فى شرحه فاختصرته المنية بعد ان كتب منه مجلدا على يسير منه . راجع الرسالة المستطرفة للكتانى ص ١٢٢

الواع علوم الحديث. حتى قال ابن مهدي: لأن أعرف هلا حديثه هو عندي أحب إليّ من أن اكذب عشرين حديثاً ليس عندي.

(والأحسن أن يرتبها أي العلل على الأبواب ليسهل تناولها و يجمعها على الأطراف. فيذكر طرف الحديث أي أول معناه الدالة على بقیته و يجمع أسانیده اما مستورها و اما مقتندا يكتب مخصوصة. و من المهم معرفة سبب الحديث) أي باعث وروده (و قد صنف فيه بعض شيوخ القاضی ابی بدی الفراء) بفتح الفاء و تشدید الراء (الحنبلی وهو (١) ابو حفص العکبری (يضم المهملة والموحدة و سکون الکاف فیما بينهما) و قد ذکر الشیخ تقي الدين بن دقین العهد: ان بعض اهل عصره شرع فی جمع ذلك. وكأنه ما رأى تصنيف العکبری المذكور. و صنفوا فی غالب هذه الأنواع على ما اشرنا اليه غالباً.

وهی (ای هذه الأنواع المذكورة فی هذه الخاتمة لقل محض) بالترصيف (ظاهره التعريف) لإضافة (مسنونة عـ في العميل) و حصرها متعسر. (فليرجع) لها (ميسراتها ليحصل الوقوف على حقائقها. والله الموفق في الهادي. لا إله إلا هو عليه توكلت و اليه انيب. حسبهنا الله و نعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

تم الكتاب

ملاحظة: قد كان مکتوبها فی آخر نسخة الأصل من جانب الناسخ هكذا:-

وقد وافق تمام رقم هذه النسخة المباركة بين صلواتي الظهر والعصر من نهار الربوع لعله خامس أو رابع يوم من شهر جمادى الأولى سنة الف و مائة و ثمانمائة عشر بالمدينة المنورة على صاحبها الفضل الصلاة و ازکی النجیة على يد الفقراء العباد و احوجهم الى عفو-والله الهادي محمد بن جابر خفر الله و لوالديه و لمشائخه و لإخوانه فی الله و لأحبابه و لمنی رقمت هذه النسخة بأمره و لوالديه. متعه الله بالنظر الى وجهه الكريم فی جنات النعيم آمين يا رب العالمين.



(١) لا يوجد في نسخة صاحب العلم لفظ "هو".

فهرس المطالب لامعان النظر

١	الحمد و التصلية
١	وجد تاليف الكتاب
٢	خطبة الماتن و شرحه
٢	الرد على الشيخ على القارى
٢	الرد على ما ذكره المحقق الدوائى فى شرح هيا كل النور فى تحقيق القيوم
٣	تحقيق السميع و البصير و ذكر التحقيق عن الشارح الوجيه فى تعليقاتى
٣	وجه ايراد لفظ الشهادة فى الخطبة
٤	الرد على الماتن من شيخى العلامة عبيد الله السندى فى جعله الرامهرمزي اول من صنف الخ (تعليقات)
٥	الحاكم كان فيه نوع تشيع
٥	ذكر ابو نعيم الاصفهاني
٥	تحقيق ان البيهقي تلميذ الحاكم اشد تحريا منه (تعليقات)
٥	تعريف المستخرج
٦	تحقيق القارى فى الفرق بين الاستخراج و الاستدراك
٦	ذكر الخطيب البغدادي
٦	قال ابن ماكولا: لم يكن للبغداديين بعد الدارقطني مثل الخطيب
٦	ذكر تحقيق السيوطى فى علم الحديث ناقلا عن الحازمى
٦	حيات القاضي عياض (تعليقات)
٧	السؤال على الماتن من تلميذه ملا قاسم الحنفى و جوابه عن المصنف
٧	شرح المحدث المتأخر فى تحقيق ابن سيد الناس
٧	رسالة ما لا يسع المحدث جهله و ذكر مؤلفها

(ب)

٧	حيات ابن الصلاح
٨	ذكر كتب اصول الحديث
٩	اصلاح ابن صلاح للمغلطاني استدراك له
٩	ابن ابي الدم عارض ابن الصلاح
٩	تحقيق الخبر
٩	تحقيق الخبر عند الفقهاء من فتح المغيـث
٩	حيات ابي القاسم الفوراني (تعليقات)
٩	تحقيق السنة
١٢	تحقيق انيق من الشارح السندي في حل عبارة المتن و الشرح
١٤	شرح الاسناد و الايراد عليه
١٥	تعريف التواتر و التحقيق فيه من الشارح
١٨	دفع ايراد تلميذ الماتن بعدم دخول صفات المخبرين في باب التواتر
١٩	كل متواتر مشهور من غير عكس
٢١	الاشكال على العموم
٢١	خبر الآحاد قد يحصل به العلم بقرائن المنفصلة
٢١	هل يجب اطراد حصول العلم بالمتواتر اولاً؟
٢١	الاشكال بأن اليقيني ليس قسماً للنظري و الجواب عنه
٢٢	تحقيق العلم الضروري
٢٣	الفرق بين العلم الضروري و العلم النظري
٢٤	مثال التواتر و البحث فيه
٢٥	ذكر كتاب الازهار المتناثرة في الاخبار المتواترة للسيوطي و تلخيصه قطف الازهار
٢٧	تحقيق الحديث العزيز
٢٨	البحث في كون العزيز شرط البخاري و الرد على الشارح القاري
٢٩	جواب الشارح القماضي من قبل القماضي ابي بكر

(ج)

- المعتزلة و الرافضة انكروا وجوب العمل بالآحاد ٣١
- التحقيق فى خبر الواحد العدل ٣٢
- هل التلقى وحده اقوى فى افادة العلم النظرى و التحقيق فيه لامخدوم محمد معين فى الحاشية ٣٤
- الرد من التلميذ على المصنف و الجواب عنه من الشارح ٣٥
- بحث الحديث المسلسل بالأئمة الحفاظ ٣٩
- تحقيق الغرابة ٤٠
- تقسيم خبر الآحاد و فيه تعقبات على الشارح القارى ٤٤
- فى نكت المصنف: ما اشترطوه من نفى الشذوذ مشكل ٤٨
- تحقيق الأ قوال فى اصح الأسانيد ٥١
- رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن ابيه و تحقيق حافظ الدهر فى الافصاح فى الحاشية ٥٢
- مراتب كتب الحديث ٥٨
- تحقيق الحاكم فى الحديث الصحيح و اقسامه ٥٩
- تعقب الحفاظ العراقى ، الحفاظ ابا الفضل ٦٠
- قول من قال اصح الأحاديث ما فى الصحيحين الخ تحكم عند الشيخ ابن الهمام ٦٢
- حيات الزركشى بدرالدين (تعليقات) ٦٤
- نزاع الشيخ ابن تيميه ، الخطابى الخ ٦٥
- جواب من استشكل الجمع بين الحسن و الصحيح ٦٨
- تحقيق كلام الترمذى : ما قلنا فى كتابنا حديث حسن الخ ٧٠
- تحقيق المقبول و فيه رد على الشارح القارى ٧٣
- معرفة زياده الثقة فن لطيف ٧٤
- تحقيق المحفوظ و الشاذ ٧٨
- قضاء البخارى بوصل حديث لانكاح الابولى و التحقيق فيه ٧٩
- ذكر المعروف و المنكر ٨٣
- المتابعة على مراتب ٨٦
- نسبة تقديم الحديث الضعيف على الراى مطلقا الى مذهبنا غير صحيح ٩٠
- تحقيق حديث لا عدوى ٩٠

٩٢	تأليف الأئمة المحدثين في اختلاف الحديث
٩٣	شرح معنى النسخ
٩٣	ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام ليس معارضا للمتقدم عاينه
٩٥	في شرح البزدوى لملا الهداد التوفيق مقدم على الترجيح
٩٦	تحقيق الفرق بين المعلق و المعضل
٩٦	شرح صور المعلق
١٠١	ذكر كتاب جامع التحصيل (تعليقات)
١٠٢	بحث قبول المرسل او عدم قبوله
١٠٣	ذكر الطبري : ان التابعين اجمعوا باسرههم على قبول المراسيل
١٠٥	قال الجصاص الرازي : ان الراوى ان كان يرسل عن الثقات وغيره لا يقبل مرسله اتفاقا
١٠٥	ذكر المعضل من الحديث
١٠٦	النسبة بين المعضل و بين المعلق عموم و خصوص من وجه
١٠٧	ان للمنكر معنيين معروفين
١٠٨	افتتاح قوم ادعوا الرواية عن شيوخ ظهور كذبهم بالتاريخ
١٠٩	وجه تسمية المدلس
١١٠	تحقيق تدليس العطف
١١١	التدليس على ثلاثة اقسام
١١٢	تحقيق المرسل الخفى
١١٥	الطعن يكون بعشرة اشياء
١٢٢	بحث معرفة الموضوع بالزار الواضع
١٢٣	مناقضة نص القرآن دليل الوضع
١٢٤	احوال كتاب تنزيه الشريعة (تعليقات)
١٢٥	من امارات الوضع كون الراوى رافضيا و الحديث في فضائل اهل البيت
١٢٥	تحقيق الاسناد من الدين
١٢٥	كيف يوضع الحديث
١٢٧	من الواضعين قوم من السوال والشحاذين

- ١٢٧ قصة احمد و يحيى بن معين في مسجد الرصافة
- ١٢٨ بعض المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع الخ
- ١٢٨ هل الشاذ والمنكر بمعنى
- ١٣٣ تحقيق حديث انا مدينة العلم قيل انه باطل
- ١٣٤ فائدة: ذهب اهل الظاهر والشيعة الى ان الطلقات الثلاث جملة لا تقع الاعلى واحدة
- ١٣٥ ابيات العراقي و شرحها (تعليقات)
- ١٣٦ شرح المنطل
- حكمة اكبر من الزهرى و هو معروف بالرواية عن ابن عمر رض
- ١٣٨ تحقيق مدرج الاسناد
- ١٤١ تحقيق العراقي في بحث الموضوع
- ١٤٢ تحقيق مدرج المتن وفيه رد على انشارح القارى
- ١٤٤ كيف يدرك الاداج
- ١٤٥ تحقيق العراقي في شرح الترمذى
- ١٤٦ تقسيم المقلوب السندى من العراقي
- ١٤٧ كتاب رافع الازتياب للمخطيب في المقلوب
- ١٤٨ بحث المزيد في متصل الاسانيد
- ١٤٩ خلاف المصنف لابن صلاح في مسألة المزيد
- ١٥٠ مانسب القارى الشارح الى هداية الجزرى فغير موجود فيه
- ١٥٢ بحث المضطرب
- ١٥٣ تحقيق انيق في تحقيق الاضطراب
- ١٥٤ تحقيق الحافظ السخاوى في شرح المضطرب
- ١٥٦ شرح المضطرب في المتن
- ١٥٨ تحقيق حديث القلتين من التمهيد
- ١٥٩ تمثيل ابن الصلاح المضطرب بحديث ابى داؤد اذا لم يجد عصا - فليخط خطا
- ١٦٠ الاضطراب قد يعجم الصحة
- ١٦١ قد يقع الإبدال عمدا للاختبار

- ١٦٣ شرح المصحف
- ١٦٤ اختلاف العلماء في اختصار الحديث
- ١٦٥ تحقيق الرواية بالمعنى
- ١٦٨ القرآن على سبعة احرف غير مقيد بالضرورة
- ١٧١ ذكر الوجدان
- ١٧٥ تحقيق قبول رواية المجهول على الإطلاق
- ١٧٦ قبل رواية المستور جماعة منهم ابو حنيفة رح
- ١٧٧ من اسباب الطعن البدعة
- ١٧٨ اتفاق راءى ابى يوسف باستاذ ه على من قال بخلق القرآن فهو كافن
- ١٧٨ ينبغي التحرى فى التكفير
- ١٧٩ التحقيق انه لا يرد كل مكفر ببدعة
- ١٧٩ من انكر امرا متواترا ترد روايته
- ١٨٠ فى الصحيحين كثير من رواية المبتدعة غير الدعاة
- ١٨١ من هو الشيعى الغالى فى زمن السلف
- ١٨١ اعدل المذاهب فى رواية المبتدعة
- ١٨٣ تحقيق المنكر فى قول البقاعى
- ١٨٤ تحقيق المختلط
- ١٨٥ فوائد نادرة
- ١٨٦ احتج احمد رح بالضعيف حيث لم يكن فى الباب غيره
- ١٨٧ مثال سيىء المحنظ
- ١٨٨ مثال المدلس
- ١٨٨ تحقيق الحسن لذاته و الحسن لغيره
- ١٨٩ الامام الترمذى لم يقصد التعريف بالأنواع عند اهل الحديث
- ١٩٢ يعمل بالحديث الضعيف ان كان فى موضع احتياط
- ١٩٣ كل حديث ورد فى المناقب يعمل به فى قول الماتن
- ١٩٣ تحقيق تعريف الإسناد

- ١٩٧ قول الشافعى بكثرة الركوع فى الكسوف و هم
- ٢٠٠ كم كان فقهاء المدينة
- ٢٠٤ تحقيق تعريف الصحابى
- ١٠٧ جواز التحمل فى الكفر والاداء فى الاسلام قول علمائنا الحنفية
- ٢٠٨ هل يعطى حكم الصحبة لسن راد ﷺ قبل دفته و صلاته عليه ؟
- ٢١٠ لاجفاء فى رجحان رتبة من لازمه ﷺ و قاتل معه او قتل تحت رايته
- ٢١٠ من انكر صحبة الصديق كفر
- ٢١٠ المخدوم جعفر البوبكا فى السندى افتمى بتكفير من انكر صحبة الصديق (تعليقات)
- ٢١١ حكم دعوى رتن الهندى الصحبة
- ٢١١ مسألة موت المخضر و تاويل السخاوى
- ٢١٢ حكم المخضرمين
- ٢١٣ الرد على الشارح القارى فى قوله ان الامور الحاصلة له ﷺ بالكشف الخ
- ٢١٤ ذكر طبقات الصحابة
- ٢١٧ اصل الاسناد خصيصة فاضلة
- ٢١٧ تحقيق العلو النسبى
- ٢١٨ تحقيق علومسافة و علوصفة
- ٢٢٣ تحقيق المساواة شرح التدبير و وجه تسميته
- ٢٢٤ رواية الآباء عن الأبناء
- ٢٢٩ شرح المسلسل من الحديث
- ٢٣١ الفرق بين التحديث و الإخبار
- ٢٣٤ عنونة المعاصر بمحولة على السماع
- ٢٣٥ تفسير المشافهة و المكاتبة
- ٢٣٦ يشترط علم المجازله بما يجاز عند الإمام أبى حنيفة و محمد رح
- ٢٣٩ تفسير السنوامة و شرط الإذن فيها
- ٢٤٢ اشتراط الإذن فى الوجادة
- ٢٤٣ وصية احد التابعين عند موته بإعطاء كتابه لأحد تلاميذه

٢٤٤	اشتراط الإذن بالرواية في الإعلام
٢٤٥	تحقيق الإجازة لمن ميول
٢٤٧	اقسام التحمل والأخذ ثمانية
٢٤٨	بيان اتفاق اسماء الرواة و اسماء آباءهم
٢٥٠	بيان اتفاق الآباء خطأ
٢٥٤	خاتمة : من المهم معرفة طبقات الرواة
٢٥٥	من المهم معرفة مواليد الرواة ووفياتهم
٢٥٨	ذكر نوع منافاة بين عبارتي الإنعام لا بن دقيق العبد و الميزان للذهبي
٢٦٠	مراتب التعديل ست على ما ذكره السخاوي
٢٦٢	الحجة اقوى من الثقة
٢٦٢	شرح التزكية
٢٦٥	اذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك
٢٦٦	ان خلا المجروح عن التعديل قبل الجرح مجملا
٢٦٧	من المهم معرفة كنى المسين من اشتهر باسمه
٢٧٢	شرح الألقاب
٢٧٤	ولا يحدث ببلدة فيه اولى منه
٢٧٥	ذكر تعظيم الشيخ
٢٧٦	من المهم معرفة صفة كتابة الحديث
٢٧٨	من عادة المتقدمين المبالغة في ايضاح المشكل
٢٧٩	آداب الكتابة
٢٨٠	صفة السماع
٢٨٠	صفة تصنيف الحديث